الجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشّعبيّة

وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ

جامعة وهران 1 أحمد بن بلة

كليّة الآداب والفنون

قسم: اللّغة والأدب العربيّ **الشّعبة:** دراسات لغويّة

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثّالث ل. م. د في اللّسانيات التّطبيقيّة موسومة بـ :

التّصويب اللّغوي في اللّغة العربيّة بين القدماء والمحدثين -مقاربة لسانيّة-

إعداد الطّالبة:
شارف بن عطية هجيرة

إشراف الأستاذ:
أ.د ميلود منصوري

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د عبد الحليم بن عيسى	رئيسا	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
أ.د ميلود منصوري	مشرفا ومقرّرا	جامعة وهران 1 أحمد بن بلة
أ.د عبد القادر بلي	عضوا مناقشا	جامعة وهران1 أحمد بن بلة
أ.د حنيفي بن ناصر	عضوا مناقشا	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
أ.د بوداود براهيمي	عضوا مناقشا	جامعة أحمد زبانة غليزان
أ.د يوسف بن نافلة	عضوا مناقشا	جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

السّنة الجامعيّة: 2023م/2024م/ 1444هـ/ 1445هـ .

الإهـــــــــــــــداء..

أهدي عملي إلى كلّ باحث أصيل يسعى إلى خدمة اللّغة العربيّة

لكي تبقى ساجدة في محراب القرآن الكريم.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، اللّهم لك الحمد حمدا طيّبا كثيرا مباركا فيه.

بداية أتقدّم بخالص شكري للوالدين الكريمين نظير جهدهما العظيم ودعمهما المستمرّ لي،كما أتقدّم بأسمى عبارات الامتنان للدكتور المشرف "منصوري ميلود" على حرصه وصبره ومرافقته الدائمة لنا طيلة مسار البحث توجيها وتقييما.كما لا يفوتني أن أتوجّه بخالص شكري للدكتور "بن مصطفى بوبكر" الذي له الفضل الكبير بعد الله عزّ وجلّ في توجيه مساري العلميّ والأخلاقي توجيها صحيحا، وبذل كلّ مجهود في سبيل نجاحي وبلوغ غاياتي فلم يدّخر جهدا أبدا، ولا تسعني الكلمات لوصف حجم الدعم؛ الذي لقيته منه لسنوات عديدة.

كما أتوجّه بأقدس عبارات الشّكر والتّقدير لأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهود في سبيل قراءة البحث وتوجيه الملاحظات القيّمة؛ التي من شأنها أن تصحّح للباحثة تلك العثرات العلميّة التي وقعت فيها، وتوضّح لها أبجديات البحث التي غفلت عنها من الناحية المنهجيّة والمعرفيّة.

الطّالبة: شارف بن عطية هجيرة

مقـــــــــــــــدّمـــــــة

مقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصّلاة والسّلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، اللّهم علّمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علّمتنا وزدنا علما نافعا وعملا متقبّلا، أمّا بعد:

فإنّ المتأمل في الفكر النّحوي العربي القديم يجد أنّ مسألة البحث عن اللغة الفصيحة والاستعمال اللّغوي السليم قد شكّل الأرضية الأساسيّة التي انطلق منها علماء العربيّة في بناء صرح النحو العربي وفق أسس علمية وضوابط منهجيّة تنطلق من الكلام العربي الفصيح، باحثين في ذلك عن النموذج اللغوي الأمثل الذي يجسد في تمثُّلاَته الاستعماليّة منطق العرب في الكلام والخطاب. وانطلاقا من هذا المبدأ أبدى النحاة واللغويون حرصهم الشّديد على استقراء كلام العرب، فاتجهوا للبوادي ودوّنوا عنهم اللغة، ووضعوا ضوابط زمانيّة ومكانيّة كأدوات منهجيّة تُعينهم على إجرائيّة البحث عن مصدر النّقاء اللغوي في لسانهم العربيّ.

وتأسيسا على هذه المنطلقات أنكر النحاة واللّغويون ظاهرة اللّحن التي جاء مفهومها في التّقاليد النّحويّة العربيّة حاملة معنى المخالفة للمعيار القواعدي؛ لأنها مساس بأصول العربيّة وبثوابتها المعرفية، وكردّ عن تلكم الاستعمالات الخاطئة التي شاعت على ألسنة المتكلمين فأذهبت سليقتهم وأخرجتهم عن معهود كلامهم، أخذ كثير من اللغويين على عاتقهم مهمة الدّفاع عن اللّغة العربيّة وتوجيه الألسن إلى التّقيد بالنّموذج الفصيح. فظهر نوع من التّأليف اللّغوي سُميّ" بمصنفات اللّحن أو كتب التّصويب اللّغوي"، وفيه تعدّدت مقاربات اللغويين القدامى في تبيان معالم السّلامة اللغويّة بين التشدّد الصّارم والتساهل المباح في إصدار أحكامهم التّقويميّة، موضحين بالأمثلة والشّواهد مواضع الخطأ في استعمال العامة والخاصة آنذاك، مستدلين بالضوابط التي قام عليها النحو العربي من سماع وقياس وغيرهما.

لقد شكّلت كتب اللحن في تاريخ اللّغة العربيّة مصدرا أساسيا في الحفاظ على النّقاء اللّغوي، وقد استمرت هذه الجهود حريصة على خدمة العربية الفصحى إلى غاية العصر الحديث خاصة في ضوء انتشار العولمة أو الانفتاح اللغوي الذي أثّر على الاستعمال اللّغوي كلغة الخطابات الإعلاميّة والصحافة ولغة الإذاعيين وغيرها، فظهرت أيضا مؤلفات مختلفة حاولت أن تعالج مسألة الخطأ إمّا بشكل عام ساردة مجموعة من الأخطاء المكتوبة أو الشفهية المنقولة عن المتكلمين، أو مخصصة دراستها بالتناول التطبيقي لمجموعة من الأخطاء في مجال محدّد. وقد تنوّعت مصادرهم اللّغويّة اقتداء بأهل التصويب المتقدمين، إلا أن هذا لم يمنع من إبراز اجتهاداتهم الذاتيّة في إصدار أحكام التخطئة والتصويب، وقد لَقيت في ذلك بعض الانتقادات رغم نجاحها في الحرص على ترشيد المستعمل العربي لما هو صحيح من اللغة.

وقد استمرت هذه الجهود اللغويّة قائمة إلى غاية ظهور اللسانيات الحديثة بمختلف مقارباتها ونظرياتها، فطرحت حينئذ مسألة لغوية في غاية الأهمية وهي قضية التّطور اللغوي، فاللغة من منظور هذا الطرح تقرّ بحقيقة مفادها أنه لا يمكن أن تَثْبُتَ اللغة على نمط استعمالي محدّد؛ فهي في تجدد مستمر ولهذا لا يمكن أن ننظر إلى ظاهرة اللحن دائما على أنها مخالفة معيارية؛ بل هي تجدّد لساني مفروض يساهم في إغنائها، وبهذا تغير مفهوم اللحن وأصبح تطورا لغويا بصرف النظر إلى المحتكم المنهجي في تقويمه، فليس دائما المعيار هو الأساس بل إن المجتمع وما يمليه عرف الجماعة اللسانية هو الفيصل في إثبات ذلك، وبهذا تغيرت الرؤى بين النحو العربي والدرس اللساني الحديث في معالجة هذه القضية.

وتأسيسا على هذه التّنوعات الجدليّة التي تطرحها مسألة اللحن والتصويب اللغوي، وبناء على المبدأ الذي يرى في أن التساؤل مسوغ من مسوغات البحث الأساسية؛ التي تدفع الباحث إلى التقصي عن حقيقة القضايا وتعالقاتها المستمرة خاصة إذا كانت المسائل مناط المناقشة تجمع بين زمنيين أو فكرين مختلفين ثقافة ومنهجا ورؤية، فإن طبيعة التساؤلات التي تسترعي انتباه الدارس،

تحتاج إلى وعي منهجي وإبستيمولوجي عميقين بأبعاد المعالجة العلميّة لتلك المسألة، ومن هنا جاءت الإشكالية الأساسية لبحثنا متمثّلة في:

ما هي الرؤية المفهوميّة والنظرة العلميّة لمسألة اللحن من منظور الفكر النّحوي العربي القديم والدرس اللساني الحديث؟

أما عن التساؤلات الفرعيّة المترتبة عن ذلك فتنحصر في:

- كيف نقيّم منهجيّا الجهود اللغويّة المبذولة قديما وحديثا في تصويب اللغة وانتقاء الاستعمالات الصحيحة؟ وما هي معاييرهم في إصدار الأحكام التقويمية؟
- في أيّ مستوى من المستويات اللغوية كان التصحيح اللغوي قائما؟
- ما الغاية من حركة التّصويب اللّغوي؟
- ما الفرق بين اللحن والتّطور اللغوي؟
- ما أثر حركة التصويب والتخطئة على اللغة العربيّة الفصيحة في عصرنا الحالي؟

وانطلاقا من هذه التساؤلات وللاقتراب من تلك المسائل فهما ومناقشة جاء عنوان البحث موسوما بـ"**التصويب اللغوي في اللغة العربيّة بين القدماء والمحدثين، مقاربة لسانيّة**".

وكما نعلم يستحيل أن يفهم البحث بعيدا عن معرفة أهدافه؛ التي سعينا لأن نثبتها ونحن نستقرئ الظواهر ونبرهن على صحة الأحكام؛ التي تخدم إشكاليتنا وتحاول أن توصلنا إلى نتائج تتوافق ومرجعياتنا العلميّة والمنهجيّة المنطلقة من فرضيتين أساسيتين: الأولى: هي أنّ إشكاليّة اللحن والتّصويب اللّغوي مسألة لغويّة لها خصوصيتها التي ارتبطت بالسّياق اللغوي العربي القديم الذي كان يحرص علماؤه على المحافظة على اللغة العربية تقيّدا بما وضعوه من ضوابط أساسيّة تلقاها أهل التصويب تشددا وتساهلا.

أمّا الفرضيّة الثانيّة: فمتعلقة بالاختلاف الذي يميّز الدّرس اللساني الحديث في هذه المسألة وتباين رؤيته في تحديد الضوابط التي تضمن سلامة اللغة تحت مسمى التطور اللغوي وإطلاق حكمه الشمولي على جميع اللغات.

وعليه فقد حاولنا تأسيسا على تلك الفرضيات المتبناة أن نجمل أهداف موضوعنا فيما يأتي بيانه:

1 إدراك حقيقة معرفية وعلميّة في غاية الأهمية وهي أن المفاهيم تتغير من زمن إلى زمن، ومن تقاليد علمية قديمة إلى أخرى حديثة، وهذا ما يصدق على مسألة اللحن في دراستنا؛ حيث تغير مفهومها عبر الزمن، انطلاقا من المرجعيات الفكرية والخلفيات المعرفية التي وجهت كلا من الفكر النّحوي واللسانيات الحديثة.

2 تبيان أن مواقف أهل التصويب القدامى لم تكن بنفس الرؤية، فقد اختلفت أحكامهم النحوية وآراؤهم التصويبية تبعا لاختلاف مواقفهم من قضايا لغوية ونحوية مختلفة: كمسألة المسموع والمقيس والمطرد والشاذ والشائع عن كلام العرب.

3 تنوّع مناهج أهل التصويب المحدثين واختلاف مواقفهم في إصدار أحكام التخطئة والتصويب، فانقسموا إلى أصناف منهم من يحاكي منهج القدامى في منهج تصويبه، ومنهم من تساهل قياسا على أن كل كلام جاء عن العرب فهو مسموح به استعمالا، ومنهم من اجتهد وفق منهج توليفي يحاول أن يستفيد من المنجزات اللّغوية السّابقة.

4 إدراك العلائق المعرفيّة القائمة بين إشكالية اللحن والتّطور اللغوي، وتصحيح الرؤية بالنسبة لظاهرة التّطور اللّغوي فيما يتعلّق باللغة العربيّة التي لها من الخصوصية ما يجعلها تستفيد من مقولات الدرس اللساني بما لا يتنافى ومبدأ التطور باعتباره ظاهرة لسانية مفروضة على جميع اللغات الطبيعيّة.

5 محاولة الوصول إلى حقيقة أن الثّقافة اللسانيّة لا تحتكم إلى المعيار القواعدي في تصحيح الاستعمالات؛ بل تنظر إلى ذلك بمنظور التّطور والتّجدد؛ وقياسا على ذلك يكون معيار التّصحيح هو المبدأ الاجتماعي وما تتفق عليه الجماعة اللسانيّة الواحدة من معايير مختلفة كالمعيار الذوقي والاجتماعي وغيرهما.

وكأيّ دراسة من الدّراسات واستجابة لإشكالية بحثنا ارتأينا إلى الالتزام – حسب نظرنا– بمنهج تاريخي وصفي نقدي قائم على إجرائية التحليل؛ وقد أضفى هذا التداخل المنهجي المعتمد نوعا من التّوسع في طرح القضايا المتعلّقة بموضوعنا، فالمنهج التّاريخي اعتمدناه في سردنا الكرونولوجي لظاهرة اللحن وكيف نشأت وتغير هذا المفهوم زمنيا في الدرس اللغوي قديمه وحديثه، وأيضا عند تتبعنا لما ذكره اللغويون في مؤلفات اللحن، وقد تطلب هذا الأمر أن نستعين بأبجديات المنهج الوصفي لكي يسعفنا على وصف وتحليل مجمل آراء أهل التصويب اللغوي وضوابطهم التي التزموها في انتقاء الاستعمالات اللغويّة الفصيحة، وفي الحكم بالتخطئة أو التّصويب على العبارات اللغوية، ولهذا لجأنا إلى المنهج النقدي وذلك عند إبراز آرائنا الذاتية في مناقشة تلك المسائل من مختلف أوجهها.

ورغم أن موضوع البحث جاء مقترحا من لدن اللجنة العلميّة إلا أننا رحبنا به نظرا لتوافقه مع ميولاتنا الذاتية، وهذا هو الدافع الأساسي الذي حفزنا على أن نعالج مسألة لغوية نحويّة تعدّ من أهم المسائل التي تفتح للباحث سبل التعمق في تراثه اللغوي ليكتشف الثّراء المعرفيّ الذي يزخر به الفكر اللغوي القديم، نظرا لكون الدّارس العربيّ دائما يبحث عما يخدم لغته العربيّة نحو آفاق مستمرة لا نكاد نرى لها نهاية من الاجتهاد والحرص الدؤوب في النهم من تراثنا الخصب، وأيضا لكونه يعالج في الشقّ الثّاني نظر اللسانيات واللغويين المحدثين إلى هذه المسألة، وهذا تحديدا ما نميل إليه ونهتم به طوال مسارنا العلمي وسنبقى نواصل التنقيب فيه من زوايا مختلفة.

ونظرا لقدم هذا الموضوع في جانب من جوانبه، قد سبقت دراستنا مجموعة من الدّراسات والأبحاث، حاول أصحابها معالجة موضوع التصويب اللغوي ومسألة اللحن من زوايا مختلفة، فمنهم من تناول مصنفا بعينه بالتحليل والمناقشة ومنهم من تناول بعض تلك المؤلفات ضمن إطار زمني مخصص، ومنهم من تناولها في مستوى معين كالجانب المعجميّ أو الصرفيّ أو النّحوي وغيرها من الاهتمامات المذكورة في هذا السّياق.

إن من بين أقدم الدراسات التي وجدناها تتقارب وموضوع بحثنا، ما عالجه "عبد العزيز مطر" في كتابه "لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة" الصادر سنة 1981م. وهي دراسة انصبت على معالجة لحن العامة ولكن بالتركيز على ثلاثة مؤلفات قديمة في حدود القرن السادس الهجري تناولتها بالشرح والتمثيل، كما عالجت نشأة اللحن وبعض ضوابطه، إضافة إلى بعض المستويات اللغوية كالمستوى الصّوتي والدّلالي وما يتضمنانه من مواضيع كالنبر والتطور الدلالي وعلاقتهما في حدوث ظاهرة اللحن، ولم يلجأ الباحث إلى معالجة أبعاد موضوعه من زاوية حديثة رغم أنه في العنوان قد أومأ إلى ذلك، وعليه فقد جاءت دراستنا مستفيدة منه، ولكن يبقى وجه الاختلاف أننا تجاوزنا دراسة هذه المسألة عند أهل التصويب المحدثين ووقفنا عند ضوابطهم، وحتى عند القدامى لم نخصص زمنيا؛ بل عالجنا انطلاقا مما أتيح لنا من معرفة بهذا المجال.

ولعل من أقرب الدراسات الحديثة ارتباطا بإشكالية بحثنا، دراسة "العربي دين" الموسومة "بقضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين"التي نشرت سنة 2015م من إصدار عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، وقد تمثلت اهتمامات هذه الدّراسة وانصبت على معالجة قضية التصويب اللغوي عند القدامى والمحدثين بإسهاب وحاولت أن تقف عند كل ما يتعلّق بهذه المسألة، من مستويات التصويب وضوابطه ومختلف الكتب التي عالجته ومنهج اللغويين المحدثين فيه واختلاف نظرتهم بين التوسع والتضييق، وهذه الجوانب تكاد تتفق مع ما تضمنته دراستنا، غير أن وجه الاختلاف فيها أننا وقفنا عند تعريف المصطلحات التقويمية كاللحن والغلط والخطأ من خلال

تمثلاتهم المفاهيميّة؛ والتي ذكرناها انطلاقا من السرد التاريخي لها عند المتقدمين وبيّنا بعض أوجه الاختلاف بينها. كما أننا حاولنا أن نقف عند منهجيّة كل مصوّب ونذكر الأمثلة فيها ومصادر الاحتجاج المعتمدة، وهذا ما وجدناه أيضا عند الباحث السابق ولكن ليس بنفس التّوسع الوارد في دراستنا.

أما بالنسبة لما يلتقي ودراستنا من أطاريح الدكتوراه، فنذكر رسالة دكتوراه موسومة "بمقاييس التصحيح اللغوي بين القديم والحديث" لمحمد قاسم الزوكاني" بإشراف "منى توفيق إلياس" والتي نوقشت بتاريخ 2006م/2007م وفيها قدّم الباحث شرحا مستفيضا للمعايير المعتمدة في التخطئة والتصويب مسترشدا بمجموعة واسعة من الشواهد والتمثيلات والمقارنات لما ذكره أهل التصويب قديما وحديثا، حيث قارب هذه الإشكالية بالنظر لما أسسه النحاة قديما من سماع وقياس وقواعد نحوية وصرفية وغيرها من الضوابط.

أما ما جاء من جديد في بحثنا خلافا لهذه الدراسة، فيتجلى في الجانب اللساني وكيف نظر إلى مسألة اللحن من خلال استقراء بعض المعايير اللسانية التي ذكرتها بعض المقاربات الغربية التي ذكرت في هذا السياق، فلم نقف عند دراسة موسعة تناولت مستفيضة جدلية اللحن والتطور اللغوي بشكل نقدي، سوى بعض الجزئيات المتناثرة في الكتب التي تناولت التّطور اللغوي بشكل عام. وعطفا على ما أوردناه أيضا، فقد اعتمدنا على مصنفات اللحن القديمة والحديثة، كما سبق وأن أسلفنا ذكرها في ثنايا البحث باعتبارها المعطى الأساسي الذي قام عليه تحليلنا العلمي لمختلف المسائل التي يطرحها الموضوع.

وللإلمام بكل جوانب الدراسة كان لزاما علينا أن نتبع الخطة الآتية:

البداية استهليناها بمدخل عُنون "بالمصطلحات المعياريّة في الفكر النّحوي" وقد تطرقنا فيه إلى ذكر تحديدات تعريفيّة لمصطلح اللحن والغلط والخطأ مفهوما ونشأة كما وردت في النّحو العربي

القديم، إضافة إلى ذلك حاولنا أن نقف عند أوجه الاختلاف بين هذه المصطلحات مع التزامنا بالتسمية الأنسب لموضوعنا.

أمّا الفصل الأول فجاء معنونا "بجهود اللغويين العرب في خدمة العربيّة وتقويم اللّسان: منطلقات التناول وضوابط المنهج". وقد كان هدفنا من إيراده الوقوف عند إسهامات علماء العربيّة قديما في الحفاظ على الاستعمال الفصيح. وعليه ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ حيث جاء المبحث الأول يحمل عنوان: مهاد حركة التصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي، أي أننا حاولنا أن نقف عند نشأة هذه الحركة اللغوية وإظهار مستوياتها في الاستعمال العربي.

أما بالنسبة للمبحث الثاني فكان لزاما منطقيا أن نخصّصه تحت مسمى" ضوابط المعيار الصّوابي عند القدماء: بحث في الأصول والمنهج". والغاية منه الإدراك بوعي أهمّ المحددات المنهجية التي التزم بها القدامى في الحكم على ما هو صائب من اللغة وما هو فاسد منها، انطلاقا مما أنتجته الذهنيّة العربيّة النحويّة من اجتهادات نحويّة علميّة في هذا الصّدد.

وختام هذا الفصل في المبحث الثالث، عنوناه "بتآليف اللحن في التراث اللغوي: قراءة في بعض النماذج في ضوء المصادر الأصول بين الائتلاف والاختلاف". وقد خصّصنا الحديث فيه عن مصنفات اللحن ومناهج مؤلفيها في التخطئة والتصويب، وأَبْرَزْنا توجهاتهم المختلفة الجامعة بين منهج التضييق والتوسع.

ثم انتقلنا في الفصل الثاني إلى الحديث عن حركة التصويب اللغوي عند المحدثين، وعليه جاء هذا الفصل معنونا "بالجهود التصويبية عند اللغويين المحدثين بين التقليد والتحديث". وقد قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، جاء الأول منها بعنوان "التصويب اللغوي عند المحدثين: قراءة في المرجعيات الفكرية والمناهج الإجرائية". وفيه اسْتَدَلَّيْنَا على ما توصل إليه أهل التصويب المحدثين من طرائق معتمدة في إصدار أحكامهم التقويمية وانقساماتهم المنهجية حول هذا الموضوع، بين اتّباع المتقدمين

من جهة وبين من أسهموا من خلال اجتهاداتهم الذاتية إلى استحداث مسائل إنْ على مستوى المنهج أو المادة المعالجة من جهة أخرى.

أمّا في المبحث الثاني الذي أطلقنا عليه تسمية "السياق العام للعربية الفصحى بين متطلبات التصويب اللغوي والتّحديات المعاصرة" فقد عرجنا فيه إلى ذكر أهمّ التّحديات التي تواجهها اللغة العربية في الشأن الإعلامي وفي التواصل وتأثير العامية وغيرها من الإشكاليات اللغوية التي باتت تفرض عرقلتها أمام حركة التصويب اللغوي الحديثة.

أما بالنسبة للمبحث الثالث الذي عنون "بالجهود التصويبية عند المحدثين في ميزان النقد والمراجعة" فقد سردنا فيه تلك الجهود من الناحية الإبستيمولوجيّة، وأفصحنا عن أهم الفجوات المعرفيّة والمنهجيّة التي وقع فيها اللغويون المحدثون في ضوء اتساع مطلب التصويب.

وقد انتقلنا بعد هذين الفصلين إلى معالجة الشق الأخير من موضوع بحثنا في الفصل الأخير فحصرناه في العنوان الموسوم "بجدلية اللحن والتّطور اللّغوي بين الدرس اللساني العربي والنظر اللساني الغربيّ من المعيارية النحويّة إلى العرف الاجتماعي". وقد جاء هدفنا من وراء هذا العنوان أن نقف عند المقولات اللسانيّة التي أطّرت ظاهرة اللحن وإدراك الاختلاف الحاصل في هذه المعالجة بالمقارنة مع التّصور النّحوي القديم.

وقد قسّمنا هذا الفصل قياسا على غيره من الفصول، ليأتي المبحث الأول معنونا بأسس النظر اللساني الغربي الحديث في مسألة الصّواب اللغوي: من التجاوز المعياري إلى العرف الاجتماعي". وقد برهنّا فيه على حقيقة أنّ اللسانيات لا تتوافق في تصورها مع ما يطرحه الفكر النحوي في النظر لمسألة الصّواب، فقد ألفينا اختلافا في ذلك على مستوى التّصور والمعايير المعتمدة في الحكم على الصّواب اللغوي. ثم انتقلنا بعد ذلك إلى المبحث الثّاني الذي عُنون "بإشكالية اللحن والصواب اللغوي من منظور اللسانيين العرب المحدثين في ضوء مقولة اللغة الموصوفة وتساؤلاتها

المنهجية بين المعيار والوصف" وقد أوردنا فيه بعض المواقف لبعض اللسانيين العرب المحدثين الذين ناقشوا مسألة الصواب واللحن بين مبدأي المعيار والوصف فأبدوا اختلافاتهم إما التزاما بما تنصّ عليه اللسانيات وتأثرهم بها، وإما التزاما بالقواعد المعياريّة كما جاءت عن النحاة في تقاليدهم النّحويّة. وفي المبحث الأخير الذي عنوناه "بجدلية العلاقة بين التّطور اللّغوي و مسألة الصواب واللحن" فقد عالجنا فيه مفهوم التّطور اللّغوي وموقف اللغة العربيّة منه، موضحين حدود العلاقة بينه وبين اللحن باعتباره خطأ ترفضه المعيارية النحوية. لنختم بعدها موضوع بحثنا بخاتمة تضمنت أهمّ الاستنتاجات التي وقفنا عندها طوال مسار بحثنا.

وقد واجهتنا خلال هذا المسار البحثي بعض الصعوبات تتعلق بالموضوع في حدّ ذاته؛ حيث تعسّر علينا الإلمام بكلّ المصنفات اللغويّة التي كتبت في باب اللحن، فكلّ مصنف منها يحمل العديد من المسائل اللغويّة التي ينبغي أن تنفرد بدارسة خاصة وليس جمعها في بحث واحد، كما أن الكثير منها غير متاح للمعالجة وقد سبقت الإشارة إليه في جهود بعض الدارسين، ولعلّ هذا ما أوقعنا في نسبية الاستقراء لمجمل تلك الجهود اللغويّة، وفي مقابل ذلك ومما وجدنا يزيد هذه الدراسة تعقيدا قلّة الدّراسات التي تعالج برؤية معمقة وحديثة مسألة اللحن من منظور اللسانيات، فكلّ ما وجدناه هو آراء متناثرة في كتب اللغة واللسانيات تعالج هذه المسألة باقتضاب، فاجتهدنا في إيجاد ما يتلاءم وإشكالية بحثنا درءا للتوسّع الذي قد يوقعنا في مطب التناقض دون وعي منّا.

وفي ختام هذا البحث لا يسعنا سوى أن نقول من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق، وعليه فنتقدّم بخالص شكرنا وامتناننا وتقديرنا للأستاذ الدكتور المشرف "منصوري ميلود" على كلّ التوجيهات المعرفيّة والإرشادات المنهجيّة، وتصويباته المستمرة لنا طوال مسار بحثنا، فلم يدّخر جهدا في إفادتنا بكل ما ينفعنا، نسأل الله عز وجل أن يكون ذلك في ميزان حسناته، وأن يبلّغه مقاما عَليًّا، كما نتقدّم بالشّكر الجزيل والعرفان الكبير للدكتور "بوبكر بن مصطفى" على كلّ

التوجيهات والإرشادات المستمرّة لنا، كما لا يفوتنا أن نتقدّم بالشّكر الجزيل للجنة المناقشة التي ستنير جوانب بحثنا بملاحظاتها القيّمة. والله الموفق.

وهران في: 06/08/ 2023م.

مدخل مفاهيمي: المصطلحات المعياريّة في الفكر النّحوي.

تمهيد:

عند التّأمل في نشأة الدرس النحوي تستوقفنا "قضية اللحن" وهي قضية أساسية قد تناولتها أغلب كتب النحو بالوصف والتحليل في علاقتها بنشأة هذا العلم الذي يعتبر قانون العربيّة وقوام لسانها، غير أنّ اللافت للنظر هو تضارب الآراء واختلافها حول مفهوم اللّحن الذي ارتبط بمفهومين آخرين هما : " الغلط والخطأ "حيث وردت في مصنفات علماء العربيّة تفسيرات كثيرة ومدلولات مختلفة حول هذه المصطلحات، التي تتطابق أحيانا وتختلف أحيانا أخرى، ممّا أدى إلى تكوين تصوّرات متباينة لدى الدارسين المحدثين حول هذه المسألة فتناولها البعض منهم بشيء من التّعميم دون الوقوف على أصليّة استعمالها في الفكر النّحوي.

ومن هذا المنطلق، لا تزال في نظرنا هذه الأحكام التّقويميّة بحاجة إلى الكشف والتبيان عن أصولها وتاريخيتها في علاقتها بالتّمثلات النظريّة والتصورات المفاهيميّة؛ التي أقرها علماء العربيّة حول هذه القضايا المتعلّقة بتقويم اللسان العربي وتصويب الاستعمال اللغوي في البيئة اللغويّة العربيّة قديما.

وبناء على هذا التّقديم سنحاول في دراستنا البحث والاستقصاء عن مفهوم اللحن في علاقته بمفهومي "الغلط والخطأ " من خلال تتبع ما ورد في الكتب اللّغويّة والدّراسات النّحوية، من أجل تحرير الاصطلاح والوقوف عند المصطلح الأنسب والدّلالة الأقرب لموضوع دراستنا.

المصطلحات المعياريّة في الفكر النّحوي:اللّحن والغلط والخطأ.[1]

1 مفهوم اللحن:

1-1 مفهوم اللّحن في المعاجم اللّغويّة العربيّة:

ونحن نقوم بعملية استقرائية لدلالات هذا المفهوم وتاريخية ظهوره، وجدنا أحد الدارسين وهو عبد العزيز مطر في كتابه لحن العامة في ضوء الدّراسات اللغوية الحديثة،[2] يشير إلى أنه- في نظره- يكاد يحصل الاتفاق بين أغلب المعاجم العربية القديمة والكتب اللغويّة، وما يُروى في مصنفات القدماء على أنّ أول معنى لهذا اللفظ هو ما ذكره ابن فارس(395هـ) والذي يعني" إمالة شيء من جهته"،[3] وقيل أنه استعمل لأول مرة بهذا المعنى، وذلك عندما تنبه العرب الفصحاء بعد اختلاطهم بالأعاجم إلى الاختلاف الموجود بين التّعابير الصّحيحة والتعابير اللاحنة في الاستعمال،[4]وقيل المدلول الأصلي للفظ "لحن هو مال"[5].

ولكن من خلال تتبّعنا لما ورد في هذا الشأن، وجدنا أنّ ابن دريد (ت 321هـ)في كتابه الملاحن قد سبقه إلى ذلك؛ حيث أشار إلى مفهوم اللحن مستدلاّ بروايات كثيرة وأخبار متنوّعة وردت عن العرب قديما في رواياتهم ومآثرهم، نذكر منها قصة الأسير في بكر بن وائل وقيل أنه أول

---

[1] تشمل المصطلحات المعيارية في الفكر النحوي النحوي، اللحن والغلط والخطأ، ويقصد بها تلك المصطلحات التي تدل على تقويم الأداء اللغوي أو تلزم بنمط معين منه. قاسم حسام، الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007م، ص 90. ويطلق على هذه المسميات في الدراسات اللسانية التطبيقية مصطلح المخالفة اللغوية، ولكن تجنبنا توظيفه لأنه غالبا ما يراد به ظاهرة الخطأ فقط، دون تمييز منهجي واضح مع غيره من المصطلحات، كما صرفنا النظر عن استعمال مصطلح الانحراف اللغوي؛ لأنه غالبا ما يعد إنجازا لغويا أو أسلوبا من الأساليب الإبداعية الفنية التي يتلقاها أهل البلاغة والأسلوبية المعاصرة بالقبول وهذا خارج عن إطار بحثنا. ينظر في الهامش: محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 33.

[2] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، ط2، 1981م.

[3] ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج5، دار الفكر، 1979م، ص 239.

[4] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 17.

[5] إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1986م،ص 33.

الملاحن،[1] كما أورد جملة من الأشعار القديمة تُفصح عن دلالات هذا المفهوم ووجوده قبل أن يستقر مفهومه عند ابن فارس كما زعم عبد العزيز مطر ولسنا نوافقه الرأي كما أوضحنا، ثم ما لبثت أن تعدّدت دلالات هذا المعنى العامّ، فأصبح للفظ المعاني الآتية:

أ) اللحن بمعنى الخطأ الإعرابي:

جاء في الصّحاح للجوهري(ت392هـ) في مادة لحن قوله:" اللَّحنُ الخَطَأ في الإعراب، يقال فلان لحان ولحانة، أي كثير الخطأ، والتّلحين، التخطئة، ولحن في كلامه أي أخطأ "[2]، ويأتي الشّاهد على هذا المعنى من الشعر القديم قول الحكم بن عبدل الأسدي :[3]

لَيْتَ الأَمير أَطَاعَني فشفيته من كلّ ما يَكْفي القَصيد ويَلحَن.

وقد حاول يوهان فك Johann fuk (ت1974م) استنادا إلى البيت المذكور أن يقدم تاريخا تقريبيا لبداية تداول اللحن على معنى الخطأ في الإعراب أو مخالفة سمت كلام العرب، فرأى أن اللحن نُقل إلى معنى الخطأ بعد اختلاط العرب بالعجم، كما رجّح" فك" أن نهاية القرن الأول للهجرة هي الفترة التي برزت فيها تلك الدلالة، فالشاهد السابق يعده من أقدم الشواهد حيث أنشده صاحبه على وجه التقريب سنة (102هـ - 103هـ).[4]

ويبدو أن مظاهر اللحن كانت ملحوظة عند العرب منذ ظهور الإسلام وإن لم تشع تسميتها باللحن، ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الموضع انتقاد ابن عمر لمؤذن لإطالته في المدّ في لفظة الجلالة، وقيل اعتبرها نوعا من الغناء؛ ففسرت هذه العبارة بأنه يقصد اللحن، وهذا دليل صريح

---

[1] ينظر: ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، الملاحن، صححه أبو إسحاق إبراهيم اطفيش الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، دط، 1347هـ، ص 04 وما بعدها.

[2] الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: عبد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط 4، 1990م، ص 2193. مادة (لحن).

[3] الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، الحيوان: ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1464هـ، ص 163. وينظر أيضا: محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 31.

[4] ينظر: يوهان فك، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم، سلسلة ميرات للترجمة، المركز القومي، القاهرة، دط، 2014م، ص 245- 246.

على إثبات الظاهرة أنطولوجيا وتأخرها اصطلاحا، وانطلاقا من التدقيق فيما ذكره "يوهان فك" في التحديد الكرونولوجي لظهور المصطلح؛ فإننا نؤيد قضية الظهور التدريجي للاصطلاح عند أهل اللغة والنحويين أوّلا، ومن ثم شيوعه بين العوام وسائر المثقفين[1].

أمّا بالنسبة لبعض اللغويين المحدثين أمثال "حسن عوض" فإنّه يرى ما يناقض ذلك، حيث نجده يسلم بفرضية "وجود اللحن قبل الإسلام، ولم يكن في طبيعة العرب الخلص وبقي محصورا في طبقة الأعاجم في المدن"[2]، في حين يذهب بعضهم أمثال صادق الرافعي إلى تفنيد هذه المزاعم مقرّا بأنّ اللحن" لم يكن في الجاهلية ألبتة، وكل ما كان في بعض القبائل من خور الطباع وانحراف الألسنة؛ فإنما هو لغات لا أكثر".[3]

وقد استدل كثير من الباحثين المحدثين- في إثبات فرضية وجود اللحن قبل الإسلام أو بعده- بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حينما قال:" أَنَا مِنْ قُرَيْش وَنَشَأْتُ فِيْ بَنِيْ سَعْد فَأَنَّ يَأْتِيْنِي اللَّحْنُ."[4] ولفظ اللحن كما يصرّح صبحي الصالح مناقشا ذلك؛ ومنتقدا لفكرة تمثله في هذا الموضع، موضّحا اقتناعه الذاتي في كون "التاريخ لم يعرف اللحن في دنيا الإعراب بمعنى مخالفة التّعبير الصّحيح قبل أن يختلط هؤلاء بالأعاجم ويأخذوا في التفرقة مابين فصاحة المنطق وفساد اللسانّ، فكيف يستعمله النبي صلى الله عليه وسلم بمعنى الخطأ في اللغة ويحرص على أن ينفي عن نفسه هذا الخطأ"؟[5]

---

[1] عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، مجلة علوم اللغة، مج11، ع4، دار غريب للطباعة والنشر، 2008م، ص 258. (بنوع من التصرف).

[2] المرجع نفسه، ص 258.

[3] المرجع نفسه، ص 258 .

[4] ذُكر هذا الحديث عند البغدادي أبي الطيب عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، الفجالية القاهرة، دط، 1955م، ص 23. وقد أشار سعيد الأفغاني إلى توهين بعض المحدثين لهذا الحديث المنسوب إليه عليه الصلاة والسلام، وإن رواه السيوطي في الجامع الصغير عن الطبراني، وقد شاع هذا الحديث في كتب اللغة بذلك اللفظ... ينظر: سعيد الأفغاني، أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دط، 1987م، ص 07.

[5] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط2، 2009م، ص 127- 128.

وفي السياق ذاته يسهب صبحي الصالح في هذه المسألة بالاعتراض والمناقشة ذاكرا أنه لا خلاف من أن يسلم الحديث من النقد إذا أكدّ المحتجون به على جعله- أي اللحن- مرادفا للخروج عن الإعراب، فالمشهور عن العرب في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام أنهم لم يعرفوا اللحن جوهرا أو حقيقة؛ بل لم يأت عندهم إلا دالاّ على عيوب النطق كاللجلجة والعَيّ والحصر، فلا ضير أن ينفي أفصح العرب عن لسانه المبين ولغته البليغة عيوبا تلحق باللسان فتغضّ عن البيان.[1]

وثمة نُقُولٌ عن بعض الدارسين المعاصرين يذهبون في هذه المسألة مذاهب شتى، ولعل أبرزها مساءلة فكرة اللحن في كونه سببا رئيسا في وضع قواعد اللغة والإعراب، حيث انتقد أحمد حسين جادات هذا الاعتقاد بل ويراه أمرا فيه مجانبة للدقة العلميّة، مقرّا بأنّ أغلب الأدلة التي ساقها علماء العربية من أجل الاستدلال والبرهنة على صدق هذه المسألة " لا تمثل واقعا لغويا يعكس حاجة ضرورية لوضع قواعد وضوابط محددة لاستخدام الفصحى، مع الإشارة إلى أن الفلسفة اللغوية في الفكر اللغوي تتجاوز حدود المعرفة اللغوية التي يمكن أن تنطوي تحت مثل هذه الأمثلة، أو تكشف بحوادث فردية أو جزئية نشأت عن ملابسات الحياة الجديدة عند فئات خاصة في المجتمع الإسلامي".[2]

وتبقى هذه المسائل تتهافت أمام النقد والمناقشة، باعتبارها رؤى ذاتية لها ما يبررها بحكم النظر إلى طبيعة قراءة الفكر النحوي وملابسات نشأته؛ وبصرف النظر عن صحة الروايات المشار إليها يبقى الراجح عندنا والذي لا يمكن دحضه، أنّ اللحن قد ظهر في البيئة العربيّة منذ وقت مبكر؛ فكان لزاما على النحاة التفكير في وضع قواعد النحو حفاظا على السليقة العربية من الزيغ والانحراف اللغوي، وضمانا لحماية النص القرآني مما قد يشوبه من لحون على ألسنة ناطقيه.

---

[1] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 128. (بنوع من التصرف).

[2] أحمد حسين أحمد بن جادات، اللحن وأثره في وضع النحو العربي بين الوهم والحقيقة، مجلة كلية دار العلوم، ع63، القاهرة، أبريل، 2012م، ص 415.

وبالرجوع إلى دلالة اللحن بمعنى الخطأ في اللغة والإعراب، يطالعنا تعريف لابن فارس (ت395هـ) يذكر فيه دلالة الخروج عن الصواب التي يحتملها لفظ اللحن؛ إذ جاء في المقاييس " أما اللحن بسكون الحاء، فإمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية، يقال: لحن لحنا وهذا عندنا من الكلام المولد؛ لأن اللحن لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بالسليقة".[1]

ومما يلفت انتباه القارئ أن كلام ابن فارس قد يحتمل بعدين معرفيين مختلفتين؛ الأول نراه " معياريا، يعتبر المنقول من كلام العرب نمطا لا يجوز الخروج عنه، ومن ثم فإن العدول عنه يمثل خروجا عن الصواب فيفيد الخطأ وليس اللحن كله"[2]، أما البعد الثاني والذي نحسبه من منظورنا يكاد يتفق مع ما تروّج له اللسانيات الحديثة من مقولات متعلقة بتطور اللغات وتجددها عبر الزمن، وهذا يمثل في حقيقته لفتة علمية من ابن فارس حول مبادئ التطور في اللغة، حيث " تربط الظواهر اللغوية بحصورها وتنظر إلى التوليد اللغوي من وجهة تطوريّة وتربطه بالتحوّل الاجتماعي في حياة الجماعة اللغوية، مما يؤكد على أن اللحن من هذه الناحية توليد في اللغة يحدث بدرجات متفاوتة في المعجم، وهو ما عبّر عنه ابن فارس بالكلام المولدّ "[3].

وقد يقودنا التصور الثاني إلى ضرورة النظر في مضامين كتب اللحن والتصويب اللغوي إذ ليست كلها أخطاء لغوية؛ بل قد نجد فيها بعض المسائل التي تعد تمثيلا لظاهرة التطور اللغوي بمفهومها الحديث، وهي نظرة نجد صداها في الدراسات اللسانية العربية التي تنظر إلى مسألة اللحن ليس بمنظور معياري قواعدي فقط، بل أيضا من منظور سوسيولساني يحاول أن يحكّم العرف الاجتماعي في تصويب اللغة كما سنوضّح في فصول بحثنا.

---

[1] ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج5، ط4، 1987م، ص 239.

[2] محمد شندول، كتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي، المعهد العالي للغات، جامعة قرطاج، تونس، ص 43.

[3] المرجع نفسه، ص 43.

ب) اللحن بمعنى التعريض والتلميح:

يقصد به أن تريد شيئا ما فتُوري عنه أو ترمز إليه بقول آخر[1]، وشاهده قول القتّال (من بحر الكامل):

ولقد لحَنْتُ لكم لحْنًا لِكَيمَا تفقهوا ووَحَيتُ وحيا ليس بالمرتاب[2].

وقال الشريف المرتضى(ت436هـ) :"إنما أراد الكناية عن الشيء والتعريض بذكره، والعدول عن الإيضاح عنه:"[3]، والرّاجح في ذلك أن يحتمل المذكور من الكلام معنى، غير أن للمقصود معنى آخر، وفي هذا النوع من الأداء ضرب من التمثيل والتلويح كما هو شائع في البلاغة العربية وفي الخطاب البياني عند العرب في استعمالاتهم التّبليغيّة.

أما الزمخشري(ت583هـ) في "الكشاف"، فلم يبتعد عن دلالة الرمز والتعريض للفظة لحن؛ ومؤيد ذلك قوله:" اللحن أن تلحن بكلامك، أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن لك صاحبك كالتعريض والتورية"[4]. والجامع بين المعنيين هو العدول عن الشيء إلى شيء آخر، ففي التورية عدول عن التصريح والمباشرة في القول، وفي اللحن عدول عن مجانبة الصّواب في الاستعمال أو في الكلام.

---

[1] ينظر: بدري انتصار حسن محمد حسن، ظاهرة اللحن في اللغة العربية حتى القرن الرابع، دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، إشراف، هاشم البشيري السيد محمد، رسالة ماجستير في علم اللغة، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، أم درمان السودان، 2002م، ص 12.

[2] ابن الأنباري أبو بكر، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 1987م، ص 240. وينظر أيضا: محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 31. وفي رواية...لكيما تفهموا...ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص 380.

[3] الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودور القلائد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص 14.

[4] الزمخشري أبو القاسم جار بن عمرو، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجه التأويل، مطبعة البايلي، ج3، ط5، 1966م، ص 459.

ج) اللحن بمعنى اللغة/اللسان أو لهجة من اللهجات:

إنّ من أقدم الشواهد الشعرية على استخدام كلمة اللحن بمعنى اللغة قول ذي الرّمة:[1]

من الطَنَابِير يزهى صوته في لحْنِهِ لُغَات العَرَب تَعْجِيم.

كما ورد عن أبي المطراب عبيد بن أيوب، أحد لصوص العرب في القرن الثاني موظفا لفظة اللحن بمعنى اللّغة قائلا:[2]

أَرَنْتُ بِلَحْن بعد لحن وأَوْقَدت حوالي نيرانا تَلُوحُ وتُزهِر.

والشاهد على هذا المعنى أيضا قول شريك عن أبي إسحاق عن أبي مسيرة في تفسير لفظة "العرم" في قوله جلّ شأنه ﴿ **فَأَعۡرَضُواْ فَأَرۡسَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سَيۡلَ ٱلۡعَرِمِ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ١٦** ﴾[3] . قال "العرم المسناة بلحن اليمن، أي بلغة اليمن".[4] وربما جاز لنا الأخذ بهذه الدلالة لارتباطها بموضوعنا، رغم الاختلافات الواردة في كتب اللغة حول مدلول الآية لا يسعنا المقام للخوض فيها، أو ذكر ما أُثير حولها من نقاشات وآراء.

وقد استشهد أبو بكر بن الأنباري وأبو علي القالي على أن اللحن هو اللهجة، ودليل ذلك قول علي بن عميرة الجرمي:[5]

وما هاج هذا الشوق إلاّ حمامة تبكّت على خضراء سُمْر قُيودُها.

هُتوف الضُّحا معروفة اللَّحْن لم تَزَل تَقُود الهَوَى من مسعد ويَقُودُها.

---

[1] ينظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف،ط1، 1967م، مكتبة زهراء الشرق،ط2، 2002م، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] سورة سبأ، الآية 16.

[4] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 30.

[5] المرجع نفسه ، ص 31.

ولعل دلالة اللهجة – في نظرنا– تدخل ضمن المعنى العام للحن وهو الميل والزيغ؛ ذلك أن اختلاف اللهجات عن اللغة الفصيحة المشتركة يعد ميلا وانحرافا عنها بوجه من الأوجه على مستوى بعض التراكيب أو الصيغ البنائية في الكلام عموما.

وما نجده عند الزمخشري(ت571هـ) لا يكاد يخرج عن مدلول اللغة للفظة لحن التي ورد في بيانها قوله:" يُقَالُ هذا ليس من لَحْني ولا لحن قومي."[1] أي ليس من لغتي أو لغة الجماعة اللغوية التي تتكلمها وليس للفظة لحن هنا إقرار بالخطأ كما قد يفهم من ظاهر القول.

وليس ببعيد عن هذا القول ما نجده مرويا في الأثر عن عثمان بن عفان في رواية مفادها " أنّ في المصحف لحنا ستقيمه العرب بألسنتهم، فقيل له أفلا تُغيِّره؟؟ فقال: دعوه، فإنّه لا يحلّ حراما ولا يحرم حلالا؛ وقصد به الميل اللهجي الذي يقيمه كل عربي بلسانه"[2].

ونوجّه أنظار الدارسين إلى أنه رغم الدلالة الصريحة والواضحة للقول المشار إليه، إلا أننا ألفينا جمعا غير يسير من الدارسين التبس عليهم مدلول نص الحديث وظنوه من اللحن الذي اشتهر عند النحاة بمعنى الانحراف عن الأسلوب العربي السليم، وقد طعن بعضهم في السند، وجاءت روايات تفسيرية متعدّدة تقول بمحكية هذا الحديث، وليس نصا منقولا عن عثمان بن عفان وهو ما استدعى من العلماء الردّ على هذه المزاعم أمثال: ابن الأنباري، والزمخشري، وصاحب التحرير والتنوير.[3]

لقد قادت مثل هذه الأحاديث إلى مساءلات منهجية عميقة حول جدلية الاحتجاج بالأحاديث المروية بالمعنى في تاريخ الفكر النّحوي، وما لبثت أن أفرزت صراعات مابين رواة الأحاديث المتقدمين والمتأخرين، وهي خلافات مذهبية لها دعائمها التأسيسيّة والمرجعيّة في فهم

[1] الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل، ص 460.

[2] عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، ص 236.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص236.

مرويات الحديث وتأويلها، ويبقى الراجح في التسليم بهذه الاختلافات هو الأخذ بالأقوال مع النظر وليس الطعن فيها لأسباب مغرضة من غير تأسيس مشروع.

واستخدام اللحن بمعنى اللغة يُرجّح عند البعض على أنّه أقدم من توظيفه بمعنى الخطأ في الكلام والإعراب؛ إذ ورد في الأثر فيما يروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين قال:" تعلموا السنة والفرائض واللحن كما تعلمون القرآن"[1].

كما روي عنه في سياق آخر مقولته المعروفة :" تعلموا اللحن كما تعلمون القرآن"[2]. وقد تباين العلماء في شرحهم لهذا الحديث واختلفت تقديراتهم لمعناه؛ "حيث رأى الأزهري أن معناه تعلّموا لغة العرب في القرآن واعرفوا معانيه، وجاء في لسان العرب أنّ أبا عدنان يقول سألت الكلابين عن قول عمر: تعلموا اللحن في القرآن كما تعلمونه فقال:كتب هذا قوم ليس لهم لغو كلغونا: قلت وما اللغو قال: الفاسد من الكلام، وقال الكلابيون؛ اللحن اللغة، فالمعنى في قول عمر: تعلموا اللحن فيه، يقول تعلموا كيف لغة العرب فيه الذي نزل القرآن بلغتهم".[3]

والناظر في كتب أصول النحو ليجد الكثير من الأحاديث التي سيقت في دلالة اللحن بمعنى اللغة لا يسعفنا المقام للوقوف عندها بالفحص والتأمل.

د) اللحن بمعنى الغناء أو الشدو:

يقصد به التّنغيم والتّطريب أو الغناء، أو "هو إزالة الكلام عن جهته الصّحيحة بالزيادة والنقصان في التّرنم، وشاهده قول جهم من شعراء القرن الثاني حيث أنشد:"[4]

تَغَنَّت عليه بِلَحنٍ لها يَهيج للصّبِ ما قد مَضَى.

---

[1] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص 23.

[2] ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمود الطناحي، دار الفكر، ج4، دط، 1979م، ص 241.

[3] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص 23- 24 .

[4] بدري انتصار حسن محمد، ظاهرة اللحن في اللغة العربية حتى القرن الرابع، دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، ص 11- 12.

وجاءت كلمة لحن بمعنى الغناء في الشعر العربي للدلالة على صوت الحمام وغنائه، يقول بريه بن النعمان الأشعري واصفا ذلك قائلا (من بحر المتقارب)[1]:

يميل بها وتركبه بِلَحنٍ إذا ما عَنّ للمَحزُون أَنّا.

وجاء في القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت817هـ) معنى: "لحن في قراءته طرب فيها"[2] وجاءت روايات قد نحسبها أقوالا للعلماء أو التابعين يُرَجَّح أن معناها صحيح؛ بينما سندها في الرواية يحتمل وجها من أوجه التضعيف، كما جاء في مأثور الحديث :" اقرءوا القرآن بلُحون العرب وأصواتها، وإياكم ولحون أهل الفسق وأهل الكتابين فإنّه سيجيء بعدي قوم يرجعون بالقرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم، مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم".[3] وقد شاعت لفظة اللحن في وصف القراء والثناء عليهم في عبارة هو ألحن الناس قراءة، ويريدون بها هو أحسنهم قراءة، وقد وقع جدل بين العلماء في المأثور الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه رجّع صوته في قراءة سورة الفتح ودار الخلاف حول صفة الترجيع هل كانت اختيارا أم اضطرارا لهزّ الناقة؛ وقد فصّل ابن القيّم في تلك الآراء[4] لا يسعنا المقام لذكرها.

ولعل السائد في الاعتقاد كونه مصطلحا من مصطلحات الموسيقى والغناء، تعود لعهد تأليف أبي الفرج الأصفهاني كتابه الأغاني حيث ألّف مضامينه على اللحون الموسيقية السائدة في عصره آنذاك، ولو أمعنا النظر في لفظ اللحن في هذا الإطار نجدها قد ارتبطت بمجالين مختلفين ثقافيا ودلاليا؛ الأول متعلق بالقرآن الكريم وطريقة أدائه، والثاني مرتبط بمجال الغناء والموسيقى

[1] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص29. هذه الأبيات أوردها أبو علي القالي، ولم ينسبها ونسبها ابن منظور.

[2] الفيروزآبادي محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي، القاموس المحيط، ج4، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1980م، ص 261. مادة (لحن).

[3] البيهقي أبو بكر أحمد بن حسين، شعب الإيمان، تح: محمد السعيد بسيوني زغلول، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ، ص 540.

[4] ينظر: عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، ص 255.

والتطريب[1]، ويمكن أن نوضّح باقتضاب امتداد العلاقات الدلالية بين الحقلين المذكورين على النحو الآتي:[2]

(أ)	(ب)	(جـ)
في الأداء القرآني	اللحن	في المجال الثقافي غير القرآني
زيَن	لحَن	غنَي
طرَب	غنَي	تغنَي
حزَن	تغنَي	لحن
حسن	تلاحن	لحون أهل الكتابيين
رجَع	لحون العرب	لحون أهل الفسق

الشكل 01: العلاقات الدلالية للفظة لحن بين الأداء القرآني والتداول الثقافي لها في البيئة اللغوية العربية.

وقياسا على ما ذُكر تشير القائمة (أ) إلى مجموع الدلالات التي تم تداولها عند القدماء من حيث مقبولية معناها الوظيفي، في حين ترمز القائمة (ب) إلى مجموع التصورات المفاهيمية للفظة اللحن التي نحسب أنها وُظّفت في بدايات القرنين الأول والثاني من تاريخ الفكر النحوي ولعلّها مقبولة وظيفيا عند مستعمل اللغة في تلك الفترة الزمنية؛ غير أن الراجح هو تغير تلك الدلالات بعدما طغى البعد الثقافي في غير القرآن على المعاني، ومن هنا عرفت الدلالة نوعا من التخصيص الاصطلاحي في مجال الغناء والطرب لمدلول هذه المفردة اللغوية. وهو ما نلاحظ وروده في القائمة (ج) من خلال الجدول المبين أعلاه.

[1] ينظر: عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، ص 255- 256.

[2] المرجع نفسه، ص 255- 256 .

هـ) اللحن بمعنى الذكاء أو الحِنكة:

أورد الفيومي (ت770هـ) في المصباح المنير لفظة اللحن محددا معناها بقوله:" اللَّحَنُ بفتحتين تعب والفاعل لَحِنٌ ويتعدى بالهمزة فيقال: (أَلْحَنته) عني (فلَحِنَ)،أي فطنته ففطن وهو سرعة الفهم وهو (ألحَنُ) من زيد أي أسبق فهما منه ..."[1] ويمكن أن يندرج هذا المعنى ضمن الأصل العام الذي بيّناه وهو الميل، كما جاء عند ابن الأثير. ويقتنع بعض اللغويين بانفراد هذه الدلالة عن سابقيها أمثال ابن فارس الذي ذهب في رأيه مذهب اعتبار اللحن بمعنى الفطنة أصلا مستقلا.[2]

و) اللحن بمعنى مضمون الشيء:

إن من الشواهد الدالة على هذا المدلول كما هو منقول عن المعاجم العربية وكتب التّصويب اللّغوي، والذي جاء بيانه في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ نَشَآءُ لَأَرَيْنَٰكَهُمْ فَلَعَرَفْتَهُم بِسِيمَٰهُمْ ۚ وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ ٱلْقَوْلِ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ أَعْمَٰلَكُمْ ٣٠** ﴾[3] أي في مضمون وجوهر القول.

وثمّة اختلافات في مصادر اللّغة وكتب التفسير حول معنى الآية الكريمة، وبالنسبة للمدلول الذي يشير إلى فحوى القول ومضمونه؛ فتكاد معظم الآراء عند الدارسين في هذا السياق تتبناه، وعليه فإن معنى هذه الكلمة بدلالة الخطأ لو وجدت في القرآن الكريم في مواضع ما، لكانت يسرت علينا مشقة البحث والتتبع التاريخي في تطور هذه الكلمة، نظرا لمكانة القرآن الكريم الذي يعد المصدر الأساسي في الاحتجاج اللغوي؛ ولربما هذا دليل واضح يؤيد الرأي القائل بمعنى الخطأ في هذه الكلمة، والذي لم يكن له الذيوع حين نزول القرآن الكريم.[4]

---

[1] الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، لبنان، مج2، ط2، دت، ص551. مادة (لحن).

[2] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 31.

[3] سورة محمد، الآية 30.

[4] ينظر: العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط1، 2005م، ص 20.

وذهب ابن الأنباري (ت327هـ) إلى أنّ اللحن من الأضداد، فكونه بمعنى الخطأ لا يحتاج إلى شواهد دالة تثبته، أمّا كونه على معنى الصّواب فشاهده الآية الكريمة،[1] في حين نجد رمضان عبد التواب يرفض هذا الزعم، لأنّه حين الرجوع إلى سياق الآية الكريمة وما يتعلق بسبب نزولها؛ نجدها قد قيلت في شأن المنافقين ولذلك فمن المستبعد جدّا أن يوصف قولهم بالصّواب.[2]

وعليه فإنّ المعاني التي ذكرها أهل اللغة للحن تكاد تتقارب من حيث الدلالات التي تتضمنها، ذلك أن الغناء أو التطريب في الصوت بدرجات متفاوتة، والبعد عما هو صريح أو واضح في أمر ما، و كذا الخروج عن اللغة، فهذه كلّها تُساق إلى معنى واحد وهو الخروج عن الصواب أو الانحراف عن الأصل الحقيقي في الفعل أو الأداء.

وأقرب دلالة للفظ اللحن والتي نأخذ بها في موضوعنا، هو ما تعلق بالخروج عن اللغة وقواعدها النحوية والصرفية وكذا الزيغ عن الضوابط المعرفية في النحو العربي ومخالفة المتفق عليه من الكلام الفصيح والإعراب. ولعل هذا من أهم العوامل التي أسهمت في ظهور حركة تنقية اللغة والتّصويب اللغوي مبكّرا في تاريخ الفكر النّحوي حفاظا على عربيّة القرآن واللّسان معا.

وتأسيسا على ما سبق، هل ثمة علاقة واضحة بين المعاني اللغوية الواردة في المعاجم اللغوية، وبين المعنى الاصطلاحي الذي نُقل إليه ذلك اللفظ ؟

2-1 اللّحن في مصنّفات علماء العربيّة: بحث في الاصطلاح المفاهيميّ:

نكاد لا نقف في مؤلفات علماء العربيّة على تعريف اصطلاحيّ واضح لمفهوم اللحن، خاصة عند من ألفوا في لحن العوام وكتب التّصويب اللّغوي، وقد أشار محمد عيد إلى هذه المسألة مبديا استغرابه من عدم إيراد هذه الكتب لظاهرة اللحن تتبعا ومناقشة عميقة لما يتعلق بهذه المسألة من أبعاد لغوية ونحوية؛ حيث صرّح قائلا:" لم تتحقق لي تلك الأمنية في أحدها، إذ يتجه الحديث

[1] ينظر: العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص 31.

[2] ينظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص29.

مباشرة – بعد مقدمة قصيرة– إلى إيراد الكلمات وبيان خطئها أو صحتها اعتمادا على النقل في غالب الأحيان".[1]

ولا يعني هذا الأمر أن مصطلح اللحن لم يرد عند النحاة القدماء، إذ بعد تَقَّصينا لجهودهم في هذا المجال، تأكّد لنا أنهم كانوا يوظفون ألفاظا صاحبت دلالة ذلك المفهوم، فقد استعمل القدماء هذا النوع من الأساليب الاصطلاحية للتعبير عن التمثّلات المفاهيميّة والحمولات التصوريّة التي يحملها المصطلح المعبّر عنه، وذلك بطرائق تجمع بين الشرح والتمثيل والتّعليل وبيان الوظائف وغيرها من الأساليب التي استُنبطت من مناهجهم وطرائقهم، ممّا يعكس شدة حرصهم على استقراء الظاهرة اللغوية وربطها بالواقع اللغوي الممثلة له.

وقد استعمل النحاة في باب حديثهم عن اللحن هذا الإجراء المنهجي في بيان مدلول هذا اللفظ الذي تضمن دلالة الخلل الذي يصيب قواعد اللغة، انطلاقا من مبدأ المعيارية النحوية؛ التي عرف بها اللغويون في تحديدهم لضوابط التقعيد النحوي وعلاقتها بالمقبوليّة النّحويّة للتراكيب اللغويّة.

ويطالعنا في هذا السّياق تحديد واضح لمصطلح اللحن، والبداية عند (سيبويه ت180هـ) في سياق ذكره لمسألة نحوية تتعلق بصفة المنادى وجواز رفع هذه الصفة على اللفظ ونصبها على المحل، "في فصل توابع المنادى المضموم غير المبهم؛ التي إذا أفردت حملت على اللفظ ومحله كقولنا: يا زيد الطويلُ والطويلَ"[2]، فقد جاء في الكتاب قوله:" قلت: أفرأيت قول العرب كلهم: أزيدُ أخا ورقاء قول إن كنت ثائرا فقد عرضت أحِناءُ حقّ فخاصمِ.

[1] محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، اللحن والتصحيف والتوليد والتعريب والمصطلح العلمي، عالم الكتب، القاهرة، دط، 1988م، ص 36.

[2] الخوارزمي القاسم بن الحبيب، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح: عبد الرحمن سليمان العثيمين، ج1، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2000م، ص 331.

لأي شيء لم يجز فيه الرفع كما جاز في الطويلُ؟ قال: لأن المنادى إذا وصف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه، ولو جاز هذا لقلت : يا أخونَا، تريد أن تجعله في موضع المفرد، وهذا لحن."[1]

ولعل مقصد سيبويه من ذلك هو أنه إذا جاء المنادى المفرد وصفا ووردت هذه الصفة اسما مضافا، فإنه من اللحن أن يكون مضافا وهو على حالة المنادى المفرد، نظرا لاختلاف وظيفتهما الإعرابيّة، وهذه المسألة لا تتفق وعبارة يا زيد الطويل التي أخذتْ وجهين إعرابيين نخالهما صحيحين، وعلة ذلك أن الطويل ليست مضافا بل هي صفة مفردة كما هو مبين في الشاهد النحوي.[2]

وقد اختلفت معايير النحويين في إطلاق حكم اللحن ودلالته في التركيب النحوي، ومن ذلك ما ورد عن المبرد (ت 285 هـ) في تلحينه من قرأ (لْيقطع) بإسكان اللام[3]في قوله جل شأنه ﴿**مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ فَلۡيَمۡدُدۡ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لۡيَقۡطَعۡ فَلۡيَنظُرۡ هَلۡ يُذۡهِبَنَّ كَيۡدُهُۥ مَا يَغِيظُ ١٥** ﴾،[4] وقد نقل عن المبرد في سياق هذه الآية قوله:" وأما من قراءة من قرأ(ثم ليقطع فلينظر). فإنّ الإسكان في لام (فلينظر) جيد، وفي لام (ليقطع) لحن، لأن ثم منفصلة عن الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي."[5]

وقد ذهب النحاس (ت 338هـ) إلى أن من قرأ بإسكان اللام بعد ثم، كانت قراءته مخالفة للمعيارية العربية، وقد وصفها ابن جني (ت 392هـ) بالأمر القبيح في العربية، وقد اتفق الماردي

---

[1] سيبويه أبو بشر عثمان بن قنبر، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج2، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 2002م، ص 183- 184.

[2] للتفصيل في هذه المسألة النحوية، ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص 52.

[3] قرأ عاصم وحمزة الكسائي بتسكين لام (ليقطع) وهي قراءة صحيحة متواترة، ينظر: ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، دط، 1972م، ص 435.

[4] سورة الحج، الآية 15.

[5] المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1994م، ص 132.

(450هـ) وابن الصائغ (ت 720هـ) على وجوب كسر لام الأمر المسبوقة بثمّ لعلة انفصالها عنها، ويُستنتج من تعليلات النحويين حول هذه القراءة، أنهم يتفقون على وجوب كسر اللام؛ لأن ثمّ كلمة مستقلة، ولذلك فقراءتها على هذا الوجه تكاد تكون من اللحن،[1] في حين استحسنوا إسكان اللام الداخلة على الفعل المضارع إذا ما سبقت بالفاء والواو كما هو وارد في العبارة السابقة للمبرد.

ومن المسائل التي ذكرها المبرد أيضا في سياق حديثه عن اللحن، ما يروى عنه في مسألة نحوية متعلقة بعدم جواز الفصل بالضمير هُنّ بين الحال وصاحبه، حيث ورد في بيان حكمها قوله:" أما قراءة أهل المدينة ﴿ **وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ ٧٨**﴾[2] فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية".[3]

ولعل انتقاد المبرد لبعض القراءات يعود إلى طبيعة منهجه المعياري، والذي يهدف إلى صناعة استعمالات معيارية لا تقبل الانحراف القواعدي، وهذا النوع من الممارسات النحويّة شائع في الفكر النحوي، غير أنّ تلحين القراءات مسألة لا يختص بها أهل الصناعة أو النحاة فحسب، بل هي قضية مرتبطة بتوجيهات المفسرين والقراء حول تلك الأحكام المتنازعة بين البعد المعياري والبعد الدلالي والتأويلي، لذا فالجزم في قطعية حكمها الإعرابي تبقى محل نظر، ومن هنا جاز الأخذ بالاختلافات الإعرابية دون تفضيل أو تمايز بينها، خاصة ونحن نرى كيف أن الدلالة النحوية لا تنكشف معالمها ودلالتها، إلا بعد تموضعها في التركيب النحوي.

وفي سياق مشابه نجد عند النحاس (ت338هـ) تلك المسوغات المنهجية التي حملت لفظة لحن في باب حديثه عن اللحن في القراءة، والتي نرجح من خلال مقولاته؛ أنّها نوع من الروايات

[1] ينظر: حسين جليل علوان، ردود النحاة على قراءات ابن كثير القرآنية، حوليات المنتدى، ع39، 2019م، ص 2018.

[2] سورة هود، الآية 78.

[3] المبرد، المقتضب، ج4، ص 105. وتخريج هذه الآية على ضربين: الأول: أن يكون بناتي خبرا وأطهر حالا، والعامل التنبيه أو الإشارة. والثاني: أن يكون هنّ من معنى التوكيد، وقيل العامل لكم. وقال الرازي" أكثر النحويين على أنه خطأ". ينظر: عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مج4، دار سعد الدين، دط، دت، ص 110.

المتناقلة، وقد استدل على جمع غير يسير من المسائل النحوية في توجيه القراءات وتصويبها، نذكر منها قوله في ما ورد عن الذكر الحكيم: ﴿ **قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦ فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ١٤٥**﴾[1] حيث علل قائلا: "وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع: ((إلا أن تكون ميتةٌ)) بالرفع، أو (دمًا) بالنصب، وبعض النحويين، يقول هو لحن؛ لأنّه عطف منصوبا على مرفوع، وسبيل المعطوف سبيل المعطوف عليه".[2]

وقد ثبت في موضع آخر للنحاس أجاز فيه هذا الحكم الإعرابي السّابق في تخريج القراءة بدعوى أن لفظة (أو دما) معطوفة على الأداة أن، والواضح في موضع أن النّصب وهي في حقيقتها اسم، وربّما تقديرها الإعرابي: إلاّ كَوْنَ ميتة[3].

وما يبدو لنا أنّ مثل هذه الأحكام المتعلّقة بالقراءات والتخريجات النحوية لها، لا يمكن أن توصف باللحن مادامت متعلقة بالجانب التأويلي في إيجاد مسوغات تجويز قراءتها بوجه من الأوجه.

وإذا كان اللحن يأتي بمعنى الخلل والفساد في اللغة؛ فإنّ مقابلته عند كثير من اللغويين قد تحيل إلى معنى الإصلاح، وقد تعرض ابن جني (ت 392هـ) في الخصائص إلى مسألة إصلاح الألفاظ وبرّر ذلك بأن العرب أولتها- أي الألفاظ – اهتماما بالغا في الإصلاح، لأن الألفاظ للمعاني أزمّة وعليها أدلّة وهي الموصلة للمعاني، وخلاصة الأمر أنّ الإصلاح في تصور ابن جني يقوم مقام الاعتدال والتوازن بين أركان الجملة في كلام العرب، وما اللحن إلاّ تكسير لذلك التوازن وخروج عنه بفعل عوامل محيطة كتأثير اللغات الأجنبيّة على اللسان العربي الفصيح[4].

---

[1] سورة الأنعام، الآية 145.

[2] النحاس أبو جعفر بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008م، ص 290.

[3] المرجع نفسه، ص 290.

[4] عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن، دراسة في المعرفة اللغوية، ص 261. (بنوع من التصرف).

وقد نالت مسألة اللحن حظها الوافر من المتابعة الدقيقة والمناقشة المستمرة عند أولئك الذين كتبوا في لحن العامة والخاصة، وقد قدمّوا انتقادات كثيرة، سنعرجّ إلى البعض منها. ومن الأمثلة التي نذكرها في هذا السياق بإيجاز، ما ورد عن القاضي الجرجاني (ت 392هـ)؛ حيث أقرّ بأنّ العرب" تجاوزوا الحدّ في طلب التّسهيل حتى تسمحوا ببعض اللحن، وحتى خالطتهم الركاكة والعجمة".[1]

وقد يُستنتج من النص المذكور أن اللحن عيب من عيوب الكلام يستنكره المتكلم العربي؛ لأنه يناقض فصاحة لسانه العربي المشترك، في حين لو عدنا إلى زمن الجاحظ (ت 255هـ) قليلا، لوجدناه يطرح المسألة على طرف نقيض؛ لأنّه يوجّه كلامه قاصدا السّامع اللغوي الذي لا يستطيع فهم الكلام الملحون إذ يقول:" لولا طول مخالفة السّامع للعجم وسماعه الفاسد من الكلام لما عرفه، ونحن لم نفهم عنهم إلّا للنقص الذي فينا، وأهل هذه اللّغة وأرباب هذا البيان لا يستدلون على معاني هؤلاء بكلامهم، كما لا يعرفون رطانة الرومي والصقلبي وإن كان هذا الاسم إنما يستحقونه بأنا نفهم عنهم كثيرا من حوائجهم"[2]. ثم يردف شارحا مسألة في غاية الأهمية يشير فيها إلى أن العرب أو المتكلمين "لا يفقهون قول القائل منا: مكره أخاك لا بطل، وإذا عَزَّ أخاك فَهُنْ، ومن لم يفهم هذا لم يفهم قولهم: ذهبت إلى أبو زيد، ورأيت أبي عمرو، ومتى وجد النّحويون أعرابيا يفهم هذا وأشباهه بهرجوه ولم يسمعوا منه؛ لأنّ ذلك يدلّ على إقامته في الدّار التي تفسد اللغة وتنقص البيان"[3].

وعليه فقد لا نتفق مع الرأي الذي يذهب مذهب اعتبار اللحن على أنّه من الأمراض الكلامية التي تصيب المتكلم اللغوي، لأنّه ليس من الأمراض اللغوية كما تطرحها اليوم بعض اللغويات

[1] الجرجاني القاضي علي بن محمد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة دار عيسى البابي الحلبي، دط، 1966م، ص 11.

[2] الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، ص 162.

[3] المرجع نفسه، ج1، ص 162- 163.

التّطبيقيّة بالمفهوم المعاصر، بل نحسبه فسادا يمسّ الظواهر اللّغويّة ويبعدها عن معيار الفصاحة، لذا اهتم العرب قديما بمعالجته حتى تستقيم الصّحة اللّغويّة عندهم وتجري مجرى المعهود الخطابي في كلامهم.

وتدعيما لرأينا حول هذا المنحى التّصوري، نجد عبد الرحمن الحاج صالح (ت2017م) في شرحه لمقولة الجاحظ يؤكد "أنّ مثل هذه العبارات الغريبة عن العربيّة هي أوّل ما يجعل اللغوي يبتعد عما يفهمها من العرب، فضلا عما يستعملها لأنّها خارجة عن النّظام النّحوي الذي تعودوا أن يسمعوه من الفصحاء، ويكون ذلك تغييرا لنظام العربيّة، وربّما سمي فسادا لأنّه يفسد النّظام الذي هي عليه العربيّة."[1]

وعند التأمل في مؤلفات بعض اللغويين المحدثين الذين تناولوا مسألة التطور اللغوي، تطالعنا بعض التعريفات نذكر منها على وجه التخصيص تعريف محمد عيد؛ والذي نراه مستجمعا وملمّا للمبادئ الأساسية الضابطة لظاهرة اللحن في بعدها الاصطلاحي، ومن ذلك قوله:" اللحن خروج الكلام الفصيح عن مجرى الصحة في بنية الكلام أو تركيبه أو إعرابه، بفعل الاستعمال الذي يشيع أوّلا بين العامّة من النّاس ويتسرّب بعد ذلك إلى لغة الخاصّة"[2].

وعليه فإن اختيارنا لهذا التعريف وتبنينا لمدلوله المفاهيمي ليس من قبيل المصادفة، إذ الناظر فيه يلاحظ أنّ اللحن يشمل جميع مستويات الكلام من حيث الدلالة والمعجم والنحو والصرف؛ وربّما في هذا الحدّ التّعريفي ما يتوافق وموضوع بحثنا الذي ينظر في قضية التصويب اللغوي كمقاربة لسانية تتعلّق إجرائيا بمستويات اللغة.

وقد اقتفى صاحب النظرية الخليليّة الحديثة أثر محمد عيد في توضيح مدلول اللحن، غير أنّه أعطى لهذه المسألة مسارا تنظيريّا جديدا، يأخذ في الحسبان مسألة الفصاحة اللغوية والسليقة في تأسيسها العلمي عند النحاة المتقدمين؛ حيث يعتبر مسألة اللحن أو الفاسد من الكلام " ما ليس

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 2012م، ص 35.

[2] محمد عيد، المظاهر الطارئة على الفصحى، ص 12.

في كلام العرب لأنّه؛ لم يُسمع عن العرب زيادة على عدم وجوده في القرآن، وبهذا التحديد شكّل اللحن في نظره مفهوما موضوعيا لا يرتبط بذوق الفرد ولا بمعيار طبقة اجتماعية معينة؛ لأنه خروج عما تعرفه الجماعة الناطقة باللغة المعينة".[1]

قد نجد موقف عبد الرحمن الحاج صالح يتناقض مع النظرة اللغوية الحديثة؛ التي تقرّ بأن اللحن بعد سوسيولوجي تحكمه الأعراف الاجتماعية وأسلوب المستعمل اللغوي، مادامت اللغة قابلة لنواميس التّطور في مسارها الزمني. ولعلنا بهذا نزداد اقتناعا في أن الباعث الرئيس وراء النزعة المعرفيّة للحاج صالح هو منطلقه التراثي الأصيل، الذي ينظر إلى مسألة الفصاحة في علاقتها بمستعمل اللّغة الذي يجب أن لا تنافي لغته ضوابط المعيار الصّوابي المتّفق عليه في لغة العرب، وليس الاندفاع إلى مقولات لسانية قد تحتاج في بعض مبادئها إلى التريث والنظر الفاحص قبل التسليم بها.

وعلى طرف نقيض، نجد عبد السلام المسدي يطرح مسألة اللحن من وجهة لسانيّة معاصرة في علاقة ذلك كله بقضية الوصفيّة والمعياريّة في الفكر اللّغوي؛- ولَكَمْ عرفت هذه المسألة نهجا قرائيا متعدّدا- حيث تجسّد الأولى حركيّة اللغة ونمطها داخل المجتمع اللساني، في حين تختصّ الثّانية بالجانب القواعدي والإعرابيّ لهذه اللّغة، وقد مثّل لذلك قائلا:" إذا كان سفير المعياريّة إلى الإنسان هو اللّغة، فإنّ ممثل سوسيولوجيّة اللّغة هو اللحن بمعناه الأوّل؛ الذي هو الخروج عن النّمط وتجاوز للسّطر المرسوم وعدول عن القاعدة السكونيّة إلى السّنة المتحرّكة المتغايرة".[2]

ثم وجدناه بعد ذلك يسهب في تبيان حقيقة اللحن ضمن النظر النحوي، فيقول:" ولم يكن اللحن في تاريخ التّنظير اللّغوي إلاّ مراوحة الحدث اللساني في صلب الزمن، بصرف النّظر عن الشحن المعياري الذي فرض أن تسمى الظّاهرة بالأحكام الحافة بها لا بمنظومتها الذّاتيّة، وهكذا سمّي التّغير لحنا بعد أن شُحنَت اللفظة دلاليا بالتّهجين، كما سمّيت ظاهرة التّحوّل فسادا"[3].

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، ص 62.

[2] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الدار التونسية، تونس، دط، 1986م، ص 41.

[3] المرجع نفسه، ص 41.

يثير هذا المنطلق المعرفي لفكرة اللحن في نظر عبد السلام المسدي جدليّة العلاقة مابين اللّسانيات الحديثة والنّحو العربيّ، فاللسانيات في طبيعتها تقرّ بالاستعمال بعد الجانب المعياري في اللغة، والنّحو العربي من جهة ثانية يشدّد على الاستعمال التّداولي تحت قانون الضابط المعياري الذي هو في أصله نابع من البعد الاستعمالي للغة.

وقد أخذت هذه الإشكاليّة حيزا كبيرا من اهتمامات الدارسين في بيان طبيعة العلائق المعرفيّة ما بين التّصور الوصفي والتّصور المعياري في اللّغة، ويبقى الراجح في نظرنا أن مسألة اللحن وتصويب اللّغة هي في حقيقتها "دراسة وصفية معيارية في الوقت نفسه؛ لأنّها لا تقوم أساسا على فكرة الصواب واللحن المقصودين في ذاتهما، بل تجد نفسها ملزمة في سعيها من أجل الوصول إلى دراسة التّعبير اللّغوي دراسة وصفيّة – أن تقوم أوّلا بدراسة الخطأ أو تحديده حتى تستطيع أن تبني على ذلك الدراسة الوصفية– فالفرق بين الدراستين ليس فرقا في طريقة البحث، ولكنّه في المادّة التي يختارها الباحث"[1].

وليس من السّهل التخلي عن إحدى هاتين الدراستين، لأنّ ذلك سيفضي بنا إلى مزالق منهجية حرجة،"فالدراسة المعيارية لا شائبة فيها؛ فهي أول ما يتبادر إلى ذهننا إذا ما أردنا توظيف اللغة. فمن منا ينكر ضرورة الوقوف على ما يصحّ وما لا يصحّ من الكلام؟ فتاريخ اللغة العربيّة مثلا يشهد بأنّ كتب النّحو وضعت تلبية لذلك، وقد اعتمدت إلى حدّ ما طريقة قل ولا تقل، متوجّهة إلى متعلّمي اللغة العربيّة من الأعاجم ممن دخلوا الإسلام"[2].

وبالرجوع إلى تعريف عبد السلام المسدي المشار إليه سابقا، يكاد يقتنع بعضهم أنه لا يمكن التّسليم بهذه الفكرة أو قبولها قطعا وذلك لعدة أسباب مؤداها باختصار" أنّنا لا نضع مفهوم اللحن ندّا أو مقابلا لمفهوم النّحو، فنحكم على الأوّل بأنه متغيّر والثّاني بأنّه ثابت؛ ممّا يترتّب

[1] محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 64.

[2] المرجع نفسه، ص65.

عليه النّظر إلى اللحن بأنّه تطوّر سمّاه القدماء فسادا وانحرافا غير منظّم عن تلك المنظومة، والجماعة اللّغويّة الواحدة لا تقبل الخروج عليه"[1].

وقياسا على ما ذكرناه فنحن نسلّم معرفيّا بفرضية أنّ التطوّر حتمية فرضها الزمن وهي من الخصائص الجوهرية في عالم اللغات، ولكنّ لا يتم ذلك في واقع اللّغة إلا وفق ضوابط وأسس علميّة تتفق عليها الجماعة اللّغويّة بالنّظر إلى طبيعة اللّغة في حدّ ذاتها إمّا رفضا أو قبولا، ولعلّ هذا الأمر لا يختصّ به اللحن لأنّه لا يقبل في العرف اللّغوي والاجتماعيّ عند المتكلّمين.

1-3 اللحن في المعاجم الاصطلاحيّة اللسانيّة الحديثة:

إنّ الحديث عن مسألة اللحن وضبطها معرفيا من المنظور اللساني أمر قد يستعصي على الباحث، شأنها في ذلك شأن الدراسات النحوية العربية التي عرفت نوعا من التعدّد المفاهيمي إلى جانب وجود العديد من الملامح الدلاليّة التي قد تجمع بين التقارب الاصطلاحي تارة، وبين الاختلاف المفاهيمي تارة أخرى.

واللحن في اللسانيات الحديثة يأتي متضمنا لبعض الأوجه أو الأقسام المفاهيمية المختلفة، أمّا الأوّل فيحتمل معنى التوهم الحاصل على المستوى الدلالي لعبارة ما؛ أي ما يتعلّق بالمعنى الذي يشمله التركيب اللغوي عند استعمال المتكلم اللساني لجملة من الألفاظ تحتمل تباينا دلاليا، قد يجنح المتكلم نحو توظيفها لتوهم تطابق المدلول المعنوي لها، ودليل هذا ما جاء واردا في معجم اللغة واللسانيات بأنّ" اللحن استخدام الكلمة أو الجملة في غير محلها لتشابه المعنى"[2]. أما الوجه الثاني فيحتمل مبدأ المزاوجة بين دلالة اللحن والخطأ من حيث مدلولهما الاصطلاحي، إذ جاء في معجم المصطلحات اللسانيّة أن اللحن" هو كل خطأ لغوي أو نحوي يرتكبه شخص ما"[3].

---

[1] عبد الله رضوان منيسي، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، ص 260.

[2] هارتمان وستورك، معجم اللغة واللسانيات، تر: توفيق عزيز عبد الله وآخرون، دار المأمون، بغداد، دط، 2012م، ص 66.

[3] مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1995م، ص267.

وعليه فقد يدعونا هذا الحد الاصطلاحي إلى التمحيص والنظر الإبستيمي في المحددات التمثليّة لهذا المفهوم الوارد، إذا ما أردنا مقاربته مقاربة لسانية إجرائيّة وذلك لسببين، كما أشار في ذلك "نوري عبد الله" في دراسة استقرائية له حول "أغلاط العرب وأخطائها في كتاب سيبويه"، وتفصيل ذلك – من وجهة نظره– أنّه:

أوّلا: يحاول التأسيس قواعديا بلا ضوابط معينة لنظرية الخطأ والصواب؛ والتي نراها تحتمل المناقشة من منظور اللّسانيات الحديثة إذا ما تمت مقارنته "بنظريّة التّنوع اللّغوي وقوامها أنّ كلّ تنوّع في اللّغة له معياره الداخلي الخاص به، فقد يكون هناك صواب في لهجة ما، وهو في لهجة أخرى غير مرغوب فيه اجتماعيّا"[1]. وهذا راجع إلى اختلاف التّلوينات الدلاليّة للألفاظ والمعاني والتراكيب داخل البيئات اللسانيّة، نظرا لتباين المرجعيات الثقافية والسوسيولسانيّة والأعراف اللغويّة المتحكّمة في تنوّع البنيات اللسانيّة لدى الفرد في المجتمع.

أمّا السبب الثاني في انتقاد التعريف فمردّه؛ أنّه يتعارض مع مسألة "الخطأ الظاهري الذي يراه القارئ أو يسمعه السامع، ولكنّه قد يكون صحيحا بالنسبة لما قصده المتكلّم، وهو مفهوم يسقط سلطة الحكم المطلق للمتلقي، ويعطي لصاحب اللغة حق المشاركة والمنازعة فيه"[2]. ولم تُذْكَر مسوغات هاتين السلطتين في التعريف تصريحا أو تلميحا، ممّا أجاز لنا وصفه بالتّعريف العامّ الذي ينقصه التّخصيص الاصطلاحي.

وبالوقوف عند القسم الثّالث والأخير، نجد اللحن يحمل دلالة الخروج عن المعيار القواعدي، وجاء حدّه الاصطلاحي بأنّه " خرق التّقاليد المقبولة مثل قواعد التّلفظ والنّحو وأصول النّحو"[3].

وقد يتشابه هذا التعريف في دلالة مفهومه مع ما نجده عند النحاة القدامى الذين انتهجوا في نظرهم النّحوي منهجيّة عدم قبول اللحن في البيئة اللغويّة؛ لأنّه خروج عن المعيار النّحوي المتعارف

---

[1] صالح نوري عبد الله، أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه، دراسة تحقيقية نقدية، مجلة كلية التربية الإسلامية، مج 20، ع 85، 2014م، ص 31.

[2] المرجع نفسه، ص 31.

[3] هارتمان وستورك، معجم اللغة واللسانيات، ص 492.

عليه، ولسنا نقصد بالخرق ها هنا دلالة العدول كما تطرحه الدّراسات الأسلوبيّة المعاصرة، التي ترى أنّه جزء من أسلوب المتكلم أو الكاتب وتتلقاه بالقبول وتراه إبداعا لغويا، فهذا الأمر لا يعنينا نظرا لاختلاف مجال الدراسة ومنهج المعالجة.

وقد يستنتج المتأمّل لمجمل الحدود التّعريفيّة المذكورة، أنّ اللحن لا يمثّل الخطأ إلاّ في مستوى واحد من المستويات المشار إليها، ومنه يكون حكم اللحن أعمّ دلالة وأشمل من ناحية معناه مقارنة مع الخطأ، وهذا سيأتي بيانه عند الإشارة إلى الفرق ما بين المصطلحين.

2- مسألة الغلط في تنظيرات علماء العربيّة القدامى: بحث عن الدّلالة الاصطلاحيّة:

2-1 مفهوم الغلط لغة:

أورد الخليل (ت175هـ) في معجمه العين لفظة غلط غير أنّه لم يشر إلى تعريفها اللغوي، واكتفى بإدراج جملة من الدلالات الاشتقاقية لهذا اللفظ،[1] في حين أعطى ابن فارس (ت395هـ) لهذا اللفظ معنى الخروج عن الصواب والأمر الصحيح حيث يقول في المقاييس:" غَلَطَ، الغين واللام والطاء كلمة واحدة وهي الغَلَطُ خلاف الإصابة..."[2].

وقد أورد الزمخشري (ت538هـ) تعريفا عاما اكتفى فيه بذكر الغلط على نحو:"...إياك والمكابرة والمغالطة، وأنهاك عن الأغاليط، واربأ بك عن التغاليط، ونهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن الأغلوطات وهي المسائل التي يغالط بها..."[3].

أمّا ابن منظور(ت711هـ) فيسير في مذهب ابن فارس في معنى خلاف الإصابة للفظ الغلط، حيث جاء في اللسان قوله:" الغَلَطُ أن تَعْيَا بالشيء فلا تعرف وجه الصَّواب فيه...والعرب تقول

[1] ينظر: الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج 4، دط، دت، ص 378.

[2] ابن فارس أبو الحسن أحمد، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 4، دط، دت، ص 390. مادة (غلط).

[3] الزمخشري أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 707. مادة (غلط).

غَلَطَ في مَنْطِقِه. والغَلَطُ في الحساب وفي كل شيء، والغَلَطُ كل شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمّد...[1].

وتكاد بعض المعاجم اللغوية تتفق على هذا المعنى المعجمي[2] وبهذا يتقرر لدينا أن كل خروج عما هو صائب وصحيح في الأمر، لا يغدو إلاّ أن يكون غلطا.

2-2 مفهوم الغلط اصطلاحا:

نكاد لا نجد في مؤلفات علماء العربية القدامى تعريفا اصطلاحيا صريحا لمفهوم الغلط، رغم أنه يمثل مصطلحا أساسيا داخل المنظومة النحوية، والذي وظف في تفسير كثير من القضايا داخل المنظومة النحوية؛ وتحديدا استعمل في تفسير بعض الظواهر النحوية من حيث تقويمها.

ومردّ ذلك حقيقة أن" أهل العلم المتقدمين وأئمتهم وجهابذتهم كانوا يعرفون الأمور التي احتاجوا إلى معرفتها، ويحققون ما عنوه من العلوم والأعمال من غير تكلّم بحدّ منطقي، ومن هذا الباب كان استغناء التّصوّر عن الحدّ أمرا معلوما"[3]. ولا يعني هذا الأمر أنه لا وجود للغلط في الفكر النحوي، بل إنّ شأنه شأن العديد من المفاهيم المضمرة والضمنية، التي يستوجب استنباطها في علاقتها بالخطاب العلمي التأسيسي عند النحاة المتقدمين.

وعند الاستقراء الدقيق لمصنفات القدماء في هذا السياق، نجد أن النحاة قد عبّروا عن الغلط بأساليب تكشف عن مفهومه عندهم، وهذا الإجراء الاصطلاحي شائع في باب النحو كثيرا ونحسبه من طرائق النحاة في وضع الاصطلاح العلمي للقضايا المعرفية التي شغلت تفكيرهم.

ومن الأمثلة الموضحة لما أورده الفراهيدي (ت175هـ) في معجمه العين، يتأتى لنا تكرّر حكم الغلط فيه ما يقارب خمسين موضعا، وتنوعت هذه الأحكام بين الحكم بالغلط على الاستعمال اللغوي نفسه بغض النظر عن شيوعه، أو إن كان من عصر الاحتجاج من لهجات وغيرها، وبين

---

[1] ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج7، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 363. مادة (غلط).

[2] ينظر أيضا: الفيروزآبادي في القاموس المحيط، ج2، ص 376. والفيومي في المصباح المنير، ج2، ص 450.

[3] عبد الرحمن بودرع، الأساس المعرفي للغويات العربية، نادي الكتاب، المغرب، ط1، 2000م، ص 06.

التوجيهات النحوية لبعض المسائل والتي حكم عليها الخليل بالغلط، لتدخل في مرحلة لاحقة من الدرس اللغوي ضمن دائرة الشذوذ[1].

و قد تنوّعت صور ذكره لهذه الأحكام ومن ذلك قوله:" فموان، فإنه جعل الواو بدلا من الذاهبة هي هاء وواو، وهما إلى جانب الفاء ودخلت الميم عوضا منها، والواو في فموين دخلت بالغلط، وذلك أن الشاعر يرى ميما قد أدخلت في الكلمة فيرى أن الساقط من الفم هو بعد الميم، فيدخل الواو مكان ما يظن أنه سقط منه ويغلط"[2].

ونجده يتابع في معجمه ذكر بعض المسائل الصرفية التي حملت حكم الغلط كقوله:" وحليت السّويق ومن العرب من همزه فقال: حلأت السّويقا وهذا غلط"[3].

هذه بعض التمثيلات الثابتة عن الخليل في مسألة الغلط، والتي تنوعت بين مستويات اللغة، ومما يظهر لنا أن مظاهر الغلط في الدرس النحوي قد ارتبطت في بدايتها بالاستعمال اللغوي، مما يؤكد ارتباط الأحكام التقويمية بمنهجية اللغوي في التقعيد النحوي، ولذا اختلفت أحكام التغليط بين النحاة فيما بينهم، ولا يعني هذا الأمر خروجهم عن المعايير العلمية المتعارف عليها في الخطاب النحوي، إذ هناك فرق ما بين القاعدة التي ترتبط باللغة في حد ذاتها، وهذه تختص بأحكام النحو عامة لا جدال فيها، وما بين القواعد التي هي جزء من منهج النحويين الناتجة عن استقرائهم للظاهرة النحوية؛ والتي ترتبط أساسا بطرائقهم واستدلالاتهم وتعليلاتهم حول المسائل النحوية وهذه تختلف من نحوي إلى آخر، وهو ما نلاحظه في إبستيمية التفكير النحوي عندهم.

والمتأمل في كتاب سيبويه (ت180هـ) يجده قد تضمن الحديث عن هذه الظاهرة، والتي اتسعت كثيرا عند من تتبعوا كتابه من بعده بالنقد والمناقشة. ومن الأمثلة الواردة في شأن الغلط قوله:" وزعم أبو الخطاب أن ناسا من العرب يقولون: ادعه من دعوت فيكسرون العين كأنها لما

---

[1] سيف الدين الفقراء، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع2، ديسمبر 2015م، ص 32. (بنوع من التصرف).

[2] الفراهيدي، معجم العين، ج1، ص51.

[3] المرجع نفسه، ج3، ص 295.

كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة؛ إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم فكسروا حين كانت الدال ساكنة؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا ردّ يا فتى . وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط، كما قال زهير:

بَدَا لِي أن لست مُدرك ما مضى * * ولا سابقٍ شيئا إذا كان جَائيا"[1].

وقد نسبت هذه اللغة التي وصفت بالغلط إلى بني عامر، وهي استعمال لهجي، والحكم عليها بالغلط نابع من معايير قياسية، وهو من الأنماط الشائعة في الدرس اللغوي، وقد توسع سعيد الأفغاني في ذكرها، وأشاد بضرورة الاحتجاج بمثل هذه النصوص عند التقعيد لا الطعن فيها.[2]

وقد جاء في موضع آخر من الكتاب قوله:" ...وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح، ومنسج ومنساج، ومقول ومقوال. فإنما أتممت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مفعال أبدا، فمن ثم قالوا مقول ومكيل. فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة. وقد قالوا : مصاوب...وقالوا: مصيبة ومصائب، فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بصحيفة وصحائف".[3]

ولعل المقصود من كلام سيبويه توهم العرب أن لفظة مصيبة تشبه لفظة صحيفة التي تقلب ياؤها المزيدة همزة، غير أن المتأمل يجد أن الياء في لفظة مصيبة أصلية، وبالتالي فإنها لا تقلب عند الجمع همزة.

والأمثلة التي ذكرها سيبويه في هذا الباب كثيرة منها قوله أيضا:" أما وادكر فإنهم كانوا يقبلونها في مدكر وشبهه فقلبوا هنا وقلبها شاذ شبيه بالغلط"[4]. وقد جاءت أمثلة كثيرة في كتاب سيبويه تشير إلى قضية الغلط في الاستعمالات اللغوية، لا يسعنا المقام لذكرها.

---

[1] سيبويه، الكتاب، ج4، 1982م، ص 160.

[2] سيف الدين الفقراء، مخالفة القياس الإعرابي في باب العطف بين الغلط والتأويل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، ص 89. (بنوع من التصرف).

[3] سيبويه، الكتاب، ج4، ص 356.

[4] المرجع نفسه، ص 477.

وقد كان لابن مالك ردود على مواقف سيبويه في سرده للأمثلة السابقة، حيث نجده يتوهم" أن مراد سيبويه بالغلط هو الخطأ، حيث ردّ نسبته إلى العرب، وقد صرح ابن مالك أنّا متى جوزنا ذلك زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نثبت شيئا لإمكان أن يقال في كل نادر، إن قائله غلط".[1]

وقد سار بعض الباحثين في المسار نفسه الذي انتهجه ابن مالك، حيث نجد عند إبراهيم مصطفى في إحياء النحو هذه الرؤية التي تقر بتخطئة سيبويه كلام العرب من وراء ذكره لمصطلح الغلط إذ يقول في هذا الشأن :" ومع ما نعرفه لسيبويه- رحمه الله- من إجلال يملأ القلب، فإن هنا نراه قد أخطأ وخطّأ صوابا، قد يستطيع أن يرد بعض ما يسمع عن العرب ويسهل عليه أن يخطئ محدثا فيما روى..."[2].

وقد أثارت هذه المسألة النقاش عند بعضهم، وذهبوا في فهمهم لهذه المسألة مذاهب شتى، وهي في نظرنا مواقف تعوزها الدقة والفحص المتأني قبل إصدار أحكامهم النقدية في شأنه، ذلك أن سيبويه نسب إلى العرب الغلط وليس الخطأ، وثمة فرق بين المصطلحين كما سنبيّن في ثنايا البحث.

وعلى النقيض من هذا أثبت كثير من اللغويين المحدثين؛ أن مقصد سيبويه من خلال حديثه عن ظاهرة الغلط، إنما يأخذ حكم "الشذوذ ومخالفة القياس، لا اللحن والخطأ الصريح، ومن هنا كان قصد سيبويه بالغلط هو التعليل والتوصيف لا التخطئة والتلحين"[3].

وقد يتشابه في ذلك مع ما أقره الخليل فيما ذكرناه آنفا. وتأسيسا على هذه الفرضية، فنحن نميل ونرجح أن ما ذكر عند سيبويه من غلط إنما هو مفهوم نحوي يراد به تفسير كلام العرب وبيان وجهه في إطار نظرية النحو العربي، لا إثبات الغلط عليهم... وبهذا استقام منهج النحاة والغاية

[1] صدام محمد حمو حسين، الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه في القرن الثامن للهجرة، كلية التربية جامعة كركوك، العراق، دط، 2011م، ص 20.

[2] إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، دط، 1959م، ص 70 .

[3] محمد عبدو فلفل، التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 59، 2000م.

التي قام عليها النحو، بوضع قواعد تبقي مبدأ انتظام المطرد داخل جهاز اللغة وفقا لنظرية نحوية قائمة على طريقة العرب ومنهجها في لسانها من خلال معايير تقرر ما يجب وما يجوز وما يمتنع، ولعل هذا ما فطن إليه علماؤنا حينما عرفوا النحو بأوجز عبارة أنه قانون العربية وميزان تقويمها"[1].

وهذا ردّ صريح على أولئك الوصفيين العرب المحدثين؛ الذين انتقدوا منهج النحاة بأنه معياري قد جعلهم يكثرون من مسائل تخطئة العرب في خطاباتهم، وهذا الحكم فيه مدعاة للنظر، فاللغة ليست " نظاما من الأدلة المسموعة فقط، بل هي أيضا قوانين وأصول يعمل بها كل من يتكلم بها دونما شعور(ويشعر بها عندما يعثر لسانه)"[2]. أما المبرد (ت285هـ) فقد وردت ظاهرة الغلط في كتابه، من خلال منهجه الذي عُرف به في تتبّع سيبويه بالنقد والمراجعة لكثير من المسائل النحوية، أو كما يسمى" بمسائل الغلط"، وقد اشتهرت تلك المسائل في كتابه المقتضب فبلغت حوالي مئة وثلاثا وثلاثين مسألة؛ حيث يستهل مناقشاته لتلك القضايا بذكر ما جاء عن سيبويه في مسألة معينة، ثم يبدي تعقيباته عليها واضعا عبارة: وقال محمد بن يزيد قاصدا نفسه[3]، كما انتقده في كثير من الروايات والشواهد التي ذكرها عن العرب، وكذا في بعض المسائل الإعرابية والعوامل... وأحيانا كان يصرح بأن هذا النقد يعود في حقيقته لرأي لغوي من اللغويين كالأخفش أو الجرمي أو المازني، وقد فصل في هذه المسألة محقق كتابه محمد عبد الخالق عضيمة[4].

---

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، ج1، دار البصائر، القاهرة، مصر، دط، 2006م، ص 99- 100.

[2] عبد الرحمن الحاج صالح، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، كراسك المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع4، 2007م، ص 25.

[3] ينظر: أشرف محمد نور زاهد، حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء النحو المعياري، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع19، ج7، 2008م، ص04.

[4] بدأ المبرد نقده لسيبويه من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من الكتاب، وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني وتحديدا عند ص 529. ينظر: المبرد، المقتضب، ج1، ص 96- 101.

ووقوفا عند ظاهرة الغلط في كتاب المقتضب، فإننا نصادف الكثير من الأمثلة التي صاغها الرجل في هذا الباب، من ذلك حديثه عن ظاهرة لغوية قديمة تسمى الوكم[1] ، ومن ذلك " ناس من بكر وائل يجرون الكاف مجرى الهاء إذا كانت مهموسة، وكانت علامة إضمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش، لأنها لم تشبهها في الخفاء؛ الذي من أجله جاز ذلك في الهاء، وإنما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره، إذا أشبهه في علته"[2].

ومما يروى عنه أيضا قضية القراءة في لفظ همزة معائش[3] حيث قال:" أما قراءة من قرأ معائش فإنه غلط، إنما هذه القراءة منسوبة إلى أبي بن نعيم، ولم يكن له علم في العربية وله في القرآن حروف وقف عليها، وكذلك قول من قال في جمع مصيبة مصائب، إنما هو غلط وإنما الجمع مصاوب"[4]. ويبدو أن الغلط لا يعني الخروج عما هو شائع عند العرب في كلامهم، مما قد يبعدهم عن معيار الفصاحة، ذلك أننا نراه مفهوما إجرائيا اختص به كل نحوي في تفسير الاستعمال اللغوي وتقويمه. وقد اتسعت دائرة الحكم بالغلط في الدرس النحوي نتيجة تقدم البحث اللغوي واتساع بوتقة المؤلفات النحوية في هذا الباب.

وقد أوضح ابن جني (392هـ) في الخصائص مواضع الغلط؛ التي انتقد فيها المبرد سيبويه، مستنتجا " أن ما يلزم سيبويه منها في الحقيقة قليل، ذاكرا انتصار ابن ولاد لسيبويه على المبرد فيها، موضحا في النهاية رجوع المبرد نفسه عن أغلبها في نهاية حياته، وهو أمر أنكره عليه محقق كتابه عاذرا إياه لعدم رؤيته كتاب المبرد بنفسه، متحدثا عنه بلسان غيره."[5]

---

[1] الوكم من الظواهر اللهجية الشائعة في لغة ربيعة، وهو قوم من أقوام بني كلب، يكسرون الكاف في ضمير المخاطب المتصل، إذا ما ورد قبل الكاف ياء أو كسرة، فيقولون: عليكم وبكم. ينظر: السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل مكرم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، دط، دت، ص 222.

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص 269.

[3] والمقصود بها معايش والتي وردت في القرآن الكريم في الآية 10 من سورة الأعراف، والآية 20 من سورة الحجر.

[4] المرجع نفسه، ص 129. وينظر ابن خالويه في القراءات الشاذة، ص 42.

[5] أشرف محروس ، حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء نظرية النحو المعياري، ص 04.

يقول ابن جني في ردّه على نقد المبرد للكتاب" وأما ما تعقب به أبو العباس محمد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع التي سماها مسائل الغلط، فقلما يلزم صاحب الكتاب منها إلاّ الشيء النزر،وهو أيضا – مع قلته– من كلام غير أبي العباس، وحدثني أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس أنه قال: إن هذا الكتاب كنا علمناه في أوان الشبيبة والحداثة، واعتذر أبو العباس منه"[1]. ، وقد تواردت آراء الباحثين في وصف كتاب المقتضب بأنه إعادة شرح لما جاء به سيبويه في الكتاب، ووصفه بعضهم فقالوا بأن المبرد قد "وقف على حافة التّنظير المنطقي، الذي سيتولى ابن السراج صيغته في كتاب الأصول..."[2].

أما إيراد ابن جني لمسألة الغلط في كتابه الخصائص، فقد خصّها بالحديث والشرح من خلال إيراد بابين متتاليين: أولهما "باب في أغلاط العرب"، والثاني "باب في سقطات العلماء"، وقد ذكر فيهما بعض الأمثلة والشواهد لما وقع فيه النحويين واللغويون في هذا السياق، نذكر منها على سبيل الاختصار الغلط في باب همز لفظة "مصائب" قياسا على "صحائف"، كما تناول مسألة التغليط التي أوردها النحويون في حق بعضهم، كما هو الشأن عند الفراء في لفظة الجراصل، وما جرى لأبي زيد الأنصاري في تغليطه في رواية بيت الأعشى، إلى جانب كثير من التغليطات التي ذكرت عند جهابذة أهل اللغة والنحو أمثال: ابن الأعرابي وثعلب، والمفضل الضبي، والخليل، وابن دريد[3].

وقد ذكر في هذا الباب شواهد مختلفة عن اعتراضات العلماء ومناظراتهم في مسائل تغلطية متنوعة، لينتهج بذلك منهجا واضحا في المعارضات النحوية والردود عليها، إذ يقول:"... وهذا ونحوه يعتد في أغلاط العرب، إلا أنه لما كان من أغلاط هذه الطائفة قريبة العهد، جاز أن نذكره

[1] ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المطبعة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ج3، ط4، 1999م، ص 278.

[2] محمد المختار ولد أباه، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م، ط2، 2008م، ص 131- 132.

[3] ينظر: أشرف محروس، حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء النحو المعياري، ص 05.

في سقطات العلماء... وقد أتينا في هذا الباب من هذا الشأن على أكثر مما يحتمله هذا الكتاب تأنيسا به، وبسطا للنفس بقراءته وفيه أضاعف هذا، إلا أن في هذا كافيا من غيره بعون الله"[1].

ولسنا نشكك في منهجية علماء العربية في الحكم على صوابية الاستعمال اللغوي، وإنما نريد التأكيد على أن للمتكلم العربي قياسه الخاص المرتبط بطبائعه وسلائقه، وهذا لا ينتفي ومبدأ الفصاحة، وقد يقودنا هذا التوجه نحو الاتساع اللغوي في عملية الأخذ والاحتجاج، غير أنه اتساع مقنن تضبطه أقيسة علمية تنظر للظاهرة اللغوية وتقومها بما يتناسب ومنطقها الداخلي رغم تنوع عناصرها، وتشتت استعمالاتها، وتصرف المتكلم في معطياتها مما يؤكد فرضية المزاوجة في منهج النحاة مابين الوصف والتعليل.

والحقيقة أن ما ذهب إليه علماء العربية من استقراء"لأحوال العرب ووجوهها، وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها..."[2] دليل واضح على أن النحو العربي لم ينشأ بمعزل عن تلك المقولات التنظيرية والإجرائية في حكمه على اللغة.

ومما يدل على أن الغلط حكم تقويمي اختص به كل نحوي وفق مذهبه وتوجهه النحوي، ما نجده عند النحاس (ت337هـ) في تغليطه الزجاج (311هـ) في شأن المسألة النحوية المتعلقة بالعامل الذي نصب إذ في قوله تعالى﴿ **وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ١٣** ﴾[3]حيث ذكر "إذ في موضع النصب، والمعنى اذكر، وحكى أبو إسحاق في كتابه في القرآن أن (إذ) في موضع نصب بآياتنا، وأن المعنى : ولقد آتينا لقمان الحكمة إذ قال، قال جعفر: وأحسبه غلطا، لأن في الكلام واوا تمنع من ذلك وأيضا فإن اسم لقمان

[1] ابن جني، الخصائص، ج3، ص 296- 309.

[2] محمد عبد الفتاح الخطيب، أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، 2011م، ص 43.

[3] سورة لقمان، الآية 13.

مذكور بعد، قال: (يا بنيّ) بكسر الياء؛ لأنها دالة على الياء المحذوفة ومن فتحها فلخفّة الفتحة عنده".[1]

وتأتي دلالة الغلط هاهنا مرتبطة بمسألة تغليط أوجه التفسير والتوجيه في القراءة، وليس تغليط الاستعمالات اللغوية، فالنحاس اهتم بالدلالة المعنوية للتركيب أكثر من اهتمامه بقضية المعمولات ووظائفها النحوية، وعليه فإن الغلط عند النحاة يأتي على صورتين، الأولى تتعلق بمسائل تغليط الاستعمالات واللهجات عند مستعمل اللغة، أما الثانية فتختص بتغليط النحاة لبعضهم حول الأحكام النحوية الصادرة منهم، ولعل هذا من خصائص ظاهرة النقد النحوي، وإن لم يلتزم النحاة بكل أبجدياتها التطبيقية.

3 مفهوم الخطأ بين الدرس النّحوي القديم والدرس اللساني الحديث:

3-1 مفهوم الخطأ لغة:

ثبت عن الرازي (ت606هـ) أن الخطأ " ضدّ الصَّوَاب وأَخْطَأَ وَتَخَطَّأَ... والخِطْءُ الذَّنْبُ وهو مصدر خَطِئ بالكسر والاسم الخطيئة...والمخْطِئُ من أراد الصواب، فصار إلى غيره والخَاطِئُ من تعمدّ ما لا ينبغي[2]". وقد أضاف ابن منظور(ت711هـ) شارحا تلك الدلالات التي يحتملها لفظ الخطأ قائلا:" الخَطَأُ والخَطَاءُ ضدَّ الصَّواب... وأَخْطَأَ الطريق عدل عنه، وأَخْطَأَ الرامي العرض لم يُصِبه، وأَخطَأَ يُخْطِئُ إذا سلك سبيل الخَطَأ عمدا أو سهوا"[3]. وقد جاء اختيارنا لهذه المعاجم من باب الاختصار فقط، وليس من باب التحيز في الاختيار؛ حيث وجدنا معظم المعاجم العربية قد اتبعت في تحديدها التعريفي، إيراد علاقة التلازم بين لفظة الخطأ والصواب.[4]

---

[1] النحاس، إعراب القرآن، ص 751.

[2] الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، دط، 1986م، ص 75- 76. مادة (خ ط أ).

[3] ابن منظور، لسان العرب، ج2، ط1، 1997م، ص 274- 275.

[4] ينظر: تهذيب اللغة للأزهري، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج7، ط1، 2001م، ص 207.

ويشير "سمير ربوزي" في دراسة استقرائية تاريخية له حول تتبع مسألة الخطأ والخطء في القرآن الكريم إلى أن اتفاق المعاجم العربية القديمة على اعتبار الخطأ مناقضا لما هو صائب في الكلام أو في مسألة معينة يرجع إلى اقتناعهم بأن "المرادات إما أن تكون صوابات مثابا أصحابها، أو أخطاء لابد أن يلام أصحابها؛ إما لإخطائهم الصواب أو حيدهم عنه أو باقترافهم للخطأ وانزلاقهم فيه، وهما يكادان يكونان أمرا واحدا، لكن ما ينبغي التنبيه عليه وهو ظاهر من كلامهم هو عدم اتفاقهم على حد واضح للخطأ بحكم أنه أوسع من ذلك، إذ هو كل ما ليس صواب"س.[1]

وقد يتوافق هذا الرأي ما نجده عند ابن فارس والكفوي حينما عرفا الخطأ بدلالة الصواب[2] وللتوضيح أكثر في هذه المسألة، فإننا سنتبنى الرأي الذي يقر بأنه لا وجود للخطأ إلا إذا وجد الصواب الذي يستدعي تقويمه بالنظر إلى طبيعته.

وفي هذه الحالة يستدعي الأمر" أن يكون الفعل مترددا بين احتمالين، أحدهما صواب وفي هذه الحالة نأخذ برأي ابن منظور السابق، في اعتبار الخطأ نقيض الصواب، أما الاحتمال الثاني فمفاده أن يكون هذا الخطأ احتمالا من الاحتمالات الصوابُ واحد منها لا طرف فيها، وإن لزم الأمر أن يكون هو المطلوب دون سواه، وقد يقودنا هذا الضرب إلى اعتباره كل ما ليس بصواب"[3].

وقد تضمنت المصنفات القرآنية المتمثلة في كتب معاني القرآن ومعاجمه وكتب القراءات[4] شروحات لمادة الخطأ واشتقاقاتها، تكاد لا تخرج عن معنى مناقضة الصواب لمدلول الخطأ، مع نوع

وينظر أيضا: المخصص لابن سيده، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج4، ط1، 1996م، ص 51. وينظر أيضا: المعجم الوسيط للمجمع اللغوي القاهري، الذي قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، ج1، المكتبة الإسلامية، إسطمبول، تركيا، ط2، دت، ص 242.

[1] سمير ربوزي، علاقة الخطء بالخطأ من خلال القرآن الكريم، مجلة الممارسات اللغوية، ع41، تيزي وزو، الجزائر، ص 76.

[2] ينظر: ابن فارس، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986م، ص 295. والكفوي في الكليات، تح: عدنان دروس ومحمد المصري، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 425.

[3] سمير ربوزي، علاقة الخطء بالخطأ من خلال القرآن الكريم، ص 76- 77.

[4] ينظر: أبو الحسن الأخفش الأوسط، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ج 2، ط1، 1990م، ص 422.

من التفصيل في جزئيات هذه المادة اللغوية في إطار توجيهي شرعي أقرب إلى الوصف منه إلى الضبط التعريفي، خلاف ما ذكرته المعاجم اللغوية التي اكتفت بالدلالة اللغوية في معناها العام.

3-2 مفهوم الخطأ في تقريرات النحاة واللغويين القدماء:

لقد استعمل النحاة حكم الخطأ في تخطئة بعض الأساليب والتراكيب النحوية الواردة على ألسن المتكلمين، غير أن اللافت للنظر حول هذا الحكم في النظر النحوي عند سيبويه (ت180هـ)، يجد لهذه التسمية بعدا معرفيا ارتبط بمنهجية هذا النحوي الفذ في تقويم اللسان العربي وفق معايير، لم تخرج عن إطار محددات النظرية النحوية العربية؛ والتي ارتكزت على طرائق العرب في كلامهم واستظهار خطاباتهم التي كان منبعها الفصاحة.

وقد ذكر صاحب ضوابط الفكر النحوي أن استعمال الخطأ عند سيبويه، يأتي وروده في " تسعة عشر موضعا، إذ يتمحور حول بعدين أساسين هما: أوّلا: ورود هذا المصطلح في إطار نظريته النحوية قاصدا به تلك الآراء النحوية التي بموجبها يتم تفسير كلام العرب المستعمل أو المقيس عليه"[1]، ولعل ما يؤكد مصداقية هذا الحكم، هو ما أورده سيبويه في الكتاب في قوله:" وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع... ويزعم أن الرفع الذي فسرناه خطأ. وهو قول الخليل- رحمه الله- وابن أبي إسحاق"[2].

والواضح أن سيبويه قد وصف في مواضع كثيرة "بعض التراكيب التي وضعها النحويون دون أن ترد على ألسنة العرب، وإنما وضعها هؤلاء النحاة يمتحنون بها قواعدهم التي أقاموها من استقراء كلام العرب، كما يهدفون من خلالها تقريب القاعدة وتأكيد صحة قياسهم"[3]. ولقد شكلت هذه المحددات المنهجية ضبطا تأسيسيا لوضع القاعدة النحوية؛ التي بنيت على التفسير والتعليل بعد السماع.

---

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص 93.

[2] سيبويه، الكتاب، ج2، ص 77.

[3] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، ج1، ص 94.

ومن الشواهد التي ذكرها سيبويه في هذا الباب، والتي تضمنت بعضا من الصيغ المفترضة في مسألة مائتنان وألفانان واثنانان، فيقول:" وإنما امتنعوا أن يثنوا عشرين حين لم يجيزوا عشرونان واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت مائتانان، وألفانان، واثنانان، وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب".[1]

أما الموضع الثاني فقد وردت فيه لفظة الخطأ في باب التفرقة بين لغة الشعر والنثر،حيث بيّن سيبويه استعمال هذا الضرب الجائز في مجال الشعر، وامتناعه مجال النثر، وذلك لامتناع العرب عن استعمالاته، ومن ذلك حديثه عن إذا وضرورة تجويزها، حيث يقول: " ... وقد جازوا بها في لغة الشعر مضطرين، شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لابد له من جواب... فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"[2].

وانطلاقا من الشاهد المذكور يتبيّن أن الكلام المخالف لقواعد القياس النحوي، قد سماه النحاة بالشاذ في باب النثر، والضرورة في باب الشعر، وامتنعوا عن إعطائه صفة الخطأ، وهناك فرق بين المصطلحين في التفكير النحوي.

ومن المسائل التي ذكرها الفراء (ت207هـ) في تخطئته الكسائي (ت189هـ) في باب حديثه عن النعت التابع للضمير الذي يكون متصلا بالفعل، قوله:" وكان الكسائي يقول: جعلته- يعني النعت- تابعا للاسم المتصل بالفعل، وهو خطأ ليس بجائز؛ لأن الظريف وما أشبهه أسماء ظاهرة، ولا يكون الظاهر نعتا لمكنّى..."[3].

فمصطلح ليس بجائز يحيل إلى خروج الحكم النحوي عن صوابه إلى أوجه أخرى، وقد شاع هذا الصنف من الأحكام بين النحاة في مسائل اختلافية متعددة، وقد يتراءى لنا من خلال ما ذكرناه في هذا الباب، إلى جانب تلك الشواهد المساقة في مسألة الغلط واللحن، أن الحدود الاصطلاحية

[1] سيبويه، الكتاب، ج3، 393

[2] المرجع نفسه، ص 119.

[3] الفراء أبو زكريا يحي بن زياد، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار ومحمد الشلبي، ج1، دط، دت، ص 470- 471.

لم تكن واضحة عند النحاة المتقدمين، فقد جاءت تحمل نوعا من الاضطراب والتداخل أحيانا كثيرة.

وقد ذكر ابن جني(392هـ) الخطأ في موضع حديثه عن قواعد النحو، حيث احتمل دلالة الخروج عما هو مقبول من اللغة حسب المعايير التي يتبعها متكلمو اللغة، إذ يقول:" فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يسمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ، ما وجد طريق إلى تقبل ما يورده إذا كان القياس يعاضده، فإن لم يكن القياس مسوغا له، كرفع الفاعل وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه فينبغي أن يرد، وذلك لأنه جاء مخالفا للقياس والسماع جميعا، فلم يبق له عصمة تضيقه، ولا مسكة تجمع شعاعه"[1].

وعليه فالمستنتج مما ذكرناه أن الخطأ يدل على مخالفة السماع وقواعد القياس، وهو مدعاة للتقويم، وقد أدى هذا الأمر بعلماء اللغة والنحويين إلى وضع القواعد والأصول لضمان السلامة اللغوية.

وقد وجدنا هذا الحرص عند المتأخرين واضحا في مواقفهم، فقد عبّر ابن خلدون (ت 1406م) في مقدمته عن هذا الوضع المعرفي فقال:"وذلك أنه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عن النّحو بالإعراب واستنبطت القوانين لحفظها كما قلناه، ثم استمر ذلك الفساد بملامسة العجم ومخالطتهم حتى تأدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه سطحية لا تمس النسق اللغوي العميق. فهذا النوع من الأخطاء جائز إن لم نقل في حالات زلات"[2].

وانطلاقا مما أشرنا إليه يُفسّر الخطأ بأنه جهل بالقواعد الكلية المتحكمة في اللغة، أو الخروج عنها، أو إن شئت قلت نقص فهم لها. لهذا تفسر بعض الأخطاء أحيانا على أنها زلات وقع فيها المتكلم سهوا رغم معرفته بنظام اللغة ونحوها، وهذه حالات استثنائية لا نقيم لها حكما تقويميا كما

[1] ابن جني، الخصائص، ج3، ط3، 1987م، ص 99.

[2] ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، مج1، دار الكتاب اللبنانية، لبنان، ط1، 1988م، ص 105.

هو الحال بالنسبة للمتكلم الذي خالف لسانه أقيسة اللغة ونظامها الإعرابي حتى غدا كلامه لحنا يستلزم التصويب النمطي.

3-3 مفهوم الخطأ من وجهة نظر لسانية:

يختلف تعريف القضايا الاصطلاحية للشيء بموجب اختلاف وجهات النظر التي تؤسس لوجود المعيار المفاهيمي؛ الذي من خلاله نقارب القضايا العلمية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة. وقد اختلفت المنظورات العلمية اللسانية في حكمها على مفهوم الخطأ، حيث نجدها تعطي لهذه التسمية العلمية بعدا تواصليا يأخذ في الحسبان مسألة التطور اللغوي كحتمية يفرضها منطق اللغة في الوجود.

ويمكننا الاستشهاد برأي "هنري فراي" Henri Frei حيث يربط هذا اللساني بين الخطأ والمبدأ التواصلي وليس بما له علاقة بالجانب المعياري في أي لغة. وتأسيسا على هذه الرؤية قدّم " هنري فراي" اختلافين ما بين البعد المعياري والبعد الوظيفي في الحكم على صوابية اللغة يكمنان في:[1]

1 يمكن أن تكون الظاهرة اللغوية صحيحة ومقبولة قواعديا، إلا أنها غير قادرة على تحقيق وظيفتها أو بعدها التواصلي.

2 وعلى عكس المبدأ السابق، قد نجد في الظاهرة اللغوية من تعابير واستعمالات ما يعدّ خطأ من وجهة معيارية، ولكنه يحقق حاجة تواصلية معينة، قد تفتقر إليها اللغة عموما. وهذا أهمّ مبدأ ركزت الدراسات اللسانية الحديثة على إثباته في تفسير مسألة الأخطاء اللغوية الشائعة في الاستعمال.

وقد يقودنا هذا التصور إلى أن وجهة نظر بعض الدارسين تكاد تنظر إلى الأخطاء في اللغة والتي لا يمكن تقويمها بالنظر إلى مدى استجابتها للقواعد المعيارية المتعارف عليها في اللغة، بقدر ما هو

[1] Frei Henri, la grammaire des fautes, Slatkine Reprints, Genève, Paris, 1993, p 18- 19.

بحث عن النظام اللغوي وصوره التي تحقق لنا غرضا تواصليا، وهنا يرتبط الخطأ بمسألة التطور اللغوي وقوانينه العامة التي تسمح بمواكبة التحولات التي تطرأ على حياة الجماعة اللغوية، وفي هذا كلام كثير سنحاول مناقشته في ثنايا البحث كما سيأتي.

أما من وجهة لسانية تطبيقية فقد أشار "دافيد كريستال" إلى أن الخطأ ارتبط بمجال تعلم اللغات؛ إذ يتعلق الأمر باستعمال متعلم لغة ما قواعد تلك اللغة التي يحاول تعلمها، بصورة مخالفة للقواعد الأصلية التي تقوم عليها تلك اللغة نفسها، وهذا ناتج عن جهلهم الكبير بتلك القوانين وصورها المختلفة.[1]

كما وردت في هذا السياق مقاربات علميّة في مجال اللسانيات النفسية والاجتماعية والعصبية، قد اعتبرت الخطأ "بمثابة الاستخدامات التلقائية والعفوية للغة، ويمكن عزوها إلى قصور عصبي وعضلي يسيطر على الدماغ"[2]. وقياسا على هذا المعيار صُنّفت الأخطاء إلى أنواع متعدّدة حسب طبيعة متكلم اللغة، وهذا ما فتح المجال أمام تخصصات متنوعة حاولت تقديم تفسيرات مختلفة لهذا النوع من الأخطاء.

التّفريق بين المصطلحات: الإشكال المعرفيّ المطروح:

قد تحيل إشكالية تعدد المصطلحات الباحث نحو طرح العديد من التساؤلات الإبستيمية من قبيل: هل هناك فروق علومية تختص بكل مصطلح حتى نستطيع إقامة حدود معرفية ومنهجية خاصة بكل تصور مفاهيمي معبر عنه؟

في الحقيقة إن الأمر ليصعب على الباحث في مجال العلوم الإنسانية ومنها اللغويات، وذلك لأننا نتعامل مع مفاهيم وتصورات ترتبط أساسا بالتوجهات الفكرية والمذهبية التي يتبناها منظرو ومؤسسو العلوم، من خلال دراستهم للقضايا على اختلاف أنماطها، دون أن ننسى ارتباط تلك المفاهيم بمنهجياتهم ومقارباتهم في تحليل الظواهر وتفسيرها.

---

[1] David Crystal, the cambridge encyclopedia of the english language, Cambridge university Press, 1966, p420.

[2] محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 43- 44.

والأمر سيّان بالنسبة للفكر اللغوي العربي القديم، والذي يعرف خطابا مصطلحيّا تكاد تشترك فيه بعض المصطلحات في" صورة لفظية واحدة"[1]، وقد أثار هذا الأمر جملة من التساؤلات المتعلقة بحدود هذا التداخل ومسوغاته المنهجية، مادام هذا التراث يفرض مقولاته العلمية وتساؤلاته الاصطلاحية داخل المشهد اللغوي العام، في ظل عامل الزمن الذي لا يمكننا تجاوزه .

وقد أثارتنا هذه المسألة ونحن نبحث عن المصطلحات التقويمية في الفكر النحوي، والتي بيّنا تأسيسها المعرفي بالتأريخ والتوصيف، ويتبادر إلى ذهن كل من يناقش موضوع التصويب اللغوي جملة من الأسئلة ولعل من أبرزها:

هل يعدّ اللحن غلطا أم خطأ؟ وهل الخطأ في حقيقته لحن أم غلط؟ ثم هل يمكن للغلط أن يحمل كلتا الدلالتين السابقتين في التقويم النحوي؟ وفي ضوء هذا الإشكال، ما هي التسمية الاصطلاحية التي ترجّح الباحثة توظيفها في هذه الدراسة؟

من البديهي– كما أشرنا– أن بداية اللحن وظهوره في تاريخ الفكر النحوي، قد جاء بعد نزول القرآن الكريم؛ أي بعد اختلاط اللسان العربي بغيره من الألسن، أما الغلط فقد أوضحنا في سردنا التنظيري والتأريخي له، أن وجوده كان قبل ذلك بدليل ذكرنا بيتا شعريا لزهير في مقولة سيبويه السابقة واعتُبر غلطا، وقد لا تفي هذه المسلمة بالإقناع في توضيح جدل العلاقة بين تلك المصطلحات، وقد ذهب الكثير من الدارسين إلى أن إقامة "التفريق بين هذه المسميات على المستوى التنظيري مسألة فيها مبالغة، وشطط وبعد عن الواقع اللغوي، ولا نجد لها دليلا واحدا على وجه الاستعمال".[2]

ورغم هذه المزاعم إلا أننا حاولنا في نظرة استقرائية لما ذكرناه سابقا استنتاج بعض الفروق المعرفية بين هذه المصطلحات، نذكرها على النحو الآتي:

---

[1] زكريا أرسلان، التداخل المصطلحي في التراث العربي، النادي الأدبي الثقافي، مج 6، ج10، جدة، سبتمبر 2002م، ص 214.

[2] أشرف محروس نور زاهر، حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء النحو المعياري، ص 11.

1 اللحن ينتج عن متكلم معين ينتمي إلى جماعة لسانية واحدة تشاركه اللسان نفسه، غير أنها لا تتكلم بلحنه الذي وقع فيه، وذلك لأنه ينافي القواعد المعيارية التي تقوم عليها اللغة في حد ذاتها. أما الغلط فينحصر في طرائق استعمال الجماعة اللسانية لعبارة ما، كأن يتفقوا على ظواهر صوتية أو معجمية تميزهم عن غيرهم لسانيا.[1]

2 ولو أردنا التفصيل في هذا الباب، جاز لنا الاستشهاد بما أورده أبو هلال العسكري في الفروق اللغوية حيث قارب – أوّلا– مفاهيميا بين الخطأ والغلط فقال:" الغلط وضع الشيء في غير موضعه ويجوز أن يكون صوابا في نفسه، والخطأ لا يكون صوابا على وجه، مثال ذلك أن سائلا لو سأل عن دليل حديث الأعراض، فأجيب بأنها لا تخلو من المتعاقبات، ولم يوجد قبلها، كان ذلك خطأ لأن الأعراض لا يصح ذلك فيها، ولو أجيب على ضربين: منها ما يبقى ومنها ما لا يبقى، كان ذلك غلطا ولم يكن خطأ"[2].

ثم يعلل ثانيا أوجه الاختلاف بين اللفظين فيقول:" لأن الأعراض لم تكن هذه حالها، لأن الخطأ ما كان الصواب خلافه وليس الغلط ما يكون الصواب خلافه، بل هو وضع الشيء في غير موضعه، وقال بعضهم: الغلط أن يسهى عن ترتيب الشيء وإحكامه، والخطأ أن يسهى عن فعله أو أن يوقعه من غير قصد له ولكن لغيره"[3].

أما حديثه عن الفرق بين اللحن والخطأ فقد جاء فيه:" اللحن صرفك الكلام عن جهته، ثم صار اسما لازما لمخالفة الإعراب، والخطأ إصابة خلاف ما يقصد وقد يكون في القول والفعل، واللحن لا يكون إلا في القول، وتقول: لحن في كلامه،ولا يقال لحن في فعله؛ كما يقال أخطأ في فعله، إلا على استعارة بعيدة، ولحن القول ما دلّ عليه القول..."[4].

---

[1] ينظر: عمر بورنان، تغليط العرب بين القبول والرفض، مجلة معارف، ع15، ديسمبر 2013م، ص 179.

[2] العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م، ص 67.

[3] المرجع نفسه، ص 67.

[4] المرجع نفسه، ص 67.

وتأسيسا على ما سبق، فإننا سنستبعد من دراستنا مصطلح الغلط وسنبقي على مصطلحي الخطأ واللحن، متخذين في ذلك فرضية أن المعنى الجامع بين المفردتين قد يحيل إلى دلالة الخروج عمّا هو صائب، غير أن الراجح في الاستعمال في بحثنا سيكون مصطلح اللحن، وذلك بحكم التداول والسيرورة، فاللحن حظي بالشيوع في مصنفات القدماء والمحدثين اللغوية، وهو الأقرب إلى طبيعة البحث اللغوي، في حين نجد مصطلح الخطأ قد وظف في مجالات معرفية مختلفة، قد تتجاوز حدود الدراسة اللغوية.

أما السبب الثاني فمرّده طبيعة توجهاتنا المعرفية التي تميل نحو العلوم العربية ومصطلحاتها، والتي نهدف إلى استحضارها علميا في الدراسات الحديثة، ولا يعني هذا الأمر إنكار ما جدّ في البحث اللغوي أو اللساني من مصطلحات ودراسات، فهذه مسألة لا ينكرها عقل يأخذ في الحسبان مسألة تطور المعرفة العلمية وشروط بنائها.

الفصل الأول: جهود اللّغويين العرب القدامى في خدمة العربيّة وتقويم اللسان: منطلقات التّناول وضوابط المنهج.

المبحث الأوّل: مهاد حركة التّصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي: رؤية عامة.

المبحث الثاني: ضوابط المعيار الصّوابي عند القدماء: بحث في الأصول والمنهج.

المبحث الثالث: تآليف اللحن في التراث اللغوي: قراءة في بعض النماذج في ضوء المصادر الأصول بين الائتلاف والاختلاف.

الفصل الأول: جهود اللغويين العرب القدامى في خدمة العربية وتقويم اللسان: منطلقات التناول وضوابط المنهج.

تمهيد:

إن الحديث عن مسألة الصواب اللغوي أو السلامة اللغوية ومرجعياته التأسيسية، ضرورة منهجية في سؤال المعرفة في الخطاب النحوي، بغية الوقوف عند الأسئلة المرتبطة بمنطق الفكر اللغوي العربي القديم، واستجلاء النظر في أسسه وضوابطه التي شكلت في تمثلاتها المنهجية والإبستيمولوجية نظرية علمية متكاملة، ارتبط سياقها المعرفي بأطر فكرية خالصة انبثقت من منطق العرب في خصوصيته الثقافية والإيديولوجية والحضارية؛ التي خصها النص القرآني بنوع من الخصوصية المنهجية؛ التي لم تنافي في مبدئها مقولات الطرح العلمي السليم.

وللحديث عن هذه المسألة في تاريخ الفكر النحوي، لابد أن نتتبّع كرونولوجيا ونظريا مسار النظر النحوي في تبيان معايير السلامة اللغوية وشروط تحققها، للحفاظ عل اللسان العربي من اللحن وفساد اللغة. وبناء على هذا الفرض العلمي، تراءى للباحثة في هذا السياق مجموعة من التساؤلات ولعل من أبرزها:

وفق أي معايير أقيمت منهجية انتقاء ما هو صائب وفصيح في الاستعمالات اللغوية؟

وهل تحقق المستوى الصوابي لدى المتكلم العربي مرهون فقط بتلك الضوابط، أم هناك اعتبارات أخرى تأخذ في الحسبان اختلاف منظورات التقييم؟

وإلى أي مدى اعتمد أهل التصويب اللغوي، وأصحاب مصنفات اللحن على تلك الضوابط المنهجية؟ ثم كيف نفسر ورود تلك الاختلافات حول مسائل الفصيح والمقبول والخطأ في اللغة، رغم وجود المعيار الذي يحفظ سلامة اللغة؟

المبحث الأول: مهاد حركة التّصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي: رؤية عامة:

1 مفهوم التصويب اللغوي وارتباطه بالبعد اللغوي:

التصويب اللغوي من القضايا اللغوية المطروحة قديما وحديثا، وقد أنجزت حوله دراسات كثيرة خاصة في ضوء اختلاف الاجتهادات اللغوية المعاصرة؛ التي تحاول تحصين وتطوير العربية الفصحى والحفاظ على مقوماتها المنهجية، ومبادئها العلمية الأساسية.

ومدار الحديث عن التصويب- كما هو بيّن- سيكون في علاقاته بعلوم اللغة؛ لأننا قد نجد هذه الكلمة منسوبة أحيانا إلى حقول معرفية مختلفة، كأن يقال: تصويب المعتقدات الدينية، وتصويب الفرق والطوائف، وتصويب الشرائع والرؤى وغيرها، وهنا تختلف منهجية المعالجة العلمية تبعا لاختلاف مجال الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدارسين المحدثين يوظفون مصطلح التصحيح، على محمل الترادف مع مصطلح التصويب، ويظهر ذلك في بعض الكتابات المتعلقة بالأخطاء اللغوية، والمعاجم اللغوية المختصة في تصحيح الأبنية والتراكيب والصيغ المستعملة في الاستعمالات اللغوية الشائعة، وكذا بعض المعاجم المتعلقة بتصحيح أخطاء المتعلمين في مختلف المستويات اللغوية.

في حين نجد بعض الباحثين يفرقون بين مصطلحي التصحيح والتصويب، بدليل أن التصحيح"يحتمل وجود صحيح وأصح في اللغة. أما التصويب فيحتمل وجود الأصح في اللغة".[1]

أما نحن في دراستنا فسنتبنى الرأي الأول، منطلقين من فرضية مؤداها أن كلا المصطلحين يهدفان إلى البحث عن السلامة اللغوية في الاستعمال.

[1] ميساء محمد ناظم صوالحة، موقف مجمع اللغة العربية من قضية التصحيح اللغوي، دراسة وصفية تحليلية، جامعة بيرزيت، القدس، فلسطين، 2016م، ص 28- 29.

1-1 مفهوم التصويب لغويا:

يأتي اشتقاق لفظة صواب من المادة المعجمية "ص و ب"، ثلاثية الأصل؛ والتي تتفرع إلى عدة صيغ قياسية مستعملة، من قبيل: صوب، وصواب، وصبوبة، وصويب...وكلها تحيل لمعنى واحد وهو الصواب نقيض الخطأ. وقد هجرت بعض هذه الصيغ بحكم الاستعمال والتداول، فظل الشائع وظيفيا مصطلحين اثنين هما: الصواب والإصابة[1]. أما الأصل المادي الاشتقاقي لهذه المادة وما تتضمنه من معنى عام، فمردّه في عرف التقاليد اللغوية، يرجع "إلى كل ما هو نازل، من أعلى إلى أسفل؛ لذا أطلقت العرب على المطر صوبا، وعلى السحاب صيّبا...ثم غلب استعمال هذا الأصل في المعاني، فقالت العرب: هذا قول صوب وصواب، وكأنه لما وافق المراد قد نزل إلى مكان واستقر فيه".[2]

وثمة فرق بين قولنا صواب وإصابة، حيث يفرّق علماء اللغة والأصوليون بينهما، فالصواب من القول والفعل وهو ما وافق المراد، ولا يكون إلا حسنا في ذاته، بينما تتضمن دلالة الإصابة، أو يطلق حكمها على ما هو موافق المراد، إما حسنا أو قبحا.[3]وقد أورد صاحب اللسان، مادة صوب قاصدا بها، ما هو "ضد الخطأ، وصوّبه قال له: أصبت، وأصاب جاء بالصواب...ومنه أصاب في قوله وفعله، وصاب السهم القرطاس إذا لم يخطئ..."[4]، ولم يبتعد معجم الوسيط[5] عن هذا المعنى، حيث إصابة الأمر تعني عدم تخطئته.

---

[1] يحي بن حسين الظلمي، التصويب والتخطئة وأثرهما في مسائل الفقه ومنهج المدرسة العقلية، مج1، دار التردمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2014م، ص 51

[2] المرجع نفسه، ص 50.

[3] ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، دط، دت، ص 55.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 535.

[5] مجمع اللغة العربية القاهري، المعجم الوسيط، تح: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط1، ص 517.

وقد أنكر بعض اللغويين، بأنه لا وجود في كلام العرب على ما يدل على معنى إصلاح الأمر، ورده إلى معنى الصواب. الأمر الذي دفع بمجمع اللغة القاهري إلى إعادة النظر في هذه المسألة؛ حيث أصدر بموجب هذا الأمر تعليمة، جاء في مضمونها أن ما تضمنه المعجم الوسيط حول دلالة صوب الشيء صحّحه، قد تحيل إلى معنى عالجه؛ بما يجعله صحيحا.[1]

وهناك آراء[2] تذهب إلى التأكيد على أن هذه الدلالة ليست مما هو مسموع أو منقول عن العرب، والصحيح في القول هو رآه أو اعتبره صوابا، وقد رد المجمع اللغوي بأن الاستعمال الصادر عن معجم الوسيط في هذا الجانب؛ له ما يبرره في نصوص في فقه اللغة. حيث التعدية والتضعيف في بنية الكلمة لدلالة واضحة على معني الصيرورة والتحول؛ كأن نقول: صححت الكتاب، وصححت المقال وغيرها من التراكيب، وبهذا يكون تصويب الشيء أي جعله صائبا سليما، بإضافة عناصر تجعله يوصف بالسلامة، وهذا يدخل ضمن العبارات المجازية المقبولة في اللغة.

1-2 اصطلاحا:

لم نجد في كتب اللحن أو التصويب اللغوي، الحديث عن مصطلح التصويب وضبطه الاصطلاحي؛ إذ درج هؤلاء الدارسون مباشرة نحو الإجراء التطبيقي، وسرد الأمثلة وبيان أوجه الصواب فيها. غير أننا حاولنا البحث في بعض المقدّمات التمهيدية لهذه المؤلفات عن السمات التعريفية غير المباشرة لهذا المصطلح، والتي سنتخذها معطى منهجيا ومعرفيا لنبني عليه دراستنا.

[1] العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص 17.

[2] ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م، ص 508.

ويمكن تعريف التصويب اللغوي على أنه" الجهد اللغوي الذي يبذله اللغويون، من أجل حصر الانحرافات اللغوية؛ ثم اقتراح الصواب المناسب لها".[1]

وجاء في تعريف آخر أكثر وضوحا، يشير إلى أن التصويب ليس سوى ذلك"الرقيب على الاستعمال اللغوي؛ فيما يتخلله من الانحراف والفساد، أو هو ما ينشأ في بنية اللفظ أو التركيب اللغوي السليم من الخلل والخطأ".[2]

وقد عُدَّ التصويب اللغوي القائم على فكرتي: الصواب والخطأ، من الاتجاهات التي فرضها المنهج المعياري، ولهذا سبب وجدناه مطروحا بالنسبة لأغلب اللغات الإنسانية، وليست العربية فحسب، غير أن وجوه الاهتمام به قد تتباين من لغة لأخرى، فمثلا في اللغة الإنجليزية[3] وبفعل طغيان فكرة الإبتكار اللغوي، أصبح التساهل واضحا في مسألة الخطأ وما يمسّ اللغة من اختلالات بنيوية؛ بل تجاوز الأمر إلى حدّ قبول التراكيب اللاحنة؛ وإن خالفت القواعد المعيارية المتفق عليها في العرف اللغوي.

وعلى طرف نقيض، قد أسبغ الاهتمام بقضية التصويب اللغوي، لدى الدارسين صفة الحرص الشديد على حفظ الملكة اللغوية حتى بالنسبة للباحثين الأجانب؛ حيث تبين لنا ذلك من خلال ما أشار إليه رونالدو إيلوار، إذ يقول:" من ذا الذي ينكر ضرورة الوقوف على ما يصح أو لا يصح من القول؟ لقد وضعت أوائل كتب النحو تلبية لهذه الحاجة".[4] والحقيقة أنه متى أدركنا بوعي

[1] العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص 18.

[2] مبدوعة كريمة، النحاة ومظاهر التصويب اللغوي، مجلة الممارسات اللغوية، ع30، تيزي وزو، الجزائر، 2014م، ص 150.

[3] ينظر: عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، دار المجلة العربية، الرياض، دط، 1434هـ، ص 74.

[4] رونالدو إيلوار، مدخل إلى اللسانيات، تر: بدر الدين القاسمي، منشورات وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة دمشق، دط، 1980م، ص 04.

منهجي أن الظاهرة اللغوية يحكمها دعامتان، تسعى" إحداهما لاحترام القاعدة، وتدفع الأخرى لنكرانها والخروج عليها".[1] صرنا حينئذ نشدد على ضرورة الاهتمام الكبير بمبحث التصويب اللغوي، خاصة في الفترة المعاصرة؛ حيث أصبح التلوث اللغوي والرطانة في الكلام، يفسدان التأدية اللغوية في ميادين مختلفة؛ وصار لسان المتكلم العربي يشهد تحولات لغوية في مختلف المواقف الخطابية، ومن ذلك: إلغاء كثير من العلامات الإعرابية، وتغيير بعض الأنظمة الصرفية وغيرها من المظاهر المنحرفة لسانيا.

واستنادا على ما ذكرناه، يتساءل كثير من الدارسين عن العلاقة الرابطة بين مجال التصويب اللغوي والنحو العربي، والحقيقة أن ثمة علاقة متبادلة بين المجالين، إن لم يكن مجال التصويب أحد المجالات الرئيسة الصادرة عن علوم العربية. ومن خلال التدقيق في تلكم العلاقة تبين لنا ما يأتي:[2]

1 يقوم النحو على منهج الاستقراء والاستنباط معا، وهو وسيلة لصون اللسان من اللحن، أما التصويب فهو مظهر تطبيقي رديف لعلم النحو.

2 يهدف علم النحو إلى تزويد اللغة بالسبل الممكنة للحد من اللحن، أما مهمة التصويب فتنحصر في رصد ما شذ عن الصواب الاستعمالي، أو ما عجز علم النحو عن التوصل إليه من إجراءات لغوية في هذا الجانب.

3 إن علم النحو بأصوله وضوابطه رقيب قبلي، وسبيل وقائي يعمل على ضمان النقاء اللغوي تأدية ونطقا. في حين التصويب اللغوي رقيب بعدي يقوم بعملية ثلاثية وهي: الكشف أو الوصف

[1] أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجنمع، تر: عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلومصرية، دط، دت، ص 138.

[2] محمد قاسم الزوكاني، مقاييس التصحيح اللغوي بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه في علوم اللغة العربية، إشراف: منى توفيق إلياس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، 2006- 2007م، ص 51.

والتحليل والتقويم لمختلف الاستعمالات اللغوية المتضمنة للأخطاء ومعالجتها، استنادا على المعطى النحوي.

وكتوضيح أدق يمكننا تشبيه الباحثين في مجال التصويب اللغوي، بأولئك "القضاة الذين في أيديهم القوانين يحاولون تطبيقها على أساليب مخالفة لتلك القواعد، كما يحاول القضاة تحكيم القضايا الخارجة عن القانون والمخالفة للنظام".[1]

وبهذا يكون بين النحو العربي والتصويب اللغوي علاقة تبادل: أي اتفاق على المستوى التأصيلي أو التنظيري، واختلاف على المستوى المنهجي في معالجة وتناول مسألة اللحن.

2 حركة التصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي:

يمثل علم النحو في مختلف الثقافات اللغوية، ضابطا جوهريا في تاريخ اللغات؛ إذ يجنبها الوقوع في مطب اللحن والخطأ؛ بل ويهدف إلى تقويم اعوجاجها اللغوي نطقا وكتابة. وما اللغة العربية إلا نموذج حيّ عن هذه الممارسة العلمية؛ التي سعت إلى إيجاد المعيار الحقيقي الذي يضمن للغة نقاءها، "والذي وجب فرضه على المتكلمين ".[2]

وكما أسلفنا الذكر، فقد ترسّخ في التقاليد النحويّة العربية، ولدى أغلب الباحثين في مجال اللغة العربية، أن نشأة الدرس النحوي قد ارتبط بظاهرة اللحن. وقد تناولت أغلب كتب اللغة هذه المسألة، واتفقت على وجود تلك الصلة بين القواعد المعيارية واللحن منذ بدايات التأسيس لهذا العلم، إلى غاية تأخر الزمن ونضج القواعد العربية الضابطة لهذا اللسان.

[1] محمد قاسم الزوكاني، مقاييس التصحيح اللغوي بين القديم والحديث، ص 52.

[2] محمد حبلص، من أسس علم اللغة، دار الثقافة العربية، القاهرة، دط، 1997م، ص 151- 152.

والمعلوم أن هناك عوامل اجتماعية كثيرة، تؤثر سلبيا على اللغة العربية، وليست فقط قضية اللحن، إذ يتجاوز الأمر إلى تأثير المعرب والدخيل على الفصحى، وكذا ترك بعض الاستعمالات أو تغييبها وظيفيا وغيرها من الممارسات اللغوية؛ التي شهدتها العربية في فترات تكوينها ونضجها، حيث اضطربت الألسن بفعل هذا التمازج اللغوي، وحصلت بعض التجاوزات قد أساءت للفصحى وكاد أن يمتد ذلك الوضع إلى لغة القرآن الكريم؛ إن لم يكن الضرر قد حصل حسب ما ترويه الروايات في شأن التخطئة في قراءته.

وقد شكّل هذا الحرص الشديد عليه، أحد العوامل الرئيسية في تضافر الجهود اللغوية لصدّ أي مخالفات لغوية تسيء إليه، ولا يسعنا ها هنا سوى الاستشهاد بموقف تمام حسان؛ الذي يبين فيه منزلة اللغة العربية لسان حضارة القرآن –كما يصفها محمد الأوراغي- حيث يصرح في مستهل كتابه،[1] إنه لم تحظ لغة من اللغات الإنسانية، بعناية تهتم بالدين مثل العربية، وهذه العناية القصوى به، هي التي فرضت على الباحثين الاهتمام بجوانب لغوية متعلقة به؛ وتحديدا من حيث سماته الإعرابية، والجوانب التصريفية، والجوانب المعجمية، والبعد الأسلوبي، وما وراء كل ذلك من تجليات نصية جمالية، وغيرها من الظواهر اللغوية التي لا تنضب منابعها.

وقد شكلت مسألة اللحن قضية محورية، باعتبارها مشكلة تستدعي المعالجة، وقد شكلت حوادث اللحن الإعرابي، في تاريخ الفكر النحوي الدافع الأساسي في ظهور حركة التنقية اللغوية. وكانت أولى تمظهرات التصويب اللغوي قائمة على التوجيه الشفوي والرصد المباشر، ثم ما لبث الأمر إلا أن تطور وأصبح الجانب المكتوب والتأليف في هذا الباب ضرورة ملحة، فرضها تردّي

[1] ينظر: تمام حسان، الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2011م، ص 09.

الواقع اللغوي في تلك الفترة بفعل عوامل مختلفة. وإن من أبرز هذه الحوادث التي سجلت في بواكير تاريخ العربية لدينا:[1]

1 الحادثة المتعلقة بما روي عن ابنة أبي الأسود الدؤلي، في تصحيحه لعبارة : ما أجمل السماء، بضم صيغة التعجب.

2 حادثة البدوي الذي يروي أنه استنكر المعنى، في جر صيغة رسوله، والصواب رفعها[2]، وقد روي عن أبي عثمان المازني(ت247هـ)، أن أمير البصرة محمد بن سليمان الهاشمي، قد قرأ هذه﴿ **وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلنَّاسِ يَوْمَ ٱلْحَجِّ ٱلْأَكْبَرِ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي ٱللَّهِ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣** ﴾[3] بالرفع فعلم أنه لحن، فبعث إلى النحاة يرشدهم إلى هذه المسألة وأنْ يجدوا لها وجها، وقد استغرب منه ومن الأمراء، كيف يلحنون وهم أهل النبوة ومعدن الرسالة والفصاحة.[4] وقد رويت في هذا السياق روايات كثيرة متعلقة بأنماط تلك الاستعمالات؛ التي لحن فيها المتكلمون، وأغلبها أخطاء تتعلق بالجانب الإعرابي أو في علاقة المعنى باللفظ الإعرابي على وجه التحديد.

وقد مثلت هذه الالتفاتات في مسألة تصويب اللحن، وبيان الصواب منذ عهد أبي الأسود الدؤلي(ت 68هـ) وتلاميذته، وما وضعوه من أسس تحمي اللغة، وضوابط متعلقة بإصلاح الخط العربي، وحركات الإعراب ونقط الإعجام وغيرها، دليلا واضحا على حرصهم الشديد على حماية

[1] ينظر: رياض عثمان، العربية بين السليقة والتقعيد، دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م، ص 145.

[2] ينظر: القرطبي أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ص 24.

[3] سورة التوبة، الآية 03.

[4] ينظر: الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، الأمالي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، 1987م، ص 226- 227.

العربية في وقت مبكر جدا. وذلك حين"اضطرب كلام العرب، وغلبت السليقية ،أي اللغة التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته، أي سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب، ولا تجنب لحن".[1]

وقد أشاد ابن سلام(ت224هـ) بجهود الدؤلي، ووصفه بأنه" أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها ووضع قياسها".[2] وقد حصل هذا حين اضطرب الكلام العربي، وأخذ الناس يلحنون ويغيرون في وجوه العربية.

والمتصفح لعينات كثيرة من مؤلفات النحو العربي، ليجد صدق هذه الأحوال المضطربة في الكلام، فقد ثبت عن الفراء أنه دخل على الرشيد فتكلم بكلام وقع اللحن فيه، فسمعه جعفر بن يحي: يا أمير المؤمنين، إنه قد لحن. فتعجب الأمير من ذلك وقال: أتلحن يا يحي؟ فرد عليه واصفا سبب ذلك بقوله:" إن طباع أهل البدو الإعراب وطباع أهل الحضر اللحن؛ فإذا حفظت أو كتبت لم ألحن، وإذا رجعت إلى الطبع لحنت، فاستحسن الرشيد كلامه".[3] وقد شكلت في نظرنا تلك الجهود أولى اللبنات التأسيسية لحركة التصويب اللغوي.

وقد توجّهت الأنظار بعد ذلك إلى تأليف القواميس أو المعاجم العربية في منتصف القرن الثاني الهجري؛ والذي تمثلت غايته في ترشيد متعلمي العربية على اختلاف مستوياتهم اللغوية، إلى

[1] ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج10، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ، ص 161.

[2] ابن سلام محمد بن سالم، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، ج1، دار المدني، جدة، دط، دت، ص 12. وينظر أيضا: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط2، دت، ص 21.

[3] القلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت، ص 211. وفي رواية "...وطباع العرب الإعراب، وإذا تحفظت لم ألحن، وإذا تكلمت مرسلا، رجعت إلى الطباع، فاستحسن الرشيد قوله". التنوخي أبو المحاسن، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والتوزيع، ط2، 1992م، ص 188. وينظر أيضا: الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين، ص 131.

استعمال الألفاظ الفصيحة في معانيها الصحيحة،[1] كما ثبتت عن العرب الفصحاء. وبهذا تضافرت الجهود عند المعجمين مع جهود النحاة واللغويين لتأسيس عربية فصحى مشتركة.

ولم يكتف اللغويون بتصحيحات شفوية لما سمعوه من لحن؛ بل اتجهت الأنظار نحو تأليف كتب تتعلق بتصويب اللغة، أطلق عليها اسم كتب التصويب اللغوي، أو مصنفات اللحن، وقد أشار إليها محمد عيد في كتابه[2]، منها ما هو موجود، ومنها ما هو غير مطبوع، مراعيا في ذلك التسلسل التاريخي لأولئك اللغويين المؤلفين، دون أن ننسى بعض الجهود المبذولة في هذا الجانب؛ والتي أشار إليها بعض الدارسين في أبحاثهم وتوصياتهم العلمية، غير أنها لم تلق لحد الساعة نصيبها من الدراسة والبحث.

وقد اقتفى أثره رمضان عبد التواب في كتابه لحن العامة والتطور اللغوي.[3] كما وجدنا أغلب المؤلفات في هذا المضمار، قد تطرقت إليها إما بشكل عام، أو بالاكتفاء بمصنف واحد وتناوله بالدراسة والتحليل. كما عُدّت مؤلفات النوادر مظهرا أساسيا من مظاهر حرص علماء العربية على انتقاء التعبير الفصيح.

[1] ينظر: اللفظ ومستواه الصوابي من خلال موطئة الفصيح لابن الطيب الشرقي، مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ع29، 1987م، ص 35. وينظر أيضا: جهود المتقدمين في التأليف المعجمي والنقد اللغوي، وقد تناول عبد الفتاح سليم هذه المسألة بتفصيل شامل في كتابه، في النقد اللغوي، دراسة تقويمية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2001م.

[2] ينظر: محمد عيد، مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين، التركي للنشر، دط، 1968م، ص 234- 235.

[3] ينظر: رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص 105- 108.

وبناء على ما سبق، فإذا ما أردنا أن نحصر مسار حركة التصويب اللغوي، من خلال الجهود المبذولة تأليفا، وجدناها في مجملها لا تكاد تخرج عن:[1]

أولا: مؤلفات النحو، والتي شكلت ضابطا أساسيا في توجيه القواعد النحوية للمتكلم، سواء أكانت علمية أم تعليمية. وقد نعتبرها في نظرنا المرحلة التي سبقت ظهور كتب اللحن؛ لأنها تضمنت مجموعة من القواعد أو المنظومات النحوية والصرفية في بعدها الشمولي، حفاظا على اللغة العربية، تم الاعتماد عليها فيما بعد، حينما توجهت الجهود اللغوية نحو كتابة مخصصة فعليا لمباحث مستقلة، تعالج اللحن في الكلام برؤى مختلفة بين التشدد والتوسع في قبول الاستعمالات اللغوية.

ثانيا: المعاجم اللغوية: وما تضمنته من مسائل متعلقة بالنقد اللغوي. فالمعلوم أن التصويب اللغوي يشكل أحد نمطي النقد اللغوي؛ حيث يرتبط النمط الأول كما أسلفنا بتصويب أخطاء اللغة، أما النمط الآخر فيسعى إلى تبيين معالم الرداءة أو الجودة، فيما هو متعلق بالمسائل البلاغية والفنية من اللغة.[2]

ثالثا: مؤلفات لحن العامة والخاصة. ولم يكتف بهؤلاء فقط، بل وجدنا الإغراق في التصويب اللغوي، قد امتد أيضا إلى صنف اللغويين وكبار النحاة؛ ومن الأمثلة على ذلك، ما صدر عن

[1] اعتمدنا على هذا التقسيم مراعاة للترتيب التاريخي، فالحقيقة أن المعاجم اللغوية كان لها فضل السبق في التصويب اللغوي، وقد شكل معجم العين للفراهيدي النموذج الأمثل في ذلك، قبل أن يظهر كتاب الكسائي، ولا تكاد توجد دراسات مستفيضة تهتم بهذه المسألة عند الخليل. ينظر: هادي عطية مطر الهلالي، ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، مكتب الرسالة للطباعة، بغداد، دط، 1991م، ص 05.

[2] ينظر: نعمة رحيم العزاوي، النقد اللغوي عند العربي حتى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، العراق، دط، 1978م، ص 08.

النحاس(ت 338هـ)،[1] في تخطئته للفراهيدي، وسيبويه، والكسائي والفراء والأخفش الأوسط، معتمدا في ذلك على براهين واستدلالات نقلية وعقلية، في شأن إعراب كثير من المسائل الواردة في القرآن الكريم.

وما يهمّنا في بحثنا كما أسلفنا هو مصنفات اللحن عامة، إذ ثمة ميزة منهجية قد طبعت تلك المؤلفات؛ بل نكاد نجزم أن أولئك اللغويين قد انحصرت عملية التصويب عندهم في حكمين اثنين، ورغم اختلاف طرائقهم في توضيح مواضع السلامة اللغوية، إلا أنهم اشتركوا في الغاية المستهدفة نفسها، ويمكن تلخيصهما على النحو الآتي:

الحكم الأول: وينطلق أصحابه من الأخطاء التي وقع فيها العامة أو الخاصة، ثم بيان أوجه الصواب فيها، وذلك بردها إلى أصولها الفصيحة في الاستعمال.

الحكم الثاني: وينتهج أصحابه نهجا مخالفا؛ حيث ينطلقون مما هو صحيح في الاستعمال، ليصلوا إلى تصويب ما هو لاحن، وتقديم الشواهد والأمثلة الممكنة حول ذلك، بغية أن يصل المتكلم العربي، إلى العلم بجميع الأوجه التي تضمنت خروجا عن الكلام الصائب من لدن العوام أو الخاصة، وهذه الاختلافات في طريقة التصويب، سيأتي ذكرها مفصلة في المبحث القادم.

ويمكن توضيح ما سبق ذكره ملخصا في الشكل الوارد:

[1] ينظر: جاسم الحاج جاسم، تخطئة النحاس للنحويين في إعراب القرآن، مجلة الجامعة الإسلامية، كلية أصول الدين، ع 21، مج 1، 1986م.

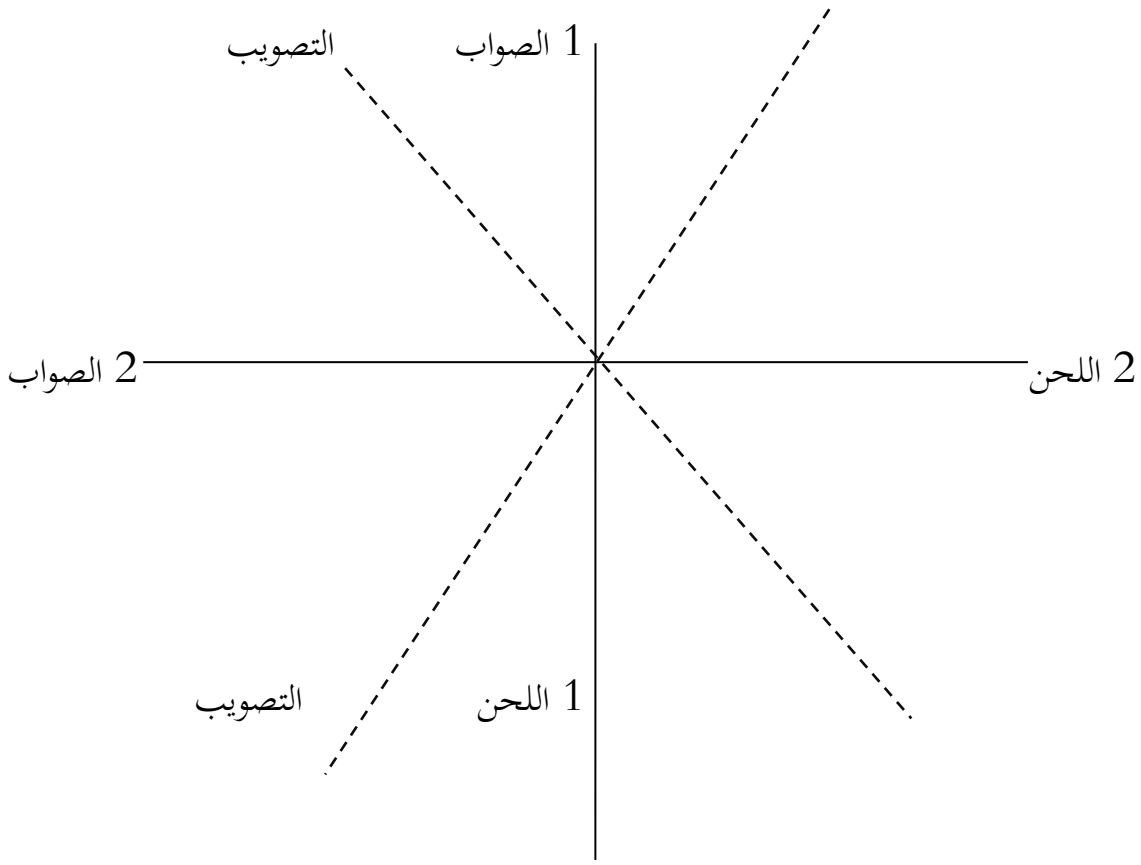

الشكل02: منهجا التصويب اللغوي عند اللغويين المتقدمين.

وفي ضوء اختلاف هذين المظهرين، نجد تنوعا منهجيا في مؤلفات أهل التصويب، فقد يعتمد لغوي ما على الحكم الأول فقط؛ في حين قد يكتفي آخر بالمبدأ الثاني، ومنهم من يشتغل وفق منهج توافقي بين المبدأين، وأحيانا كثيرة تغلب على اللغويين السمة النقدية على هيئة مراجعات تقويمية، لما قام به اللغويون الذين سبقوه ، فيتم حينئذ استدراك كثير من الظواهر اللغوية التي أغلفها غيرهم.

والدليل على كلامنا أن فاعلية حركة التصويب اللغوي، لا تزال قائمة إلى غاية عصرنا الراهن؛ إذ ليس من اليسير أن يدعي كل لغوي بخاصية الإحاطة الشاملة، في تصحيح الاستعمالات اللغوية؛

نظرا للتنوع اللساني الحاصل في واقعنا اللغوي؛ وتشعب الظاهرة اللغوية نفسها، واختلاف الآراء في تحديد مستويات سلامتها، خاصة وقد جاءت سيطرة النظرية اللسانية الحديثة بمبدأ تطور اللغات؛ فأضحى التنادي بهذا المبدأ عند الباحثين مكررا، دون إدراك واع بتأثيرات هذه المقولات الجديدة على العربية الفصحى في الاستعمال المعاصر، وما هي تحديات أو تأثيرات ذلك التجديد المطلوب على مستوى نظامها النحوي بصفة عامة.

3 مستويات التصويب اللغوي في اللسان العربي:

لقد شملت حركة التصويب اللغوي، مستويات اللغة وما يتعلق بها من أبنية الصيغ في الإلحاق أو الزيادة، وفي النحو وما يتعلق بالعلامة الإعرابية ومجال الرتبة والمطابقة[1] وغيرها من المسائل، إلى جانب بعض التصويبات المتعلقة بالجانب المعجمي، وفي الغالب هي تصويبات تتعلق بالمبنى، ولو أنها في نهاية المطاف لا تكاد تنفك عن المعنى.

وسنكتفي ها هنا بذكر بعض الأمثلة عن كل مستوى، لنترك التفصيلات والشواهد الموضحة، لما سيأتي بيانه في المبحث المتعلق بمناهج أهل التصويب اللغوي من خلال ما تضمنته مؤلفاتهم. وعليه نوجز فيما يأتي تلكم المستويات على نحو:

1 على مستوى الإعراب/ التركيب:

يطالعنا في كتب اللغة والنحو أن"الإعراب هو أول ما اختل من كلام العرب، وأحوج إلى التعلم"،[2] ويؤدي بنا هذا الفرض المنطلَق منه في باب النحو، إلى أن أولى التصويبات إنما هي

[1] ينظر: إبراهيم محمد أبو سكين، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، دط، دت، ص 11. وقد ذكرها أحمد مطلوب ملخصا إياها في ستة مواضع، ينظر مقاله: التصحيح اللغوي، مجلة اللغة العربية وآدابها، ع6، حزيران، 2008م، ص 01.

[2] أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2009م، ص 19.

متعلقة بالجانب الإعرابي، ولهذا نجد هناك علاقة وطيدة بين الإعراب والمعنى، إذ إن الكلام المنطوق أسبق من الكلام المكتوب؛ ولهذا عُدّت الحركات الإعرابية وسيلة للتنبيه والتوكيد.

ومن الأمثلة في ذلك أن رجلا دخل على والي العراق زياد بن أبيه، فقال:" إن أبيك هلك، وإن أخينا غصبنا ميراثا من أبانا". فقال: ما ضيعت من نفسك أكثر مما ضاع من مالك".[1] ويريد أنه أخطأ في البناء الإعرابي لما تكلم به، ولم يحسن استعمال الحركات الإعرابية.

ومما ينقله ابن جني في الخصائص، أنه سأل يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العقيلي، "كيف تقول: ضربت أخوك؟ فقال: أقول: ضربت أخاك. فأدرته الرفع، فأبى، وقال: لا أقول: أخوك أبدا. قلت: كيف تقول ضربني أخوك؟ فرفع. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبدا؟ فقال: إيش هذا؟ اختلفت جهتا الكلام".[2]

ويقصد ها هنا بالجهة اختلاف المعنى في دلالة الجملة؛ لهذا غيّر من البناء الإعرابي للجملة بين الصيغة الأولى والثانية. وقد يوحي هذا المثال إلى أن العربي كانت له سليقة لغوية تنحصر في مظهرين: سليقة على مستوى التفكير؛ أي تصور ذهني يميز بواسطته صواب الكلام، وسليقة في الأداء وهي متعلقة بالإدراك الفطري للقواعد اللغوية، فيحسن تصويب اللحن بناء على تلك القواعد المضمرة في ذهنه.

ولهذا وصف ابن جني العربي فقال عنه" إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته، تصرف وارتجل، ما لم يسبقه أحد قبله به..."[3]. وبهذا يكون اعتقاد ابن جني بأن العربي صاحب السليقة لا يخطئ في

[1] ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ، ص 174. وينظر أيضا: الزمخشري في ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج4، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1412هـ، ص 58. وينظر أيضا: الجاحظ في رسائله، تح: عبد السلام محمد هارون،ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1964م، ص 380.

[2] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 77. وينظر في الجزء نفسه، في باب الرد على من على العرب، ص 251.

[3] المرجع نفسه، ج2، ص 27.

لغته، بينما أنكر كثير من اللغويين المعاصرين[1] هذا الزعم. وقد نالت هذه المسألة حظا وافرا من المناقشة بين أواسط الباحثين، ولكل منهم وجهة نظره، لسنا في مقام الحديث عنها.

ومن الشواهد التي نقلت عن علماء العربية في هذا الموضع، ما يرويه الأخفش؛ إذ يقول: أخبرني المبرد قال: أنشدني سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه: وقد مضت لي عشرونان ثنتان. فقلت له: أيها الأمير، هذا لحن؛ لأن إعرابا لا يدخل على إعراب".[2]

وجاء في سياق آخر، أن أبا زيد الأنصاري يروي أنه قد لقي أبا حنيفة، فبلغه حديثا جاء فيه أن "يدخل الجنة قوم حفاة عراة منتنين، قد أحشمتهم النار، فقلت له: إنما هم منتنون قد محشتهم النار، فقال: ممن أنت؟ فقلت: من أهل البصرة، فقال: أكل أصحابك مثلك؟ قلت: بل أنا أخسهم حظا في العلم، فقال: طوبى لقوم يكون مثلك أخسهم في العلم".[3] ويراد بذلك أنه لحن في جر النعت بدل رفعه.

2 على مستوى بنية الكلمة/ الجانب الصرفي:

أمّا ما تعلق بالجانب المفرداتي، فقد نقلت أمثلة كثيرة عن العرب، تظهر فيها بعض السمات التصويبية لبعض الصيغ الصرفية؛ التي حدث فيها اللحن؛ إن على مستوى بنية الكلمة أو في

[1] من اللغويين الذين طرحوا هذه المسألة لدينا: إبراهيم أنيس، في أسرار اللغة، ص 19. وعلي أبو المكارم في كتابه، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 51 وما بعدها. وتمام حسان في كتابه، المعيارية والوصفية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 1958م، ص 76.

[2] المرزباني أبو عبد الله محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 397- 398.

[3] العسكري أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تح: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1963م، ص 38.

استبدال أحد حروفها، أو في طريقة تثنيتها وجمعها، وكلها مظاهر قد تفاوتت تخطئتها بين اللغويين بين استحسانها تارة واستقباحها تارة أخرى.

وإن من أقدم ما ذكرته كتب اللغة في السياق ذاته، يأتي متعلقا بذلك الخطأ الذي ذكره الجاحظ في قول أحدهم: هذه عصاتي، والصواب عصاي.[1]قياسا على قوله تعالى﴿ **قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُاْ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَارِبُ أُخْرَىٰ ١٨** ﴾[2].

ومما يذكر أيضا عن الخليل في مسألة جمع الآتي والأتي وقيل أنهما لغتان، والصواب أن يقال:

الأَتِيُّ والأُتِيُّ بالرفع، وجمعها الأُتِيُّ والآتاء، كما وردت هذه الصيغة في بيت شعري ينسب للنابغة.[3] ولقد أشار سيبويه أن بعضهم يستعمل أُتِيٌّ في صيغة الإفراد[4]، وأرجح الأقوال أنها جمع كما ذكر الفراهيدي. كما هو الشأن في مواضع مختلفة ذكرها الجاحظ في باب اللكنة، ومنها"قيل لنبطي: لم ابتعت هذه الأتان؟ قال: أركبها وتلَد لي...ففتح المكسور"[5] ولحن في حركة اللام عوض كسرها.

وقد نقل عن ابن جني نصا، يُسائل فيه أحد الأعراب، وقد تأتى لنا حين إطراق النظر فيه، مدى حرص اللغويين على تخير الاستعمال الفصيح، فقال له :"كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين قلت: فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت

[1] ينظر: السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص 253. وينظر أيضا: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص 536.

[2] سورة طه، الآية 18.

[3] الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج8، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، دط، دت، ص 146. وينظر أيضا: ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، دط، بيروت، لبنان، 1979م، ص 223.

[4] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3، ص 230.

[5] الجاحظ عمرو بن عثمان، البيان والتبيين، ج1، دار ومكتبة هلال، بيروت، دط، 1423هـ، ص 80.

له: هلا قلت أيضا عثمانين؟ قال: إيش عثمانين؟؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا".[1]

وقد يومئ هذا النص، إلى مدى قدرة العربي على تصويب الكلام، وتمسكه الشديد بما هو صائب، وكأن القاعدة النحوية متأصلة في ذهنه؛ وهذا ما نستشفه من تغيير الصيغة الصرفية من جمع التكسير إلى الجمع المذكر السالم.

والسؤال الذي يراودنا في هذا الموضع هو إلى أي مدى بقي متكلم العربية حينئذ وفيا للقواعد المعيارية التي فرضها نظام اللغة على المستعمل؟ وما الذي يجعل المتكلم العربي يقبل الملاحظات التصويبية، إذا ما كان لسانه فصيحا؛ بل وإن العربي قد وُسم بالسليقة[2] فأنّى يأتيه الخطأ؟؟

3 على المستوى الصّوتي:

مما يروى عن الخليل أن بعضا من الناس يقولون: اطّرحوه يظنون أنه من الطرح، وإنما هو من الضرح، والصواب في هذا، أن يقال: اضطرحوا فلانا، بمعنى رموا به[3] أو ألقوه. وقد جاء عن ابن جني حديث عن هذه المسألة، في باب قلب الظاء طاء، وقيل إنها من الشاذ المنقول عن العرب، وقيل إن أهل النبط كانوا يقلبونها عن أصلها[4].

---

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 243. ولهذه القصة روايات مختلفة في طريقة سردها، ينظر: ابن ياقوت الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج4، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م، ص 1597. وقد أشار سيبويه إلى الحكم الصرفي المتعلق بهذه المسألة، في باب ما يجمع فيه الاسم، ينظر: الكتاب، ج3، ص 406.

[2] ينظر ما تطرق إليه رياض عثمان من معوقات السليقة في كتابه، العربية بين السليقة والتقعيد، دراسة لسانية، ص 77-81.

[3] الفراهيدي، معجم العين، ج3، ص 103.(بنوع من التصرف).

[4] ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص 237.

ومن اللحن الذي ذكر صوتيا ما نجده متعلقا بمسألة استبدال حرف مكان آخر، فقد وجدنا في باب اللحن والإعراب في عيون الأخبار ما يشير لذلك، فقد ثبت عن أبي الحسن أنه "قال فيل مولى زياد لزياد: أهدوا لنا همار وهش"،[1] ويقصد حمار وحش.

4 على المستوى المعجمي:

إن من أشهر الأمثلة التي تساق في موضع اللحن في دلالة الألفاظ معجميا، واستعمالها بمعنى آخر ما نجده منقولا عن ابن جني عن الأصمعي؛ فقد قيل إن رجلا من العرب قد دخل على أحد ملوك ظفار،[2] فخاطبه الملك أن ثب، ومعنى هذا الفعل في اللهجة الحميرية تعني اقفز، فامتثل الرجل لأمر الملك، فوثب أي قفز فاندقت رجلاه، فهمّ الملك ضاحكا من تصرفه، وخاطبه أن ليس من العربية من دخل ظفار حمّر،[3]. ويعني ها هنا التكلم بلسان الحميريين، وقيل إنها لحن متعلق بنطق الألفاظ، وقال بعضهم هو اختلاف لهجي ولساني تتميز به بعض القبائل العربية، ولا يسيء هذا النوع من الاختلافات اللغوية إلى العربية الفصحى، وإنما هو ناجم بفعل عوامل اجتماعية وجغرافية من شأنها أن تغني اللغة العربية معجميا وتركيبيا.

5 تصويبات متعلقة باستعمال اللفظ الفصيح في غير موضعه/ المستوى الدلالي:

ومما تناقلته كتب النحو واللغة في هذا الجانب، أن كثيرا من الألفاظ قد لحن في تقدير معانيها، ومن الأمثلة على ذلك أن الدهر يسمى جذعا،[4] قياسا على قول الأخطل:" ألقى يديه علي الأزلم

[1] ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ، ص 175.

[2] قيل أن ظفار مدينة تقع قرب صنعاء باليمن، وكان بها مسكن ملوك حمير كما ترويه أغلب الروايات المتعلقة بأخبار الأمم السابقة. ينظر: القزويني زكرياء بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 56-57.

[3] ابن جني، الخصائص، ج2، ص 30. (بنوع من التصرف).

[4] ينظر: هادي عطية مطر الهلالي، ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، ص 11.

الجذع،"[1]. وقال بعضهم دلالة الجذع ها هنا المقصود بها الأسد، وأكد بعضهم على أنها خطأ، والصواب أنها تعني الدهر أو الزمن؛ قياسا على ما ذكره الخليل، وما سمي الدهر جذعا إلا لأنه متجدد[2] ومتغير، وقيل سمي كذلك لأنه كثير البلايا والمحن.

ومما نقل من تراكيب أيضا يستعملونها في غير مواضعها، قول بعضهم: خرجنا للتنزه إذا خرجوا للبساتين وغيرها، وهذا مما خطأه كثيرون، فالتنزه قيل في معناه أنه التباعد والانصراف عن الأرياف والمياه، ومنه جاء القول فلان يتنزه عن الأقذار والشرور إذا تباعد عنها[3]. وقد استدلوا بهذا المعنى قياسا على ما أورده الهذلي في شعره المشهور: "أقبّ طريد بنزه الفلا"[4]. وقد أضاف بعضهم أنه قد قيل أنه ليس من كلام العرب، وقال غيرهم إنما هو مقبول من باب التوسع في المعنى[5].

والأمثلة في هذا الباب كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يقال في اختلاف المعنى بين فعل وأفعل، يقول سيبويه: "طردته نحيته، أما أطردته فجعلته طريدا هاربا"،[6] وقد أخطأ كثير من العامة

[1] هذا البيت من ديوان الأخطل، والذي عجزه: يا بشر لو لم أكن منكم بمنزلة، ينظر ديوانه: وقد شرحه وصنف قوافيه مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994م، ص 204.

[2] ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج1، ص 220-221.

[3] الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ج6، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م، ص 92. ينظر أيضا ما ذكره البقاعي برهان الدين إبراهيم في النكت الوفية بما في شرح الألفية، تح: ماهر ياسين الفحل، ج2، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2007م، ص 106.

[4] الأزهري، تهذيب اللغة، ج6، ص 92. وينظر شرحه أيضا في ديوان الهذليين، لمجموعة من المؤلفين، ج2، وقد رتبه وعلق عليه محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية ، القاهرة، مصر، دط، 1965م، ص 198.

[5] ينظر: المهبلي أبو العباس أحمد بن علي، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، ج5، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط2، 2003م، ص 148.

[6] سيبويه، الكتاب، ج4، ص 56.

في استعمال موضع اللفظين. وقد أشار صاحب اللسان إلى ذلك مبينا أن الصواب طردت ولا يقال فاطّرد؛ لأن هذه الصيغة لا يأتي منها انفعل ولا افتعل إلا في لغة رديئة.[1]

وإلى جانب تلك المستويات وجدنا بعض التصويبات المتعلقة بنمط بعض الاستعمالات، أو الصيغ التي لا وجود لها في عرف العربية، وقيل إنها من المولد أو إنها نتاج الاحتكاك اللغوي الحاصل في تلك الفترة من تاريخ العربية، لم نشأ ذكرها بأمثلة مخصوصة؛ لأنها قليلة الورود في الاستعمال العربي.

وتأسيسا على ما ذكرناه قد تتبادر إلى الذهن تساؤلات كثيرة حول المعايير؛ التي تم اعتمادها في مجال التصويب اللغوي عند المتقدمين، هل هي معايير مشتركة فرضها النظام اللغوي العربي؟ أم هناك اختلافات بين المصوبيين بين ما هو نظري عام، وما بين تطبيقاتهم العملية في هذا المجال؟ هذا ما سنحاول الوقوف عنده في المبحث الوارد، محاولين بذلك استقصاء تلك المعايير في بعدها العام؛ ثم النظر في مؤلفات اللحن عند القدماء لنؤكد أو ننفي صحة التساؤلات المثارة سابقا.

[1] ابن منظور، لسان العرب، ج3، ص 267.

المبحث الثاني: ضوابط المعيار الصّوابي عند القدماء: بحث في الأصول والمنهج:

1 تسليم منهجي أوّلي:

تأسيسا على ما ذكرناه سابقا، واقتناعا منّا بأنّ خصوصية النحو العربي تفرض إبستيميا "البحث عن ذلك السؤال المغيب وراء هذا التراكم الكبير من التحاليل النحوية"[1]، سنحاول أن نعرض لضوابط المعيار الصوابي عند القدماء، والتي استدل بها اللغويون المتقدمون في تبيان معالم نقاء اللسان العربي، واعتمدوا عليها في قبول ورفض الاستعمالات اللغوية حسب تدرج مستوياتها، بين التساهل والتشدد.

واقتناعا منا في كون مسار الدرس النحوي بدأ وصفيا في أصوله، ثم انتهى معياريا إلى غاية القرن الخامس الهجري، وهو محط اهتمامنا البحثي، وهذا لا يعني أن نهمل الفترة التي تلتها؛ حيث نجد فيها من الإضافات النوعية والمنهجية ما نحتاجه في موضوعنا؛ خاصة وأن تآليف اللحن قد امتدت إلى غاية منتصف القرن السادس الهجري. واستنادا إلى هذا المعطى النظري التأسيسي، سنحاول حصر اهتمامنا في مساءلة هذه القضية اللغوية من خلال معيارين أساسين في تاريخ الفكر النّحوي وهما:

1 السّماع باعتباره معيارا استقرائيا، وهو ما يسمى في التقاليد النحوية العربية" بالتفكير الجزئي المحسوس، وهو مستوى تقرير الأحكام والقواعد المستنبطة من استقراء كلام العرب".[2] وتتبع كلامهم الفصيح.

[1] أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، مجلة الموقف، الرباط، ع1، 1987م، ص 18.

[2] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، ج1، ص 33.

2 القياس باعتباره معيارا تجريديا أو استنباطيا، وهو ما يُطلق عليه في الدراسات النحوية " بالتفكير الكلي المحسوس، وهو مستوى القياس على تلك الأحكام من خلال نظام من التفسيرات والتعليلات".[1] والجامع بين البعدين ما هو نصطلح عليه بقيام النظرية النحوية العربية.

وفي ضوء هذا الإطار النظري المتبنى، سنحاول بداية الوقوف عند هذه التأصيلات المنهجية على وجه العموم، ثم نعرج إلى مؤلفات اللحن والتصويب اللغوي، ونتناولها بالفحص والدراسة في ضوء هذه الأصول النظرية، وحتى بالنسبة لتقييم جهود اللغويين المحدثين في التصويب اللغوي، فلن يخرج عن إطارها، وكذا قضية التطور اللغوي الذي تطرح الكثير من المسائل، إذا ما تعلق الأمر باللغة العربية ومدى قابليتها لأن تخضع لذلك في ضوء مسلمات التغير من جهة والمحافظة من جهة، خاصة ونحن نرى تأثير مقولات الدرس اللساني الحديث حول هذه المسائل، وتغير المفاهيم بالنسبة لظاهرة اللحن والخطأ ومستويات السلامة اللغوية وغيرها.

2 العربية الفصحى والمستوى الصّوابي:

بداية وممّا هو شائع في الأدبيات النحوية العربية أن مناط الاهتمام العلمي في مجال إبستيمولوجيا النظر النحوي، كان حول مقولة الفصاحة باعتبارها"معيار الصحة والصواب، وما نتج عن ذلك من انتخاب لكلام العرب وترتيبه إلى درجات متفاوتة"[2]. وقد قادت هذا المسار العلمي فرضيتان أساسيتان، وقع الاختيار بينهما نجملهما في:

* الأخذ بكل ما سمع عن العرب، وإن ثبت في بعض الأحيان ورود مخالفات تناقض شروط النموذج المعيار.

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب، ضوابط الفكر النحوي ، ص 33.

[2] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1989م، ص 45.

* الانتقاء والتخصيص المنهجي في عملية الأخذ بذلك المسموع، مع إخضاعه لشروط النموذج المعيار، والإقرار بالمنع أو الجواز في استعماله.

وبناء على هذه المنطلقات، ينبغي التذكير بأنّ ما نصطلح عليه بمراعاة المستوى الصوابي هو ما تلاءم مع قواعد اللغة وخضع لقوانينها،[1] واللافت للنّظر من النّاحية المفهومية اختلاف وروده ضمن مستويات اللغة في حد ذاتها. فالمستوى الصّوابي في اللغة المنطوقة ليس هو عينه في اللغة المكتوبة ، والمستوى الصّوابي في اللغة المستعملة العادية ليس هو نفسه في مجال الشعر وضرائره و النثر وأنماطه؛ بل نكاد نجزم بتعدّد المستوى الصوابي في مجالات متعددة كلغة القضاء واللغة المستعملة في الوثائقيات ولغة المثقفين وغيرها.

ثم إنّ هذا التعدد يتجاوز ذلك نحو تعدد مستويات الصواب؛ فيما يتعلق بمستويات اللغة المعلومة؛ فإذا كان هناك مراعاة للقواعد فقط فهذا يدخل ضمن المستوى النحوي، وإذا كان المتكلم يسعى إلى ما هو صائب من الألفاظ والمفردات وحدها؛ فهو حينئذ ينشد المستوى المعجمي، أما إن تجاوز كل هذا نحو السلوك الاجتماعي وما تفرضه سياقات المتكلمين فذاك صنف آخر يختلف عن البقية من حيث نمطه. وكل هذا التعدد من قبيل: ص1، ص2، ص 3..[2] هو ما نسميه بالمستوى الصوابي العام ضمن لسان معين، أو لهجة من اللهجات المتفرعة عن اللغة.

وبالرجوع إلى منهج النحاة في الانتقاء اللغوي السليم، يطالعنا اعتمادهم الواضح على المنهج المعياري، ويظهر ذلك جليا من خلال حديثهم عن المستوى الصوابي المفترض تطابقه الكلي مع عنصر الفصاحة. ويعني هذا أن الفصيح لم يشتغل عليه البلاغيون والنقاد في موازناتهم الشعرية وخطاباتهم البلاغية فقط، بل كان خيارا منهجيا مفروضا على النحاة للأخذ بهذه القاعدة

[1] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص 46.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 46.

التأصيلية وتعميمها. وقد شكّل كلام العرب نواة أساسية في ذلك، من خلال أطر زمانية ومكانية محددة ضبطها النحويون آنذاك. وهو ما سنعرج إلى ذكره بشيء من التفصيل:

1 مركزية السّماع كضابط استقرائي:

لقد شكل السماع ضابطا أساسيا في النظرية النحوية العربية، وقد سمّاه عبد الرحمن الحاج صالح "بالسماع العلمي" نظرا لقيامه على أسس علمية مستقرأة من كلام العرب؛ بل إنه أكثر الضوابط تواردا في مصنفات النحويين، ومن ذلك قول سيبويه:" وسمعنا بعض العرب الموثوق به"[1]، فهو أصل الرواية والنقل عن الفصحاء الأقحاح، وتنظيم منهجي مرتب لكلامهم أو كما قال ابن جني،"ومنها ما لا يأخذ إلا بالسماع، ولا يلتفت فيه إلى القياس، وهو الباب الأكثر".[2]

وقد أعطاه النحاة أولوية قصوى في بناء توجهاتهم النحوية على اختلاف انتماءاتهم اللغوية بين نحاة البصرة ونحاة الكوفة. ولم يستغن عنه اللغويون في إصدار أحكامهم التقويمية، وقد ثبت عن سيبويه مصرحا:" فإن قلت: رويدكم وعبد الله، فهو أيضا رفع وفيه قبح؛ لأنك لو قلت: اذهب وعبد الله كان فيه قبح، فإذا قلت: اذهب أنت وعبد الله حسن".[3]

ولو تأملنا لوجدنا هذا المسموع قائما على اختيارات منهجية دقيقة تتجلّى في:

[1] سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، ج1، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ص 319.

[2] ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج1، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م، ص 03.

[3] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 247.

1 الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي:

وهو الذي ينتقى منه هذا المسموع، وقد اتفق النحويون على الاعتماد الكلي على اللغة الأدبية المشتركة على ألسنة العرب، وإن بدا وجود بعض التمايز اللهجي لبعض القبائل الفصيحة؛ غير أنها تتنازع الفصحى في الاستعمال العربي تأدية ونطقا.

2 الانتقاء المكاني:

ويقصد به التخصيص المكاني الذي كان قائما على ما يسمى القبائل المختارة لفصاحتها وسلامة موردها اللغوي؛ وهم مجموعة لغوية متجانسة اللسان العربي، وانتقائها اللغوي فرض لزاما أن يصاحبه انتقاء جغرافي بحكم معيار القرب والبعد من موطن الفصيح، "فشبه الجزيرة العربية، لم تكن كلها منتجعا للعلماء بشأن السماع؛ بل كان هناك حد مكاني ينتظم مجموعة من القبائل لا يتعداها".[1]

وقد قام هذا الاختيار كما هو شائع في الدراسات النحوية، على ما ذكره الفارابي في نصه"فالذين نقلت عنهم اللغة العربية، وبهم اقتدي وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم..."[2]. وقد لقي هذا التحديد بعض الانتقادات من لدن بعض اللغويين المحدثين.

[1] محمد عاشور السويح، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، مصراتا، ليبيا، ط1، 1986م، ص 39.

[2] السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص 91.

3 الانتقاء الزماني:

أما من الناحية التاريخية، فكان المعيار المحتذى هو أقوال العرب الفصحاء الجاهليين ومن تلا عصرهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وتساوى النقل فيه عن أصحاب الحواضر والبوادي. أما الأخذ عن البادية فاستمر إلى غاية بدايات القرن الرابع الهجري، حيث بقيت الفصاحة اللغوية عند فئة البدو المنعزلين عن البيئة المختلطة.

وقد ذكرت في هذا السياق نصوص كثيرة، توضح لقاء اللغويين الأعراب الفصحاء في هذه الحقبة الزمنية، منها ما ذكره الأزهري في تهذيبه؛[1] حيث لم يكد يقع في منطقهم اللغوي لحن أو خطأ أو فساد في كلامهم، وأيضا ما نقله ابن جني[2] حول لقائه مع الأعراب الموثوق بفصاحتهم، والذين نطقوا على سليقتهم؛ وتعذر عليهم فهم اللحن واستيعابه، نظرا لعلو مستوى فصاحتهم في الاستعمال العربي.

وبقي هذا الأمر ثابتا إلى غاية نهاية القرن الرابع الهجري، وتحديدا إلى غاية فساد اللسان العربي عندئذ بسبب اختلاطه مع غيره من الألسن المجاورة، فضاعت الطبائع السليقية، وقد شكلت تلك الفترة التاريخية مرحلة نبوغ الفكر اللغوي العربي القديم.

ومن المصادر الأساسية التي تم اعتمادها في استقراء الكلام المسموع هي:

[1] ينظر: الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، ج1، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص 07.

[2] ينظر: ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت، ص 250.

1 النص القرآني:

أدرك النحاة قديما منزلة القرآن الكريم، باعتباره أفصح نص وأبين كلام، فاحتجوا بأساليبه وظواهره[1] وبنوا أصولهم النحوية تمثلا لفصاحته، ولكن هذا الاعتماد لم يكن شاملا عند علماء العربية جميعهم؛ ولعل مبرر هذا الانصراف عن الاستشهاد به، هو حرصهم الديني على إبعاد القرآن الكريم عن مسائلهم الاختلافية لقداسته، فهم أدركوا بوعي كبير ذلك الغنى اللغوي الذي حملته نصوص القرآن الكريم صوتيا ونحويا وبلاغة ودقة وتصويرا "لكنهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف التحيز الديني بينهم وبين الإفادة منها".[2]

وقد ساد عرف اللغويين على الاحتجاج برواياته سواء أكانت متواترة أم شاذة أم آحادا، فحتى القراءات الشاذة لم يلغها أهل العربية، وأبدوا فيها أحكاما نحوية خاصة كانت المرجع لكثير من القضايا النحوية.

وعلى طرف نقيض لم تسلم مسألة الاحتجاج بالقرآن من إنكار، حيث طعن بعض اللغويين بتلك القراءات والتهام القراء بقصور معرفة أسرار العربية وقواعدها الأساسية، وهذا كله نابع من صرامته في إخضاع الكلام المسموع لضوابط القياس، وممن ظنوا أن في قواعدهم شمولية تامة تنفي غيرها من قوانين التقعيد. وهذا في الحقيقة مقتصر على أهل النحو فقط، أما اللغويون فقد أبانوا عن منهج متوسع في هذا الباب، وهو ما تعكسه مؤلفاتهم اللغوية.

[1] ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد، العراق، دط، 1981م، ص 14.

[2] محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، دط، 1988م، ص 240.

2 الحديث النبوي الشريف:

أما الحديث الشريف فنكاد نجد أغلب اللغويين والنحاة، ينصرفون عنه في احتجاجاتهم النحوية، بسبب خاصية الثقة، إذ لو حصل وثوقهم فيه لجرى اعتمادهم عليه، مجرى الاحتجاج بالقرآن، وقد يعلل هؤلاء المانعون سبب رفضهم ذلك لأن:[1]

1 نقل الحديث لم يلتزم فيه بحدود اللفظ، بل نقل بالمعنى وتقدير التأويل.

2 بعض روّاته ليسوا من العرب الفصحاء، فوقع بعضهم في اللحن، وفي تفسير بعض المسائل المتعلقة بالصناعة النحوية. وهذا الرأي ذهب إليه جمع غير يسير من اللغويين، أمثال الخليل وسيبويه والكسائي والفراء وأبو حيان الأندلسي وأبو عمرو بن العلاء وغيرهم من النحاة المؤسسين الأوائل.

ومما لا ريب فيه، أن اللغويين المتقدمين في رأينا قد بالغوا في تشددهم هذا، وحججهم المذكورة قد لا تسلم من نقد، والدليل أن كثيرا من الأحاديث الشريفة التي نقلت بالمعنى، قد تناقلها كثير من الفصحاء اللغويين والتابعين وممن تمت فيهم شروط النقل والتواتر، أضف إلى أنه لا يمكن تعميم هذا الرفض على كل الأحاديث الشريفة، لمجرد وقوع اللحن في بعضها؛ إذ يوجد أحاديث كثيرة لها تخريجاتها الصحيحة سندا ونقلا ولغة. ثم إن اللحن لم يكن في تلك الفترة شائعا مثلما شاع في غيرها من العصور اللاحقة.

ومما لاحظناه أن فرضية التأييد في حق الاحتجاج بالحديث الشريف، قد استدركت في فترات متأخرة من تاريخ الفكر النحوي، وقد نبه يوهان فك على أنه قد لوحظ في منهج النحاة المتأخرين

[1] ينظر: البغدادي عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، ص 10- 11. وينظر أيضا: رياض عثمان، العربية بين السليقة والتقعيد، دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2021م، ص 130- 134.

هذا الأمر؛ حيث اعتمدوا عليه في استدلالاتهم النحوية، كما هو الشأن عند ابن بري، والذي استشهد به؛ بل تجاوز ذلك إلى الروايات التي ثبت ضعفها، وكذلك ابن خروف، ونحاة القرن السابع كابن مالك والأستراباذي.[1]

3 كلام العرب: شعرا ونثرا:

قد شكّل الشعر القسم الأكبر من مصادر الاحتجاج، حيث استند إليه اللغويون انطلاقا من رؤية منهجية، تفرض عليهم قبول هذا أو رفض ذاك؛ وحرصهم الشديد إنما هو نابع من إصرارهم على"البحث عن لغة مثالية منتقاة، قوامها مبدآن اثنان هما: القدم والعزلة عن الأجانب".[2]

وقد اختلفوا في تصنيف طبقات الشعراء المحتج بهم؛ غير أن المتفق عليه في تضاعيف الكتب النحوية هو أربعة أقسام:

القسم الأول: وهم الشعراء الجاهليون، ويأتي تحديدهم التصنيفي من زمن المهلهل إلى نهاية النصف الأول من القرن الأول قبل الهجرة؛[3] ومن هؤلاء الشعراء، امرئ القيس والأعشى[4]. وقد عُرفت هذه الحقبة الزمنية بأنها أنقى المراحل اللغوية فصاحة في تاريخ الفكر النحوي، وهي فترة العربية الفصيحة التي نزل بها القرآن الكريم.

[1] ينظر: يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1980م، ص 231، 235، 236.

[2] محمد عيد، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، ص 192.

[3] سنعتمد في هذا التقسيم على التصنيف والتأريخ الزمني الذي قدمهما الحاج صالح في نظريته، من خلال حديثه عن مفهوم الفصاحة في الفلسفة النحوية، وقد أسهب في ذكر شعراء كل صنف مع أهم التحديدات المكانية الموزعة في كل صنف. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص 77.

[4] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 05.

القسم الثاني: وهم المخضرمون، أي الذين أدركوا عصرين متتابعين، بين الجاهلية وعصر الإسلام، أي ما يمتد من سنة 50 قبل الهجرة؛ أو كما يرويها البعض أنها تمتد بعدها بفترة قصيرة، لتنتهي في حدود سنة41هـ.[1] ومن هؤلاء الشعراء، حسان بن ثابت ولبيد.[2]

القسم الثالث: الشعراء الإسلاميون، ويطلق عليهم بالمتقدمين، وقد عايشوا الفترة الممتدة من 41هـ إلى غاية183هـ[3]. وأبرزهم شعراء النقائض، وقد شهدت هذه الفترة ظهور بدايات اللحن في تاريخ اللغة العربية، بعد اختلاط العرب بغيرهم من الأجناس والثقافات المجاورة، فتبلورت حينئذ مسألة استنباط القواعد النحوية أو الإعراب ومرحلة التدوين والأخذ مشافهة عن القبائل، والتحري عن مواطن الفصيح في كلامهم.

القسم الرابع: ويلقب هؤلاء الشعراء بالمحدثين، وقد أتوا تاريخيا بعد المتقدمين، مابين 183هـ إلى غاية 392هـ. ولعل ما يميز هذه الفترة اللغوية هو شيوع شعر أبي نواس وغيره.

وقد أجمع اللغويون على الأخذ بالطبقات الثلاث، والاستشهاد بأشعارهم؛ في حين رفضوا- باتفاق شبه كلي- الطبقة الأخيرة، والسبب في ذلك ظهور المولد في الكلام العربي، ومنهم من أجاز الاستشهاد بذلك الشعر- وهو رأي القلة- استنادا إلى من يوثق فيهم من هذه الفئة.

وقد أبلغ ابن الأعرابي الوصف حين قال:" إنما أشعار هؤلاء المحدثين مثل أبي نواس وغيره، مثل الريحان يشم يوما، ويذوى فيرمى به، وأشعار القدماء مثل المسك والعنبر كلما حركته ازداد طيبا".[4]

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب، ص 98-99.

[2] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 6.

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، السماع اللغوي عند العرب، ص 110.

[4] المرزباني محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط2، 1385هـ، ص 223.

أما ما تعلق بالجانب النثري في كلام العرب، فقد كان أغلبه من الأمثال التي نقلت عن حوادث أو وقائع ثابتة عن أحوال العرب وظروفهم وسيرهم الاجتماعية والثقافية آنذاك، وقد وقف النحاة من الأمثال موقف التجويز، وقد أجازوا فيها بعض الانتهاكات النحوية؛ لأنها تعامل معاملة المنظوم في بعض جوانبه، وفي كلام ابن جني ما يوضح ذلك؛ إذ يقول:و"الأمثال وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك. قال أبو علي: لأن الغرض في الأمثال هو التيسير..."[1]. ولهذا لم يُلتفت للأمثال أو تُناقش قضاياها النحوية جدليا، كما لم يسع النحاة إلى تغيير مفرداتها أو بعض ضوابطها الصرفية أو التركيبية، وإن ثبت بالدليل القطعي صحة مخالفة نصوص النحو.

وقد أشار المبرد إلى ذلك مبينا أن كثرة الاستعمال حجبت النظر التقويمي عنها، أما بالنسبة للخطب والرسائل، فلم يلتفت إليها النحاة كثيرا في استنباط القواعد اللغوية، أو في قياس الاستعمالات اللغوية عليها، كما هو شأن الشعر، وهذا راجع لطبيعة الممارسة اللغوية الشائعة آنذاك؛ والتي كانت ترى في الشعر العربي النموذج المحتذى في الدراسة والتأصيل النحوي.

وقد اعتمد سيبويه على معيار كثرة الاستعمال ومبدأ الفصاحة العربية مستوى صوابيا، حاول من خلالهما صياغة اللغة القياسية، في ظل التنوع اللهجي للغة المشتركة؛ والتي اتصفت بطابعها الشمولي، وقد أشار إلى ذلك من خلال قوله:" ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام، هذا جحر ضبّ خرب، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس".[2] ومنهج سيبويه في

[1] ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، ج2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، دط، 1966م/1969م، ص 70.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 436. وقال السيرافي:" ورأيت بعض النحويين من البصريين قال في: هذا جحر ضب خرب، قولا شرحته وقويته بما يحتمله. زعم هذا النحوي: أن المعنى هذا جحر ضب خرب: الجحر، والذي يقوي هذا أنا إذا قلنا: خرب الجحر، صار من باب: حسن الوجه. وفي خرب ضمير الجحر مرفوع لأن التقدير: كان خرب جحره...". السيرافي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي و علي سيدعلي، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت،

التقويم النحوي كما وصفه أحد الدارسين، قائم على "دراسة أساليب الكلام"، بحثا عن معيار الجودة، ويمكن تلخيص ذلك في الشكل الآتي:[1]

1 مستوى الصحة واللحن.

2 مستوى الرداءة والجودة/ الحسن والقبح.

3 مستوى الشيوع والاستعمال/ الكثرة والقلة.

ويتلخص المبدأ التقويمي في نظرية سيبويه من خلال التقسيم المتعلق بمراتب الكلام، وهو في نظرنا النموذج النحوي الذي استنبطنا منه مسألة جديدة تتعلق بقضية اللحن ومبدأ السلامة اللغوية من منظورات تعالقية جديدة، تطرح لنا مبدأ النحوية واللانحوية، وخاصية المقبولية النحوية في علاقتها التضادية بين مبدأ النظام النحوي من جهة، وسلطة الاستعمال من جهة ثانية، وهي في نظرنا مسألة بالغة الأهمية في الدراسات اللسانية المعاصرة.

وجرت العادة أن يأتي تقسيم سيبويه في هذا الباب، ملخصا على نحو:[2]

1 مستقيم حسن، مثل: أتيتك أمس.

2 مستقيم كذب، مثل: حملنا الجبل.

لبنان، ط1، 2008م، ص 328. وقد استدل بعض النحاة البصريين في حكم هذا جحر ضب خرب، استنادا إلى التخريج النحوي الذي تضمنه كتاب الخصائص، والذي جاء فيه" الأصل هذا جحر ضب خرب جحره فيجري خرب وصفا على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر...فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه فارتفعت لأن المضاف المحذوف كان مرفوعا فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس" خرب" فجرى وصفا على ضب- وإن كان الخراب للجحر لا الضب- على تقدير حذف المضاف على ما أرينا". ابن جني، الخصائص، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت، ص 193.

[1] علي النجدي ناصيف، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، دط، دت، ص 163.

[2] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 25- 26.

3 مستقيم قبيح، مثل: كي زيد يأتيك.

4 محال، مثل: أتيتك غدا.

5 محال كذب، مثل: سوف أشرب ماء البحر.

وقد أشار إدريس مقبول أن حكم سيبويه على ما يسميه المستقيم الكذب، هو ما يصطلح عليه في نظره باللحن التداولي، وهو الذي حدث فيه مخالفة بين عنصر المطابقة بين الكلام وتجسده الواقعي أو العقلي، كما يعالجه أهل البلاغة والتداوليون المعاصرون.[1]

والكلام المستقيم الكاذب في حقيقته تركيب نحوي سليم من حيث الإعراب وتوزيع الرتب على مستوى الجملة، غير أن اللحن فيه مقترن بالبعد الدلالي في علاقته بالواقع من حيث صدقه أو كذبه. وهذا التجسد المنطقي العقلي، في علاقته باختلالية البنية النحوية؛ هو ما يصطلح عليه "بالكذب الدلالي"[2]؛ أي تجاوز المعنى إلى حدود التداول.

وقد أشار صاحب النكت في تفسير الكتاب أن "المستقيم الحسن من طريق النحو هو ما كان على القصد سالما من اللحن، فإذا قلت: قد رأيت زيدا، فهو سالم من اللحن، فكان مستقيما من

[1] ينظر: إدريس مقبول، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط1، 2006م، ص 281.

[2] ينظر: محمد حماسة، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م، ص 72.وما بعدها، وقد ذكر بتفصيل هذه المسائل في باب حديثه عن التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات، ويأتي مصطلح الكذب الدلالي مشيرا إليه في هامش الصفحة نفسها، بأن تشومسكي أيضا تناوله في سياق حديثه عن ثنائية الصدق والكذب، وهذه مسألة أخرى لا يسعنا الخوض فيها، نظرا لاختلاف منظور الدراسة بين التصور النحوي العربي، والتصور التوليدي اللساني المعاصر.

هذه الجهة. ولكنه موضوع في غير موضعه؛"[1] لذلك نظر إليه من منظور القبح لعلة الموضع غير الملائم معنى. ويضيف شارحا ومستطردا في هذه المسألة، ومستدلا برأي الأخفش؛ حيث أن "الخطأ هو ما لا يتعمده، نحو قولك: ضربت زيدا، هذا من جهة اللفظ مستقيم، فيقال فيه على قياس ما مضى من الباب: مستقيم كذب ومستقيم قبيح"،[2] ولكن لم يشر سيبويه لهذا التفريع؛ لأن ما تضمنته العبارة السابقة يحيل إلى صوابها وليس تخطتها.

وانطلاقا من تلك التحديدات والتقسيمات، يصنف الكلام إلى نوعين: "كلام ملحون، أي ما وقع فيه صاحبه في لحن عن قصد، وكلام غير ملحون؛ أي هو على القصد وعلى النحو الصحيح، ومن ذلك سمي النحوي نحويا".[3] وقد نجد عند بعض النحاة تصنيفات أخرى، تختلف عن تقسيم سيبويه؛ حيث يعمد هؤلاء النحويون إلى الاعتداد بالتصنيف الثنائي: السلامة اللغوية المطلقة في مقابل الفساد اللغوي المطلق.

ومرد هذا الاختلاف عند النحاة، هو أن الحكم الصوابي لم يُكْتَف فيه بتلك الضوابط القواعدية المعلومة في الفكر النحوي؛ بل تعداها إلى مباحث أخرى تتعلق بمسألة المعنى والأبعاد السياقية والإبلاغية المختلفة في علاقتها بالبعد التركيبي. وفي هذا التكامل إشارة واضحة لوجود"أصول صريحة في معايير الصواب والخطأ، يتمازج فيها الاحتكام إلى الدلالة، والاحتكام إلى النحو"[4]معا.

[1] الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط، 1999م، ص 204.

[2] المرجع نفسه، ص 204.

[3] المرجع نفسه، ص 204.

[4] وليد عبد الجابر أحمد نور الله، أصول الفصاحة النحوية، معايير التحسين والتقبيح في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 428.

وقد ظهر عند صنف المتأخرين أحكام أخرى توسعوا فيها من قبيل: الوجوب والامتناع والجواز وغيرها من المصطلحات النحوية.

ويقوم منهج التصويب عند الكوفيين على بناء القواعد على الأغلب الشائع في لسان العرب، وكانوا غالبا ما يقيسون على ما هو شاذ من اللغة، وقد وصفهم صاحب الاقتراح ناقلا ذلك عن الأندلسي في شرح المفصل قائلا:" لو سمع الكوفيون بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبوّبوا عليه".[1]

ثم محاولة استخلاص تلك الأصول والمحتكمات العامة والكلية؛ التي تنطبق إجرائيا على جزئياته التفصيلية، مما جعلنا نعتبره مؤدى علميا ينطلق من القاعدة النحوية، ثم الاعتماد التام على الاطراد المتداول استعماليا، أي" أن يثبت ذلك في لسان العرب كثيرا؛ بحيث يفيد قانونا يتمشى على كلية القواعد".[2]

أما بالنسبة لتلك المسائل اللغوية التي خالفت ذلك الكثير الغالب، فقد تم الاتفاق على إعطائه صفة الشاذ أو النادر ممن قلّ وروده، وفي كثير من الأحيان يتجهون نحو أسلوب التأويل حتى تتفق تلك الحالات مع ما أقروه من قواعد. وأحيانا يلجؤون إلى استعمال القياس دون وجود قاعدة سماعية تفرض صواب هذا الاستعمال أو ذاك، كقولهم في باب العطف نحو: قام زيد بل

[1] السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وصححه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس، برس، ط1، 1988م، ص 129.

[2] قد أشار لهذا النص عبد الله بن حمد الخثران، في كتابه مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1993م، ص 208، محيلا إلى أنه مقتبس من مخطوط كتاب التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، ج5، ورقة 145. وقد حاولنا التقصي عنه في مخطوطه ولم نجده في الصفحة نفسها، غير أننا تصادفنا في الجزء الخامس من كتابه المطبوع نصا يشبهه، يقول فيه:" ... ولا نثبت قانونا كليا، ونخرج عن القانون المستقر الثابت في لسان العرب بالمحتمل". أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، ج7، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م، ص 318.

عمرو، فطبقوا قياسيا العطف بلكن في الإيجاب، فقالوا: قام زيد لكن عمرو،[1] ولا يوجد نصوص ثابتة عن العرب تجيز لهم هذا النوع من القياس في القاعدة المستعملة.

وقد عاب بعض اللغويين المحدثين هذا النهج عن النحاة، وانتقدوهم لعلة أنهم انطلقوا من التناول الجزئي في تحليل المعطيات النحوية، ثم إصدار الأحكام وفرضها على الظواهر دون محاولة استخلاص هذه الأحكام من الظواهر ذاتها. الأمر الذي اعتبره هؤلاء المنتقدون منافيا لشروط المنهج العلمي، وأدى إلى حصول الغموض المنهجي في مساءلاتهم الاستدلالية وطرائقهم الاستقرائية في التعامل مع الظاهرة المدروسة، وهو ما عبر عنه علي أبو المكارم بـ"جزئية المقومات وعمومية الأحكام".[2]

والحقيقة ليس هذا الانتقاد المزعوم خيارنا المنهجي؛ الذي نتبناه في بحثنا، والدليل على ذلك أن جهود النحاة لم تكن بهذه الصورة اللامنهجية كما يدعي أنصار التحديث اللساني؛ بل كان هناك تحديد مضبوط تم تجاوز بعض الجزئيات البسيطة منه، عملا بفرضية التخصيص الزماني والمكاني الذي وضعه النحاة المتقدمون، بل اتخذوها أصولا بنائية في تنظيرهم النحوي، فجاء استقراؤهم مراعيا تلك الحدود غير متجاوز لها.

وهذا المنهج في استنباط القواعد النحوية سليم إذا أخذنا في الحسبان المعايير العلمية الصحيحة، وذلك لقيامه على مبدأين أساسيين هما:[3]

[1] ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1991م، ص 322.

[2] علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، دط، 2005م، ص 213 وما بعدها.

[3] عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدرس النحوي، ص 208.

1 أن مهمة البحث العلمي النحوي أن يتحرى الظواهر العامة الشائعة في اللغة، قبل الظواهر النادرة أو الشاذة؛ التي كثيرا مما تنتسب إلى بعض اللهجات.

2 قيامه على قواعد ثابتة مطردة، مما أكسبه الإتقان والضبط.

أما البصريون فقد عرفوا بتشدد منهجهم في التعامل مع القواعد؛ حيث استدلوا بالشواهد الموثوق فيها، ووظفوا القياس، وتخلوا عن الشواذ المخالفة للأصول، وإذا ما تمت المقارنة بين لغتين؛ الأولى تطابق القياس، والثانية تنافيه؛ فإننا نجدهم يعمدون إلى الأخذ بما هو مطابق للقياس وتضعيف ما هو دون ذلك، وذلك بإحدى الطريقتين:" إما أن يهملوا أمرها لقلتها فيحفظوها ولا يقيسوا عليها، وإما يؤولوها حتى تطابق القاعدة".[1]

ولهذا قيل إن البصريين ما وصلوا لذلك التشدد اللغوي، والمكانة الرائدة في باب النحو؛ إلا بسبب قواعدهم التي اطردت مع الفصحى، وحينما ألغوا الشاذ من اللغة وحفظوه مع انتسابه لأصحابه، إنما كان همهم أن لا يقع عامة الناس في اللحن، فيعتبروا تلك الشواذ أصولا سليمة فيستعملونها، ويتركوا غيرها ممن تمثلت فيهم سلامة اللغة، والاطراد في الاستعمال. وقد أشار أبو عثمان المازني(ت249هـ) إلى هذا المبدأ فقال:" إذا سئلت عن مسألة فانظر: هل بَنَتْ العرب مثالها؟ فإن كانت بَنَتْ، فابن مثل ما بَنَتْ، وإن كان الذي سئلت عنه ليس من أبنية العرب فلا تبنه؛ لأنك إنما تريد أمثلتهم وعليها تقيس".[2]

ولقد كان من نتاج تحكيم مبدأ الصرامة المنهجية في تصويب اللغة عند النحويين البصريين، أنهم تجرؤوا على تخطئة العرب، وظهرت هذه النزعة عند عيسى بن عمر الثقفي وشيخه عبد الله بن أبي إسحاق من متقدمي البصريين، ومن الأمثلة على ذلك ما يُروى أنه وقع بين عبد الله بن أبي

[1] راجي الأسمر، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1997م، ص 280.
[2] ابن جني، المنصف، ص 95- 96.

إسحاق والفرزدق، فقد ورد أن الفرزدق" حضر مجلس ابن أبي إسحاق فقال: كيف تنشد هذا البيت:

وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالألباب ما تفعل الخمر.[1]

فقال الفرزدق: كذا أنشده. فقال ابن أبي إسحاق الحضرمي: ما كان عليك لو قلت فعولين؟ فقال الفرزدق: " لو شئت أن أسبح لسبحت". ونهض فلم يعرف أحد في المجلس قوله: " لو شئت أن أسبح لسبحت". فقال ابن أبي إسحاق: لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما، ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. وقال ابن الأعرابي: فعولين".[2]

ومن أمثلة تصويباتهم أيضا، ما ثبت عن أبي عمرو بن العلاء، والذي عني كثيرا بتصويب ما وقع فيه العامة، منها ما وقعوا فيه في تعبيراتهم المشهورة؛ إذ يقول:" ليس في كلام العرب أتانا سحرا،

[1] العدوي غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرّمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام أبي العباس ثعلب، تح: عبد القدوس أبي صالح،ج1، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1982م، ص 587. ويأتي إعراب فعولان على وجهين:
الوجه الأول: فعولان بالرفع، وهو قول الأصمعي، وفيه رأيان:
الأول: أن تكون مرفوعة على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هما فعولان.
الثاني: أن تكون في محل رفع نعت لـ" عينان"، وتقدير الكلام هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر.
الوجه الثاني: فعولين بالنصب، وهو قول ابن الأعرابي، وفيه رأيان:
الأول: هو النصب على الخبرية لكان الناقصة.
الثاني: هو النصب على القطع، أي المفعولية لفعل محذوف تقديره: أعني أو أمدح وتكون كان تامة. ينظر: الفاسي أبو عبد الله محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمود يوسف فجال، ج1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2000م، ص963.

[2] الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء(مجلس رقم 38)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ص 66.

ولكن أتانا بسحر، وأتانا أعلى السحرين. وليس في كلامهم: بينا فلان قاعدا إذ قام، إنما يقال: بينا فلان قاعدا قام".[1]

ومن الأمثلة التي وردت في هذا الموضع، ما ذكره عبد الله بن أبي إسحاق، في إنكاره لبيت الفرزدق قائلا:[2] ولو كان عبد الله مواليا. وما إن سمعه حتى قال له:" أخطأت، أخطأت؛ إنما هو مولى موال، يريد أنه أخطأ في إجرائه كلمة موال المضافة، مجرى الممنوع من الصرف، وكان ينبغي أن يصرفها قياسا على ما نطقت به العرب في مثل: جوار وغواش"؛[3] حيث يحذفون الياء المنونة في موضعي الرفع والجر.

ومن الأمثلة أيضا ما ثبت عن عيسى بن عمر الثقفي في تخطئته للنابغة في قوله:[4]

فبت كأني ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السمّ ناقع.

والشاهد ها هنا، في رفعه كلمة ناقع؛ بينما الصواب في نظره نصبها على الحالية؛ ودليله في ذلك أن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر المتعلق بالجار والمجرور؛[5] وبهذا يسقط حكم الرفع عنها.

وعموما قد نجد بعض المواضع، مما يحصل فيها الاتفاق بين البصريين والكوفيين؛ رغم اختلاف منهجهم في الأخذ بالمسموع، ومن ذلك تقرير بعض الأحكام النحوية دون وجود شواهد مسموعة

[1] ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ج3، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1345هـ، ص 469.

[2] البيت للفرزدق وصدره: فلو أن عبد الله مولى هجوته. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 235، وسيبويه في الكتاب، ج3، ص 313،

[3] شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص 24. وينظر أيضا: البغدادي، خزانة الأدب، ج1، ص 235.

[4] البغدادي، خزانة الأدب، ج2، ص 457.

[5] ينظر: سيبويه، الكتاب، ج2، في باب ما ينتصب فيه الخبر، ص 89، وينظر أيضا: ما ذكره المرادي في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ج2، دار الفكر العربي، ط1، 2008م، ص 949. وينظر أيضا: شوقي ضيف، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت، ص 25- 26.

منقولة عن العرب تأكد صدقها، والأمثلة في هذا الموضع كثيرة، نذكر منها؛ مسألة ترخيم الأسماء الثلاثية متحركة الوسط طلبا للخفة والسهولة في الكلام، مثل: في قولنا: يا حجر تصبح يا حج، وفي عنق، يا عن[1]، وفي سبل، يا سب...وما فعلوه أيضا في باب الأفعال الناقصة؛ حيث يقدمون الخبر في جملة مازال، قياسا على جملة كان، فدلالة مازال تحيل إلى: ما نفي1/ وزال نفي 2 والمعلوم أن نفي النفي إنما هو إثبات،[2] فتم تعميم الحكم عليها.

وعلى النهج نفسه، قام البصريون بتجويز بعض المسائل: كبناء لفظ "غير" إذا ما أضيفت إلى ما هو غير متمكن،[3] وأيضا في باب الممنوع من الصرف في بعض مسائله وغيرها.

2 القياس كمعيار استنباطي:

ساد الاتفاق الكلي في باب النحو العربي، أن القياس نظر عقلي قائم على "الاستنباط، وبناء العلاقات النظرية بين أنماط الكلام"[4]. واستنادا إلى هذا المعطى النظري، عمل أهل العربية والنحويون على رفض وإنكار بعض الأساليب العربية والقواعد اللغوية ووصفها بالقبح أو الخطأ، لعلة أنها تخالف القواعد القياسية التي استنبطت بطريقة تجريدية من معهود العرب في كلامهم.

فمناط الحكم على ما هو صائب من اللغة من الوجهة القياسية، يتأتى في خاصية التقدير الكلامي، وتصنيف الكلام إلى ما هو جائز وممنوع ومستعمل وشاذ وغيرها من الأحكام، وهو اشتغال منهجي لم يعمم عند كل النحويين، فقد انتقده كثير من المعاصرين واتهموه بالصرامة

[1] ينظر: ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، المكتبة العصرية، ط1، 2003م، ص 292.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 126.

[3] ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص 233.

[4] حسن خميس الملخ، تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015م، ص 100.

المنطقية؛ التي أفقدت النحو العربي مطلب القصدية، وآليات فهم الخطاب النحوي من وجهة استعمالية.

وقد شكّل القياس عموما قاعدة أساسية في تكوين القواعد النحوية والصرفية، وقد توسع فيه النحاة الكوفيون بحكم اعتمادهم على مبدأ الاتساع اللغوي في إصدار الأحكام النحوية، وعلى رأسهم الكسائي ومقولته الشهيرة" إنما النحو قياس يتبع، ولهذا قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب".[1]

وقد أولي للقياس اهتمام كبير في بدايات القرن الرابع الهجري، فقد ثبت عن أبي علي الفارسي ذلك، فيما تناقله ابن جني عنه قائلا:"أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة في القياس".[2]

والقياس كمعيار تقييمي، لم تكد أغلب كتب التصويب اللغوي تخلو من اعتماده في الحكم سلامة على التعابير اللغوية؛ حيث لم يقتنع بعض أهل التصويب، في أن يتكلم كل واحد، أو أن يجتهد أو يخالف طرق النحاة في تقدير أو استحداث ألفاظ جديدة، عملا بمبدأ أن اللغة في تطور دائم، وخاصية التجويز المبالغ فيه ليست دائما مقبولة عند صنف المحافظين، إذ لا يصح"أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فسادا للغة وبطلان حقائقها".[3] وقد امتد هذا الاقتناع عند كثير من اللغويين المحافظين الذين أنكروا التغير اللغوي.

[1] السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص175 - 176.

[2] أبو علي الحسن الفارسي، التكملة ، تكملة لكتاب الإيضاح للعضدي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999م، ص 81.

[3] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص36.

وكان ابن جني الرائد في باب القياس، من خلال تأصيله لمبادئ تنظيرية تُعتمد في تبيان أقسام الكلام عند العرب. وقد شكلت معيارا أساسيا، وجدناه معتمدا كثيرا في كتب التصويب اللغوي، خاصة في تصريف الأبنية واشتقاق أصل الأفعال، ومدى استعمالها في عرف العامة وغيرها من القضايا المهمة.

وجاء هذا التصنيف على أربعة أقسام:[1]

مراتب الكلام.	موضع الاستشهاد.	تصنيف نوع الاطراد و موضعه في الكلام.				حكمه النحوي.
		مطرد.		غير مطرد.		
		في الاستعمال.	في القياس.	في الاستعمال.	في القياس.	
مطرد في القياس والاستعمال معا.	قام زيد. ضربت محمد.	✓	✓			يصح قياسا.
مطرد في القياس،	وذر. ودع.		✓	✓		لا يصح قياسا.

[1] نقلنا هذا التقسيم بتفرعاته بنوع من التصرف عن تمام حسان، وراجعنا أيضا ما ذكره ابن جني في كتابه. ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م، ص 157. وينظر أيضا: ابن جني، الخصائص، ج1، ص 98 وما بعدها.

شاذ في الاستعمال.						
مطرد في الاستعمال، شاذ في القياس	استنوق الجمل. استصوب المسألة.	✓			✓	لا يصح قياسا.
شاذ في القياس والاستعمال معا.	مصوون. مقوود. على وزن مفعول.			✓	✓	لا يصح قياسا.

الشكل03: مراتب الكلام ومستويات الاستعمال اللغوي من منظور التّصور النحوي عند ابن جني.

ومن بين المخرجات القرائية التي استنتجناها من التقسيم المذكور، هو أن المعيار لوحده غير كاف في مسألة قبول الصواب في اللغة؛ بل قد يتبعه مبدأ الاستعمال، فكلمة مصوون كما ذكرت في المستوى أعلاه مقبولة وهو صواب من ناحية نظام العربية، حيث تأتي صياغة اسم المفعول على هذا الوزن؛ غير أن الاستعمال والتداول يفرض أن نقول مصون وليس مصوون.

وبهذا لا يُكتفى في تصويب اللغة بالجانب الشكلي القواعدي فحسب؛ بل يأخذ في الحسبان البعد الاستعمالي، وما يحققه من كفاءة تواصلية في فهم الكلام ومقبوليته وظيفيا. وإلى جانب ذلك، يضاف عاملان مهمان: هما الاطراد والاستمرار، والاطراد مرتبط أشد الارتباط بالنظام

اللغوي ولا يخالفه، والدليل أننا لو تساءلنا حول ما هو فصيح ومقبول من اللغة وما هو متروك منها، لقلنا كما أشار الجاربدي في شرح الشافية؛ أي "أن يكون اللفظ على ألسنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم أدور، واستعمالهم لها أكثر".[1]

ويأتي تلخيص ذلك على نحو:[2]

- مطرد
- شاذ

⟵ ما هو من أصول العربية.

- متروك
- ممنوع

⟵ ما خرج عن أصول العربية.

- محظور .

الشكل04: مستويات السلامة اللغوية بين حتمية المعيار القواعدي، وإلزامية الاستعمال اللغوي.

ولا تكاد تناقض اللسانيات اليوم مبدأ القياس في الاستعمال، حيث توصلت لحقيقة وجود قواعد تسمى بقواعد الاستثناء Règles d'exception[3]، يتم تطبيقها على مجموعة من الأبنية اللغوية الخاصة، في ضوء قواعد عامة متعلقة باللغة، وبالتالي تصير فرعا منها وامتدادا لها،

---

[1] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص 149.

[2] اقتبسنا هذا التقسيم بنوع من التصرف من خلال ما ذكره، الأمين ملاوي، في أطروحته الموسومة بجدل النص والقاعدة، قراءة في نظرية النحو العربي بين النموذج والاستعمال، إشراف: السعيد هادف، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة باتنة، الجزائر، 2009م، ص 88.

[3] ينظر: محمد شندول، التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج كتب التصويب اللغوي، عالم الكتب، إربد، الأردن، دط، 2012م، ص 36. نقلا عن: Lerot: Prècis, p333- 334.

وهذا ما تدعو إليه اللسانيات التطورية إجرائيا في سبيل توليد صيغ جديدة متعلقة بالنظام اللغوي الأصلي.

وقد تجسد هذا المبدأ في منهج ابن جني؛ عملا بمبدأ "أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[1]، حيث تحدث عن نظرية توليد مجموعة من الظواهر اللغوية المستجدة؛ ويكسب هذا المولد شرعية قواعدية وطواعية القبول الاستعمالي؛ حيث إن هذه القياسات الاستكشافية المتولدة من أصول اللغة أو"الأحكام النظرية لها من القوة ما تكون به دليلا على صحة اللفظ".[2]

وقد نجد في التراث اللغوي ما يشابه هذا المبدأ، مما وصفه ابن جني بشجاعة العربية،[3] وهذا في نظرنا متعلق بالجانب المعجمي بصفة خاصة، أما القواعد النحوية فليست بذلك اليسر الذي يجعلنا نتجاوز ضوابط ذات التكامل البنائي؛ ذلك أن مطلب الثبات والتغير في كينونة اللغة متلازمان ولا وجود لتعدّ منهجي بينهما بما قد يسيء للغة، أو يتجاوز خصوصيتها العلمية.

وختاما هناك جانب مهم ينبغي التأكيد عليه، وهو ما يتعلق بتأثير العصبية العربية وإسهاماتها في تشكيل معيار الصواب اللغوي، وهذا جانب نفسي يضاف إلى الجانب المعرفي ولا انفكاك بينهما؛ حيث اعتقد العربي اعتقادا كليا في كون لغته تمثل موروثا ثقافيا وهوية حضارية يجب الحفاظ عليها، فلكل أمة ميزات وخصائص ترسم معالم اختلافها عن باقي الأمم. وقد خُصّ العرب بميزة اللغة وفصاحة البيان، كما بيّن في ذلك الجاحظ(ت255هـ) قائلا:" أما سكان الصين فهم أصحاب السبك والصياغة...واليونانيون يعرفون الفلك... وكذلك العرب لم يكونوا تجارا ولا صناعا

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 358.

[2] محمد شندول، التطور اللغوي في العربية الحديثة، ص 36.

[3] وفي الخصائص باب سماه ابن جني، باب شجاعة العربية، ينظر: ج2، ص 362. وقد كتب حولها سالم علوي كتابا تعليميا سماه، شجاعة العربية، أبحاث ودروس في فقه اللغة، دار الآفاق، دط، 2006م.

ولا أطباء ولا حسابا...فحين حملوا حدّهم ووجهوا قواهم لقول الشعر وبلاغة المنطق وتشقيق اللغة وتصاريف الكلام...بلغوا في ذلك الغاية وحازوا كل أمنية..."[1].

وانطلاق مما سبق ذكره، تلكم هي الضوابط المنهجية والمعرفية العامة التي أطرت السياق المعتمد في مجال حفظ السلامة اللغوية، وسنحاول في المبحث الآتي التّمعن أكثر في تلك الضوابط والتي وجدناها محل اختلاف عند المصوبين نظرا لاختلاف توجهاتهم المعرفية في معالجة مسألة اللحن، وقد وجدنا مجموعة من القضايا اللغوية التي اختلف هؤلاء المصوبون حولها، وقد حاولنا قدر المستطاع حصرها في جملة من المؤشرات وفق ما تقتضيه إشكالية بحثنا، تجنبا للوقوع في الاطراد أو الإطالة في سردها.

[1] الجاحظ عمرو بن عثمان، رسائل الجاحظ- مناقب الترك رسالة موجهة إلى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1964، ص 69- 70.

المبحث الثالث: تآليف اللحن في التراث اللغوي العربي: قراءة في بعض النماذج في ضوء المصادر الأصول بين الائتلاف والاختلاف.

إن الحديث عن تآليف اللحن في التراث اللغوي، وتناولها بالدراسة واستقراء ظواهرها اللغوية جميعها، ليس بالأمر السهل؛ لأن ذلك يتطلب إفرادا تخصيصيا في المعالجة العلمية، وجانبا إحصائيا لكل مصنف في اللحن على حدة. ولكن رغم ذلك حاولنا القيام بمسح عام لأبرز هذه التآليف[1]

[1] ومن بين هذه الكتب مع مراعاة ترتيبها الكرونولوجي لدينا:

1 الكسائي (ت189هـ) في كتابه ما تلحن فيه العامة، وأحيانا نجده تحت مسمى ما تلحن فيه العوام، وجد منه نسختان مخطوطتان: الأولى في برلين وقد حققها بروكلمان، وطبعت في برسلاو، وقد وجدت نسخة من هذا المطبوع تحت ترقيم 237 بدار الكتاب المصرية. أما الثانية: فمتواجدة في بومباي بخزانة الجامع ضمن مجموعة من الرسائل والمخطوطات؛ التي تم تدوينها في القرن الثاني عشر للهجرة، تحت تصحيح الدكتور عبد العزيز اليمني الراجكوتي، وقدمت للطبع مع رسالتين، أولهما مقالة في كلا، وما ورد منها في كتاب الله لابن فارس، وثانيهما رسالة ابن عربي المقدمة للإمام فخر الدين الرازي، وقد عنونت هذه المجموعة بثلاث رسائل، تم طبعها في المطبعة السلفية المصرية بتاريخ 1344هـ. ينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاه، مصر، ط2، 1958م، ص 102- 103.

2 ابن السكيت (ت 244هـ)، في كتابه إصلاح المنطق.

3 ابن قتيبة (ت276هـ)، في أدب الكاتب.

4 أبو العباس ثعلب (ت 291هـ)، في كتابه الفصيح، والمتداول بكثرة في الدراسات اللغوية بشرح الهروي.

5 الزبيدي (ت 379هـ)، في لحن العوام.

6 ابن مكي (ت501هـ) في تثقيف اللسان وتلقيح الجنان.

7 الحريري (ت 516هـ) في درة الغواص في أوهام الخواص.

8 ابن السيد البطليوسي (ت 521هـ)، في الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.

9 الجواليقي (ت 539هـ)، في شرح أدب الكاتب.

10 ابن هشام اللخمي (ت 577هـ) في المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان.

11 ابن الجوزي (ت 597هـ) في تقويم اللسان.

12 البغدادي (ت 629هـ) في ذيل فصيح ثعلب.

13 ابن الإمام (ت 827هـ) في الجمانة في إزالة الرطانة.

هذه أهم الكتب التي ركزنا عليها، ويوجد بعضها عالج مسألة التصويب اللغوي في فترات متأخرة منها: بحر العوام فيما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي (ت 971هـ)، وشرح درة الغواص للخفاجي (ت 1069هـ)، وكتاب المغربي الذي ورد متأخرا جدا.

معتمدين عليها كمصادر أصلية ومباشرة في تحليلنا، إضافة إلى الاستنارة ببعض القراءات الموافقة لأهدافنا من وراء هذه الدراسة، مركزين فيها على الجانب المنهجي دون غيره من الجوانب المستطردة، محاولين بذلك وضع مقارنات بينها؛ بالنظر إلى المنطلقات التأسيسية النحوية المشار إليها سابقا. وقد آثارتنا ونحن نستقرئ تلك الكتب جملة من التساؤلات، ولعل أبرزها:

ما مدى صحة الزعم القائل بأن تحقق المستوى الصوابي لا تضبطه أقيسة وقوانين معينة، ودليله اختلاف منهجيات المصوبين؟ وإن ثبت عكس ذلك، ما هي مسوغات هذا الاختلاف المنهجي في كتب اللحن عند هؤلاء اللغويين؟ وهل التزموا بالمعايير النحوية المذكورة سابقا فقط، أم أنهم أبدوا اجتهاداتهم الخاصة في الحكم على صوابية اللغة؟ كيف نقيم منهجيا تلك الجهود؟ وهل لهذه المنهجيات صداها عند اللغويين المحدثين؟

1 التصنيف المنهجي لبعض كتب اللحن القديمة في ضوء المصادر الأصول:

لقد تعددت آراء مؤلفي كتب اللحن واختلفت توجهاتهم ومواقفهم في مسألة قبول ورفض ما تم نقله عن العرب، وفي كثير من الأحيان يبرر لهم ذلك انطلاقا من تباين وجهات نظرهم حول قضية اللهجات العربية ومواطن الأخذ بها، وأحيانا أخرى يسند ذلك التفاضل المنهجي إلى مسألة الشاذ من اللغة والمتروك منها. وقد أشار عبد العزيز مطر إلى هذا الأمر مصرحا أن المستوى الصوابي، لم يتفق عليه واضعو اللغة وعلماء العربية وأصحاب كتب لحن العامة.[1]

إن موقف اللغويين من مسائل المقيس والمسموع، وتعدد الوجوه في تعليل القضية الواحدة، كان كافيا في إحداث هذا التباين، وهو ما عبر عنه نهاد الموسى- قاصدا أهل التصويب اللغوي-

[1] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 61.

قائلا:" كانت مذاهبهم شتى تتراوح بين طلب الفصحى العليا وإجازة الظواهر الجارية، ما وجد لها في العربية أصل".[1]

وقد طالت كتب التصويب اللغوي في تقدير بعض اللغويين، انتقادات كثيرة حول اضطراب مناهج هؤلاء المصوبين، حيث نجدهم في مواضع غير قليلة ينكرون على غيرهم أوجها في الاستعمال؛ بل ويخطئون بعضهم في بعض المسائل تطبيقيا، كإنكار بعض الصيغ الصرفية أو في جمع الأوزان أو في تغير معاني بعض الألفاظ... في حين يقعون هم فيما رفضوه لدى بعضهم، الأمر الذي أوقعهم في تناقض أقل ما يقال عنه إنه عدم توازن بين ما هو نظري تأصيلي، وبين المستوى التطبيقي الممثل له في مستويات اللغة.

وتمثيلا لهذا التعقيب نستدل ببعض ما وقع فيه صاحب درة الغواص، حيث منع أن يقال كافة الناس، بينما نجده في كتابه يقول:" وتشهد الآية باتفاق كافة أهل الملل..."[2]، وقد أحال الخفاجي إلى هذا في شرحه" وقال المنصف: باتفاق كافة أهل الملل، استعمل فيه كافة على خلاف ما قدمه، فكأنه نسيه، أو الله أنطقه بالحق".[3]

أما الوجه الثاني من اختلاف مناهجهم فينحصر في فرضية المنع والجواز؛ التي تفاوتت مقبوليتها بين لغوي وآخر، ودليله أن الحريري يخطئ جمع كلمة ريح على وزن أرياح، "وهو خطأ بيّن ووهم

[1] نهاد الموسى، الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، مجلة الأبحاث، ع 31، 1983م، ص 63.

[2] الحريري القاسم بن علي بن محمد، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، ص 214.

[3] الخفاجي أحمد بن محمد المصري، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني، دار الجيل، بيروت،لبنان، ط1، 1996م، ص 625.

مستهجن، والصواب أن يقال هبّت الأرواح".[1] وقد صاغ صاحب درة الغواص هذه الصياغة قياسا على بيت ذي الرمة:

إذا هبّت الأرواح من نحو جانب به أهل ميّ هاج قلبي هبوبها[2].

وتفسير ما قدمه الحريري " أن أصل ريح روح لاشتقاقها من الروح، فأبدلت الواو ياء في ريح للكسرة التي قبلها، فإذا جمعت على أرواح فقد سكن ما قبل الواو وزالت العلة التي توجب قبلها ياء، فلهذا وجب أن تعاد إلى أصلها، كما أعيدت لهذا السبب في التصغير فقيل رويحة".[3]

وقد اتفق ابن مكي[4] على صياغة الجمع نفسها. وقد ذكر ابن هشام اللخمي في رده على الزبيدي مبينا أن لهجة بني أسد يجمعون لفظة ريح على أرياح، ونجد" كثيرا ما تقلب العرب الواو ياء طلبا للخفة، كقولهم: دَيِّموا، والأصل دَومّوا، وكقولهم المياثيق في المواثق، وهو من الوثيقة وما كان لغة للعرب لا تُلحّن به العامة".[5] وهذا ثابت في لغة بعض الحجازيين، فقد ثبت عن العياض بن درة الطائي في البيت المنسوب إليه قوله:

حمى لا يحل الدهر إلا بإذننا ولا نسأل الأقوام عقد المياثيق.[6]

[1] الحريري، درة الغواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998م، ص 48.

[2] العدوي غيلان بن عقبة، ديوان ذي الرمة، ج2، ص 695.

[3] الحريري، درة الغواص ص 48.

[4] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص74.

[5] اللخمي ابن هشام، الرد على الزبيدي في لحن العامة، تح: عبد العزيز مطر، مجلة معهد المخطوطات العربية، ج2، مج 12، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد المخطوطات العربية، 1997م، ص 48.

[6] وقد فصل ابن جني في باب "بقاء الحكم مع زوال العلة" هذه المسألة وبيّن أوجهها الصّرفية. ينظر: ابن جني، الخصائص، ج3، ص 160. وينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 106. وجاء في باب" رجز سماع أبي زيد من العرب"، المواثق فهي أشهر وأجود، وليس المواثيق لأنها شاذة. ينظر: أبو زيد الأنصاري، النوادر في اللغة، تح: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981م، ص 271.

وفيه من الأمثلة في هذا الباب ما هو كثير، كقولنا:" ...صُوّم وصُيّم، ونُوّم ونُيّم...الصَّوَّاغ والصَّيَّاغ... ويقولون المياثر للمواثر..."[1] وغير ذلك.

في حين اختلف غيرهم عليها، وأنكروها مخافة الوقوع في الالتباس، كما هو منقول عن ابن هشام في شرح بانت سعاد، " فمن العرب من يقول أرياح كراهية الاشتباه بجمع روح، كما قالوا في جمع عيد أعياد كراهية الاشتباه بجمع عود".[2]

وقد رجّح أغلبهم جمع رياح، وهو المشهور في الاستعمال كما ثبت ذلك عن ابن دريد[3] وابن هشام والفيروز آبادي والسهيلي والرازي.[4] وقد ورد هذا الجمع في عشرة مواضع في القرآن الكريم،[5] ولم ترد صيغ غيره،" فمن أراد الأفصح فليصر إلى جمعها على رياح، ومن جمعها على أرياح وأرواح فلم يعد الفصيح".[6]

وقياسا على مبدأ رفض بعض اللهجات بحجة مخالفتها للمعهود أو المشهور عن العرب، تواترت في هذا الموضع، بعض الأمثلة المشهورة والمنقولة عن كتب لحن العامة؛ منها ما أورده الزبيدي في تخطئته لصيغة سكرانة، مشيرا إلى أن " الصواب: سَكْرَى وسكران؛ مثل: ريَّا وريَّان. وذكر يعقوب أن قوما من بني أسد يقولون: سكرانة، وذلك ضعيف رديء. ولبني أسد لغات يرغب عنها. وقال

[1] ابن السكيت أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، دار إحياء العربي، ط1، 2000م، ص 106.

[2] مصطفى الغلاييني، نظرات في اللغة والأدب، مطبعة وزنكوغراف طبارة، بيروت، دط، 1927م، ص 81.

[3] ابن دريد الأزدي محمد بن الحسن، الاشتقاق، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م، ص 221.

[4] ينظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة بيروت، لبنان، دط، دت، ص 108- 109.

[5] وردت لفظ الرياح في القرآن الكريم في عشرة مواضع للدلالة على معنى الخير، يأتي ترتيبها على نحو: في سورة البقرة الآية 164. وفي سورة الأعراف الآية 57، وفي سورة الحجر الآية 22، وفي سورة الكهف الآية 45، وفي سورة الفرقان الآية 48، وفي سورة النمل الآية 63، و في موضعين من سورة الروم الآية 46 و48، وفي سورة فاطر الآية 09، وأخيرا في سورة الجاثية الآية 05.

[6] مصطفى الغلاييني، نظرات في اللغة والأدب، ص 81.

أبو حاتم: لبني أسد في اللغة مناكير، لا يؤخذ بها."[1] وقد أبدى ابن هشام اللخمي استغرابه من الزبيدي، كيف أنه خطأ صيغة سكرانة، معلنا رده على حكمه قائلا:" فإذا قالها قوم من بني أسد، فكيف تلحن بها العامة، وإن كانت لغة ضعيفة، وهم قد نطقوا بها كما نطقت بعض قبائل العرب".[2]وفي سياق مشابه نجد الزبيدي يخطئ قول الكمثرى للإجاص، والإجاص عنده نوع من المشمش، وقد استشهد في ذلك ببيت أنشده الأصمعي قائلا فيه:

أكمثرى يزيد الحلق ضيقا أحب إليك أم تين نضيج.[3]

وقد روي "أن الإجاص عند أهل الشام الكمثرى...وأن قوما من اليمن يبدلون من الحرف الأول من الحرف المشدد نونا، فيقولون في إجَّاص: إنجاص، وفي إجّانة: إنجانة"... وهو ليس بلحن أيضا، لما حكاه اللغويون".[4]وقد رد اللخمي على تخطئة الزبيدي مستعجبا منه، فمادامت هذه الصيغة مستعملة وثابتة عن" لغة شامية فكيف تلحن بها العامة؟[5]

وكلّ هذه الاختلافات مردها الأساسي – إذا ما أردنا التدقيق أكثر– عدّة عوامل أهمّها:

[1] الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، ص 187.

[2] ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص69.

[3] الزبيدي، لحن العوام، ص 236. بنوع من التصرف. وفيما يروى أن ابن ميادة سئل عن الكمثرى، فأنكره ولم يعرفه لأنه أعرابي ثم ردّ قائلا: ما لهم قاتلهم الله يقولون الأكم أثرى، ليست والله بأثرى ولا كرامة. ينظر: الزمخشري جار الله، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، دت، ص 217.

[4] ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 43.

[5] المرجع نفسه، ص 43.

1 مراعاة الضوابط المنهجية التي قام عليها الدرس النحوي، و"**التزامهم بمقولات المعيارية النحوية، وارتباطها بالمفردات ومعانيها؛ التي وردت في اللغة إلى غاية انقضاء عصر الاحتجاج اللغوي.**"[1] وهذا ما ينطبق على أصحاب التوجه المتشدد.

2 وقوع بعض اللغويين في تعميمات كلية،"كعدم التمييز بين مستويات الكلام الفصيح، وعدّوا العربية مستوى واحدا من الكلام"[2]: حيث أغفلوا التفاوت في تدرج مستوياتها؛ بل في كثير من المسائل نجدهم يحتجون بما ورد في الشعر والنثر والقرآن الكريم مسلكا واحدا، دون مراعاة الفروق الزمانية، أو حتى إمعان النظر في الأمثلة التي وظفوها من حيث مستواها الفصيح وزمن استعمالها.

والمعلوم أن العربية الفصحى لم تنشأ من مستوى واحد؛ بل هي خلاصة مزيجة عن اللغة المثقفة وهي اللغة المستعملة في الخطاب العادي؛ واللغة المحكية على ألسنة الأعراب في بواديهم؛ وهي لغة محكية لم تعرف تجانسا لغويا؛ حيث تختلف في كثير من الأحيان في نمط أصواتها، وصيغ صرفها.[3] ومن هذا كله استُخلص المستوى الفصيح؛ الأمر الذي دار حوله الإشكال فيما مدى اعتباره فصيحا دون سواه، وبين من وسعوا دائرة الاهتمام ليُتَجاوز ذلك، نحو الاعتداد بالشاذ والقليل في الاستعمال. وفي هذا الأمر يطرح كلام كثير لدى الدارسين، وسنحاول أن نذكر بعضا من تلك المسائل على النحو الآتي:

[1] أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، دط، 1996م، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 62.

[3] ينظر: عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم في كابات ابن الطيب الشرقي، ص 88.

3 الاختلاف في مفاهيم بعض المصطلحات التقييمية كمصطلحات الورود[1]: الاطراد والشذوذ والكثرة في القياس وغيرها من المصطلحات بين القبول والرد:

إن البحث عن المعيار الصوابي من خلال فرضية المراتب في الكلام العربي، لا يمنحنا تجويز جميع اختلافات الوجوه،[2] رغم أن مسألة المطرد والشاذ والقليل والنادر لم يتضح مفهومها عند النحاة، وقد تساءل عباس حسن[3] عن هذه المسائل، واستنتج أن النحويين لم يتفقوا أو يفصلوا فيها التفصيل الشافي، رغم عمقهم النحوي في الاستدلال واستنباط الأحكام بعللها. وذهب بعضهم إلى القول أن بسبب هذه التفريعات والقول بالشذوذ، هو أن النحويين لم يقفوا بشكل واضح عند كمية المسموع؛ الذي بنيت عليه القواعد النحوية.[4]

ولعل من أبرز الأسئلة التي تمثلت في ذهني، وأنا أقف عند هذا الحكم في حق النحاة، هو إلى أي مدى أجرى هؤلاء النحويون تلك الأصول التنظيرية على استشهاداتهم المحتج بها في مناهجهم

[1] أورد محمود بن سليمان الريامي هذه المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية، وصنفها إلى أقسام وكل قسم به مجموعة من المصطلحات وهي:

1 مصطلحات الورود (الكثرة والقلة).

2 مصطلحات الإبانة (الوضوح والغموض).

3 المصطلحات الجمالية (الحسن والقبح).

4 المصطلحات القياسية (الأصل والفرع والترجيح).

5 المصطلحات الحكمية (الوجوب والجواز والمنع). وقد أفرد لكل مصطلح مفهومه الخاص داخل الخارطة النحوية.

ينظر: محمود بن سليمان الريامي، المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية، الأصول والمفاهيم والعلاقات، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2017م، ص 253- 420.

[2] ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001م، ص 151.

[3] ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1966م، ص 119.

[4] ينظر: علي مزهر محمد الياسري، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 20.

النحوية، وهل كان عملهم الإجرائي أو التطبيقي كافيا وشاملا وممثّلا لكل المسائل التي طرحوها تنظيرا؟

إذا ما تتبعنا ما قيل في هذه المسألة، وجدنا الكثير من الآراء عند المتقدمين وأيضا عند المحدثين، ممن وافقوهم أو خالفوهم الرأي، ومن بين هؤلاء نجد صاحب الخصائص يقف عند هذه المسألة في باب القول على الاطراد والشذوذ فيقول:قد "جعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب، وغيره من مواضع الصناعة مطردا، وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما".[1] أي أن ما تم استقراؤه من كلام العرب على ضربين: ضرب كثر استعماله فسموه مطردا، وضرب خالف المستعمل ولم يخضع لنظام القياس أو يقبل وجها من وجوهه فسمي بالشاذ.

ثم إن هذا التصنيف الثنائي قد يتوسطهما قسم آخر، وهو مقابلة مسألة الشاذ والمطرد بثنائية القليل و الكثير، وينظر إليه لدى بعض الدارسين[2] بمنظور التصنيف غير الدقيق، ما لم يحدّد من ناحية الكمّ مقدار هذا الاطراد أو الشذوذ، حتى يتسنى لنا الحكم على النصوص اللغوية، بأنها مطردة إذا ثبتت كثرتها، أو أنها شاذة إذا تأكدت قلّتها. وقد ذهب بعضهم إلى استبعاد هذا الرأي، حيث صار يحكم على الشاذ في الاستعمال على ما يكون مخالفا للقياس بصرف النظر إلى مبدأ القلة أو الكثرة في الاستعمال.

وبهذا التصور لم يعد الشذوذ مرهونا بمعيار الاستعمال كثرة وقلة؛ بل أصبح الأصل في الحكم عليه بتلك الصفة هو موافقته لخاصية القياس، ومن ذلك مثلا حديثهم عن مسألة العدد؛ حيث

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 98.

[2] ينظر: منية الحماسي، جمع المدونة اللغوية بين القاعدة والشذوذ، مجلة المعجمية، تونس، ع14- 15، 1999م، ص 150.

جاء في باب ثلاثمائة إلى تسعمائة؛ كما ورد عند سيبويه؛ إذ وجب" أن تكون في القياس مئين أو مئات"[1] أو أن تجمع المائة فيقال ثلاث مئين أو ثلاث مئات؛ لأن العدد من الثلاثة إلى العشرة يضاف إلى الجمع نحو: ثلاثة أقفزة وأربعة دراهم...".[2] وقد شذ عنهم قول ثلاثمائة في القياس، رغم أنه كثير ومطرد من حيث الاستعمال.[3] لأنه خالف أصلا من الأصول التي أجراها النحاة في قواعدهم النحوية.

أشار ابن هشام(ت761هـ) إلى ذلك، معطيا تصوره النحوي للتمييز بين هذه الظواهر، "فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل"،[4] وقد أعطى لذلك تمثيلا عدديا يبرز فيه الفرق حيث" العشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرون غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك".[5] ورغم وجود هذا اللااتفاق في تصور تلك المفاهيم، إلا أننا نجد فيه مزية في كونه أبطل تهمة التناقض الشكلي؛[6] التي ادّعاها بعض المنتقدين في حق النحاة وتقديراتهم لبعض الأحكام النحوية.

ومن الأمثلة التي نستشهد بها؛ والتي جاءت متضمنة في كتب اللحن مطابقة لهذا الموضع المتعلق بقضية الشاذ، ومنها ما جاء في أدب الكاتب؛ حيث إن ورود الفعل على وزن فعل لم" يخففوه نحو ضرب وقتل وأكل؛ لأنهم لا يستثقلون الفتحة، وقال الأخطل: وما كل مغبون ولو سَلْف

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 209.

[2] ابن يعيش النحوي، شرح المفصل، ج6، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت، ص 21.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 21.

[4] السيوطي جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006م، ص 50.

[5] المرجع نفسه، ص 50.

[6] ينظر: حسن خميس الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 151.

صفقته...أراد سَلَفَ، فسكّن المفتوح، وهو شاذ."[1] وكذلك ما نُقل عن سيبويه عن يونس، أن بعضا مما روته العرب في كلامها قولهم:"لَبُبْتُ، ألببّ بالضم، وهذا حرف شاذ لا يعرف له مثل".[2] وليس ببعيد عن هذا الموضع، نُقل عن سيبويه أيضا، أنه لم يرد في كلام العرب الصيغة الصرفية مَفْعُل، وهي منكرة في كلامهم، وقد استثنى الكسائي ذلك فقال:"قد جاء حرفان نادران لا يقاس عليهما، وهما قول الشاعر: ليوم روع أو فعال مكْرُم."[3] وقيل أنها شاذة. ومما شذ في قولهم، ما أورده الحريري؛ إذ استعمال التراكيب من قبيل:" قطط شعره من القطط، ومششت الدابة من المشش، وصككت الدابة من الصكك في القوائم، وكل ذلك مما لا يعتدّ به ولا يقاس عليه".[4]

4 الضرورة الشّعرية باعتبارها خطأ أو رخصة لغوية:

وبناء على ما ذكرناه، وإذا ما انطلقنا من فرضية أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز للناظم، وإذا ثبت للشعر خصوصيته؛ التي تجعل قائله يخالف أحيانا ضوابط النحو، فلماذا إذا احتج النحويون به واعتمدوه مصدرا أساسيا من مصادر التقعيد النحوي؟

يتفق أغلب النحويين وعلماء العربية على وجود الضرورة الشعرية، غير أنهم اختلفوا في الحكم عليها، من حيث تجويزها أو منعها، ووقفوا في ذلك موقفين:[5]

---

[1] ابن قتيبة أبو عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت، ص 538.

[2] المرجع نفسه، ص 477.

[3] المرجع نفسه، 588.

[4] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 103.

[5] محمد فرج عيد، مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين، التركي للنشر، دط، 1968م، ص 265. وينظر أيضا في الضرائر، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، تح: رجب محمد عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت، ص 2377. وينظر أيضا ما سماه ابن السراج "باب ضرورة الشاعر" وتحدث عن ذلك أيضا في مواضع متفرقة من كتابه، ينظر: الأصول في النحو، ج3، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 435. وينظر: ج1، ص 362- 366. وج2، ص 79- ص160.

الأول: أن الضرورة ما يقع في الشعر مما لا يقع في الكلام؛ سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا. وهذا رأي أغلب النحاة واللغويين، فالترخص في مجال الشعر ليس إلا خلقا لمستوى آخر من مستويات الاستعمال العربي وقد يحصل نوع من التقارب أو التشابه في تصور ظاهرة الضرورة مع ما ذكرناه سابقا حول مسألة الشذوذ، فكلاهما يشتركان في دلالة الخروج عن القياس في بعض تمظهراته الكلامية؛ غير أن الاختلاف بينهما مخصوص بمجال كل منهما، فالضرائر مرتبطة بالشعر، أما الاطراد فمجاله النثر، وفي مقولة السيوطي[1] إشارة إلى هذا الاستدراك المفهومي بين المجالين.

الثاني: أن الضرورة هي ما ليس للشاعر عنه مندوحة. ويميل متبنو هذا الرأي إلى النظر في مسألة الضرورة بناء على معناها اللغوي؛ أي أنها اضطرار محتوم؛ وفرضوا في تجويزها التقيد ببعض الاستعمالات، ولا سلطة للشاعر في تجاوزها أو إطلاق العنان لإبداعه اللغوي في أخذ وردّ ما يستسيغه من المسائل اللغوية. فلو تمادينا في التساهل مع هذه القضية "لاتسع الخرق، وأمكننا في كل ما يدّعى أنه ضرورة، أن ندعي أنه أمر اختياري؛ لتمكن الشاعر من أن يقول غير تلك العبارة."[2]

وفي ضوء اتفاق أغلب النحاة حول مسألة الضرورة، نجد بعضا منهم يناقض رأي الجمهور، وفي مقدمتهم ابن فارس(ت 395هـ)؛ فهو يطالب الشاعر بنظم تراكيبه وفق ما نصّت عليه المعيارية النحوية، أما إذا ثبتت مخالفة لهذا المعهود النحوي، فشعره متروك ولا يقبل منه؛ بل هو لحن ولا مبرر لالتماس العلة في نقضه، وقد أدلى بحكم الرفض على شواهد شعرية معروفة في باب النحو، وحجته في ذلك إنزال الضرورة منزلتها الفعلية بالنظر إلى ضوابط العربية.

[1] ينظر: السيوطي جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد الحميد هنداوي، ج3، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت، ص 273.

[2] الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دط، 1988م، ص 313.

ومن الأمثلة المذكورة في هذا المقام:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلّفُ.[1]

وقد انتقد ابن قتيبة حركة الرفع في لفظ مجلفُ، ورأى في ورودها على هذا الضرب، قياسا على مذهب أصحاب الضرورة غير جائز؛ فقد أرهق "وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا، ولم يأتوا فيه بشيء يُرضى. ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به من العلل احتيال وتمويه"؟[2] وقد سأل عبد الله بن أبي إسحاق الفرزدق، عَلامَ هذا الرفع في كلمة مجلف؟ "فقال: بما يسوءك وينوءك، علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا".[3]

[1] البغدادي عبد القادر عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1984م، ص 144. وجاء في ديوانه: وعض زمان يا ابن مروان...أو مجرّف. ينظر: ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، ص 386.

[2] ابن قتيبة عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، ج1، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص 89.

[3] البغدادي، خزانة الأدب، المرجع السابق، ص 145. وفي رواية عليكم أن تحتجوا.

وقال الزمخشري في بيان الاختلاف الوارد في حكم هذا البيت"ماتزال الركب تصطك في تسوية إعرابه". شرّاب محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ص 134.

ومن أكثر التخريجات النحوية: كأنه قال: لم يبق من المال إلا مسحت، وذلك أن معنى لم يبق ولم يدع واحد، ولهذا احتاج إلى المرفوع بعدهما، وعند ابن جني مرفوع بفعل محذوف تقديره: وبقي مجلف.

أما الرأي الثاني فهو لثعلب، وجاء فيه أن نصب مسحت لوقوع جملة يدع عليه، وقد وليه الفعل ولم يل مجحفا، ثم جاء استئناف الكلام بالرفع، والتقدير هاهنا: هو مجحف.

والرأي الثالث هو أن البيت مروي بالمعنى، وهذا رأي لأبي علي الفارسي، وجاء فيه أن مجحف اسم مفعول معطوف على لفظة وعض. وقد ذهب غيرهم من النحويين أمثال الفراء والكسائي أن لفظة مجحف مرفوعة على الإضمار كقولنا في باب النحو: ضربت زيدا وعمرو. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج5، ص 146- 148. وللتفصيل أكثر في الحالات الإعرابية لهذا الموضع ينظر: أبو حفص عمر بن علي ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ج13، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 292- 294.

وأمر الضرورة وجب حمله على وجهين:[1]

1 العودة إلى النظام العام للغة، وهو ما يعرف بالردّ إلى الأصل.

2 الربط بين لغة الضرورة ولغة أخرى قياسية تشبهها في الشكل أو في المعنى، وهو ما يعرف بالشبه.

وقد أشار الشاطبي إلى ذلك بقوله:" قاعدة الضرائر أنها رد فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز".[2] وقياسا على هذا التحديد، يسهب الشاطبي في إبراز بعض المسوغات من هذه الضرورة، باعتبارها أولا: رخصة لغوية تتاح للشاعر في أن يتخير استعماله مضطرا إليها، حيث" تعم بها البلوى حيث يكثر وجودها في الشعر للضرورة، وتبلغ أن يقاس عليها فيه، كما يكثر الحكم في الكلام؛ حتى يبلغ مبلغ القياس فيه." [3]

وقد استدل الشاطبي في هذا الباب على مسألة قصر الممدود، وذكر رأي النحاة فيها؛ ليستقر رأيه على أن ما زاد أو"كثر في النظم كثرة، لا يعد مرتكبها في الشعر اختيارا لاحنا ولا خارجا عن كلام العرب".[4] أما المسوغ الثاني: فهو أننا نجد من الضرورة "ما يكون موقوفا على محله من السماع؛ لا يجوز لشاعر مولد استعماله"،[5] وذلك لقلة وروده، ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره

[1] محمد عبد الفتاح الخطيب، أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والثلاثون، الرسالة، ص 327.

[2] الشاطبي أبو إسحاق بن إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: محمد إبراهيم البنا،ج2، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2002م، ص 266.

[3] المرجع نفسه، ج 6، ص 426.

[4] المرجع نفسه، ص 426.

[5] المرجع نفسه، ص 427.

سيبويه "كصرف ما لا ينصرف من الأسماء...وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا ،كما قال العجاج: قواطنا مكة من ورق الحَمِي يريد الحمام".[1]

وليس المقصود بجواز الضرورة الشعرية في رأينا، الطعن أو تجاوز الأصول العامة المعروفة في باب النحو، كتجاوز المفاعيل أو إنكار إعراب المضارع أو تغيير قاعدة عن النحاة؛ فهذه المسائل ثابتة عنهم لا تحوير فيها؛ وإنما المطلوب ما سمح به أهل العربية كما ذكرناه، فالضرورة ليس إلا ضربا من ضروب الصواب وإن كان ضعيفا في عرف العربية، أو كما قال سيبويه" وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها".[2] ومما يروى في كتب اللحن، من الشواهد الممثلة لهذا الاختلاف، ما روي عن المحبوب النهشلي:

لروض من رياض الحزن أو طرف من القرية حزن غير محروث.

أشهى وأحلى لعيني إن مررت به من كرخ بغداد ذي الرمان والتوث.[3]

وقد احتج بعض اللغويين بهذا البيت في قبول كلمة التوث مثلثة، واعتبروها فصيحة من كلام العرب، في حين أنكر بعضهم ذلك، واعتبروها ضرورة شعرية، لجأ إليها الشاعر لتناسب حرف

[1] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 26- 27. والضرورة تأتي على ثلاثة أنواع:

1 ضرورة بالحذف: كقصر الممدود والترخيم في غير مواضع المنادى، وحذف النون في بعض المواضع المتعلقة بأواخر بعض الحروف...

2 ضرورة بالزيادة: كمد ما هو مقصور، وصرف ما منع صرفه، والإبقاء على النون في الأفعال الخمسة بعد أن الناصبة، وغيرها من الحالات.

3 ضرورة بالتغيير أو التبديل: كمواضع الهمزة في حالة القطع و الوصل بين وصل الأولى وقطع الثانية، ومسألة تقديم المعطوف على المعطوف عليه والإدغام. ينظر: أمين علي السيد، في علمي العروض والقافية، دار المعارف، ط5، 1999م، ص 250- 254.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص 90. وينظر ما ذكر في فصل التاء المثناة عند ابن منظور في لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، ج2، دار الكتب العلمية، دط، 2009م، ص 20.

الروي، ولا صحة في ورودها مثلثة، والصواب هو التوت بالمثناة كما أشار في ذلك صاحب الصحاح، والحريري في درة الغواص.[1] وقد ثبت عن الأصمعي أن "العرب تقول توت والفرس تقول توث".[2]

5 الاستقراء الناقص في منهج اللغويين:

ونعني به عدم شمول الرؤية عند كل لغوي، "والاستقراء الناقص علة قديمة كثيرا ما اقترنت بالجرأة العجيبة على الإنكار".[3] ولهذا نجد دائما الخلافات بين اللغويين، وذلك حسب كل عصر فما توصل إليه الأصمعي في زمانه، يبقى محكوما بمدى قدرته على التصويب واستقراء الظواهر، فيصبح ما في علمه هو الصواب وحده. أما ما جهله أو غفل عنه ليس سوى خطأ،[4] حسب اعتقاد وهكذا يتم تداول تقرير الأحكام بين لغوي وآخر، بين اكتشاف ما هو جديد وتجاوز ما هو قديم، حسب كل عصر وظروفه ومآلات الاستدلال بالأحكام.

وهذا ما يفسر لنا وجود صنف ثالث يتوسط بين المانعين والمجيزون، وهو غالبا من المتأخرين ممن تسنى لهم إدراك هفوات ونقائص الأقدمين. ومن الأمثلة المذكورة التي نستشهد بها في هذا السياق، تخطئة استعمال الفعل استأهل بمعنى استحق كأن نقول فلان مستأهل لهذا الشيء، وهو خطأ والصواب إنما القول" فلان أهل لكذا، وأما المستأهل فهو الذي يأخذ الإهالة"، قال الشاعر:

[1] ينظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 79.

[2] البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، دط، 1996م، ص 195.

[3] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دط، ص 193.

[4] عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص 90.

لا بل كلي يا مي واستأهلي إن الذي أنفقت من ماليه.[1]

وقد خطأه ابن الجوزي في تقويم اللسان، وأضاف عليه أن "العامة تقول: مستأهل لكذا وهو غلط. إنما المستأهل متخذ الإهالة، وهي ما يؤتدم به من السمن والودك"،[2] وقد ورد" في أمثال العرب: استأهلي إهالتي وأحسني إنالتي؛ أي خذي صفوة طعمتي، وأحسني القيام بخدمتي"،[3] وهو ما اتفق معناه عند الحريري.[4]

وقد رد صاحب شرح درة الغواص على الحريري مصرحا أنه – عملا بمبدأ القياس– يمكن القول استأهل وهو استعمال جائز" كاستأسد الرجل واستأبر النحل واستنوق الجمل أي صار كالناقة..."[5] وقد ثبت عن الأزهري أنه لم يخطئ هذا الاستعمال ودليله في ذلك أنه سمع أعرابيا من أهل الفصاحة" من بني أسد يقول لرجل شكر عنده يدا أولاها: تستأهل يا أبا حازم ما أوليت. بمحضر جماعة من الأعراب وما أنكروا قوله..."[6] في حين خالفه كثير من اللغويين أمثال المازني والزمخشري، وأنكروا بأن يكون معنى استأهل على صيغة استفعل دالا على الطلب.[7]

ومن المسائل التي خطأها بعض اللغويين فيما يتعلق بالجموع أيضا، حيث تختلف الآراء حولها؛ بين اعتبارها فصيحة منقولة عن العرب في استعمالاتهم، وبين التأكيد على أنها من المولد الذي استحدث في العربية، ومن ذلك جمع كلمة حاجة على حوائج، فقد جاء في تصحيح التصحيح

[1] ابن قتيبة أبومحمد عبد الله، أدب الكاتب، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت، ص 412.

[2] ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تقويم اللسان، تح: عبد العزيز مطر، دار المعارف، ط2، 2006م، ص 59.

[3] الخفاجي أحمد بن محمد المصري، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ص 84.

[4] ينظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 17.

[5] الخفاجي، شرح درة الغواص، ص 84.

[6] المرجع نفسه، ص 83.

[7] ينظر: المرجع نفسه، ص 83.

وتحرير التحريف للصفدي:" ويقولون في جمع حاجة حوائج، والصواب أن تجمع في أقل العدد على حاجات،"[1] كما الشاعر:

وقد تخرج الحاجات يا أم مالك كرائم من رب بهن ضنين.[2]

ثم أضاف أن هذه الصيغة " تجمع في أكثر العدد على حاج، مثل هامّة وهام، ودليله قول الشاعر:

ومرسل ورسول غير متهم وحاجة غير مزجاة من الحاج."[3]

وقد ورد عن المبرد في سياق إنكاره هذا الجمع، مصرحا أن جمع حوائج" ليس من كلام العرب على كثرته على ألسنة المولدين ولا قياس له"،[4] وهذا رأي أشار إليه صاحب شرح درة الغواص، مشيرا إلى إنكار الأصمعي وابن جني لتلك الصيغة[5]، ويكاد يتفق صاحب تقويم اللسان على هذا الرأي موضحا ذلك بقوله:" وتقول لي حاجات. والعامة تقول: حوائج. قال العسكري: وليس مما تعرفه العرب، ولا يوجبه القياس؛ وإنما تجمع العرب الحاجة، فتقول حاج وحاجات وحوج".[6]

---

[1] الصفدي صلاح الدين خليل، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م، ص 235.

[2] يعود هذا البيت لأبي الحسن الفالي الملقب بالمؤدب (ت448هـ)، وقد روى الخطيب أبو زكريا يحي بن علي التبريزي اللغوي أنه كانت لأبي الحسن الفالي نسخة من كتاب الجمهرة لابن دريد، ولما دعته الحاجة باعها إلى الشريف المرتضى، وقد صرح هذا الأخير أنه عندما اطلع عليها، لاحظ وجود أبيات خطها أبو الحسن بنفسه، ومن ضمنها هذا البيت الشعري. ينظر: بامخرمة أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علين قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، عني به: بوجمعة مكري وخالد الزواري، ج3، دار المنهاج، جدة، ط1، 2008م، ص 403- 404.

[3] الصفدي، صلاح الدين، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، ص 236.

[4] المبرد محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م، ص 224.

[5] ينظر: الخفاجي، شرح درة الخواص في أوهام الخواص، ص 239.

[6] ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص 98.

وتثبيتا لهذا الرأي يدرج الجوهري(ت393هـ) نصه الذي يؤيد فيه ما قاله السابقون مختتما كلامه قائلا "...وإنما أنكره لخروجه عن القياس، وإلا فهو كثير في كلام العرب".[1] وفي المقابل اعترض الزبيدي(ت 1205هـ)[2] على هذه الأقوال، وأكد أن ذلك الجمع ليس من قبيل المولد في لسان العرب، بل هو ثابت في أشعارهم ولا يخرج عما هو فصيح من كلامهم، وفيه أحاديث نبوية شريفة تضمنته، قد أشار إليها مع جملة من الاستشهادات الثابتة بنصوصها الصحيحة.

6 الخلافات الشخصية وسطوة القناعات الذاتية:

لقد كانت الخلافات الشخصية أو الذاتية في تقدير المسائل اللغوية بين النحاة، محل جدل عند كثير من الدارسين لسببين، أولهما أنها أثرت في اختلاف تفسير كثير من القضايا النحوية؛ مما وسع دائرة الآراء في مجال تصويب اللغة وبيان صحيحها من عليلها. وقد ثبت عن أبي عثمان المازني قوله:" دخلت بغداد فألقيت علي مسائل كنت أجيب فيها على مذهبي، ويخطئونني على مذاهبهم".[3]

والسبب الثاني أنها فسرت تفسيرا غير علمي، كأنها مشاحنات نفسية غرضها الأساسي إثبات أولوية الرأي في توجيه الأحكام وفرض الآراء ولو تعسفا، كأن نجد لغويا بصريا يخالف كوفيا وغيرها كثير. ومما تناقلته كتب اللغة حادثة أو مناظرة الزجاج لثعلب وتخطئته له في عشر مسائل، أقر في اعتقاده بخطئها كلها، وقد أشار السيوطي إلى هذه المواضع التي أنكرها عليه؛ وهي مأخوذة من

[1] الجوهري أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م، ص 307- 308.

[2] ينظر: الزبيدي محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة محققين، ج5، دار الهداية، دط، دت، ص 496 وما بعدها.

[3] ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ج2، السلسلة التراثية رقم21، الكويت، ط1، 2000م، ص 63.

"كتاب فصيح الكلام مستخرج من كتاب النزه والابتهاج للشمشاطي".[1] وقد عرفت هذه المجالس العلمية مناقشات كثيرة، رأيناها ميدانا خصبا مهد لحركة التصويب اللغوي، حيث حرص هؤلاء اللغويون على توجيه بعضهم، وإنكار الخطأ عند غيرهم، رغم اختلاف مسالكهم في إصدار الفتاوى النحوية.

ولعل من نتاج تلكم المجالس، بعض المسائل التي نستدل بها، منها ما يروى في تخطئة" النّسا أو عرق النّسا، وعرق النّسا وهذا خطأ، إنما يقال هو النّسا ولا يقال عرق النّسا، كما لا يقال: عرق الإبجل ولا عرق الأبهر، قال امرؤ القيس:

فأنشبت أظفاره في النّسا فقلت هبلت ألا تنتصر".[2]

وقد ورد في كثير من كتب اللحن إثباتا لصيغة عرق النسا بفتح النون والقصر عند ثعلب كما أسلفنا وعند ابن السكيت.[3] على نقيض من أدحضوا هذه المسألة، فقد ثبت فيما يرويه ابن درستويه دعما لرأي الزجاج أن هذا " مما تلحن فيه العامة، وكان يجب عليه أن يبين أن النّسا هو العرق نفسه بعينه، وليس شيء ينسب العرق إليه؛ فإن عرق النّسا من غلط العامة".[4] وقد أضاف

[1] السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: أحمد مختار الشريف، ج4، دمشق، دط، 1987م، ص 313.

[2] الجواليقي أبو منصور، الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تح: عبد المنعم أحمد صالح وصبيح حمود الشابي، جامعة السليمانية، دط، 1979م، ص 21. وقد جاء في رواية عرق الأكحل ولا عرق الأبجل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج15، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ، ص 322. وينظر أيضا: الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج6، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م، ص 2508.

[3] ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 125.

[4] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1998م، ص 264.

صاحب إسفار الفصيح أن هذا مما أجازته المدرسة الكوفية في الاستعمال اللغوي،[1] على عكس البصريين الذين خالفوا حكم الاعتداد بهذا الأداء.

ومن مواضع تخطئة الزجاج لثعلب في قوله أيضا:"امرأة عزبة، فقال: إنما يقال: رجل عزب، وامرأة عزب؛ لأنه مصدر وصف به، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، كما يقال امرأة خصم ورجل خصم".[2]

وقد أضاف ابن خالويه في باب" ليس في الصفات مفعالة إلا حرفا واحدا"، أن قولنا "رجل معزابة، إذا طالت عزبته، وإنما هي مفعالة من عزب عنه، إذا بعد، وتقول رجل عزب، وامرأة عزبة، وإن شئت عزب بغير هاء وأنشد:

هل عزب أدله على عزب على فتاة مثل تمثال الذهب".[3]

ومن الأمثلة أيضا ما ذكر في مجلس أبي زيد سعيد بن أوس مع عبد الملك بن قريب، حيث ذكر بيتا للكميت بن زيد، يتضمن لفظتي أبرق وأرعد، يقول فيه: "أبرق وأرعد يا زيد..."[4]، وقد اختلف في سلامة الصيغتين، فأنكرهما الأصمعي وتشدد في موقفه من أن يكون هذا الاستعمال صحيحا؛ بل هو من المولد، وقال مصرحا في هذا الشأن: "ليس لي بحجة".[5] والصواب أن يقال: "إنك لتبرق لي وترعد".[6] ويعني بها وصف حال الشخص في موضع الوعيد أو التهديد.

[1] ينظر: الهروي أبو سهل، إسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1420هـ، ص 215.

[2] الجواليقي، الرد على الزجاج، ص 27.

[3] ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط2، 1979م، ص 275.

[4] السجستاني أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تح: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1979م، ط2، 1996م، ص 150.

[5] الزجاجي أبو القاسم، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م، ص109.

[6] المرجع نفسه، ص 109.

وقد برّر أحد الدارسين رفض الأصمعي لهذا الاستعمال، وتخطئته للكميت لعدة أسباب نذكر منها:

1 تشدد الأصمعي في مسألة الأخذ بالفصيح ولا يقبل غيره.[1] وقد وصفه ابن درستويه بأنه كان يعتمد في منهجه على السماع والرواية وليس القياس، وتخطئته للكميت ورفضه الاستدلال بشعره، سببها أنه قروي متأدب كاتب.[2]

2 مسلمة تبني الفصيح في اللغة، واقتناعه التام بأن اللفظ الفصيح مقترن فقط بما هو قديم ثابت في الاستعمال؛ جعلته يرفض بعض المفاهيم المستحدثة كالمصنوع والمولد.[3]

غير أننا نصادف فيما يروى عن العرب أبياتا لامرئ القيس تخالف ما ذكره الأصمعي، حين سأله عمر الحيني[4] أن يأتي بشعر يتضمن سبع عينات، وبيت آخر به سبع قافات،[5] فأنشده مراعيا شرطه قائلا:[6]

فأرعد رعد الرعدات وأرعدت رواعد رعد رعدهن قصوف.

[1] ينظر: عبد الحفيظ مصطفى سالم، نقدات الأصمعي على شعر ذي الرمة، ص 17. نقلا عن: زايد بن مهلهل العتيق الشمري أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع، أطروحة دكتوراه، إشراف: مصطفى عبد الحفيظ سالم، أطروحة دكتوراه، تخصص لغة ونحو، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص 62. ولم يشر صاحب الأطروحة إلى معلومات الكتاب كاملة لا في أسفل الصفحة أين ذكر المسألة، ولا في ثبت المراجع في آخر رسالته؛ بل اكتفى بما ذكرناه أعلاه.

[2] ينظر: ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 76.

[3] ينظر: عبد الحفيظ مصطفى سالم، نقدات الأصمعي، ص 62.

[4] وهو عمرو بن حني التغلبي، شاعر جاهلي وقيل فارس، توفي بعد مقتل عمرو بن هند سنة 45 ق. هـ. ينظر: المرزباني أبو عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تح: فاروق أسليم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، 30.

[5] ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 77. (بنوع من التصرف).

[6] المرجع نفسه، ص 77.

وأبرق برق البارقات وأبرقت بوارق برق برقهن خطوف.

وقد ذكر الشاعر الصيغة المختلف فيها بالألف ولم يخطئه أحد وهو أجود الشعراء. وقد ثبت هذا الاستعمال في الإصلاح عن أبي عبيدة وأبي عمرو، وكذا في الغريب المصنف لأبي عبيد.[1] وقد يسوقنا هذا الاختلاف إلى التأكيد على ما ذهب إليه بعض الباحثين، في كون أصل الصيغة الأصلية هي بالألف وليس دونها. ولسنا نروم مما ذكرناه من ملاحظات حول منهجيات المصوبين، التقليل من قيمة الجهود اللغوية في سبيل الحفاظ على اللغة العربية، فهم بذلوا من الاجتهادات ما يستحق التعظيم، ولكننا نرى الضعف ملخصا في مناهجهم وطرائق عرضهم على وجه التحديد. ولكن رغم ذلك نجد لهذا التباين منفعة كبيرة في التعرف على سعة الظاهرة اللغوية العربية وتنوع بنائها الداخلي.

2 منهجا التصويب اللغوي:

مبدئيا وقياسا على هذه الاختلافات المذكورة، ومن خلال ما اطلعنا عليه من تآليف اللحن، بدا لنا وجود نزعتين متعارضتين:

الأولى نزعة التشدد في المعيار الصوابي:[2] والاعتماد على الأفصح فقط وإنكار غيره، أو كما سماهم بعض المحدثين بأصحاب "النظرة الصفوية"[3]، فقد ثبت عن أهل اللغة فيما يروى عن أبي حاتم السجستاني(ت255هـ): " كان الأصمعي يقول أفصح اللغات ويلغي ما سواها وأبو زيد

[1] ينظر: اللبلي أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري، تحفة المجد الصريح في شرح الكتاب الفصيح، السفر الأول، تح: عبد الملك بن عيضة بن رواد التبيتي، دط، 1997م، ص240- 241.

[2] ينظر: أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص 62 وما بعدها.

[3] ينظر: محمد شندول، التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي، ص 52.

يجعل الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل."[1] والغريب أنهما ينتميان للمدرسة النحوية ذاتها، وهي مدرسة البصرة،[2] ولكنهما يفترقان منهجا في طرائق حكمهما على ما يؤخذ ويترك من كلام العرب. وقد أورد السجستاني في كتابه بعض الأمثلة عن هذا المنهج المتشدد، فقد ثبت عن الأصمعي قوله:" يقال فتنت الرجل وأنا أفتنه وأنا فاتن وهو مفتون، ولا يقال: أفتنه ولا هو مفتن ولا مفتن إنما يقال: فاتن ومفتون. قال أبو زيد: أفتنته لغة تميم وهو في شعر رؤبة: يعرضن إعراضا لدين المفتن."[3]

ثم نجد السجستاني يواصل محاورته معه، مبينا وجها آخر لهذا الشاهد في قوله:" ويروى: لقلب المفتن. قال الأصمعي: لم أسمع هذا البيت فيها. قلت: فقال في الأخرى:

إلي وبعض المفتن داود ويوسف كادت به المكايد.

فأخذ الأرجوزة فاطلع فيها، ثم عابها. قال: وقد كان فلان النساخ[4] يضع عليه الرجز، أظنه، قال أبو حاتم: قلت أنت أنشدتني:

لئن فتنتني لهي بالأمس أفتنت سعيدا فأمسى قد قلا كل مسلم.

---

[1] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، ص 185.

[2] قد جاء في الطبقة الثالثة والرابعة في ترجمة اللغويين البصريين، توضيحات مفصلة حول منهج هذين النحويين. ينظر: الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، دت.

[3] السجستاني، فعلت وأفعلت، ص 91- 92. وقد ذكرت هذه المسألة عند سيبويه في "باب موضع افتعلت"، ينظر: الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، ص 75. وذكرت أيضا في اللسان بتفصيل أكثر، ينظر: ابن منظور في اللسان العرب، ج13، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1993م، ص 318 وما بعدها.

[4] المقصود هاهنا هو أبو عبيدة، وكان يعيّره الأصمعي بابن الحائك، وكانا في خصام دائم ، وهما من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء.

قال: هذا سمعناه من مخنث، وليس بثبت".[1] وفي نقول أخرى ثابتة بشواهدها عن الأصمعي؛ أنه كان يتخير فقط ما هو جيد مشهور، حيث قال:" ومثال ذلك أن الأصمعي يقول: حزنني الأمر يحزنني ولا يقول أحزنني. قال أبو حاتم: وهما جائزان لأن القراء قرؤوا، لا يَحزُنهما الفزع الأكبر ولا يُحزنهما جميعا بفتح الياء وضمها."[2]

وثمة فرق في مثل هذه المسائل، بين النحاة وأهل المعاجم؛ فإذا كان النحويون أولوا اهتمامهم بالظاهرة اللغوية في بعديها الصرفي والنحوي، أي إما تطابقها مع القاعدة النحوية فيعملون بها، وإما مخالفتها لها ولا يحتجون بها، حيث أطلقوا عليها تسمية الشاذ أو النادر. في حين أن المعجمين يركزون على المفردة وطريقة لفظها وبنائها قياسا على درجة شيوعها بين المتكلمين، وإن خالفت هذا المبدأ سميت حينئذ بالنادر. وبناء على هذا الاختلاف في تقدير الحكم، ومن خلال ما تضمنته مؤلفات جمع اللغة، أجدني مقتنعا بأنه لا مبرر في كل الأحيان لأولئك النحاة في رفضهم لبعض الشواهد والتمثيلات النحوية أو النثرية المنقولة لقلتها.

فمفهوم القلة ينبغي النظر إليه من زاويتين: قلة نسبية وقلة ذاتية، والفارق بينهما أن الأولى قلة مرتبطة بالأساليب الصحيحة التي تواجه كثرة من تلك الأساليب، وتخالفها في الحكم. وكلاهما كثير العدد، يمكن القياس عليه؛ غير أن أحدهما أكثر عددا من الآخر، أما ما يكون غيره قليلا بالنظر

[1] السجستاني، فعلت وأفعلت، ص 92. وقد جاء في الخصائص في "باب الجمع بين الأضعف والأقوى في عقد واحد"، لما ذكر الأصمعي هذا البيت مستدلا على صيغة أفتن قال:" ذلك مخنث ولست آخذ بلغته". ابن جني، الخصائص، ج3، ص 318.

[2] المرجع نفسه، ص 185. ينظر تفصيل هذه المسألة عند الزجاج (ت 311هـ)، وما جاء في باب فعلت وأفعلت والمعنى واحد. ينظر: الزجاج أبو إسحاق، فعلت وأفعلت، تح: رمضان عبد التواب وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، دط، 1995م، ص 64 وما بعدها.

إلى الأكثر.[1] فالأمر إذن متعلق بمدى زيادة أو نقصان أحدهما، من غير إلغاء أو إنكار، ولعل في قول الصبان(ت1206هـ) ما يؤكد على ذلك حيث يقول:" إن التخريج على القليل إذا كان قياسيا فصيحا سائغ".[2] أما القلة الذاتية، فهي قلة عددية ولا تحتاج لمقارنة مع غيرها لقلة عددها،[3] وهنا يمكن الإقرار بعدم خضوعها للقياس، ولم يثبت ذلك عن النحاة.

وقد وصف بعض الدارسين الصنف المتشدد، بأنهم ضيقوا النطاق على العربية الفصحى، وأسهموا في تخطئة ما هو صحيح، أو كما وصفهم أحد الدارسين، في كون المصحح اللغوي قد أضحى يسيرا عليه الإفتاء فيما يصح من اللغة وما يرفض مبالغا في تزمته المنهجي في توصيف الأحكام اللغوية والنحوية.وينبغي التنويه هاهنا، إلى أنه من يتبنى النهج المتشدد بما هو أفصح فقط ورفض سواه، لا يستقيم في كل الأحوال، ومثله كمثل من يرفض المنهي عنه فيما اختلف فيه في العلوم الشرعية، رغم أن الراجح فيه هو عدم الإنكار.

ويبقى الراجح أن ما تكلمت به العرب ووقع في أشعارها وأخبارها ونقله أهل الثقة عنها، لا يمكن أن تخطأ به العامة، وإن قلت شواهده الاستعمالية وضعف قياسه، وقد أشار أحد الباحثين المحدثين إلى ذلك مصرحا أن المغالاة في تخير ما هو أفصح فقط قد لا يستسيغه البعض، إذا ما نظرنا لحال القائل أو المتكلم العربي ومدى درايته بأوضاع اللغة العربية الفصحى. والسبب في رأيه أنّ:

[1] عبد المؤمن محمود أحمد محمد، القياس على القليل بين البصريين والكوفيين قراءة في المنهج والتطبيق، حولية كلية اللغة العربية، ع22، ج5، جامعة الأزهر، 2018م، ص 4018.

[2] الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ص 263.

[3] عبد المؤمن محمود أحمد محمد، القياس على القليل بين البصريين والكوفيين، ص 4019.

1 الاستعمال الواحد قد يكون مقبولا من شخص ومردودا من آخر، مما يدعو إلى ضرورة التحقيق مع المتحدثين والكتاب، لمعرفة مدى الفقه اللغوي عندهم.[1] والغريب الذي أثارنا هو إذا كان هذا الوضع يخص حال العربي الذي عاش في زمن الفصاحة قديما و قد عهدناه سليم اللسان والمنطق، إلا أننا مازلنا نجد قضايا كثيرة عالقة على محك المناقشة في شأن ضوابط المسألة اللغوية العربية القديمة، فكيف سننظر اليوم لحال المتكلم اللغوي العربي المعاصر في ظل البلبلة اللغوية التي يعيشها؟

2 العربي الأول الذي نقل عنه الاستعمال الفصيح أو القليل، كان يعرف الأفصح أو الأكثر، ولذلك قبل منه ذلك الاستعمال، وهذا غير وارد.[2]

وقياسا على هذا المبدأ وجب على المصوب أن لا ينساق وراء كل مفردة أو كلمة يخطئها، وإنما يبين درجات فصاحتها بالنسبة لكلام العرب ومقبوليتها المتفاوتة في التداول، ثم"يترك الخيار لأهل الاستعمال أن يتخيروا الأنسب"،[3] كما هو الشأن في منهج الغلاييني في إثبات صحة استعمال كلمة مرعب، حيث ذكر اشتقاقاتها متتالية على نحو: مرعب وأرعبه وراعب ومرعب؛ ثم بيّن رأي كل لغوي من استعمالها مهموزة أو مضعفة أمثال الإشبيلي وابن هشام اللخمي، وما ورد أيضا في اللسان والقاموس والتاج.[4] ثم ختم رأيه قائلا:" ولا ريب أن استعماله مضعفا خير من استعماله

[1] خالد بن إبراهيم النملة، مراجعات في التصحيح اللغوي، مجلة الدرعية، ع44و45، السعودية، ديسمبر 2008م، مارس 2009م، ص 676.

[2] المرجع نفسه ، ص 676.

[3] محمد عمار دين، معايير التخطئة والتصحيح اللغويين وأسباب التباين، من كتاب جماعي بعنوان، الاستعمالات اللغوية، سلسلة مباحث لغوية رقم 28، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 2017م، ص 34.

[4] ينظر: مصطفى الغلاييني، نظرات في اللغة والأدب، ص 27- 28.

بالهمزة لنص الجمهور على منه هذا. ولا نرى من يستعمله مخطئا؛ لأن بعض اللغويين يرى جوازه".[1]

ولا يضر العربية قبول الوجه الآخر، إذا كان مقبولا وقويا، وقد ذكر ذلك ابن جني في "باب اختلاف لهجات العرب وكلها حجة"، مصرحا بأنه إذا تلازمت لغتان متدانيتان" فليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بفصاحتها، لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياس أقبل لها وأشد أنسابها".[2] ولا يعني هذا الإسراف في التجويز، فيقع المصوب في قبول الضعيف والمتروك والنادر، رغم وجود ما هو شائع في كلام العرب وهو خطأ يقع فيه أهل التسهيل لا يقلل ضررا عن أولئك المتشددين، ومواقفهم في رفض ما هو راجح من الاستعمالات الفصيحة.

أمّا النزعة الثانية: فهم أهل التوسع في المعيار الصوابي[3] وقلة الصرامة المنهجية في تقويم الأساليب وتخطئة الكلام، بعيدا عن التدقيق في أصول الكلام المحتج به أو إلغائه كليا. والمبرر في هذا كله اختلاف منهجياتهم في التعامل مع الظواهر وتعليلها. ومما يؤنسهم في هذا الاعتماد المنهجي حرصهم على تنمية اللغة والتأكيد على مسألة التطور أو التغير اللغوي؛ ولاسيما في إطار الدلالة والاشتقاقات والجانب المعجمي عامة. ويعتمد لغويو هذا الصنف على النزعة العقلية في البحث؛ حيث يفتحون باب القياس في اللغة، ودليلهم في ذلك أن اللغة لم تصل إلينا كاملة في صورتها.[4]

[1] مصطفى الغلاييني، نظرات في اللغة والأدب، ص 28.

[2] ابن جني، الخصائص، ج2، ص 12.

[3] ينظر: أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص 62 وما بعدها.

[4] ينظر: ممدوح محمد خسارة، اللغة العربية بين التشدد والتيسير، سلسلة قضايا لغوية، ع10، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018م، ص 25.

وقد "ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أن الذي انتهى من كلام العرب هو الأقل. ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير. وأحر بهذا القول أن يكون صحيحا"...[1]وقد كان اقتناعهم المنهجي مبنيا على ما رآه " الفراء أن الكسائي قال: سمعت من كلام العرب ليس أحد يلحن إلا القليل".[2]

وقبل أن نتناول كتب اللحن بالدراسة، وجب أن نشير إلى شيئين مهمين يتعلقان بهذه المصنفات، وجب الوقوف عندهما منهجيا، الأمر الأول يعنى بالتقسيم الموضوعاتي لهذه الكتب ومجال اشتغالها، وهل اتفقت على التقسيم نفسه فيما يتعلق بمستويات اللغة، وأولويات التصويب فيها؟ أما الأمر الثاني فمرتبط بتوضيح صنف هذه الكتب، بينما ما هو موجه للعامة وما هو موجه للخاصة، فهل شكل هذا التصنيف الثنائي فارقا منهجيا في تغير منهجيات المصوبين؟ ثم ما المقصود بمصطلحي العامة والخاصة، وهل يختلفان قديما في مستوى الفصاحة حتى أُقيم بينهما هذا الفصل؟

ما يمكننا قوله في هذا السياق بإيجاز، هو أن الحديث عن موضوعات التصويب في هذه المصنفات، قد تنوعت قضاياه، فلم تكن كتب اللحن مقتصرة على تصويب التراكيب أو الكشف عن الاستعمالات غير الصحيحة؛ التي تنافي ثوابت نظام العربية فحسب، بل شملت إلى جانب ذلك بعض المعاجم اللغوية؛ التي عنيت بتمييز مستويات الصواب في بنية الألفاظ المنقولة عن العرب.

[1] السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، ص 53. وقد اختلف الناقلون والرواة حول نسبة هذا القول، أهو لعمرو بن العلاء أم للكسائي؟ وقد أورد ابن فارس هذا القول في باب حديثه عن " أن لغة العرب لن تنته إلينا بكليتها، وأن الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وأن كثيرا من الكلام ذهب بذهاب أهله". ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1997م، ص 36.

[2] ابن هشام اللخمي، الرد على الزبيدي في لحن العامة، ص 25.

وقد رجح بعض الدراسين[1] هذا الصنف الأخير من المعاجم، فلو انتهجت في نظرهم كتب التصويب منهج المعاجم في ترتيبها وانتظامها، لكانت حالها أفضل مما آلت إليه. فمن منا لا ينبهر بكتاب الفصيح في طريقة نظمه الشبيهة بالمعاجم اللغوية، حيث وصفه الأستراباذي بالفصيحي،[2] دون أن نغفل عن الشروحات المتعددة التي تناولته بالدراسة. وغيرها من الكتب التي أقيمت حولها دراسات كثيرة،" بلغت عشرات الرسائل مابين شرح واختصار وتهذيب وترتيب وتكملة ونقد ودفاع ونظم وشرح للنظم".[3] على حد وصف المحقق حسين نصّار.

ويوجد صنف آخر من هذه المصنفات اشتغل بالتنبيه على الأخطاء اللغوية الخاصة بفئة معينة، كالمحدثين وأهل القراءات والاختلافات بينهم في هذا الشأن، وتلحين روايات الحديث، والتي ذكرها المحقق عبد الخالق عضيمة في كتابه وفصل فيها مطولا[4]. وصنف ثان متعلق بتلحين الشعراء كما فعل الألوسي وأحمد تيمور [5]، وأحيانا تشتغل بعض المؤلفات على ذكر تنبيهات خاصة عند مصنف بعينه، أو لغوي معين كما فعل محمود شكري في كتابه[6] مبرزا أمثلة عن ظاهرة التلحين عند أشهر اللغويين.

[1] ينظر: محمد أبو الرب، الأخطاء اللغوية في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 163.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 163.

[3] أحمد محمد تيمور، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، تح: حسن نصار، ج1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، ط2، 2002م، ص 10.

[4] ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، دار الحديث، القاهرة، دط، دت، ص 19- 91.

[5] ينظر: محمود شكري الآلوسي، الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، مصر، دط، 1922م. وينظر أيضا: أحمد تيمور باشا، أوهام شعراء العرب في المعاني، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1950.

[6] ينظر: محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 18.

أما عن دلالة مصطلحي العامة والخاصة، فإننا نلاحظ وجود اختلافات بينهما، ويظهر ذلك جليا من خلال اطلاعنا على بعض المقدمات؛ التي وضح أصحابها هذه الحقيقة، وسنحاول مناقشة بعض الآراء التي قيلت في هذا السياق، لنخلص بعدها إلى رأينا في هذه المسألة.

ومن ذلك مقدمة كتاب المدخل إلى تقويم اللسان؛ حيث يقول- مبينا هذا النهج- "إن أول ما يجب على طالب اللغة، تصحيح الألفاظ العربية المستعملة؛ التي حرفها العامة عن موضعها وتكلمت بها على غير ما تكلمت بها العرب في ناديها ومجتمعها، فإذا صححها وأزال منها التحريف، ونفى عنها التصحيح...كان ما وراء ذلك عليه أقرب وأسهل للطلب."[1]

وبالرغم من ذكر ابن الجوزي لعبارة" التي حرفتها العامة عن موضعها..." إلا أنه لم يقف عند هؤلاء العامة ويوضح مفهومهم؛ أو تصنيفهم كالصناع أو أصحاب الحرف والمهن وغيرهم؛ بل اكتفى بذكر التصويبات الصحيحة لما حرفته العامة لفظا ومعنى.

وقد يحال إلى مفهوم العامة في نظر محقق كتاب لحن العوام، أنهم "المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى؛ في كتاباتهم وأحاديثهم في المجالات العلمية، والمواقف الجدية كموقف الخطابة مثلا".[2] ولربما في هذا التعيين المفهومي للعوام ما يتقارب مع الاصطلاح القديم الذي تضمنه الجاحظ(ت255هـ) في قوله:" وإذا سمعتموني أذكر العوام، فإني لست أعني الفلاحين والحشوة والصناع والباعة...وأما العوام من أهل ملتنا ودعوتنا ولغتنا وأدبنا وأخلاقنا، فالطبقة التي عقولها وأخلاقها فوق الأمم، ولم يبلغوا منزلة الخاصة منا".[3]

[1] ابن هشام اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 25.

[2] الزبيدي أبو بكر محمد، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، ص 07.

[3] الجاحظ عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج1، مكتبة الهلال، بيروت، دط، 1423هـ، ص 130.

ونلاحظ من خلال نص التعريف وجود جمع بين مفهوم العامة والخاصة، ولكن بالنظر إلى طبقة المثقفين قد يستحيل من الناحية المعرفية تصنيفهم في صنف العوام. ولهذا السبب فالفرق بين المفهومين نراه أساسيا من عدّة جوانب أهمها:

1 أن أغلب المصنفين يضعون فروقات وخصائص نوعية في إيراد هذين المفهومين، حيث أدرجوا تصنيفات تتعلق بالخاصة، مع إيراد بعض الأمثلة الاختلافية عما هو شائع عند العامة. ومن الأمثلة التي نسوقها تأكيدا على ما قلناه، ما جاء في تثقيف اللسان وغيره من الكتب من ذلك:

"تقول العامة: القسنطينة. وتقول الخاصة: القسطنطينة بفتح الطاء الأولى. والصواب ضمها وكسر الثانية."[1] ومن الأمثلة أيضا:"تقول العامة اسفرجل. وتقول الخاصة: سفرجل بضم الجيم. والصواب: سفرجل بفتحها. وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "إذا وجد أحدكم طخاء على قلبه فليأكل السَفرجل".[2]

2 من الناحية التاريخية: نجد أن أمثلة اللحن شاعت زمنيا عند العامة أولا، ثم تسربت إلى الخاصة؛ وهنا نستشهد بالفرق المختصر الذي أشار إليه عبد العزيز مطر؛ حيث إن لحن العامة ينطبق على:

لحن واقع من العامة- بالمعنى الواسع- وحدهم، ويصححه اللغويون لكي لا يقع فيه الخاصة.

[1] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 194.

[2] المرجع نفسه، ص 194. والمقصود من " الطخاء: ثقل وغشي، وأصل الطّخاء، والطّخية: الظلم والغيم. ومنه في الحديث" إن للقلب طخاء كطخاء القمر".أي ما يغشيه من غيم يغطي نوره". ابن الأثير مجي الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، علق عليه وأخرج أحاديثه، أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، دت، ص 107.

لحن صادر من العامة- بالمعنى الواسع- ثم يتسرب إلى الخاصة منهم ويصححه اللغويون ويحذرون من الوقوع فيه.[1]

أما لحن الخاصة فميزته التفريقية عن سابقه، تكمن في تأثره بعاملين أساسيين هما: الزمن والحيز المكاني، ولهذا بات من العسير بعد انقضاء القرون الأولى من تاريخ الفكر اللغوي القديم، حصول التمييز بينهما؛ بل وأصبحت تنتشر لحون العامة، وأصبح اصطلاح العامة شاملا لهما، في حين وصفت عبارة لحن الخاصة بنوع من السخرية والاستهجان، كما وصفها ابن الجوزي في مستهل كتابه قائلا: ..."رأيت كثيرا من المنتسبين إلى العلم يتكلمون بكلام العوام المرذول جريا منهم على العادة، وبعدا عن علم العربية، ورأيت بيان الصواب في كلامهم مبددا في كتب أهل اللغة... فمنهم من قصر، ومنهم من رد ما لا يصلح ردّه..." [2].

3 أن بعض المؤلفين ذكروا في مصنفاتهم نوعين من العامة؛ عامة سفلى وأخرى عليا، ويعني هذا وجود تفاوت بين العامة أنفسهم، ولعل أخطاء الصنف الثاني من العامة، هي التي سارت في طريقها نحو الخاصة[3]. ودليلنا في ذلك، ما ورد في تقويم اللسان على لسان الأصمعي قوله:"...الكلتبان: مأخوذ من الكلَب وهي القيادة والتاء والنون زائدتان، قال: وهذه اللفظة هي القديمة عن العرب. وغيرتها العامة الأولى فقالت: القلطبان، وجاءت عامة سفلى، فقالت القرطبان."[4]

[1] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 48.

[2] ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص 55.

[3] ينظر: أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص59. والزبيدي، لحن العوام، ص 06- 08. ومقدمة عبد العزيز مطر في تقويم اللسان، ص 55- 58.

[4] ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص 156.

وفيما يأتي تصنيف لهذين الاتجاهين مع ذكر أهم السمات المنهجية لهؤلاء اللغويين في تصويب اللغة وبيان معايير سلامتها، مرفقين ذلك بجملة من الاستشهادات والتمثيلات التطبيقية الموضحة لتلك النقول، وقد حاولنا تقديم بعض الانتقادات والتعليلات الخاصة بنا، كلما دعت الحاجة إلى تبيان ترجيح رأي ما، أو استنتاج عام أو غيرها من الملاحظات.

1 المنهج المتشدد ورؤيته في التصويب اللغوي:

1-1 سمات المنهج التصويبي عند الكسائي:

لا يومئ الكسائي في كتابه عن منهج واضح في التصويب، ولا يعتمد على ترتيب أو تقسيم معيّن؛ كأن يجمع بين النظائر أو المتشابهات أو الصيغ نفسها ثم يعطي أحكاما صحيحة في حقها، فنجده مثلا يذكر: في مسألة(2) الفعل نقم، ثم يليه في المسألة(3) الفعل دع، ثم يليه في المسألة(4) الفعل نفد.. ولا نجد لهذا التتابع علة تفسره، كأن يكون في باب المضموم أو باب ما يفتحونه وهو مكسور أو غيرها من المسائل؛ التي وقع فيها العامة. وقد تنوعت تصويباته فشملت، مباحث صوتية، وأخرى مورفولوجية، ولم يأت في كتابه حديث عن قضايا تتعلق بالتطور الدلالي للألفاظ، أو مسائل إعرابية بحتة.

أما منهجه في الكتاب، فنراه يذكر الوجه الصحيح في حق الكلمة أو الصيغة، ثم يستدل بشواهد نصية من القرآن الكريم أو الشعر أو بعض أقوال النحاة واللغويين، ثم يبين وجه الخطأ فيما نقل عن العامة، وهذا هو الأغلب ورودا في طريقته مثل: ومما يخطئون فيه تصريف بعض الأفعال، بالرجوع إلى أصل حروفها كأن يقال "ذره، ودعه، ولا يقال وذرته، ولا ودعته. قال الله تعالى" ذرهم

يأكلوا ويتمتعوا".[1] ومما يخطئون فيه وينطقونه بالفتح، وهو صحيح عند ابن السكيت[2] ولحن عند الكسائي قولنا"شممت الريحان مثله، بكسر الميم. قال الشاعر:

ألا ليت أنّي قبل تدنو منيتي شممت الذي ما بين عينيك والفم".[3]

وأحيانا يكتفي بذكر الخطأ مشيرا إلى صوابه، دون تقديم دليل واضح كقوله:"قصّ الشاة وقصصها، بالصاد، ولا يقال بالسين. والقسّ بالسين، هو قس النصارى".[4] وكذلك ما أورده في باب من يخطئون ويضيفون ياء في بعض الصيغ كقوله:"غثت نفسي. ولا يقال: غثيت بالياء. وكذلك: غلت القدر، بلا ياء".[5]

ومما نذكره – على سبيل التمثيل لا الحصر– من مظاهر التصويب اللغوي في كتابه:

1 ذكره لعبارة: ولا يقال كذا: أي أن الصواب هو ما سيأتي بعده، ومما يمثل هذا الاستعمال قوله:" يقال هذا خصم، وأنت خصمي، بفتح الخاء، ولا يقال بكسر الخاء"،[6] وقد جاء في القرآن الكريم ﴿ **إِذْ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ٢٢** ﴾.[7] ومن الأمثلة أيضا في باب الأفعال مما يقعون فيه بخصوص تبيان أصل حروفه مثل:"تقول قد أريت فلانا موضع زيد، بغير

[1] الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1982م، ص 105.

[2] ينظر: ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص191.

[3] الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص 106- 107.

[4] المرجع نفسه، ص 121.

[5] المرجع نفسه، ص 121.

[6] المرجع نفسه، ص 108.

[7] سورة ص، الآية 22.

واو، ولا يقال: أوريت، فإنه خطأ".[1] وقياسه أن في القرآن الكريم مواضع ذكرت فيهما هذه الصيغة.

2 استعماله لعبارة لا غير: أي أن أنه يذكر مسألة معينة ثم يتبعها بهذه اللفظة، وكأنه ينفي استعمال غيرها؛ بل هي الأصح ولا تحتاج لدليل لإثبات غيرها من الصيغ أو الكلمات، فقد ثبت عن الكسائي وأبي زيد أنهما ذكرا هذه الصيغة، والتي أوردها صاحب المصنف الغريب في باب نعوت دمع العين، فيقال:"دمعت عينه بالفتح لا غير".[2]

3 ذكره لعبارة اللغة الرديئة: وفي هذا الاقتصار المفهومي دليل صريح على أنه ينظر للغة بمنظور التعدد المستوياتي في سلم الاستعمال؛ أي أنه يوجد ما هو جيد مستعمل، وما هو رديء مهمل، مع تحفظ شديد في تعميم هذا الحكم على مستوى الاستعمال اللغوي في رأينا.

4 ذكره لعبارة الخطأ:

وما يسترعي نظرنا، أن الكسائي كما أوردنا ينتمي لمنهج المتشددين، غير أننا وجدناه في مواضع كثيرة لا يتعصب لرأي في التخطئة، ولا يتشدد في تجويز صيغ معينة؛ بل يتوسع أحيانا في قبول بعض المسائل التي تناقلتها العامة وارتضاها دون نفي صوابها. وكذلك الشأن في قبول بعض الألفاظ اللغوية مستعينا بذكر بعض لغات العرب، وإن كانت نادرة الورود في المؤلفات اللغوية، أو في عرف اللغويين المتقدمين. وبهذا قد يزيد الشك – على حد وصف أحد الباحثين[3]– في انتساب

[1] الكسائي، ما تلحن فيه العامة، ص 103.

[2] بن سلام أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، ج1، تح: محمد مختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ط1، 1416هـ، ص 53.

[3] ينظر: زايد بن مهلهل العتيق الشمري، أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص لغة ونحو، إشراف: مصطفى عبد الحفيظ سالم، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص 69.

مصنف ما تلحن فيه العامة إليه، والأكثر غرابة أن الكسائي نفسه؛ يرى في انتساب اللحن لكلام العرب النزر القليل، كما هي متداولة مقولته الشهيرة.

1-2 سمات المنهج التصويبي عند ابن السكيت:

إن الحديث عن منهج ابن السكيت[1] في التصويب اللغوي، يستدعي النظر الدقيق في كتابه "إصلاح المنطق"؛ والذي لم يتناول فيه الأخطاء التي وقع فيها العامة؛ بل نجده يدرج فيه الإثبات الصحيح للصيغ أو العبارات الصحيحة، وقد كان مبتغى هذا النهج التوجيه نحو النطق السليم، وإصلاح اللحن الذي وقع في عصره.

والغريب أن تصادفنا التفاتة من محقق الكتاب حول سوء الفهم الواقع بشأن تسمية هذا المؤَلَف، والدليل أن كثيرا من الأدباء لم يطلعوا عليه ولم يستوعبوا موضوعه، فيحسبونه –كما يتبادر إلى فهمهم–" أنه في علم المنطق وتصحيح أشكاله ومقاييسه"[2]؛ وقد ذهب جورجي زيدان إلى تبني هذا الاعتقاد وغيره كثير. ويصنف ابن السكيت ضمن من تخيروا الأفصح في الاستعمال، حيث يقوم منهجه في التصويب اللغوي على بعض الأسس من بينها:

الصنف الأول: الاعتماد على الانتقاء اللغوي السليم استنادا على لغة فصيحة واحدة هي النموذج المحتذى في رد الكلام وانتسابه إليها فقط. ومن الأمثلة على ذلك يقال: "فكَاك الرهن

[1] ينظر ترجمته: القفطي، إنباة الرواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج4، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1987م، ص 56- 64.

[2] ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 08.

وفكّاك الرقبة، هذه اللغة الفصيحة والكسر لغة".[1] وقيل أيضا:" عنونت الكتاب أعنونه عنونة، وعنونته أعنود، وقد عننت الكتاب وعلونته، وتقول: هو عنوان الكتاب، فهذه اللغة الفصيحة".[2]

الصنف الثاني: الاعتماد على منهج الانتقاء في بيان اللغة الفصيحة، وذلك من خلال ذكره بعضا من الأمثلة حول اللغات الفصيحة المنقولة عن العرب، أو التي ذكرها غيره من أهل التصويب في مؤلفاتهم، مع تحفظه في إبراز أيهما أفصح وأنسب استعمالا.

ومما نذكره في هذا الباب حديثه عن مسألة الهمز بين استعمالها وإهمالها في كلام العرب، فقد ثبت عنهم أن"اللبؤة لغة فصيحة، ولبوة لغة، وهو عامر بن لؤي، والعامة تقول: لوي بلا همز."[3] وقد تناول ابن السكيت في مواضع من كتابه إيرادا لبعض الكلمات قياسا على لغات بعض القبائل العربية عالية الفصاحة، من ذلك حديثه في باب فعل وفعل باتفاق معناهما، حيث قال: الصِّرع لغة قيس، والصَّرع لغة تميم، وكلاهما مصدر صَرَعْت،"[4] ومما ساقه أيضا في باب ما تذكره العامة بالضم أو الكسر، غير أن الفصيح فيه ما جاء بالفتح، ومن أدلة ذلك قوله:"...وحرَصت عليه أحرِص، وعجَزت أعجِز..."[5] وثبت عن ابن جني في المقتضب أن هذه الصيغة الصرفية

[1] ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 124.
[2] المرجع نفسه، ص 208.
[3] المرجع نفسه، ص 112.
[4] المرجع نفسه، ص 30.
[5] المرجع نفسه، ص 141.

تتضمن"لغتين: حرَصَ يحرِص وهي أعلاهما، وحرِصْت أحرَص."[1] وقيل أن عجزت وأعجز أصلها بالكسر كما تناقلها أهل اللغة عن قيس بن عيلان.[2]

الصنف الثالث: لجأ فيه ابن السكيت إلى تصويب الكلمات والصيغ كما فعل غيره من اللغويين، وتعلق ذلك بأبواب كثيرة من كتابه نذكر بعضا من الأمثلة:

"وقال: هو الخَرُّوب والخُرْنوب، ولا تقل: خَرْنُوب".[3] وأضاف أيضا في باب ما تلحن فيه العامة وتنطقه بالسين؛ بينما أصله بالصاد أو أنهم يعكسون فيردون الصاد ويقبلون السين مثل: "ويقال: هو قص الشاة وقصصها، ولا تقل: قس ولا قسس، والقس تتبع النمائم".[4] ومما يخطئون فيه أنهم يقولون:" قد أخذه قسرا، أي قهرا، ولا تقل: قصرا، وقد قصره إذا حبسه..."[5].

1-3 سمات المنهج التصويبي عند ابن قتيبة:

يصنف ابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب، ضمن من تشددوا في مسألة السلامة اللغوية؛ فهو لا يختار إلا الأفصح كنموذج مثالي يسند إليه الكلام المنقول عن المستعملين، وقد وصفه يوهان فك[6] بأنه يتشابه في منهجه مع منهج الأصمعي الصارم.

[1] ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 2، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، دط، 1966م، 1969م، ص 09.

[2] ينظر: السرقسطي أبو عثمان، كتاب الأفعال، ج1، تح: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة، القاهرة، مصر، دط، 1975م، ص 220.

[3] ابن السكيت، إصلاح المنطق، ص 133.

[4] المرجع نفسه، ص 138.

[5] المرجع نفسه، ص 139.

[6] ينظر: يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1980م، ص 99.

وقد لاحظنا من خلال النظر في كتابه، أنه تضمن مادة معرفية غزيرة من حيث تقسيم الأبواب، وتصنيف القضايا اللغوية المتنوعة ، وإذا تأملنا الرؤية التصويبية في كتابه وجدناها، تأتي مقسمة على أربعة أصناف، وهذا التقسيم ليس كميّا مبنيا على أبواب كتابه فهي أكثر من ذلك، وإنما نعني بهذا التقسيم الإطار العام الذي نلخص فيه جهوده في بيان صحيح اللغة على ألسنة العامة. وتتخلص هذه التصنيفات على نحو:

الصنف الأول: وفيه ذكر لغتين اثنتين، مقارنا بينهما ومعادلا لهما من حيث درجة فصاحتهما. ومن شواهد ما ذكره في باب بناء الأبنية الصرفية في باب فعلت وأفعلت المزيدة؛ والتي معناها واحد، ومن ذلك قوله: " عصفت الريح وأعصفت، خلق الثوب وأخلق..."[1] وفي مواضع أخرى يذكر غيرها من الأمثلة معللة بشواهد من القرآن الكريم أو الشعر كقوله:" سَلكتُه وأسلكْته، وجاء في قول الشاعر: حتى إذا أَسْلَكُوهُمْ في قُتَائِدَةٍ...وجاء في قوله تعالى ﴿ **وَٱلْأَرْضِ وَمَا طَحَىٰهَا ٦**﴾."[2]

الصنف الثاني: يذكر فيه لغتين، الأولى على قدر من الفصاحة بالمقارنة مع الثانية، غير أنه لم ينكرها أو يلغيها، واصفا إياها باللغة الجيدة، وقد أشار إلى هذه المسائل في باب ما وردت فيه لغتان، وقد استعمل المتكلمون أضعفهما، مثل:"يقولون سُوَار المرأة والسِّوار أجود، ويقولون: نصحتك وشكرتك، والأجود نصحت لك وشكرت لك، ويقولون: بُرْقَع والأجود بُرْقُعُ..."[3]

الصنف الثالث: وهو قسم يتشابه في طرائقه المنهجية، مع ما تشهده أغلب كتب التصويب اللغوي؛ حيث يُذكر الصحيح من الكلام أوّلا، ثم يتبعه ما وقع حوله من خطأ، مستعملا عبارة

[1] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 434.

[2] المرجع نفسه، ص 434. والبيت منسوب لعبد مناف بن ربع الجربي، وهو شاعر جاهلي من هذيل. ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ج7، ص 39. سورة الشمس، الآية 06.

[3] المرجع نفسه، ص 424.

لا يقال كذا، أو لا تقل لفظة كذا؛ بل الصواب أنه كذا. كقوله:" وأحبست الفرس في سبيل الله، ولا يقال حبسته، وأغلقت الباب وأقفلته، ولا يقال غلقته ولا قفلته...وأقرد فلان إذا سكت، ولا يقال قرد..."[1].

الصنف الرابع: يستهله بذكر الخطأ الشائع على ألسنة الناطقين، ثم يذكر الصواب اللغوي وفق ما تقره أصول اللغة، مبررا ذلك بجملة من أقوال النحويين وأئمة اللغة، وأمثلة ثابتة بشواهدها عن العرب الفصحاء، وبعضا من التمثيلات الشعرية والأحاديث الشريفة وأمثلة من القرآن الكريم. ومن الأمثلة في هذا الباب قوله:"يقولون: سكران مُلْطخٌ، وهو خطأ، إنما هو سكران مُلتَخّ أي: مختلط...ويقولون فلان يندى علينا، وهو خطأ، إنما هو يتندى علينا، ويقولون: في سبيل الله عليك، وهو خطأ، إنما يقال: في سبيل الله أنت..."[2].

1-4 سمات المنهج التصويبي عند ثعلب:

لا يختلف ثعلب في مؤَلفه الفصيح عن أولئك المتشددين، الذين تخيروا ما هو فصيح من الكلام، وقد أشار إلى هذا في مقدمة كتابه، واصفا منهجه في النظر في قضايا الصواب اللغوي، حيث يعمد إلى"اختيار فصيح الكلام، منه ما فيه لغة واحدة، والناس على خلافها، فأخبرت بصواب ذلك، ومنه ما فيه لغتان وثلاث وأكثر فاخترت أفصحهن، ومنه ما فيه لغتان كثرتا واستعملتا؛ فلم تكن إحداهن بأكثر من الأخرى، فأخبرنا بهما".[3]

ولا يمكن أن نذكر جميع أبواب الكتاب، ونستشهد بها جميعها، ولهذا ارتأينا إلى ذكر بعض الأمثلة من كتابه ومنها:

[1] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 371.

[2] المرجع نفسه، ص 412- 413.

[3] ثعلب أبو العباس، الفصيح، تح: عاطف مدكور، دار المعارف، دط، دت، ص 260.

1 حديثه عن صيغة فعلت بفتح العين: كقوله: "نمى المال وغيره ينمي، وغوى الرجل يغوى، وسبحت أسبح..."[1]

2 حديثه عن ما جاء في باب فعل بضم أولها: ومن أمثلة ذلك أن العرب تقول:"وُقص الرجل إذا سقط عن دابته فاندقت عنقه... ووكس يوكس، وقد رُهصت الدابة، فهي مرهوصة، وثُلج فؤاد الرجل فهو مثلوج..."[2].

3 تناوله لمسألة فعلت وأفعلت المزيدة واختلافهما: ويدخل ضمن هذا الباب أن أي زيادة في المبنى، تفضي بالضرورة إلى تغير المعنى واختلاف مدلوله، ومن تمثيلات ذلك:"سفرت المرأة إذا ألقت خمارها عن وجهها، وأسفر وجهها إذا أضاء، وقد أقسط الرجل: إذا عدل، وقسط إذا جار"[3]، أي ظلم وغوى، ومثاله أيضا أن تقول:"أدليت الدلو:إذا أرسلتها في البئر لتملأها، ودلوتها: إذا أخرجتها"[4].

4 باب المصادر: قد تتنوع المصادر في العربية وتختلف صيغها، وقد أسهب ثعلب في ذكرها، نستدل ببعض منها كقوله:" قد حرّ يومنا يحرّ حرا وحرارة"،[5] ويقال في مسألة الوصف أو الحال، "أطلق يديك، ورجل طلق الوجه، وطليق الوجه، ويوم طلق، وليلة طلقة"[6]. ويذكر في باب المبالغة والتكثير:"تقول لحم الرجل لحامة، وشحم شحامة: إذا كان ضخما، والرجل شحيم لحيم..."[7].

---

[1] ثعلب، الفصيح، ص 260- 261.
[2] المرجع نفسه، ص 260- 261.
[3] المرجع نفسه، ص 270.
[4] المرجع نفسه، ص 274- 275.
[5] المرجع نفسه، ص 284.
[6] المرجع نفسه، ص 284.
[7] المرجع نفسه، ص 286.

5 باب ما يقال بلغتين:

"وتقول: تلك المرأة، وتيك المرأة ولا يقال: ذيك المرأة فإنه خطأ"."وأمليت الكتاب أمليه إملاء، وأمللت أملّ إملالا، لغتان جيدتان جاء بهما القرآن".[1]

1-5 سمات المنهج التصويبي عند الزبيدي:

يعدّ الزبيدي من أشهر أعلام التصويب اللغوي القدامى الذي ألفوا في هذا المجال اللغوي؛ حيث اعتمد في رؤيته التصويبية على ثلاثة محددات أساسية تتمثل في:[2]

1 الوحدة المكانية: أي أنه عني بالأخطاء التي سادت في المجتمع الأندلسي آنذاك.

2 الوحدة الزمانية: أي ما تعلق بعوام زمانه، ولم يعتمد على مصنفات السابقين.

3 الوحدة اللغوية: والمقصود بها المستوى اللغوي المشترك عند العامة.

ومما لاحظناه أن منهج الزبيدي كان وصفيا؛ وهو بهذا الإجراء يتقارب منهجيا مع ما تطرحه اللسانيات الحديثة في شأن جمع واستقراء المادة اللغوية، اعتمادا على المدونة اللغوية؛ والتي من شروطها التجانس والتمثيل والإطار الزماني والمكاني.

لقد اعتمد الزبيدي في كتابه على تصنيف ما وقع من لحن إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تضمن ذكرا لمجموع التطورات الصوتية والصيغ اللغوية، المنقولة على لسان العامة، والتي تناقلها الناطقون وأحدثوا فيها تغييرات نطقية، وقد تنوعت هذه الأخطاء فشملت ظواهر

[1] ثعلب، الفصيح، ص 316- 317.

[2] ينظر: حسون منصور مصلح منصور، منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء تحليل الأخطاء، مجلة الدراسات اللغوية، مج20، ع3، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018م، ص 246.

مختلفة، كتسكين متحرك أو تغيير حركة ما، أو تبديل حرف مكان آخر، أو تغيير صيغة الجموع وغيرها. وقد سماه" ما أفسدته العامة وما وضعوه في غير موضعه".[1] ومن الأمثلة التي نستشهد بها:

"يقولون: اللهم صل على محمد وآله. وقد رد ذلك أبو جعفر بن النحاس، وزعم أن العرب لا تستعمل إضافة (أل) إلا في المظهر خاصة ولا تضاف إلى مضمر".[2] وقد رد الزبيدي عن هذا قائلا: والصواب" اللهم صل على محمد وعلى آل محمد".[3] قياسا على الحديث الشريف في شأن الصلاة الإبراهيمية.

ومن التمثيلات المذكورة في هذا القسم قوله أيضا:" ويقولون لما سقط من الخبز خاصة فتاتة والمتفصّح منهم يقول: فتاتة. والصواب فُتاتة. وفتات الجميع. وهو اسم لما تفتت من كل شيء. وهذا البناء على فعالة يأتي اسما لما سقط منه الشيء، ولما بقي منه، ولما أخذ منه."[4] وقد ثبت في العربية أنه من دلالات مصدر فُعالة نفاية الأشياء أو المسائل وتناثرها وبقاياها[5] كقولنا مثلا: حثالة؛ أي ما سقط من أراذل الناس وشذوا عن غيرهم. ومن الأمثلة أيضا ما ذكر في شأن التخطئة في الجمع، وجاء في وصف ما" يصب فيه الماء في القرب، والزيت في الزقاق: قماء ويجمعونه على: أقمية. والصواب: قمع. والجمع أقماع. مثل: ضلع وضلع. وفي الحديث ويل لأقماع القول."[6]

[1] الزبيدي أبو بكر محمد بن حسن، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م، ص 69.
[2] المرجع نفسه، ص 71.
[3] المرجع نفسه، ص 71.
[4] المرجع نفسه، ص 85.
[5] ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 416.
[6] الزبيدي، لحن العوام، ص 91.

القسم الثاني: أورد فيه بعض الأخطاء الدلالية المرتبطة بالألفاظ، وقد عنونه بـ" ما وضعته العامة في غير موضعه".[1] وقد أضاف عبد العزيز مطر أنه يمكن اعتمادا على ما ذكره الزبيدي في هذا الباب، جعل هذه الأخطاء على ضربين متعاكسين: انتقال من العام إلى الخاص، ثم من الخاص[2] الذي شاع وروده، ولم يستعمله العربي استعمالا صحيحا. ومن بين التصويبات التي نذكرها: "يقولون: عجزت عن الشيء، وإن كان يستطيعه. والصواب في هذا: كسلت عنه.

ويشار " للدينار من الذهب: مثقال. والصواب أن المثقال: زنة الشي الذي يثقل به". [3]وهذا التوهم في إدارك دلالة الشيء أو ما تعلق به، كثير الورود في كلام العامة، فتارة يقصدون تسمية الشيء بينما يكون المخصوص بالتسمية موضعه أو جانب منه فقط، وهذه المسألة تناولتها أغلب مصنفات اللحن قديما. ومن الأمثلة التي ذكرها الكسائي أيضا في باب اختلاف المعنى كقولهم:" نجزني كذا، إذ لم يحضره. والصواب: أعجزني الشيء يعجزني، إذا لم يستطع عليه. أما الناجز فهو الحاضر، ومنه قولهم بعته ناجزا بناجز؛ أي حاضرا بحاضر".[4]

القسم الثالث: وهو أقل الأقسام عددا في الأمثلة التي ذكرها في باب تصويب الألفاظ التي " يوقعونها على الشيء، وقد يشركه فيه غيره".[5] ومن الأمثلة على ذلك: يذكرون" لحاف للغطاء الذي يكون على الأسرّة خاصة. قال الزبيدي: واللحاف، والملحفة والملحف: كل ما التحف به من ثوب، أو رداء أو كساء في حال قيام وقعود أو اضطجاع".[6]

---

[1] الزبيدي، لحن العوام، ص 219.

[2] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 103.

[3] الزبيدي، لحن العوام، ص 230- 231.

[4] المرجع نفسه، ص 240.

[5] المرجع نفسه، ص 245.

[6] المرجع نفسه، ص 246.

ومثاله أيضا ما يقال في ثوب المرأة" فالخمار ما مرت به المرأة على رأسها، من شقاق الحرير خاصة. قال أبو بكر: والخمار كل ما خمرت به الرأس من ثوب وما أشبهه، وفي الحديث: خمروا الآنية، وأوكئوا السقاء".[1] وقد ذكر في غير مواضيع أمثلة كثيرة في شأن الحرف أو المهن وغيرها من المسائل، منها أن لفظ الإسكاف كانت تطلق على الخراز فقط، والصواب فيها أن كل حرفيّ في عرف العرب هو إسكافي.[2] وقد ارتبط هذا التصنيف بما هو دلالي، حيث تشاع في الدراسات اللغوية، مسائل مرتبطة بالمعنى، كمبدأ الاتساع الدلالي، والنقل الدلالي للألفاظ من حقل لآخر، ما يؤكد لنا أن نظرة الزبيدي في التصويب اللغوي كانت رؤية شمولية تعلقت بكل مستويات اللغة.

وقد تثير هذه التصنيفات بعض الجدل حول مدى الاستفادة من تنوع هذه الظواهر اللغوية، التي اختلف حولها اللغويون؛ وإسقاطها كمرجعيات نظرية يُنطلق منها في مجال دراسة ظاهرة التطور اللغوي في الدراسات الحديثة، أو في بناء المعاجم اللغوية الحديثة المختصة بفن من الفنون، كمعجم الألوان، أو معجم الأسماء العربية، أو معجم الأفعال النادرة عن العرب وغيرها من التقسيمات التي من شأنها أن تحصي الثراء اللغوي الذي تعرفه العربية الفصحى عبر تاريخها العابر.

وقد أعاد صاحب التهذيب تقسيم الزبيدي، وقد أحال إلى ذلك في مقدمة كتابه،[3] موضحا أنه أعاد جمع وتقسيم الكتاب إلى أربعة أقسام:

القسم الأول: لم يقم بعنونته، بل استهله بحرف الهمزة، ثم باقي الحروف الهجائية والأخطاء المذكورة فيه. ولم يذكر علة هذا التقسيم المعتمد؛ بل نجده يقوم بذكر الخطأ الشائع عند العامة،

[1] الزبيدي، لحن العوام، ص 247.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 250.

[3] ينظر: ابن شهيد الأندلسي، التهذيب بمحكم الترتيب، الجمع بين كتابي لحن العامة لأبي بكر الزبيدي، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1999م، ص 52- 53.

بقوله: يقولون كذا... ثم يتبعه بتصويب الزبيدي له مشيرا إلى ذلك بعبارة: قال أبو بكر: والصواب كذا...[1]

القسم الثاني: اكتفى فيه بإعادة التسمية نفسها التي ذكرها الزبيدي.[2]

القسم الثالث: متعلق بما لحن فيه من الأسماء.[3]

القسم الرابع: مختص بما لحن فيه من الأفعال.[4]

أما عن منهج الزبيدي في تصويب اللغة وفي استظهار مواد كتابه، فنجده غالبا يفتتح كلامه بذكر الخطأ مستعملا عبارة: ويقولون، ثم يتبع ذلك بذكر ما هو صائب وصحيح بقوله: قال محمد: والصواب هو كذا، وأحيانا يكتفي بذكر عبارة: قال أبو بكر. وقد لا يشير في مواضع إلى مكمن الخطأ أو يبين موضعه الحقيقي من الكلمة الواردة، أو نوعه إن كان في الحركة أو في بنية الكلمة؛ بل يذكر الصواب فقط؛ فيستنبط القارئ ذلك قياسا على الصحيح المذكور.

ونجده في مسائل محددة، لا يكتفي بذكر الصواب فحسب؛ بل يحتج ببعض الأشعار المنقولة عن القدامى، أو ببعض الأقوال لبعض العلماء أو اللغويين، وأحيانا يدعم ذلك بذكر اشتقاقات لفظ ما، أو نقل بعض الروايات الثابتة في شأن ذلك اللفظ؛ وقد يستطرد في مسائل فيضيف معاني الألفاظ ودلالتها في لغات العرب؛ أو ما جاء منقولا في لغات أو لهجات أخرى، أو من الألفاظ الفارسية.

[1] ينظر: الزبيدي، لحن العوام، ص 55- 259.
[2] ينظر: المرجع نفسه، 260- 312.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 313- 317.
[4] ينظر: المرجع نفسه، 318- 320.

أما طريقته الثانية في عرض مسائله، فيعتمد فيها على الإيجاز في بيان بعض الألفاظ الصائبة مع ذكر الأصل فيها دون شرح أو توضيح في ذكر الشواهد: مثال ذلك:"يقولون لشجر يكون في الجبال: عَرْعَار. قال محمد: والصواب: عَرْعَر".[1]

وما لاحظناه أيضا من حيث تنظيم مواد كتابه، أن الزبيدي لم يعتمد ترتيبا معينا في مصنفه والدليل أنه يجمع بين كلمات قد لا تتشابه ولا يجمعها حكم صرفي أو نحوي أو معجمي، كقوله مثلا في قسم واحد متتالي: مينه، قسامة، كرناسة، حرشف... وبنفس النهج لا يرتب الأخطاء التي وقعت في المادة نفسها، فمثلا نجده يذكر:"ويقولون للحجر الذي يشحذ الحديد عليه: مُسَنٌّ،"[2] والصواب أنها بكسر الميم. ثم بعدها يذكر جمعا غير يسير من الألفاظ التي لا علاقة لها باللفظ السابق، ونجده كذلك لا يجمع بين الألفاظ التي اتفقت في وزنها الصرفي تحت باب واحد؛ بل يذكرها بطريقة عشوائية؛ ليستدرك الأمر في مواضع أخرى فيعيد الصيغ نفسها ومن ذلك تخطئته للفظ مصران في حالة إفراده، يقال مصرانة، وخطأهم في ذلك كخطئهم في قولهم: صئبانة وذبانة.[3]

1-6 سمات المنهج التصويبي عند الحريري:

يشير عنوان كتاب درة الغواص في أوهام الخواص، إلى معالجة اللحن أو الخطأ، أو كما سماه بالأوهام التي وقع فيها الخاصة؛ كما يومئ إليها العنوان، وقد بيّن الحريري سبب ذلك في مقدمة كلامه فقال:" إني رأيت كثيرا ممن تسنموا أسنمة الرتب وتوسموا بسمة الأدب، قد ضاهوا العامة في

[1] الزبيدي، لحن العوام، ص 98.
[2] المرجع نفسه، ص 129.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 76، 85، 86.

بعض ما يُفرط من كلامهم وترعف به مراعف أقلامهم...فدعاني الأنف لنباهة أخطارهم إلى أن أدرأ عنهم الشبهة، وأبيّن ما التبس عليه واشتبه..."[1].

ويتضمن الكتاب مادة علمية مختلفة من قضايا نحوية وصرفية ولغوية، إلى جانب بعض المسائل الإملائية، وليس هذا فحسب؛ بل حوى مجموعة من القصص والنوادر؛ التي شهدتها العرب في مآثرها. وقد اعتُمد مصدرا أساسيا لكثير من الدراسات اللغوية والنقدية؛ نظرا لأسلوب الحريري الذي تنوع ما بين الإيجاز والدقة والفصاحة اللغوية؛ خاصة وأنه من صنف المتشددين؛ فكان لزاما عليه تخير اللفظ المناسب والعبارة الفصيحة.

أما عن منهجه في التصويب فلا نكاد نجد للحريري منهجا واضحا أو تبويبا محددا أو أي اعتماد على نظام أبجدي أو موضوعاتي للفظ مناط التصويب؛ بل يعرض مواد كتابه كيفما شاء، وقد أشار صاحب اللسان لهذا الأمر، فبسبب هذا الاعتماد على" السرد على غير تبويب ضاع فيه المطالع واشتبهت عليه المطالع، – ثم ذكر جهده في إعادة تبويبه– وقد رتبته أنا على حروف المعجم؛ ليسهل الكشف فيه عما يستعجم..."[2].

وكغيره من أهل التصويب ، نجده يذكر اللحن أولا؛ ثم يتبعه بذكر الصواب، ولم يكتف بعبارة لحن أو خطأ؛ بل يستعمل عبارات كثيرة منها؛ يغلطون فيه، لحن فاحش، وغلط شائن، وتوهم... في مقابل ذلك نجده ينوع في إيراد مستويات الصواب اللغوي ودرجاته في كلام العرب؛ فتارة يستعمل، الأفصح والصحيح، وتصحيح الكلام، وتارة أخرى يذكر المقيس والمسموع عن العرب،

[1] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 09.

[2] ابن منظور، تهذيب الخواص من درة الغواص، تح: أحمد طه وهبة رضوان، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2011م، ص 21.

وكلها صيغ تبين أهمية انتقاء الحريري لما هو صحيح من اللغة. ومما نذكره تمثيلا لهذه المعايير المعتمدة في كتابه نجد:

1 ومما يوهمون فيه، أو مما ذكر من أوهامهم: ومن الأمثلة في هذا الباب قوله: يسمون "ما يخرج من الكرش: الفرث، فيوهمون فيه؛ لأنه يسمى فرثا مادام في الكرش".[1] وأورد أيضا في هذا الباب مما يتوهمونه في كلامهم قولهم: "للقانط: هو موئس من الشيء، والصواب أن يقال فيه: يائس، أو آيس والأصل فيه يائس".[2]

2 تحريف الشيء عن موضعه في الكلام: ومن الأمثلة على ذلك قوله:" ونظير تحريفهم في المقطع: جاءوا كالجراد المشتعل بفتح العين، والصواب بكسرها".[3]

3 استعمال عبارة دالة على الخطأ، أو يخطئون فيه: ومن بين الشواهد التي أوردها عن الخاصة في هذا الباب أنهم يقولون:" لقيته لقاة واحدة، فيخطئون فيه؛ لأن العرب تقول: لقيته لقية ولقاءة ولقيانة".[4]

4 ذكره عبارة: من أقبح الأوهام أو أفضحها: وقد ذكر أنه مما وقعوا فيه أنهم يغيرون من الحركة المتعلقة باسم الآلة، على وزن مفعل، فيقولون: مطرقة، مقرعة، بالفتح أو الحرف والصواب بكسره،[5] كأن نقول مثلا: ملعقة ومسطرة ومكنسة وغيرها.

[1] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 196.
[2] المرجع نفسه، ص 288.
[3] المرجع نفسه، ص 203.
[4] المرجع نفسه، ص 181.
[5] المرجع نفسه، ص 187.

5 ذكره لمصطلحي اللحن الفاحش والغلط الشائن: يذكر الحريري أن من استعمالهم لصيغة المثنى للدلالة على الاثنتين يقولون:"اردا وهو من مفاحش اللحن، ووجه الكلام: ردا".[1]

وقياسا على هذا الاستعمال نجدهم في الأسماء الموصولة الدالة على المثنى يقولون:" اللتيا بضم اللام الثانية وهو لحن فاحش وغلط شائن؛ إذ الصواب بفتحها."[2] وهذا ثابت عن العرب في كلامهم في باب التصغير.

6 ذكره لعبارة وهو غلط منهم أو يغلطون في ذلك: من الغلط في استعمالهم في باب التأنيث مثلا: يقولون:" الضبعه العرجاء، وهو غلط، ووجه الكلام أن يقال، الضبع العرجاء"،[3] فالمعلوم في عرف العربية أن النحاة ينكرون الهاء الدالة على التأنيث؛ في اسم الجنس المؤنث.

7 ذكره لمصطلح التصحيف: ومما يصحفون فيه، أن يقولوا: "يا حامل اذكر حلا، وإنما هو: يا حابل، أي يا من يشد الحبل، واذكر وقت حله".[4]

8 عبارة ما يلحنون فيه: مما أشار إليه الحريري في هذا السياق أنّ من لحن الخاصة قولهم" السبع الطول بكسر الطاء؛ فيلحنون فيه، ووجه الكلام أن يقال: السّبع الطول بضم الطاء؛ لأنها جمع الطولى".[5] ومما وقع منهم من لحن أيضا أنهم يقولون:"سداد من عوز، فيلحنون في فتح السين والصواب بكسرها".[6]

---

[1] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 103.

[2] المرجع نفسه، ص 16

[3] المرجع نفسه، ص 88.

[4] المرجع نفسه، ص 152.

[5] المرجع نفسه، ص 146.

[6] المرجع نفسه، ص 125.

9 ذكره لعبارة ولا يفرقون: ويقصد بها عدم تفريقهم بين الظواهر المتشابهة، والتي بيّنتها العرب في كلامها، فمثلا نجدهم"لا يفرقون بين الحض والحث، والنعم والأنعام"،[1] وأحيانا لا يميزون بين الكلمة الواحدة مع اختلاف حركة حروفها كالعرّ والعرّ بفتح العين في الأولى وضمّها في الثانية.[2]

1-7 سمات المنهج التصويبي عند ابن الجوزي:

إن طريقة ابن الجوزي في ترتيب أبواب كتابه، هو أنه يعتمد على الترتيب الهجائي، ووضع الكلمات في أبوابها مبني على أساس الحرف الأول من الكلمة الصحيحة لغويا، ثم يتبعها بالكلمة الملحونة؛[3] وقد يختلف تصنيفه بالمقارنة مع تصنيفات أصحاب المعاجم اللغوية؛ فمثلا الكلمة المزيدة كاستخرج لا تطلب في باب الفعل الثلاثي خرج؛ فالترتيب عندئذ متعلق بالحرف الأول من الكلمة، دون حذف للزوائد.

ويستهل ابن الجوزي كتابه بذكر اللفظ الصحيح، ثم يذكر بعده ما أخطأ فيه العامة، ويبيّن موضع الخطأ من الكلمة الواحدة. وقد أوضح في مقدمة كتابه عن منهجه في تقويم اللغة فقال:"وإن وجد لشيء مما نهيت عنه وجه فهو بعيد، أو كان لغة فهي مهجورة، وقد قال الفراء: وكثير مما أنهاك عنه قد سمعته. ولو تجوزت لرخصت لك أن تقول: رأيت رجلان، ولقلت أردت عن تقول ذلك"[4]. ومن أمثلة ذلك قوله: "ما أملت فيك هذا. والعامة تقول: ما وملت بالواو".[5]ويذكر

[1] الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 240.

[2] المرجع نفسه، ص 237. (بنوع من التصرف).

[3] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 211- 212.

[4] ابن الجوزي، تقويم اللسان، ص 57- 58.

[5] المرجع نفسه، ص 62.

أيضا: "سألتك بالله إلا فعلت بكسر الألف. والعامة تفتحها".[1] وقوله كذلك: "وهذه إوزة بألف مكسورة. والعامة تسقط الألف".[2]

2 المنهج المتساهل ورؤيته في التصويب اللغوي:

2-1 سمات المنهج التصويبي عند ابن مكي:

إن من أهم ما يميز منهج ابن مكي[3] في كتابه تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، أنه جمع فيه من الأخطاء اللغوية التي وقع فيها عامة أهل صقلية في عصره، ويبدو للقارئ من خلال تصويباته أنه لم يكن متشددا؛ بل كان يذهب إلى قبول أية لغة نطقت بها العرب، وإن كانت رديئة، وكان غيرها أفصح منها[4] وأكثر قبولا في الاستعمال. وقد وجدناه قد أشار إلى هذا المنحى في كتابه، حيث يقول واصفا منهجه:"... فجمعت من غلط أهل بلدنا ما سمعته من أفواههم، مما لا يجوز في لسان العرب، أو مما غيره أفصح منه وهم لا يعرفون سواه، ونبهت على جواز ما أنكر قوم جوازه، وإن كان غيره أفصح منه؛ لأن إنكار الجائز غلط".[5]

واستنادا إلى مبدأ التوسع في قبول ما نطقت به العامة، وكان جاريا على لهجة من اللهجات العربية المعروفة، أقر ابن مكي في مستهل كتابه أنه اعتمد على الملاحظة المباشرة، أي استقراء ما تم

[1] تقويم اللسان، ابن الجوزي، ص 62.

[2] المرجع نفسه، ص 66.

[3] ينظر ترجمته: القفطي، إنباة الرواة على أنباه النحاة، ص 329.

[4] ينظر: نعمة رحيم، مناهج التصويب اللغوي، مجلة المورد، ع1، مج6، تصدرها وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1977م، ص 14.

[5] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 18.

سماعه من أفواه المحيطين به. وقد قامت منهجيته في تقويم الأخطاء وبيان السلامة اللغوية انطلاقا من فرضية تعدد أوجه العربية، والتدرج في مستوى الكلام وذلك انطلاقا من:[1]

1 ما لا يجوز مطلقا في لسان العرب.

2 ما يجوز ولكن غيره أفصح منه، غير أن درجات فصاحته العليا غير معلومة لدى المتكلمين.

3 ما استعمل وهو غير فصيح، ولكنه جائز وقد أنكر.

ولم يكتف ابن مكي بسرد الأخطاء نظريا فقط، بل نجده يتجاوز ذلك إلى القيام بعملية تصنيفية لما تناول من خلال الأوزان والصيغ ومواطن الاشتقاق، ثم اتجه إلى تصنيف الأخطاء حسب كل المجال الذي وردت فيه، فرتبها وفق أخطاء متعلقة بالجانب المفرداتي عند الفقهاء، والمفردات الواردة عند أهل الحديث، وأهل الطب والعلوم، وأهل السماع[2] وفي كل جانب أورد مجموعة من الأمثلة يبين صوابها من خطئها.

أما عن طريقته المنهجية في عرض مواد كتابه، فنجده يراوح بين الإطناب والإطالة أحيانا، وبين الإيجاز والاختصار في مسائل أخرى، ثم يتبع ذلك بإيراد الصحيح فيها، كأن يقول مثلا: هذه الكلمة بكسر القاف أو بضم الباء أو بفتح الشين؛ ثم يذكر مواطن الخطأ فيها ثم يتبعه بعبارة: ويقولون، ثم يصححه بقوله: والصواب هو كذا... وهذا كثير الورود في كتابه.

ومن الأمثلة التي نستشهد بها قوله مثلا على سبيل التمثيل: " ويقولون بلعت بلعا. والصواب: بلعا، بفتح اللام. ويقولون: فيك بله. والصواب: بله، بفتح اللام..."[3] وقوله أيضا: " ويقولون:

[1] ينظر: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، 154.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 154.

[3] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 92.

شبعت شبعا. والصواب: شبَعا. ويقولون: أخذت بطرف ثوبه، وأمسكت بطرف الحبل. والصواب: طرَف."[1]

ومثل هذه الأمثلة ذكرها بكثرة في باب "ما غيروا حركاته من الأسماء"، وفيه ذكر بعض التصويبات المتعلقة بحركات هذه الأسماء، منها قوله:" ويقولون مرضه الذَبول، والصواب: الذُبول. ويقولون: عليك بالخَمول. والصواب: الخُمول بالضم لا غير..."[2] وغيرها في هذا الباب متعدد لا حصر له.

وعطفا على ما ذكرناه، نجد ابن مكي في مواطن أخرى يتبع ما صوّبه مستشهدا على ذلك، بأمثلة وقياسات من القرآن الكريم والقراءات أو الحديث الشريف أو الشعر أو الأمثال القديمة المنقولة عن العرب، إضافة إلى ذكره لبعض الأخبار أو الحادثة المتعلقة بمثال ما عند إيراده للتصحيحات اللغوية. وقد مثل كتابه في هذا الجانب مصنفا لغويا وثقافيا حاول التطرق فيه لمواضيع ثابتة عن العرب في نمط حياتهم وأعرافهم الثقافية. ولم يكتف بذلك فحسب، بل يعمد في كثير من المواضع إلى إيراد اشتقاقات اللفظ المصوب، وسياق استعماله، وهو ما يتجلى في كتابه من خلال الباب المتعلق" بما يجري في ألفاظ الناس ولا يعرفون تأويله". ومن الأمثلة المجسدة لجميع ما ذكرناه، قوله في هذا الباب:

" وقولهم: ما يدري ما طحاها. إنما يريدون قول الله﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٥** ﴾[3] ومعنى طحاها: بسطها ووسعها. وقال الأصمعي طحاها: مدّها... ومنه قول علقمة:

[1] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 92.

[2] المرجع نفسه، ص 94.

[3] سورة آل عمران، الآية 05.

طحا بك قلب في الحسبان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب.

أي تطاول وتمادى في ذلك".[1]

ومن الأمثلة الدالة على الاستشهاد بالأحاديث النبوية وأقوال الصحابة كثير، منها قوله:" ويقولون مثلت بين يديه. والصواب: مثلت، أي قمت، وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وسلم قال:" من أحب أن يمثل الناس له قياما فليتبوأ مقعده من النار".[2]

وقد ذكر هذا القول في باب حديثه عن "ما غيروه بالتشديد"، ولم نجد في هذا المثال توضيحا للحركات أو ذكرا لأي تخفيف أو تشديد في الحرف مناط الاستدلال، بينما يذكر ذلك في غيرها من الأمثلة في هذا الباب مستعملا عبارة وهو بتخفيف كذا كقوله مثلا: "... ويقولون: غطى. والرواية غطا، بالتخفيف ... وقوله: إلام طماعية العاذل. يشددون الياء من طماعية. والصواب: تخفيفها."[3]

ومن الأمثلة التي انتقيناها قوله أيضا: " وقولهم: فلنا يخبط عشواء. والتقدير: يخبط خبط عشواء. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه. والعشواء: الناقة التي لا تبصر بالليل فهي تطأ كل شيء. والمثل المستعمل قديما: أخبط من عشواء."[4] ومن الشواهد أيضا في باب نقله عن أخبار

[1] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 232.

[2] المرجع نفسه، ص 126.

[3] المرجع نفسه، ص 128. هذا الشطر من بيت المتنبي يقول فيه: إلاما طماعية العاذل ولا رأي في الحب للعاقل.
وقد ذكره في سياق مدحه لسيف الدولة، ويذكر استنقاذه أبا وائل تغلب بن داود من الأسر، والقصيدة من المتقارب وقافيتها من المتدارك. ينظر: ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى بالتبيان في شرح الديوان، ضبطه وصححه مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، ج3، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، دط، 1926م، ص 21.

[4] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 234.

الأمم السابقة وملوكهم ونسبهم وصفاتهم قوله:" وقولهم للأسود: كوش. والصواب كوشي. أو ابن كوشي؛ لأن كوشا ولد حام بن نوح عليه السلام."[1]

2-2 سمات المنهج التصويبي عند ابن السيد البطليوسي:

ينتسب ابن السيد في كتابه الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، إلى المنهج المتساهل الذي ينظر للغة بمنطق تعدد وجوه الكلام المسموع، غير أن الجديد الذي تنبه إليه ابن السيد هو إدراكه لبعض الطرائق؛ التي تسير وفقها اللغة نحو تطور معجمها وجانبها المفرداتي، خاصة ما تعلق بقضايا المجاز ودوره في نماء اللغة، وتوليد صيغ لغوية جديدة مقبولة، ومبدأه في ذلك أن"كلام العرب أكثره مجاز وإشارة إلى المعاني".[2] ومن أمثلة ذلك أن العرب تقول في كلامها:" أكلت الخبز، وشربت الماء، ومعلوم أنه لم يأكل جميع نوع الخبز، ولم يشرب جميع نوع الماء، وإنما هو مجاز".[3] وهذا معروف في باب المجاز، أن يُخصّص العام، ويعمّم الخاص.

أما عن تقسيم الكتاب، فنجده يسلك فيه منهجا متنوعا، تكاد تتجلى فيه السمة النقدية البناءة في رده عن ابن قتيبة؛ حيث يعتمد في ذلك على أغلب مؤلفاته، وهذا دليل واضح على سعة اطلاعه وتمكنه من إدراك الظواهر التي أغفلها سابقوه. وتأتي مضامين كتابه ملخصة على النحو الآتي:[4]

[1] ابن مكي، تثقيف اللسان وتلقيح الجنان، ص 239.

[2] البطليوسي أبو محمد عبد الله، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ج2، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1996م، ص 92.

[3] المرجع نفسه ص 285.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 27- 28.

القسم الأول: اشتغل فيه بشرح أدب الكاتب لابن قتيبة، ومراتب الكتاب، والحديث عن مسألة الإعراب، وبعض النقول عن الأدباء وطرائفهم، وما يميز منهجه في هذا الباب، أنه يسهب في الشرح والتعليل والتمثيل بأسلوب واضح وصريح.

القسم الثاني: ويتفرع إلى أربعة أقسام جزئية تتداخل فيما بينها، أهمها:

القسم الأول: يذكر فيها مسائل وقع الغلط فيها، فقدّم تنبيهات عنها.

القسم الثاني: ذكره لبعض المسائل وقع فيها بعض الاضطراب والتردد، بين إجازتها ومنعها.

القسم الثالث: حديثه عن مسائل من لحن العامة، وقد أورد فيها بعض شواهد اللغويين في موضع الاتفاق، وبعض ما اختلفوا فيه.

القسم الرابع: ذكره لبعض المواضع جاءت غلطا في رواية أبي علي البغدادي.

القسم الثاني: ختم كتابه بشرح الشواهد التي أوردها ابن قتيبة في أدب الكاتب.

2-3 سمات المنهج التصويبي عند ابن هشام اللخمي:

يصنف ابن هشام اللخمي في كتابه المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ضمن صنف المتساهلين الذين توسعوا في مسألة التصويب، وقد جاء مؤلَفه كردّ عن كتابي الزبيدي وابن مكي، وقد أبان في مستهل مصنفه عن ذلك، ونجده في مواقف كثيرة، يتبع ما أورده ابن مكي برأيه المناقض له، وقد ورد في كتابه بعض من هذه الردود أو الانتقادات؛ والتي شكلت بذلك أولى إرهاصات النقد اللغوي عند هذه الفئة، نذكر بعضا من ذلك على نحو:

1 الردّ على الزبيدي: لقد تجاوزت المسائل التي خطأ فيها ابن هشام اللخمي الزبيدي ستين مسألة، منها أن الزبيدي ذكر في لحن العوام أنهم يسمون"الإناء المتخذ من الصفر: سطل.

والصواب سيطل"[1] على وزن فيعل. وجاء رد اللخمي عليه، بأن الصواب السطل قياسا على قول الخليل وابن سيدة في كتابه المحكم، فالسطل عربي صحيح وجمعه يأتي سطول.[2]وقيل أنه من الدخيل غير أن العرب استعملته في كلامها، ولم يخطئه بعض اللغويين كابن دريد في الجمهرة.

ومن الأمثلة أيضا أن الزبيدي يذكر كلمة دفتر بكسر أولها، فجاءت تخطئة اللخمي له، مشيرا إلى أنه من الخطأ قول "دفتر، بكسر أوله. والصواب: دفتر بالفتح، على مثال فعلل".[3] وقد جاء رد اللخمي أن العرب استعملت هذه اللفظة بالفتح والكسر معا، وقد تقلب الدل ياء عند بعضهم.[4]

2 الردّ على ابن مكي:

ومن العينات التي نذكرها،"يقولون لشراع السفينة: قِلاع، والصواب:قِلْع. والجميع: قُلوع".[5] وقد جاء رد اللخمي بناء على ما ذكره ابن دريد، فقد جاء في تسمية شراع السفينة قلاع بكسر الأول، قياسا على البيت الشعري المروي عن الأعشى، ويطلق عليه قُلُع عند جمعه.[6]

ويذكر أيضا أن ابن مكي أورد في تثقيف اللسان، أنهم "يقولون: قمح كثير الزوال، والصواب: الزُّوان، بالنون وضم الزاي، ويهمز ولا يهمز"[7]. وقد أنكر عليه اللخمي هذه الصيغة، مستدلا

[1] اللخمي ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 33.
[2] المرجع نفسه، ص 33 (بنوع من التصرف).
[3] المرجع نفسه، ص 40.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 40.
[5] المرجع نفسه، ص 90.
[6] ينظر: المرجع نفسه، ص 90.
[7] المرجع نفسه، ص 95.

بقول ابن قتيبة، فما جاء في حق كلمة زوان، الهمز وغير الهمز، وزوان، بكسر الأول وترك الهمز.[1] أما اللام كما شاعت عن العامة فمردودة غير ثابتة في الكلام.

أما عن بقية مسائل الكتاب، فتتجسد فيها رؤيته اللغوية في تصويب بعض القضايا، كغيره من اللغويين، ومن بينها حديثه عن:

1 ما جاء عن العرب فيه لغتان أو أكثر، وقد استعملت العامة ما هو ضعيف منها، أو أفصحها، مثل: كلمة "الرُّفقة، وفيها لغتان: رفقة بضم الراء، وهي أفصح، ورفقة بكسرها، وهي أضعف..."[2].

2 ما يقع فيه العامة من لحن، وغياب دليله الاستعمالي في معهود الكلام عندهم: مما يخطئون فيه ويغيرون حركته قولهم: "الملح، بفتح الميم. والصواب: الملح، بكسرها".[3]

3 ما ورد في حق شيئين أو عدة مسائل فاقتصروها على واحدة دون تعميم حكمها: قد جاء في موضع تسمية بعض اللباس أنهم يقولون:"قِشر، وكل ملبوس عند العرب قشر. والجمع من ذلك قشور".[4]

4 تحريف العامة لبعض الألفاظ المنقولة عن أشعار الفصحاء قديما دون معرفة قائليها مثل: تستعمل العامة مقولة "الحر حر وإن مسه الضر، والصواب في هذا المثل أن يقال: وإن ألمّ به الضر".[5] كما هو منقول في بيت أحد الشعراء في عيون الأخبار.

---

[1] اللخمي، المدخل إلى تقويم اللسان، ص 95.(بنوع من التصرف).

[2] المرجع نفسه، ص 141.

[3] المرجع نفسه، ص 232.

[4] المرجع نفسه، ص 319.

[5] المرجع نفسه، ص 513.

2-4 سمات المنهج التصويبي عند البغدادي:

إن المتأمل في كتاب البغدادي "ذيل الفصيح"، يجده ينتهج النهج التوسعي متأثرا بمبدأ التطور الذي تشهده اللغة. وهو يتشابه في ذلك مع منهج ثعلب. وقد اعتمد في منهجه التصويبي على مبدأين:[1]

المبدأ الأول: متعلق بما نطقت به العرب في كلامها.

المبدأ الثاني: مرتبط بما تستعمله العامة في كلامها، وبما تسرب إليهم من خطأ العامة.

وقد أبانت أمثلة البغدادي الواردة في كتابه، عن ظاهرة قبول كلام العرب على اختلاف أوجهه، وقد أضاف عن اللغويين السابقين البعد الدلالي في الحكم على صواب اللغة؛ وبهذا نجده يلجأ إلى مسألة القياس وعلاقتها بتوليد الصيغ الجديدة في النظام اللغوي العربي، وبهذا تولدت علاقة متكافئة بين ما استعملته العرب في لسانها وكان عاما ومتداولا بينهم، وبين ما خُصّص في استعمال ما بعينه وصار الانتقال من العام إلى الخاص استعمالا مقبولا لا يشوبه خطأ أو لحن ما.

ومن بين الأمثلة التي سردها كتابه يقال أن لفظ القافلة تطلق على ما هو ذاهب بطريق التفاؤل، في حين ينكر بعض اللغويين هذا القصد، والمعنى الصحيح أنها مشتقة من القفول،[2] ولا وجود لرابط دلالي بين المعنيين.

[1] ينظر: أحمد محمد قدور، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، ص 68.

[2] ينظر: المرجع نفسه ، ص 68- 69.

خاتمة الفصل الأول: نحو تصويب لغوي وسطي: تقييم عام:

ختاما وانطلاقا مما ذكرناه حول اختلاف منهجيات المصوبين اللغويين القدامى، وجب التذكير أن الاعتقاد بمبدأ التوسط في الحكم على الأداء الصحيح، يبقى الغاية المنشودة لفك هذا التوازي المنهجي بين التشدد والتساهل.

إن مطلب الشمولية في التقييم اللغوي إلى جانب فتح باب الاجتهاد في ضابط القياس اللغوي، مهمان في تقدير الأحكام وضبط الاستعمال الصحيح، فاللغة لا يمكن إيقاف تطورها؛ بل إن من نواميس حقيقتها الأنطولوجية هو التطور.

وفي المقابل لا يمكن أن نبقى مضيّقين النطاق عليها، ونرفض كل جديد طارئ عليها، بحجة أنه ليس منها. إن السؤال الذي يراودنا هو إلى أي مدى ساهمت هذه الاختلافات عند القدامى في التأثير على منهجيات المصوبين في العصر الحديث؟ وهل أثر ذلك على العربية الفصحى في ظل الاتساع اللغوي؟

وختاما إن الاعتقادات الذاتية الحسنة؛ التي تسعى لخدمة اللغة العربية والنهوض بها، ليست كافية؛ بل الواجب تأسيس هيئات علمية فاعلة، تنوع اهتماماتها في معاينة الواقع اللغوي تأدية واستعمالا، في مجالات لغوية وإعلامية وثقافية وفنية وغيرها، وفق أطر مناسبة، فالانحراف اللغوي بات شاملا لميادين كثيرة، ولهذا وجب إصلاحه بالصورة الشمولية نفسها. وإذا ما تعلق الأمر باللغة العربية فالحرص عليها أولى، فهي بالنسبة للمتكلم ليست لسانا ناطقا فحسب؛ بل هي انتماء فكري وحضاري مرتبط بمثل تأسيسية وسمت انفراده اللغوي بسمات ثابتة، قد تتغير بعض قوانينها ولكن تبقى الأصول ثابتة بثبات منطلقاتها.

الفصل الثاني: الجهود التصويبية عند اللغويين المحدثين بين التقليد والتحديث:

المبحث الأول: التصويب اللغوي عند المحدثين: قراءة في المرجعيات الفكرية والمناهج الإجرائية.

المبحث الثاني: السياق العام للعربية الفصحى بين متطلبات التصويب اللغوي والتحديات المعاصرة.

المبحث الثالث: الجهود التصويبية عند المحدثين في ميزان النقد والمراجعة.

تمهيد:

سيرا على مبدأ المحافظة على الاستعمال اللغوي السليم، وامتدادا لتلك الجهود المبذولة في سبيل الحفاظ على اللغة العربية، انتهج كثير من اللغويين العرب المحدثين نهج القدماء في انتقاء التعابير اللغوية الفصيحة، وتصويب الخاطئ منها فألفوا في ذلك كتبا في التصويب اللغوي الحديث؛ وقد تنوعت مناهجهم في معالجة هذه المسألة واختلفت طرائقهم في تصويب الاستعمالات اللغوية، كما أتت أمثلتهم متنوعة وموزعة على جميع مستويات اللغة: صوتا وصرفا ونحوا ودلالة.

واللافت للنظر حين تصفّحنا تلك المؤلفات أننا وجدناها لا تستقيم على معيار محدد، أو مجموعة من الضوابط المتفق عليها بينهم، ولذلك اختلفت نظرتهم في قبول أو رفض ما هو صحيح أو غير صحيح من اللغة، كما حدث عند أهل التصويب قديما كما سبقنا وأن أشرنا. وانطلاقا من هذه الملاحظات استرعى انتباهنا أن نقيّم تلك الجهود في ضوء معيار التقليد والتجديد نظرا لتلكم الاختلافات التي رأيناها؛ والتي سنحاول سردها في المبحث الآتي، وتأسيسا على ذلك أتت تساؤلاتنا على نحو:

أين يتجلى المعيار أو الضابط الأساسي عند هؤلاء المصوبين؟ أهو في الالتزام القواعدي الذي وضعه المتقدمون؟ أم في اجتهاداتهم الذاتية؟ ما هي أهم الفوارق المنهجية في عملية التصويب اللغوي بين اللغويين المتقدمين وهؤلاء المحدثين؟

ما مدى تأثير هذه الجهود التصويبية على واقع اللغة العربية الفصحى؟ وما هي حدود الاستفادة منها في واقعنا اللغوي المعاصر؟

المبحث الأول: التصويب اللغوي عند المحدثين: قراءة في المرجعيات الفكرية والمناهج الإجرائية:

إن الحديث عن كتب التصويب اللغوي الحديث، و محاولة تناولها بالدراسة أو مقاربة مسائلها كلها، ليس بالأمر الهين ولا يسعنا مبحث واحد للتطرق إليها؛ ونظرا لاتساع مضامين تلك المؤلفات وصعوبة تناولها جميعها بالدراسة والتحليل، وفي إطار ما يفرضه علينا سياق البحث، ارتأينا أن نذكر بعض الشواهد أو التمثيلات الممكنة عند إبراز ضابط أو معيار معين.

وقد جاء اهتمامنا ببعض هذه الكتب[1] منصبا على ثلاثة محددات أساسية والتي سنحاول من خلالها حصر هذا الموضوع في أضيق نطاق ممكن، وعلية تتلخص هذه المبادئ في:

[1] من أهم هذه المؤلفات الحديثة في ميدان التصويب اللغوي والتي سنذكرها اعتمادا على الترتيب الأبجدي هي:

1 أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين لأحمد مختار عمر.

2 أزاهير الفصحى في دقائق اللغة لعباس أبي السعود.

3 الكتابة الصحيحة لزهدي جار الله.

4 لحن العامة والتطور اللغوي لرمضان عبد التواب.

5 لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة لعبد العزيز مطر.

6 لحن القول: تصويب وتغليط لألفاظ وجمل شائعة لعبد العزيز بن علي الحربي.

7 لغويات وأخطاء شائعة لمحمد علي النجار.

8 مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري لأحمد محمد قدور.

9 العربية الصحيحة دليل الباحث إلى الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر.

10 قاموس رد العامي إلى الفصيح لأحمد رضا.

11 قل ولا تقل لمصطفى جواد.

أما بالنسبة للمعاجم فلدينا:

1 معجم أخطاء الكتاب لصلاح الدين الزعبلاوي.

2 معجم الأخطاء الشائعة لمحمد العدناني.

3 معجم فصاح العامية لهشام النحاس.

4 معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي لأحمد مختار عمر وثلة من الأساتذة المساعدين.

5 معجم الصواب والخطأ في اللغة لإيميل بديع يعقوب.

1 الجانب الكمي؛ أي طبيعة المادة المعرفية المتضمنة في هذه المؤلفات، وهنا لن نتناول كل مسألة بتفصيل أو شرح مستطرد؛ بل سنكتفي بذكر بعض الأمثلة لأهم المسائل أو القضايا العامة التي جاء ذكرها في كل مصنف.

2 الجانب الكيفي؛ أي طبيعة المنهج المعتمد عليه في حركة التصويب اللغوي عند بعض اللغويين المحدثين من خلال مصنفاتهم

3 موقف هؤلاء المصوبين من ضوابط القدامى ومدى تقيدهم بها؛ كالسماع والقياس وقضايا الاستشهاد والتوسع أو التضييق وغيرها من المسائل المهمة، مع الإشارة إلى مواضع الاجتهاد الذي أحدثه هؤلاء المصوبون المحدثون من خلال ذكرهم لبعض المسائل اللغوية، وكذا بعض المواطن التي خالفوا فيها القدماء.

1 بدايات حركة التصويب اللغوي عند المحدثين: مسوغات الظهور وخصائص الاشتغال:

قياسا على مبدأ الحفاظ على ثوابت اللغة العربية استمرت الجهود اللغوية في العصر الحديث، باحثة عن الاستعمال اللغوي السليم بعيدا عن أي مظاهر لغوية تعكر صفو النقاء اللغوي الذي سعى علماء العربية إلى تحقيقه منذ نشأة علم النحو.

ولم يكن هذا الحرص وحده دافعا أساسيا في استمرار تلك الجهود اللغوية؛ بل زيادة على ذلك وجدنا عاملا آخر ساهم في ظهور حركة التصويب اللغوي عند المحدثين ألا وهو عامل الاستخفاف بالقواعد النحوية ومحاولة إشاعة فكرة مغلوطة مفادها أن الاشتغال بهذه العلوم ليس سوى مضيعة للوقت ولا غاية تترجى من ذلك، ومن هنا ظهرت بدعة التفكير الموضوعي؛ الذي ينكر الجانب الشكلي المتعلق بالنحو كإلغاء الحركات الإعرابية في الاستعمال وبعض الأبنية الصرفية

والتساهل في مسألة الإملاء والخط[1] وغيرها من الثوابت التي شكلت البناء الأساس في بنية النظام العربي عامة.

وتصديا لمثل هذه المظاهر ظهرت حركة التصويب اللغوي عند اللغويين المحدثين، أو كما تسمى بحركة "التأليف في الأخطاء الشائعة"،[2] آخذة على عاتقها مهمة تصحيح الأخطاء الواردة في الاستعمال، وتشير أغلب الدراسات اللغوية التي تناولت بالسرد التاريخي هذه الحركة اللغوية، أن أول من كان له فضل السبق في هذا المجال هو أبو الثناء الألوسي(ت 1854م) في كتابه الشهير" كشف الطرّة عن الغرة"،[3] وفيه انتقد صاحب درة الغواص وأبدى تعقيبات مختلفة على كتابه، ثم حاول من خلال مصنفه تقديم مجموعة من الملاحظات والأحكام التقويمية، بناء على ترتيب هجائي ساعيا من خلاله إلى تسهيل مهمة مراجعته[4] والنظر فيه، لتتوالى من بعده طائفة من اللغويين والكتاب مهمة تصويب ما وقع من أخطاء، وقد كان لها إسهامات عظيمة في حفظ اللغة العربية من شتى أنواع الزيغ اللغوي الذي شهدته منذ زوال عصر الفصاحة.

والبداية نستهلها بالحديث عن موضوع اشتغالهم على تصويب الأخطاء، حيث نلمس تباينا في ذلك مع من سبقهم من المتقدمين، وأوجه الاختلاف بين هؤلاء المصوبين المحدثين بالمقارنة مع أولئك المتقدمين، ينحصر في كونهم اشتغلوا بتصويب الأخطاء المتعلقة بالجانب المكتوب وليس لغة العامة[5] كما ألفينا عند أهل التصويب قديما، إضافة إلى ذلك جاء اهتمامهم منصبا على فئة "الشعراء والكتاب والأدباء والخطباء، بالإضافة إلى لغة أهل الصحافة والإعلاميين والإذاعيين

[1] ينظر: محمود محمد الطناحي، مقالات الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، جمعها ورتبها: محمد محمود محمد الطناحي ومحمد ناصر العجمي، ج1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1422هـ، ص 199.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 199.

[3] ينظر: فهد خليل زايد، الأساليب العصرية في تدريس اللغة العربية، دار يافا، عمان، الأردن، ط1، 2011م، ص 61-62.

[4] ينظر: أحمد مطلوب، التصحيح اللغوي، ص 68.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 62.

والمتعلمين والمعلمين".[1] والعلة في ذلك أن هذه المجالات المذكورة أحرى بالتصويب والمعالجة اللغوية نظرا لما تتضمنه من أخطاء كثيرة، صرنا نألفها ونعتادها وكأنها على درجة كبيرة من القبول اللغوي؛ بينما قد تخالف في بنيتها اللغوية كثيرا من الضوابط النحوية والصرفية المعتادة في العرف النحوي.

وإلى جانب ذلك وجدناهم يهتمون بتصويب ما جاء في لغة الدواوين من ركاكة الأساليب ورديء الكلام، وقد أشار إلى ذلك أسعد داغر في مستهل كتابه وأفصح عن المشقة اللغوية التي يكابدها في تصويب لغة الدواوين بالمقارنة مع غيرها؛ إذ الصحيح فيها يكاد يكون أقل بكثير إذا ما قورنت بلغة الصحافة والمجلات.[2] ومن هنا انقسمت جهود المصوبين المحدثين إلى صنفين:[3]

الصنف الأول: انصب اهتمامهم بتصويب الأخطاء اللغوية الواردة في بعض المصنفات والكتب كالمعاجم، وذلك من خلال تهذيب ألفاظها ويشترك في ذلك المعاجم الحديثة والقديمة وممن كانت لهم الريادة في هذا الجانب لدينا اليازجي والكرملي على سبيل التمثيل لا الحصر.

وبالإضافة إلى ذلك تجاوزت الجهود التصويبية مسألة الاهتمام اللغوي بتصحيح الألفاظ والمفردات، من مجال المعاجم اللغوية إلى المعاجم المتخصصة بمجالات أخرى كمعجم الطب والحضارة وألفاظ الزراعة وغيرها من العلوم.

الصنف الثاني: وهم الذين أولوا اهتمامهم البالغ بتصويب الألفاظ الشائعة على لسان المذيعين والصحف والخطباء كما سبقنا وأن أسلفنا، وأيضا اهتمامهم بالأخطاء الشائعة في الاستعمالات الحديثة.

---

[1] أحمد مطلوب، التصحيح اللغوي، ص62.

[2] ينظر: أسعد داغر، تذكرة الكاتب، مطبعة المقتطف والمفطم، مصر، دط، 1923م، ص 5- 6.

[3] ينظر: عبده بن مرعي بن حسن هبة، كتب التصحيح اللغوي الحديثة، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف: فالح بن شبيب العجمي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، 1426- 1427هـ، ص 49.

وعطفا على هذا الانقسام الذي أوردناه عند هؤلاء المصوبين، جاء لزاما على ذلك أن تتنوع طرائق عرضهم للمسائل اللغوية مناط التصويب أو التخطئة، وعليه فلقد اختلفت مصنفات التصويب اللغوي في طرائق تقديم موادها اللغوية، -كما هو الشأن عند أهل التصويب قديما- فقد أظهر روادها مباحثهم التصويبية في صور متباينة؛ فمنهم من اعتمد على نظام المعجم، ويمثله على سبيل الاستشهاد زهدي جار الله في مؤلفه" الكتابة الصحيحة"، وقد انفرد عن السابقين بخاصية منهجية وهي أنه" ينبه على الخطأ المحتمل الوقوع يعرض لذلك بطريقة معجمية تقريرية لا تصويبية".[1]

كما أدرج في مقدمة[2] كتابه إفصاحا عن نهجه المعتمد وهدفه من الكتاب في الحفاظ على اللغة في مستواها الفصيح والمقبول. وقد اقتفى أثره مازن المبارك في كتابه الشهير" نحو وعي لغوي"؛ حيث أدرج في فصل منه مسائل متعلقة بالخطأ الشائع ووجه الصواب فيها، وقد جعل ذلك على ضربين:

الضرب الأول: وهو خاص بالألفاظ وقد رتبه ترتيبا معجميا قائما على النظام الألفبائي للحرف الأول، دون الأخذ في الحسبان مسألة المزيد والمجرد في إدراج الأفعال والألفاظ وغيرها.

أما الضرب الثاني: فكان في المعاني؛ حيث اعتمد فيه على السرد العشوائي لبعض الأساليب الحديثة وما يشاع حولها من أخطاء معاصرة في لغة الكتابة وغيرها.[3]

ومنهم من قدم مادته بناء على نظام الفصول، ومنهم من زاوج بين الأمرين. ومما تراءى لنا أن أغلب هذه المصنفات وجدناها ترتب مادتها ترتيبا ألفبائيا مثل: المعجم الوجيز في الأخطاء الشائعة

[1] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 48.

[2] ينظر: زهدي حسن جار الله، الكتابة الصحيحة، مكتبة الأهلية، بيروت، ط2، 1977م، ص 12. نقلا عن: المرجع نفسه، ص 49.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 49- 50.

لجودة مبارك، وأيضا في كتاب لغويات شائعة لمحمد علي النجار. ومنهم من لم يعتمد على أي نظام- كما هو الشأن عند أهل التصويب قديما- بل يعرضون مباشرة الألفاظ أو العبارات؛ التي ورد فيها اللحن ثم يتبعون ذلك بذكر وجه الصواب فيها، ثم يرفقونه بالأوجه التعليلية المناسبة، نذكر منهم على سبيل التمثيل: العدناني في معجمه وعند النجار في كتابه حيث يناقش مسائل التصويب ثم يبدي عليها رأيه بالقبول أو الرفض، إلا أنه يختلف في النظام المعتمد كما أسلفنا الذكر، والأمر نفسه عند الوائلي في كتابه أغلاط المثقفين.[1]

أما بالنسبة لبعض المؤلفات فقد جنحت إلى الكتابة في موضوع التصويب من خلال ذكر الجهود المبذولة قديما وحديثا في هذا الباب، ولكنهم لم يعتمدوا نظاما معينا؛ وإنما ركزوا اهتمامهم على تناول مستوى واحد من مستويات اللغة وهو الدلالة،[2] بغية معرفة ما يحدث للغة العربية من تطورات لغوية عبر العصور خاصة ما يتعلق بالألفاظ العربية، وما يشهده هذا الحقل المعرفي من تبدلات جديدة بفعل خاصية الاشتقاق والمجاز والنحت وغيرها من طرائق توليد المفردات، وهذا ما نجده عند رمضان عبد التواب في لحن العامة والتطور اللغوي، وكذلك عبد العزيز مطر في لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، وكذا مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري لأحمد محمد قدور.

ومن الخصائص المشتركة التي تكاد تتفق عليها أغلب مصنفات المحدثين في هذا السياق، أنها تشترك معظمها في الاعتماد على خاصية التعليلات والبرهنة في تبيان أوجه الصواب، كأن تذكر الخطأ ثم تبين صوابه، أو أن تذكر الصواب ثم تبين ما يقع فيه المستعملون من أخطاء متعلقة بالمسألة نفسها.

[1] ينظر: أحمد محمد الجندي، كتب التصحيح اللغوي المعاصرة ما لها وما عليها، من كتاب الاستعمالات اللغوية، ص 164.
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 157- 158.

ولكن قد وجدنا بعض المصنفات يغيب عنها التعليل ويُكتفى فيها بإيراد الصحيح، دون مبرر شعري أو شاهد نحوي وهذا ما اعتبره كثير من المنتقدين عيبا منهجيا افتقرت إليه بعض الكتابات، ونذكر من ذلك ما جاء في أزاهير الفصحى في بعض مباحثه ومن الأمثلة المتضمنة لذلك قوله: ذاك شخص له رئاسة علينا بالهمزة وهذا لحن، والصواب: رياسة بالياء مع كسر الراء، أو رآسة بفتحها مع همزة المد.[1] ومما ذكره أيضا في باب الأفعال والألفاظ أن يقول أحدهم: لقد تعب من عمله وأصابه الكلل أي الإعياء والإرهاق، والصواب: الكلال ومنه الكلالة.[2] وقياسه أيضا الخطأ في دلالة ومعاني بعض المفردات فمثلا: انخرط الرجل في جمعية كذا أو سلك كذا ليس مقبولا في الاستعمال، وإنما الصحيح انتظم أما انخرط فتوحي إلى دلالة ركب رأسه جهلا؛[3] أي قلة إدراك ومعرفة شيء ما.

ونلاحظ بعد إمعان النظر في الأمثلة الواردة أنه لا وجود لتعليل أو دليل من مصادر اللغة، قد اعتمدها الباحث تدعيما لما أورده، والعجيب أن نجده في غيرها من المواضع يذكر جملة من الأدلة، ويقودنا هذا الأمر إلى استنتاج أولي مفاده أن بعض كتب التصويب اللغوي لم تتبع منهجيا طريقة موحدة في تصويب المسائل اللغوية من بداية الكتاب إلى نهايته. وهذا مما لا يراه بعض الدارسين معينا على تقبل بعض الأساليب للأسباب التي ذكرنا.

أما لو أردنا أن نقف عند نوعية المادة المعرفية المتضمنة في هذه المصنفات، ولسنا نبتغي من وراء هذا القصد سوى الوقوف عند أمرين مهمين؛ وهما استقراء عنصري: الجدة والقدم في المسائل المطروحة لديهم، فسوف يثيرنا عندئذ سؤال مهم، وهو هل بقي المصوبون المحدثون تابعين للقدماء في إدراجهم لنوعية الألفاظ والصيغ التي يصوبونها، أم أنهم استحدثوا مسائل لغوية جديدة مجاراة للعصر في ضوء التطورات اللغوية الطارئة على اللغة العربية من حين لآخر؟

---

[1] ينظر: عباس أبو السعود، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت، ص 178.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 181. وينظر تفصيل ذلك عند ابن منظور في اللسان، ج7، ص 285- 286.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 184.

ليس من اليسير إيراد الحكم القطعي في هذه المسألة، ولكن اعتمادا على ما اطلعنا عليه، يمكننا التمييز بين صنفين في هذا الجانب عند أهل التصويب المحدثين، الأول أن أغلب المادة المعرفية المتضمنة عند البعض منهم نابعة من أمثلة القدامى جريا على أساليبهم في الاستعمال ولم يشيروا إلى الألفاظ المستعملة حديثا، كما هو الشأن عند عبد العزيز مطر في كتابه لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، إذ تناول فيه التراث التصويبي عند المتقدمين أمثال: الزبيدي وابن مكي الصقلي وابن الجوزي، فجاءت أغلب الأمثلة منتقاة من المعجم القديم استقراء وتوظيفا، مثل: الجخطب وزرزل وصابور المركب ومقاس...[1] رغم أننا لمسنا في عنوان كتابه تحديد رؤية حديثة؛ والتي كان من المفترض أن يقارب في ضوئها موضوع دراسته.

وفي العموم كانت القضايا التراثية والألفاظ المهجورة هي قطب الرحى في اهتمام هؤلاء ، ومن الأمثلة أيضا استعمالهم مفردات من قبيل: وابر وديار وعريب...وهي ألفاظ استعملتها العرب في عصرها، ولم يعد سياق استعمالها متاحا اليوم.كما جاءت مصنفاتهم متضمنة أمثلة وصيغا يكثر فيها النادر والغريب.

وعلى النقيض من ذلك نجد عند البعض منهم مادة علمية مستقاة من الاستعمال المعاصر من ألفاظ حديثة وتراكيب واضحة لا تكليف فيها. وقد لاقت انتقادا في شق منها خاصة حينما تعرضت لبعض الألفاظ العامية والأعجمية؛ والتي لم يوجد نص لغوي ثابت عن القدامى يجيز استعمالها، كأن يقال: حلق الرجل ذهنه، وهذا من العامي الشائع، أو كأن يقال: أوبرا وأوكسترا والبالي وغيرها من الألفاظ المتعلقة بالفنون المسرحية وألوان الرقص،[2] أو كاستعمال لفظ موبايل في الاستعمالات المعاصرة. ولا يعني هذا إنكارهم للقديم، فقد وجدناهم في مواضع أخرى يستعملون

[1] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 125- 126.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف اللغوي، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص 89- 90.

مفردات من التراث القديم، ولكن تبقى الرؤى الذاتية والفكرية المتبناة من خلال كل مصنف، هي الفيصل المنهجي في قيام الاختلافات بين مصوب وآخر.

ومنه نستخلص أن الجهود التصويبية عند المحدثين قد اقتفت أثر المتقدمين في بعض ضوابطهم وأحكامهم من جهة، وحاولت التوسع تأكيدا على فرضية التطور اللغوي من جهة أخرى. وانطلاقا من هذا التنوع في إيراد المادة اللغوية عند المصوبين المحدثين، سهُل علينا تصنفيهم منهجيا من خلال كتاباتهم، وهذا ما سنحاول الوقوف عنده كما سيأتي بيانه.

2 اتجاهات التصويب اللغوي عند بعض اللغويين العرب المحدثين:

بداية يتوجب علينا أن ننطلق من مسألة مهمة جدا، وهي أنّ هناك فرقا شاسعا بين الواقع اللغوي أو مستوى السلامة اللغوية بين اللغويين المتقدمين واللغويين المحدثين اليوم، فمستوى الفصاحة والأداء اللغوي قد تغير كثيرا بفعل عوامل شتى، ومنها تلك الهوة الحاصلة بين "معرفة العربية على مستوى النظر مقابل معرفتها على مستوى الأداء".[1] ومنه لم تصر العربية اليوم تأخذ بالسليقة ولهذا فليس من المعقول أن نقضي على اللحن كليا، والدليل على ذلك أن الجهود المبذولة في هذا السياق لا تزال قائمة، وقد صرح مصطفى جواد معترفا بذلك قائلا:" وليس وكدنا أن ننعى على ناس معينين أوهامهم، ولا ندعي العصمة من الخطأ...فالعربية صارت منذ عصور صناعة تتعلم قواعدها وتدرس أساليبها وتحفظ مفرداتها وتشرح عباراتها القديمة، وأسلوب متعلّمها يتأثر بكتابات عصره...".[2]

وكان لزاما في ضوء هذا الوضع اللغوي المتذبذب أن يستأنف اللغويون مهمة تصحيح اللغة وبيان أوجه الخطأ فيها وفق مراتب متباينة، وبناء على ذلك لامسنا بين أواسط أهل التصويب اللغوي المحدثين اختلافات منهجية في أحكامهم التقويمية، ولعل المبرر في ذلك كونهم لا يتفقون على

[1] نهاد الموسى، الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، ص 72.

[2] مصطفى جواد، قل ولا تقل، ج1، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 1988م، ص 10.

المعايير نفسها، أو أنهم يفاضلون بينها أو يقدمون وجها ما دون غيره من الأوجه، وهذا ما ترتب عليه ظهور ثلاثة أصناف نجملها في:

الصنف الأول: المتشددون في الحكم الصّوابي: قراءة في مظاهر التّشدد ومصادر التصويب عندهم:

إن ما نقصده بالتشدد في الحكم الصوابي عند اللغويين والكتاب المحدثين، هو التزام هذا الصنف بالسير على نهج القدماء في صرامة تعاملهم مع مسألة الخطأ والصواب، ومن هؤلاء المحدثين لدينا: إبراهيم اليازجي(ت 1906م)، وأسعد داغر(ت 1935م)، ومحمد علي النجار(ت1965م) ومصطفى جواد (ت1969م)، و كمال إبراهيم (ت1973م)، حيث يقتنع اللغويون المصوبون في هذا الاتجاه بضرورة الالتزام الشديد بما سار عليه اللغويون الأوائل، حيث ينكرون ويرفضون ما تعرفه اللغة العربية من أقيسة لغوية جديدة، ومرد ذلك أن اللغة لا تعرف إلا الأفصح، وقد وصفهم العزاوي قائلا:"...تزمت عدد من النقاد فسلكوا سبيل ابن فارس ومؤيديه، وضيقوا على المنشئين مجال القول وخطروا عليهم مفردات وأساليب بحجة أنها لم تسمع عن العرب، أو لم تكن مما وعته المعجمات".[1] وقد أوقعهم ذلك في "فخ تخطئة الصحيح وتفنيد الصواب ولم يعوا ذلك".[2]

ولذلك يظهر في كتبهم الالتزام بالمنهج المعياري ورفض كل ما هو من قبيل المولد والشائع والدخيل والمعرب، وفي نظرهم أن هذه المبادئ لا تصلح لكي نقيم على أساسها معيار الصواب؛ لأنها وسعت وفتحت أمام اللغة العربية آفاقا منهجية تسمح ببعض التجوز اللغوي غير المنضبط.

وإلى جانب ذلك نجدهم ينادون بعدم إعمال التأويل في تخريج بعض الأحكام اللغوية، في مقابل التقيد الكلي بضوابط السماع والقياس كما نقلت عن اللغويين المتقدمين. ورفض قاعدة

[1] نعمة رحيم العزاوي، النقد اللغوي بين التحرر والجمود، منشورات دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، الجمهورية العراقية، دط، 1984م، ص 30.

[2] أسعد داغر خليل، تذكرة الكاتب، ص 09.

القياس على الأكثر في كلام العرب إلا في بعض القضايا اللغوية الجزئية إلى جانب رفض مطلب اللغات الضعيفة ورفض ما سواها كالشاذ والرديء. ومن هنا جاء اعتمادهم المطلق على مصادر الاستشهاد الثلاثة: القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب والأخذ برأي البصريين دون الكوفيين. ومن أمثلة ذلك أن محمد تقي الدين قد خطأ بعض الاستعمالات اللغوية الحديثة – في حين قد يثبت عند غيره صحتها–، ودليله في ذلك أنه يحكم السماع فقط في قبولها أو رفضها وموضع الشاهد ها هنا قوله:" وما الذي يجعل لفظة القنبر أولى بالتعبير من القنبلة والقنبل؟ هل عندك شاهد من القرآن أو من كلام العرب الذين يحتج بكلامهم على صحة ما زعمت؟[1]

إن من أهم السمات المنهجية المضافة لتلكم المبادئ هو اقتناعهم التام بأن اللغة العربية لغة مقدسة ومترفعة عن باقي اللغات الطبيعية، ولهذا وجب الحفاظ عليها دون تحريف أو زيادة، ومن هنا جاء رفضهم لبعض المسائل المتعلقة بالترجمة وتأثيرها في اللغة؛ كتغيير بعض المصطلحات ودخول بعض الألفاظ الجديدة في المعجم العربي المعاصر؛ والتي يرونها قد أساءت إلى العربية الفصحى. ولهذا السبب كان شعارهم في التصويب منبنيا على قاعدة قوامها أنهم يسيرون "في انتقاداتهم على أفصح لغات العرب وأبلغ أساليب الكتاب. أما إذا كان هناك قول أو لغة تجيز الكلمة التي انتقدوها أو الأسلوب الذي عابوه، فلا يضرهم ذلك".[2]

وقد اقتفى المتشددون من المحدثين نهج المتشددين من القدامى لعلة واحدة وهي الموقف الثقافي أو السوسيولساني المعاصر لما هي عليه اللغة العربية في الفترة الراهنة" والمحاذرة من التساهل الذي قد يفضي إلى الانسياح الرخو في هذا الزمن الحرج؛ الذي يستفز لدى الأمة نداء التماسك".[3] وعليه فمسألة التصويب اللغوي وإنكار اللحن الذي يهدم اللغة، ليست مرهونة بما هو لغوي خالص

[1] محمد تقي الدين الهلالي، تقويم اللسانيين، مكتبة المعارف، ط2، 1984م، ص 160.

[2] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 183.

[3] نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2003م، ص 112.

فقط، وإنما هي مسألة هوّية يجب الحفاظ عليها، فلطالما كانت اللغة وعاء ثقافيا يعكسه نشاط الفاعلين وحرص الناطقين بها وسعيهم لتطويرها وليس المساهمة في ركودها نتيجة تخلفهم اللغوي.

وسنقدم فيما يأتي بعض مظاهر التشدد عند هذه الفئة مع ذكر بعض المعايير التي اعتمدوها في عملهم التصويب؛ والبداية مع:

1 سمات المنهج التصويبي عند إبراهيم اليازجي(ت 1906م):

ينطلق اليازجي من قناعة معرفية ترى أن اللغة العربية هي لغة القرآن ولغة أولئك الفصحاء القدماء؛ بل هي النموذج المقدس والمرجع الوحيد في مسألة التصويب والتخطئة وحجته في ذلك أنه لا يصح أن نتجاوز ما بناه اللغوي قديما" فليس لمن جاء بعده أن ينازعه في ذلك، ولا أن ينقض حكما بناه ولاسيما بعد أن ختم على اللغة بخاتم القرآن والسنة، وتعين الجري فيها على ما انتهت إليه زمن التنزيل والنطق بالأحاديث النبوية".[1]

ويرى اليازجي أن سعي كثير من أهل التصويب إلى الاستناد على الحجج الضعيفة وركضهم وراء التخريجات النحوية ومخالفة وجوه الفصيح والتوسع في القياس دون ضوابط مشروعة، فيه من المفسدة اللغوية ما يضر اللغة، واستنكارا لهذه المبادئ، أبدى اليازجي التزامه الشديد في منهجه التصويبي؛ حيث اعتمد على ذكر **قواعد السماع** ومن الأمثلة على ذلك أنه يكرر في مواضع شتى عبارات من قبيل: ولم ينقل ذلك عن العرب في كلامهم، ولم يسمع غير ذلك، ولم ينقل عنهم هذا الأمر... ومن التمثيلات التي أوردها في هذا السياق أنه ينكر على من يجمع لفظة "مجد على أمجاد وما سمع في كلامهم من لفظة أمجاد فإنما هو جمع مجيد...".[2]

[1] إبراهيم اليازجي، أغلاط العرب، مجلة الضياء، ج3، مطبعة المعارف، شارع الفجالة، مصر، 1900- 1901م، ص 450.

[2] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، مطبعة المعارف، مصر، ط1، 1319هـ، ص 31.

ومن الشواهد التي تدل على تمسك اليازجي بنهج المتقدمين أنه أشار في مسألة لفظة هاته التي شاع استعمالها عند المحدثين بدل لفظة هذه؛ حيث أشار إلى أنه قد تتبع كتب المتقدمين ولم يجدها مستعملة عندهم ولا عند أصحاب المعلقات أو عند الشعراء الجاهليين أمثال عنترة والنابغة وعروة بن الورد أو عند شعراء النقائض، كما لم ترد في القرآن الكريم،[1] ومنه فليست من الفصيح أو الأفصح ولا يجوز استعمالها رغم ما نراه لها من شيوع في كلام المحدثين، وهذا مما يدل على أن شيوع الألفاظ لا يعني بالضرورة أنها فصيحة.

ومما خطأه مستندا إلى أصول السماع قوله: أخذت بناصر فلان ما يقصدون أخذت بيده أو بمعنى نصرته وساندته، وقيل إنه غير مسموع عن العرب، ولا نجد له وجها[2]من الأوجه في مصنفات أهل اللغة قديما. ومن المواطن التي ذكر فيها اليازجي تصويباته مستندا إلى الكلام المسموع الذي أثبته المتقدمون في خطاباتهم النحوية، أنهم يقعون في مسألة التخفيف والتشديد في بعض الألفاظ كقولهم:"حافة الوادي بتشديد الفاء، ويأتي جمعها على حوافي، والصواب في نظره: حافة بالتخفيف والمشهور في صيغة جمعها أن يقال حافات وحيف بكسر الحاء، وقيل إن صيغة حوافي يكادون يجمعونها جمعا لحافية وقيل هو من المسموع عن بعض العرب[3] وقد استند اليازجي في هذا الرأي على شعر الطرماح الذي أورده صاحب اللسان قد جاء فيه:[4]

تجنبها الكماة بكل يوم مريض الشمس محمر الحوافي.

وقيل في جمع حافة حوائف وهو من النادر[5] في الاستعمال.

[1] ينظر: إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 30.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص11.

[3] المرجع نفسه، ص 12- 13. (بنوع من التصرف).

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص 60.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 60، وينظر أيضا ما ذكره اليازجي، ص 13.

ومن الأمثلة الدالة على تبنيه للكلام المسموع الفصيح في إيراد التصويبات قوله: "شيد معالم الحضارة"[1] وقد خطأ هذا المعنى ودليله في ذلك أنه "قد ثبت في كلام الفصحاء أنهم ينسبون فعل التشييد لما هو مرئي ومحسوس وقد ثبت أيضا في اللسان أن المعالم أو المعلم بصفة عامة هو الأثر الذي يستدل به على الطريق، ومنه فالصواب أن يقال: أوضح معالم الحضارة بمعنى أظهر ما طمس من آثارها وهذا هو الثابت الذي نراه في كلام الفصحاء".[2] وقيل عند البعض إن هذا الاستعمال ليس حقيقي وإنما يحمل على المجاز؛ ولكن اليازجي قد أومأ في مستهل كتابه أنه لن يعتمد على التأويلات ذات الأوجه المختلفة؛ بل مدار اهتمامه سيكون منصبا على ما أقره الفصحاء من استعمالات في عصور الفصاحة الأولى لذلك نراه متشددا في حكمه الصريح على تلك العبارة.

ولم يكن استناد اليازجي على الكلام المسموع بمنأى عن مصادره المعروفة من **القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعرا**، حيث استدل في مواضع كثيرة بما ورد في القرآن الكريم تثبيتا لبعض الآراء اللغوية وتفنيدا لبعض الأحكام الخاطئة في شأن بعض الاستعمالات؛ التي شاع خطؤها ومن أمثلة ذلك إنكاره تعدية بعض الأفعال مثل: عهد كأن يقال: عهد إلي مسألة كذا، بمعنى أوصاني، وهذا خطأ والصواب تعديته بفي؛ لأن الفعل عهد من الأفعال المتعدية بالحروف[3].

كما استشهد بآية أخرى وهي قوله جل في علاه ﴿ **إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخۡفَىٰ عَلَيۡهِ شَيۡءٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٥** ﴾[4]وذلك في موضع تخطئته لمن يستعملون الفعل أخفى متعديا بنفسه كأن يقال: لا يخفاك أن السر في ذلك والصواب: لا يخفى عليك كذا وكذا.[5]

[1] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص55.

[2] المرجع نفسه، ص 56.

[3] المرجع نفسه، ص 09. (بنوع من التصرف).

[4] سورة آل عمران، الآية 05.

[5] المرجع نفسه، ص 22 (بنوع من التصرف).

أما عن احتجاجه بالشعر القديم، فقد أورد اليازجي بعض التصويبات بناء على سعيه المستمر في إثبات الأفصح في الاستعمال، فقد وجدناه يستدل ببعض أشعار الفصحاء من العرب القدماء، ولم يقف عند حد الاستشهاد فحسب، بل تجاوز ذلك إلى تقديم بعض الانتقادات لبعض الشعراء القدماء: أمثال عنترة العبسي وعدي بن زيد، ومن المتأخرين لدينا أبو تمام وغيرهم، ومن مظاهر الاستشهاد بشعر المتقدمين، أنه ذكر معنى الطهارة والعفة في قوله: طاهر الحجرة وطيب معقد الإزار قياسا على قول الشاعر:

رقاق النعال طيب حجراتهم.

ومما جاء في كتابه من مواضع تثبت ذلك أنه ينكر الاستعمال الشائع: قلت له أن يفعل هذا الأمر، وهذا غير صائب لأن أن لا تقع بعد مقول القول، والصحيح أن يقال: قلت له ليفعل كذا، بإثبات لام الأمر، ويجوز أيضا حذفها ويأتي الفعل بعدها إما مجزوما أو مرفوعا وكلاهما صحيح،[1] ومن الشواهد الممثلة لهذين الموضعين:

قول منظور بن مرثد الأسدي:[2]

قلت لبوّاب لديه دارها تئذن فإني حمها وجارها.

وجاء عن المهلهل بن ربيعة قائلا:[3]

قل لبني بكر يردونه أو يصبروا للصيلم الخنفقيق.

[1] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 48. (بنوع من التصرف).

[2] المرجع نفسه، ص 48. وفي رواية فإني حمؤها. ينظر: ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن العثيمين، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م، ص 414.

[3] المرجع نفسه، ص 48. وفي رواية قل لبني ذُهْلٍ، ينظر: أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، دط، دت، ص 462.

كما وجدنا اليازجي في معرض سرده لبعض التصويبات اللغوية، أنه أبدى بعض التعقيبات لبعض الشعراء الجاهليين فيما يتعلق ببعض المسائل النحوية ومن ذلك أنهم يقولون: لا ننسى بأن الأمر كذا، ويفرحني بأن يكون محمد كذا وقس عليها من الاستعمالات، والصواب أن يأتي المصدر بدل حرف الباء،[1] وقد انتقد في هذا السياق بيت عنترة في معلقته حينما تضمن شعره هذا الأسلوب في قوله:[2]

ولقد خشيت بأن الموت ولم تدر في الحرب دائرة على ابني ضمضم.

كما أنكر ذلك على الحموي في بيته الذي جاء فيه: ....تكاد بأن تنقد من دقة الخصر،[3] مصرحا أن هذه الزيادة بحرف الباء ليست إلا شذوذا،[4] وحذفها أوجب تجنبا لأي إشكال نحوي.

أما عن معيار القياس فلم يولي اليازجي اهتمامه الموسع بقواعد القياس رغم أن أغلب اللغويين المحدثين يرون أن القياس إغناء للغة ومعيار مهم في استمرار تجددها، بيد أن اليازجي لا يكاد يستعمله كضابط منهجي في عمله التصويبي إلا إذا أثبت السماع صحته، ومن المواضع التي أنكر فيها القياس ولم يستسغه في الاستعمال جمع "لفظة نادي على نوادي وهو مع كونه القياس، غير مستعمل، وإنما يقال في جمعه الأندية وهو في الأصل جمع نديّ..."[5].

أما عن استدلاله بالقواعد النحوية والصرفية الثابتة عن النحويين القدامى فقد رأيناه يسرد جملة من القواعد المعيارية الثابتة عن النحاة مرجحا آراءهم في ذلك، حيث يؤاخذ من يقولون: رأيته أكثر من مرة، أو زارني أكثر من واحد، والحكم فيها قد يعني التأكيد على كثرة الشيء للمرة الواحدة، والقاعدة النحوية الراجحة في حكم التفضيل أن يشارك المفضل عليه المفضل في المعنى

[1] ينظر: إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 49.
[2] المرجع نفسه، ص 49.
[3] المرجع نفسه، ص 49.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 49.
[5] المرجع نفسه، ص 31.

ذاته، فمثلا لو قلنا: زيد أشرف من علي فالمقتضى أن يكون علي على مرتبة من الشرف بيد أن زيدا أكثر منه في ذلك، وقيل إن هذا التركيب في فحواه منقول عن غير العرب، والثابت في عرف النحاة أنهم يستعملون لفظة غير، فيقال: رأيته غير مرة وزارني غير واحد؛ أي أن دلالة الواحد ها هنا تفضي إلى وجود اثنين أو أكثر[1]. والعجيب من تشدد اليازجي في هذا الموضع ولسنا نتهمه على تسرعه في الحكم المذكور سابقا، ولكن المفارقة أن نجد صاحب درة الغواص[2] قد استدل بهذه الصيغة وأثبتها.

ولدينا من الشواهد أيضا: أنهم يقولون: "حرمه من الشيء، فيعدونه إلى المفعول الثاني بمن، والمنقول عنهم، – أي النحاة– حرمه الشيء بنصب المفعولين".[3] ومن التصويبات النحوية التي أوردها بناء على ما تضمنته كتب النحو أنه لا يجوز استعمال تراكيب من قبيل: ليس زيد ليفعل كذا، فيوردون اللام في خبر ليس، قياسا على لام الجحود في قولنا: لم يكن ليفعل ذلك، وهذا لحن ولا يتوجب استعماله؛ والدليل أن هذه اللام المذكورة لا تدخل إلا في خبر كان المنفية، كما هو مقرر في كتب النحاة".[4]

وغير بعيد عن هذه المواضع نجده يذكر بعض الأخطاء الشائعة في استعمال اسم التفضيل المقترن ببعض الحروف، كأن يقال: والأعجب من ذلك أن الأمر كذا، وهذا أخي الأكبر مني، وقد جاء ذكر هذه المسألة عند السيوطي في المقامة الوردية والأشرف من كل ريحان فخرا، وقد جاء في

[1] ينظر: إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 53.

[2] ينظر: نهاد الموسى، الخطأ في العربية، نموذج من التردد بين منازل المثال والواقع، ص 71. وينظر أيضا ما أورد الحريري في درة الغواص، ص 26– 27.

[3] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 21.

[4] المرجع نفسه، ص 32.

تقريرات النحويين أن الحرفين: من وإلى لا تجتمعان مع صيغة أفعل الدالة على التفضيل، والصواب أن تحذف إحداهما، فيقال: الأعجب أن...وهذا أخي الأكبر...[1]

ومن المواضع التي عني اليازجي بتصويبها كما هو معلوم لغة الجرائد، ومن الأمثلة الصرفية التي ذكرها أن لفظة النادي لا تجمع على صيغة النوادي، ولم يأت في استشهادات النحاة أو الفصحاء العرب موضع فيه هذا الجمع؛ بل الراجح في استعمالاتهم أنهم وظفوا كلمة أندية في جمع نادي،[2] وقد انتقد شكيب أرسلان هذا التشدد عن اليازجي ورد عليه مثبتا تعجله في التخطئة، وقد استدل بما ذكره الميداني في بيت يروى عن معاذ بن صرم الخزاعي والذي جاء على نحو:[3]

ولست برعديد إذا راع معضل ولا في نوادي القوم بالضيق المسك.

وعطفا على ما تبناه اليازجي في منهجه وجدنا أيضا أن الاستناد على **المعاجم القديمة** قد تمثل في كتابه على صور كثيرة، وهذا لحرصه الشديد على انتقاء أفصح الألفاظ كما كانت سائدة عند الفصحاء العرب قديما، ولذلك وجدناه يعتمد عليها كثيرا في تصويب الألفاظ أو تخطئة بعضها ممن زعموا أنها فصيحة أو توهموا دلالتها، ومن الشواهد الممثلة لما نقوله: أن كثيرا من المستعملين المحدثين يخطئون في بعض عبارات الشكر كقولهم: "شكر له على إحسانه أو شكر لإحسانه"[4] ومثيلها من العبارات، وهذا مما يراه اليازجي غير صائب مستدلا بما جاء في تاج العروس للزبيدي في قوله: "شكره وشكر له"[5] ومثله ما جاء في اللسان أما في الأساس للزمخشري فكانت الدلالة

[1] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 52.

[2] ينظر: نعمة رحيم، مناهج التصويب اللغوي، مجلة المورد، ع1، مج 6، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1977م، ص 16.

[3] ينظر المرجع نفسه، 16. وينظر شرحه: الألوسي محمود شكري، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، عني بشرحه وتصحيحه محمد بهجة الأثري، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 156.

[4] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 07.

[5] المرجع نفسه، ص 07.

أبين[1] حيث يورد "شكرت لله نعمته، ويقال شكرت فلانا يريدون نعمته،"[2] وقد استنتج من كلامه "أن الشكر يعدى إلى المشكور له أي المنعم باللام، وإلى المشكور به أي النعمة نفسها تقول شكرت لزيد..."[3]

ومما يضارع مثل هذه المواضع في استدلاله بالمعاجم القديمة عندما نجده يصوب لفظة انصاع والتي تشاع في الاستعمال بدلالة الانقياد والطاعة، وقيل إنها غير واردة في كلام اللغويين؛ والصواب أن انقاد تحمل معنى انفلت متعجلا،[4] والدليل على ذلك أنه ورد في الأساس للزمخشري انصاع القوم إذا مروا سراعا وفي اللسان انصاع أي فرقه فتفرق".[5] وقد وجدناه كثير الاعتماد على معاجم الألفاظ في سياقات متنوعة.

2 سمات المنهج التصويبي عند أسعد داغر(ت 1935م):

وليس من قبيل المصادفة أن نجد لغويين كثرا على نهج اليازجي، ومنهم أسعد داغر في تذكرة الكاتب؛ حيث غلبت عليه النزعة المتشددة، وقد وجدنا محمد علي النجار قد تعقب أثره اللغوي في هذا الشأن، فأبدى تصويبات كثيرة لما وصفه أسعد داغر في باب التخطئة، وهذا دليل واضح على وجود تلك الردود المتبادلة بين القبول والرفض بين المصوبين كما هو الشأن عند القدامى، وقد تؤدي بنا مثل هذه المواقف إلى التأكيد مرة أخرى على نسبية العمل التصويبي واستقرائه الناقص وعدم الجزم النهائي في الحكم عليه.

[1] ينظر: إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 07.
[2] المرجع نفسه، ص 07.
[3] المرجع نفسه، ص 07.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 09.
[5] المرجع نفسه، ص 09.

وثمة عوامل أساسية في نظر أسعد داغر كانت السبب في ظهور تلك الأخطاء في الاستعمال اللغوي، تتلخص من منظوره في:[1]

أ- التأثير السلبي للعامية واللهجات في الفصحى:

وهذا مما تعكسه بعض الكتابات أو مما وجدناه في الخطابات الإعلامية ولغة الصحافة والإعلانات المكتوبة، وما يشاع في المدارس التعليمية والمواقف الرسمية، كاستعمال بعض اللهجات والألفاظ العامية أو مما تم تعريبه من اللغات الأجنبية بشكل خاطئ لا نرى في الاستعمال العربي ما يضارعه، وهذا الخلط في الاستعمال ليس من قبيل التيسير وإنما هو المشكلة الكبرى في شيوع اللحن وتكسير النظام اللغوي الفصيح. فالعامية كما نعلم عاميات ويستحيل أن نجعلها لغة موحدة للتواصل والكتابة إذ ليس لها القدرة على" امتلاك ناصية التعبير الكتابي في الثقافة والفكر".[2]

ب- كثرة السماع غير المنضبط:

وهذا مما نراه ملخصا في باب الأبنية والأوزان، إذ يستعمل كثير من المتكلمين صيغا يخطئون في أوزانها كصياغة الأفعال المزيدة والمجردة، وباب المتعدي واللازم وجموع التكسير والمصادر[3] وغيرها من المسائل التي يأخذ بها كثير على أنها سماعية ويتناسون أنها منها ما هو قياسي يخضع لضوابط صرفية أثبتها أهل اللغة في تآليفهم.

ج- مشكلة النقل بلا تمعن وتدقيق:

وكثيرا ما يطالعنا في بعض الكتابات غياب الحرص الشديد على اقتفاء أثر من سبق في هذا الباب، فتأتي أحيانا الأحكام من دون أن يقدم صاحبها دليلا من أكثر من مورد، وأحيانا يستدل

[1] ينظر: أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 11- 18.

[2] محمود تيمور، مشكلات اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 83.

[3] ينظر: أسعد داغر، تذكره الكاتب، ص 13- 15.

المصوّب على رأي مصوّب سابق وكأنه هو النموذج الأمثل دون بذل اجتهاد أعمق في التحري بنفسه عن صحة ما يريد تصحيحه. وقد أدرك أسعد داغر هذه الهفوة المنهجية عند المصوبين فاستنكرها وتعجب قائلا:" ولست أدري هل أسعد الحظ أحدا من الكتاب فعصمه من نقل الخطأ عن غيره، وصانه من توهم غلط سابقه صوابا؟[1]

د- قلة الاهتمام باللغة:

وهذا حاصل في واقعنا اللغوي المعاصر، فلا نكاد نجد ذلك الاهتمام أو الحرص الشديد على تعلم قواعد اللغة العربية كما يجب أن تكون، وكذا غياب النهل من مصادرها اللغوية الأصيلة، وإضافة إلى ذلك ليس هناك اهتمام بتنمية الرصيد اللغوي وإحيائه وظيفيا بالاستعمال والمران الدائم. وغالبا ما نجد طلبتنا أو المتعلمين على وجه العموم يركضون فقط خلف ما يحتاجونه من محاضرات أو دروس من أجل اجتياز الامتحانات فحسب، أما الوازع الفطري والحافز النفسي لحب التطلع وتقويم اللسان وضبط ملكتهم اللسانية أداء وكتابة، فلا نكاد نرى له أثرا وهذا مما ينعكس سلبا في تردّي حصيلتهم اللغوية.

أما عن مظاهر العمل التصويبي عنده فقد رأينا حكم التشدد يسري على تصويب كثير من الاستعمالات ويتأتى ذلك في استدلاله بما **ثبت عن العرب أي ما تم سماعه من ألسنة الفصحاء، واستنكار ما لم يثبت عنهم**، ومن أمثلة ذلك :قولنا على سبيل التحسر، وهذا أمر يؤسف له؛ فتتم تعدية الفعل أسف باللام، وهذا لحن بيّن وقد يعمد أهل الفقه إلى توظيف تلك التعدية من باب التضمين فقط، في حين لم يثبت عن العرب أن استعملوا التعدية بهذا الحرف؛ وإنما الصواب أن يقال: وهذا مما يؤسف عليه[2]، قياسا على قول الشاعر:

[1] أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 17.

[2] المرجع نفسه، ص 44-45 (بنوع من التصرف).

بيت غير مأسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن.[1]

كما أشار إلى عبارة: "والمسموع عن العرب" وذلك في سياق تصويبه لما يخطئون فيه من عبارات كقولهم: من أول وهلة، بينما الصحيح أن يحذف حرف الباء فيقال: رأيته أول وهلة.[2]

ومن الاستنتاجات التي وقفنا عندها في كتابه أنه لا يكاد يتجاوز في استناده المنهجي في البحث التصويبي على **أقوال كبار اللغويين والنحاة** أمثال أبي الأسود الدؤلي في قوله:[3]

ولا أقول لقدر القوم قد غليت ولا أقول لباب القوم مغلوق.

وقد جاء هذا التوجيه النحوي في باب ما يلحنون فيه من الأفعال من قبيل: غلق فيقولون: غلق الباب، بينما المعهود عن العرب في كلامهم أنهم يستعملون الفعل أغلق أو غلّق بالتشديد عند المبالغة.[4]

أما في الجانب المتعلق **بالشعر فقد كان قديمه** سائدا في مباحث متنوعة من كتابه نذكر منها بيت لعمرو بن كلثوم المأخوذ من معلقته الشهيرة القائل فيها:[5]

ملأنا البر حتى ضاق عنا كذاك البحر نملأه سفينا.

[1] ينظر: أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 44- 45. وقيل أن البيت منسوب لأبي نواس، ينظر: السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، 166. وينظر أيضا: إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 68- 69.

[2] أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 58. (بنوع من التصرف).

[3] المرجع نفسه، ص 64.

[4] المرجع نفسه، ص 64. (بنوع من التصرف).

[5] المرجع نفسه، ص 112.

وقد جاء استناده على هذا البيت في معرض حديثه عما يلحنون فيه في مسألة مساواتهم بين لفظة سفين (في المفرد) وسفينة قياسا على قبيل وقبيلة، والأفصح استعمالا أن تجمع هذه المفردة على سفن وسفائن وواحدها سفينة.[1]

وأيضا استدلاله ببيت جميل بثينة في قوله:[2]

لو كان في قلبي كقدرة قلامة حبا لغيرك ما أتتك رسائلي.

وهذا مما يشاع في استعمال المحدثين أنهم يوظفون كلمة حبا مقرونة بالباء مثل: فعلت هذا حبا بالخير، والصواب تعديتها بلام التقوية[3] قياسا على قول الشاعر أعلاه.

وقد غلب في نزعته التصويبية في كتابه التذكرة إيراد كثير من المسائل دون أن يذكر فيها شواهد معينة، وإنما اعتمد فيها على استنباطاته النحوية واللغوية، ومن الأخطاء الشائعة التي صوّبها في هذا المقام، استعمال الفعل في غير موضعه فيحصل التوهم في إدراك معناه الحقيقي، ومثاله: هذا الحكم يسري تطبيقه في مواضع معينة، فالفعل يسري عادة ما تنسبه العرب إلى سير الرجل ليلا ومنها السرى، أو سرى عرق الشجر بمعنى قد دبّ تحت الأرض؛ ومنه فالصواب أن يقال: يمضي أو يجري[4] تطبيقه أو ما قرُب من معناهما.

وفي السياق ذاته يحاول أسعد داغر تناول أغلب مستويات اللغة في تبيانه للكلام الفصيح، وتارة يوضح أن كثيرا من التعابير اللغوية المستعملة على ألسنتنا قد تحمل معنى مخالفا كليا للمقصود فيتيه المستعمل بين عدم إدراكه للقوانين النحوية من جهة، وتضليل الدلالة من جهة ثانية، فنقول أحيانا – وهذا شائع– على وجه التمثيل: لا يجب أن نسكت عن هذا الفعل، ولعل المعنى

[1] أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 112.(بنوع من التصرف).
[2] المرجع نفسه، ص 123.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 122- 123.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

المقصود عدم جواز السكوت، ولكن لو تأملنا نحويا لوجدنا فيه تناقضا واضحا؛ لأن انتفاء حكم السكوت قد يثبت حصوله وهذا خلاف المقصود، والصواب أن يتقدم الفعل يجب على لا، أو الاكتفاء بالفعل يجوز دون سواه، وعليه يصير الاستعمال: لا يجوز أن نسكت أو يجب أن لا نسكت[1] عن كذا.

3 سمات المنهج التصويبي عند محمد علي النجار(ت 1965م):

لقد سعى محمد علي النجار في كتابه لغويات وأخطاء شائعة إلى السير على النهج نفسه؛ الذي سار عليه غيره من المتزمتين في العمل التصويبي وقد أشار مقدم كتابه إبراهيم شعلان وهو يستعرض منهج الكتاب إلى هذه الخاصية المنهجية مفصحا عن آرائه قائلا:"كان يأخذ بما سمع عن العرب، ويقيس عليه، ويهاجم ما درج عليه الناس دون أن يعتمدوا على سند في بعض الأحيان..."[2].

ولقد وجدنا في مضمون كتابه ما يؤكد صدق هذا الوصف؛ حيث اعتمد محمد النجار على **قواعد السماع** وما أقره المتقدمون في استقرائهم لكلام العرب، وقد وجدنا هذا المبدأ حاضرا عنده وهو يستعرض بعض القضايا اللغوية مبينا صوابها كقوله في باب ما يلحنون فيه في مسألة العدد: "اشتريت الخمسة كتب، ولا يرضى النحويون هذا ولا يجيزونه، والبصريون يرون رأيا واحدا على هدى ما تم لهم من استقراء كلام العرب، فيوجبون في مثله تعريف الجزء الأخير، فيقال: اشتريت خمسة الكتب... فهذا هو السماع عن العرب".[3] وقد وردت في هذا السياق آراء كثيرة منها مواقف الكوفيين في تجويز وجه آخر بناء على ما ذكره جمع من النحويين لا يسعنا المقام لذكرها.

[1] أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 47 (بنوع من التصرف).

[2] محمد علي النجار، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، دار الهداية للطباعة والنشر، دط، 1986م، ص 06.

[3] المرجع نفسه، ص 50.

أما عن **احتجاجه بالقرآن الكريم**، فمن الأدلة التي نسوقها في هذا الموضع، ما ذكره في مسألة الفعل أثمر بدلالة التعدية، بينما حقه اللزوم كأن يقال: حسن السلوك يثمر احترام الجميع، بينما الصواب عند اللغويين أثمر الشجر؛ أي ظهر ثماره.[1]

وفي السياق ذاته أورد أن ما يخطئون فيه قولهم: إني مقدر لك إخلاصك، والصواب قادر اسم فاعل مصاغ من الفعل الثلاثي قدر فيقال إني قادر لك كذا.[2]

ومما يجري في استعمال المحدثين من الكتاب والباحثين أنهم يستعملون عبارة: اذهب إلى زيد قل له كذا، وهذا مما يلحنون فيه، فالصواب أن يقترن الجواب بالفاء فيقال: اذهب إلى زيد فقل له كذا وكذا[3].

ولم يغب في مصنفه لغويات وأخطاء شائعة الاستناد على **أشعار المتقدمين** ممن يحتج بكلامهم وبفصاحة مواردهم اللغوية، نذكر من هؤلاء على سبيل الاختصار عبيد بن الأبرص في بيته المعروف:[4]

من يسأل الناس يحرموه وسائل الله لا يخيب.

فمن الأخطاء الشائعة في استعمال المتكلمين استعمال لفظة تسول قاصدين بها ذلك الشخص الذي يطلب الصدقة والإحسان من الناس، وهذا من اللحن الشائع ولم يأت في كلام العرب ولا في أشعارهم سوى الفعل سأل ومنه السؤال.[5]

[1] محمد علي النجار، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، ص 79.(بنوع من التصرف).
[2] المرجع نفسه، 81 ص. (بنوع من التصرف).
[3] المرجع نفسه، ص 35. (بنوع من التصرف).
[4] المرجع نفسه، ص 102.
[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 102.

وعطفا على جهوده اللغوية في تخير الاستعمالات الأفصح نراه في مواضع كثيرة يأتي بشواهد من **المعاجم القديمة**؛ لأنها تمثل في نظره مصدرا من مصادر الوثوقية في سلامة الكلام العربي لاحتوائها على مختلف ألفاظ اللغة ومعانيها وقد اتكأ النجار على البعض منها في مسألة تصحيحه للفظة ندرة إذ يشاع استعمالها بضم النون، بينما الأصوب أن تستعمل بفتح النون، والدليل أنه ثبت في القاموس أن في الندرة مفتوحتين؛ أي فتح النون مع تسكين الدال، ولم يتخلف لسان العرب عن التأكيد على هذه الصيغة، كما نص عليه ابن دريد في جمهرته.[1]

4 سمات المنهج التصويبي عند مصطفى جواد (ت 1969م):

وكغيره من المتشددين أيضا نجد مصطفى جواد يسعى لإثبات الأفصح في تصويباته، ومن شواهد ذلك استدلاله **بالحديث الشريف**: ونستدلّ ها هنا ببعض ما أورد في تصويب بعض المسائل اللغوية كقوله في باب: "هو عائل على غيره، وهم عالة على غيرهم، ولا تقل: هو عالة عل غيره،"[2] ومستنده التصويبي أن لفظة "عالة تجمع على وزن عائل كقادة وقائد...[3]والدليل أنه قد جاء في الحديث النبوي الشريف عنه صلى الله عليه وسلم:"إنك إن تدع أو تترك عيالك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس".[4]

وإلى جانب ذلك يستقي مصطفى جواد في منهجه التصويبي لكثير من القضايا اللغوية بناء على ما ذكرته **المعاجم اللغوية القديمة**، مثلما ذكر في موضع تصحيح ما يخطئون فيه في باب صمد له صمدا ولا يقال: صمد له صمودا، وقد استدل بما جاء عن الجوهري ومختار الصحاح

[1] محمد علي النجار، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، ص 110. (بنوع من التصرف).
[2] مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص 97.
[3] المرجع نفسه، ص 97.
[4] المرجع نفسه، ص 97.

وابن فارس والفيروزآبادي والزمخشري في أساس البلاغة، مرفقا ذلك بشرح مطول يتجاوز ثلاث صفحات يفيد من خلاله إلى إثبات أن دلالة الصمد تعني القصد وليس الثبات[1] كما يشاع خطأ.

فالمعاجم القديمة وحدها في نظرنا لا تكفي لأن تكون المحتكم الأساسي في الحكم بالتخطئة أو الصواب، والدليل أنها ليست بتلك الشمولية التامة لكل ما جاء عن العرب في كلامهم؛ بل في كثير من المواضع لا نكاد نجد فيها تبيانا لما يمكن القياس عليه من صيغ أو أوزان معينة؛ على خلاف ما تتضمنه كتب النحو والصرف من قواعد معيارية تسعف المستعمل على انتقاء الكلام الصحيح؛ وعليه وجب الأخذ من مصادر متنوعة مع الحرص على تخير الأنسب استعمالا من حيث الفصاحة والقبول النحوي معا.

وعطفا على ذلك استزاد مصطفى جواد في اعتماده على **الآراء النحوية والصرفية عند اللغويين المتقدمين**، نذكر منها إنكاره لبعض الأفعال أو الأوزان الصرفية التي لم تثبت سماعا أو قياسا عن العرب، ومن تلك أننا نقول: أمل زيد في النجاح يأمله، والصواب أمل يأمله بفتح الميم وليس ضمها كما يشاع خطأ، وتأتي منه صيغة المفعول مأمول قياسا على قول كعب بن زهير: والعفو عند رسول الله مأمول،[2] وتفيد الرجاء والأمل الشديد في الحصول على الشيء، وقيل إن يأمل فعل مضارع لا يصاغ منه الماضي كما هو الحال في يذر ويدع، بينما وجدنا في شعر ذي الرمة ورودا لصيغة أملت في قوله:

إذا الصيف أجلى عن تشاء من النوى أملت اجتماع الحي في صيف قابل.[3]

[1] مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص 24- 27.

[2] المرجع نفسه، ص 54.

[3] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج9، ص 149- 150. وفي راوية أملنا، ينظر:الباهلي في ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تح: عبد القدوس أبو صالح، ج2، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1982م، ص 1338.

وورد في المجلس الثامن والخمسين من أمالي ابن الشجري البغدادي أنه سئل عن مسائل كثيرة من بينها هذه المسألة في باب يأمل، فجاء النقاش متضمنا عدم تجويز صياغة أمل يأمل، والدليل في حق ذلك أن الفعل المضارع في عرف النحويين إذا كان يفعل قد جيء مضموم العين، فالأصوب أن ماضيه يأتي على فعل مفتوح العين.[1] وقيل لم يثبت استعماله في أمهات كتب النحويين وأهل المعاجم.

ومما ذكره كذلك، مسألة الخلط في استعمال حروف الجر؛ إذ يقال: أجب على النص الآتي، أو هذا جواب على تلك المسألة وغيرها من التعابير، وقيل إنها لا تصح استعمالا؛ لأن الفعل أجاب يناسبه حرف الجر عن ليفيد معنى الكشف والإبانة ، أما على فهي للدلالة على الظرفية الاستعلائية،[2] وقد ثبت عن الرازي أن "أجابه وأجاب عن سؤاله والمصدر الإجابة"[3]، وقد ثبت ذلك في لسان العرب على اعتبار الإجابة رجع الكلام.[4]

أما عن معيار القياس فقد رأى مصطفى جواد في القياس المعيل المنهجي في إغناء العربية وتوسيع مداخلها على مستوى الألفاظ والصيغ ومن المسائل التي وجدنا فيها تطبيقا لهذا المعيار اللغوي قوله: "جواز السفر، حيث تجمعه العرب قياسا وسماعا على أجوزة، كما تجمعه قياسا على جوازات، فإن لم يسمع هذا الجمع عن فصحاء العرب فقد سجل في كتبهم الأدبية".[5]

[1] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، ص 148.

[2] ينظر: مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص 68.

[3] الرازي زين الدين، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، صيدا، بيروت، ط5، 1999م، ص 63.

[4] ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص 283.

[5] مصطفى جواد، قل ولا تقل، ص 93.

ولعل السؤال الذي يراودنا من كل ما ذكرناه، هو إلى أيّ مدى كانت أحكام الصرامة في العمل التصويبي عند هؤلاء صائبة؟ ثم كيف نفسر بعض المزالق التي وقعوا فيها نظير تشددهم إذ إننا ألفينا بعض الأدلة التي قد تثبت عكس موقفهم كما سنرى؟

فليس أدل على كلامنا سوى ما وجدناه في كتاب سلوان الشجي[1] في الرد على إبراهيم اليازجي؛ حيث خطأه في استعمال الفعل أهزل المزيد بالألف، بينما الأصح هزل. إلى جانب رفضه صيغة خلد إلى أمر ما لكونها لغة ضعيفة، والصواب أخلد. وإضافة إلى ذلك وجدنا تخطئته لأسعد داغر في جمع كلمة مجيد على صيغة جمع التكسير أمجاد، وقيل إنها نادرة في عرف العرب؛ وإنما هو مخصوص بالأسماء[2] وليس الصفات. وقيل هي جمع لكلمة مجْد،[3] ولو تأملنا ما ذكره القدامى في هذه المواضع لوجدنا ما يشير إلى نقيض ذلك إن جاز لنا أن نعطي هذا الحكم.

والبداية أن صيغة هزل موجودة في لسان العرب لابن منظور حيث يقول"...هزل القوم وأهزل الرجل وفي حديث مازن...أهزلنا الذراري...".[4]وقد جاء في معجم العين ومقاييس اللغة [5] مثل ذلك. ثم إن التخطئة في فعل خلد والذي صوابه أخلد المزيد، ليست عند بعضهم بمنزلة الرفض كما عند غيرهم؛ ومن الشواهد الدالة على هذا الموضع، ما ذكر عن الزجاج والكسائي حيث نجدهما يشيران إلى أن لفظة "خلد" "وأخلد" بمعنى واحد، وكلاهما يستعملان بدلالة الدوام أو

[1] ينظر: ميخائيل عبد السيد، سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي، طبع بالأستانة العليا في مطبعة الجوائب، 1289م.وقيل أن صاحبه هو أحمد فارس الشدياق، وليس لنا في هذا دليل كاف، ينظر: محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 184.

[2] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 184. (بنوع من التصرف).

[3] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص 74.

[4] ابن منظور، لسان العرب، ج 11، ص 697.

[5] ينظر: الفراهيدي، معجم العين، ج4، ص 14. وابن فارس في مقاييس اللغة، ج6، ص 51.

البقاء.[1] ولم يبتعد صاحب المقاييس عن الأخذ بهذا الرأي إذ وجدناه يتفق مع رأي الزجاج مستدلا بشواهد شعرية تضفي شرعية القبول في استعمال الفعل خلد ومن ذلك قول الشاعر ابن أحمر:[2]

خلد الحبيب وباد حاضره إلا منازل كلها قفر.

أما تخطئته للفظة أمجاد فإننا عثرنا عليها بتلك الصيغة أفعال كما في أشْهاد وتعني الكرام[3] وأهل الفضل كما جاء نصه عن حديث معاوية مع عبد الله بن عبد الحجر بن عبد المدان بعدما سأله عن حال قبيلة بني زبيد، فأجاب واصفا إياهم:" كماة أنجاد سادات أمجاد وُقُر عند الضياد صُبُر عند الطّراد".[4] ومنه أيضا ما جاء في الحديث المروي عن علي رضي الله عنه في وصفه قائلا:" أما بنو هاشم فأمجاد أنجاد".[5] أي أنهم أهل شجاعة وقوة.

5 سمات المنهج التصويبي عند كمال إبراهيم(ت 1973م):

سيرا على منهج التضييق يكاد إبراهيم كمال ينكر بعض الأوجه في العربية؛ والتي ظهرت في الاستعمالات اللغوية المعاصرة، ومن هنا جاء اعتماده على **معيار السماع** في الإقرار بجواز لفظة ما أو تخطئتها ونجد في بعض النقول التي اقتبسناها من كتابه دليلا على ذلك؛ حيث يرفض عبارة: حكموا على فلان بالإعدام ويعني الموت، وقيل إنه لم يسمع عن العرب الفصحاء قط بهذا المعنى،

[1] ينظر: الفراء أبو زكريا، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1955م، ص 399. وينظر أيضا: الزجاج أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ج2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988م، ص 391.

[2] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج2، ص 207.

[3] ينظر: المديني أبو موسى، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، ج3، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ودار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1988م، ص 184.

[4] أحمد زكي صفوت، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج2، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 389.

[5] ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ج5، المكتبة العلمية، بيروت، دط، 1979م، ص 18.

وإنما الأصوب أن يأتي الفعل أعدم بدلالة افتقر، ومنه فصواب العبارة: حكموا على فلان بالموت.[1] دون تكليف في الدلالة أو غموض في المعنى ومثل هذه المسائل تثار كثيرا في كتب أهل التصويب من المتقدمين وممن أتى بعدهم من المحدثين.

وعملا بمبدأ انتقاء **الأفصح في الاستعمال**، استند كمال إبراهيم في تصويباته على ما ثبت في كلام العرب من شعرهم القديم الفصيح، كالشعراء الجاهليين والمخضرمين ومن هؤلاء لدينا على سبيل التمثيل: الأعشى وذلك حينما استدل ببيته المشهور في المدح في قوله:[2]

رضيعي لبان ثدي أم تقاسما باسحم داج عوض لا تتذوق.

وقد جاء الاستشهاد بهذا البيت ردا على من يستعملون لحنا عبارة: هو أخوه بلبن أمه ،في باب الانتساب والشاهد في تصويبه المذكور، أن لفظة لبن تطلق على ما يشرب من ثدي الأم الآدمية أي الإنسان، أما اللبن فمخصوص بما يشرب من ثدي الناقة،[3] وسائر البهائم.

وفي مواطن أخرى يستند على شعر الذبياني وذلك في مقام تصويبه لمسألة نحوية تتعلق باللزوم والتعدي في بعض الأفعال كقولنا: يعيره بفقره وكذا، بينما تنص القاعدة النحوية على تعدي الفعل عيّر بنفسه دون اتصاله بحرف ما، وقياسه قول الذبياني: وعيرتني بنو ذبيان رهبته.[4] ومما تراءى لنا ونحن نستقرئ مواد كتابه، أنه **لم يذكر المعاجم القديمة** في استشهداته؛ رغم حرصه الكبير في مقدمة كتابه على ضرورة الالتزام بما هو سليم من الألفاظ والمفردات في الاستعمال تقيدا بما تنص عليه ضوابط اللغة العربية، أملا في إحياء أساليبها الفصيحة؛ التي فقدناها استعمالا وتأدية،

[1] كمال إبراهيم، أغلاط الكتاب، ج1، المطبعة العربية، بغداد، دط، 1935م، ص 29. (بنوع من التصرف).
[2] المرجع نفسه، ص 53.
[3] المرجع نفسه، ص 52. (بنوع من التصرف).
[4] المرجع نفسه، ص 53. (بنوع من التصرف).

فأضحت تعابيرنا فاسدة لا تكاد تتقيد بقاعدة نحوية أو صيغة صرفية مما جادت به قرائح النحاة من ركائز علمية راسخة في باب علم النحو.

وبالنسبة لما ذكره من مواضع تتعلق **بالقياس**، فقد وجدناه في مسألة الجمع يخطئ لفظة نسائم، والصحيح فيها نواسم ونسمات وأنسام، والدليل أن مفردها نسيمة، واستعمالها على صيغة نسائم لا تكاد تبيحه قاعدة قياسية أو سماعية،[1] وإن ألفينا ورودها كثيرا في الشعر الحديث.

ولم يكد يخلو كتابه من بعض التصويبات التي قدمها شارحا إياها اعتمادا على اجتهاداته الشخصية كغيره من المصوبين، دون تقديم دليل لغوي عليها نذكر منها: لا "يقال دهسته، بل الصواب دعسته أو صدمته"،[2] وأيضا "رأيته منعكفا والصواب عاكفا."[3]

الصنف الثاني: المتساهلون في الحكم الصوابي: قراءة في مظاهر التساهل ومصادر التصويب عندهم:

لقد انتهج المتساهلون في طرائقهم التي ارتضوها معيارا أساسيا في الحكم التصويبي، على ما هو من اللغة، لا يرفضون تعبيرا دون تعبير ولا يخطئون مستعمل اللغة في مسألة معينة، وحجتهم في ذلك أن اللغة العربية واسعة في أبنيتها وأقيستها وصيغها وتراكيبها. فالتضييق في نظرهم يسيء إلى العربية ولا يخدمها، وقد وصف مصطفى جواد في ردّ له لأسعد داغر هذا الحال قائلا:" فليتأمل كل منصف سعة العربية، يعلم أن المتهاونين بها بغضوها إلى الناس".[4] وليس من المعقول

[1] كمال إبراهيم، أغلاط الكتاب، ص 07.

[2] المرجع نفسه، ص 08.

[3] المرجع نفسه، ص 11.

[4] أنستاس ماري الكرملي، أغلاط اللغويين الأقدمين، دار الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2010م، ص 22.

تلك المبالغة في التخطئة لعلة أن ما استعمله المتكلم العربي اليوم" لم يجدوه في معجمات اللغة، ولم تحصر العربية قط في المعجمات ولها هذا التراث الضخم من كتب الأدب ودواوين الشعر".[1]

والحقيقة أن أهل التساهل ليسوا ممن يجهلون مرتبة الأفصح في اللغة ولا يحاولون إنكاره؛ بل يقبلونه ولكنهم يوسعون أكثر في الحكم على الاستعمال، ويبذلون جهدهم في تخريج ما يقع من استعمالات وفق أوجه العربية وإعطائها شرعية لغوية مباحة وغير مرفوضة، وهذا ما أدى بهم إلى:

1 فتح المجال لقبول المولد والمعرب والدخيل باعتبارها وسائل معينة لتطوير وتحصين اللغة العربية.

2 قبول اللهجات وغياب الانتقاء في الأخذ ببعضها وترك البعض الآخر.

3 الردّ على المتشددين ونفي صفة اللحن عن بعض التراكيب والاستعمالات التي تعجّل المتشددون في الحكم عليها.

4 التيسير في الحكم الصوابي هو الضامن الوحيد لتطوير اللغة العربية في الفترة المعاصرة.

5 الأخذ بالألفاظ وإن وردت في مصدر لغوي واحد، ولا يشترطون تعدد مصادر الأخذ، ومن الشواهد الممثلة لهذا المبدأ أنه قد جاء عن ايميل بديع يعقوب تجويز لفظة الحظية والمحظية في الاستعمال؛ رغم أنها وردت في المعجم الوسيط فقط، وتعني هذه اللفظة تلك المرأة التي لها الأسبقية أو الفضل على غيرها في المودة والمحبة.[2] في حين لم يثبت العدناني في معجمه صحة هذه الصيغة وقال إنها من كلام العوام،[3] وبالتالي فهي مردودة في الاستعمال ولم يأت عن الفصحاء المتقدمين شاهد يوحي بالأخذ بها.

[1] مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ط1، 1955م، ص 38. وهذا الكتاب في أصله عبارة عن محاضرات ألقاها على طلبة قسم الدراسات اللغوية والأدبية بتاريخ 1954م.

[2] ينظر: إيميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 116- 117.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 116- 117.

1 بعض سمات المنهج التصويبي عند بعض المصوبين العراقيين المتساهلين:

لم نشأ أن نفرد كل لغوي من هؤلاء اللغويين بدراسة منهجه اللغوي الخاص في التصويب؛ لأننا وجدنا جهودهم في هذا المجال جاءت متفرقة ومتناثرة بشكل عام في تناول كثير من الدراسات اللغوية، أو مشارا إليها عند ذكر جهود وإسهامات الدارسين العراقيين في ميدان علم اللغة، فارتأينا أن نذكرهم في عجالة مراعين الترتيب التاريخي مع ذكر بعض الأمثلة الواردة عنهم.

لقد أسهم الباحثون العراقيون على اختلاف مناهجهم على تقديم عشرات المباحث في ميدان تصحيح ما انحرف من الألفاظ والعبارات الشائعة في استعمال الكتاب والناطقين، وقد نشرت العديد من المجلات العربية تلك الجهود عندهم على شكل تعليقات ومتفرقات لغوية ومساجلات علمية وورود نقدية ، نذكر منها: مجلة لغة العرب ببغداد، ومجلة مجمع دمشق، ومجلة مجمع القاهرة.[1]

وخير من نفتتح الحديث عنه جميل الزهاوي (ت 1936م) وموقفه الذي استنكرناه في هذا الباب؛ حيث أجاز استعمال كثير من الألفاظ العامية[2] أو مما يعتقدون أنه من العامي الفصيح تساهلا، وقد رد عليه إبراهيم الوائلي منتقدا له ذلك التساهل اللغوي في استعمال مفردات وألفاظ قد زاغت عن معيارية الفصحى وذلك في كتابه" اضطراب الكلم عند الزهاوي"[3] كما وُجدت نماذج متعددة في هذا الصنف من أصناف التصويب اللغوي، ألا وهو تصحيح لغة الشعر ولغة التآليف الأدبية وما تضمنته من تساهلات أو تجويزات لغوية ونحوية وصرفية نذكر منها: نقد مصطفى جواد لديوان أحمد زكي أبي شادي، ونقد الكرملي لديوان جعفر الحلي[4] وغيرهما. وهذه

[1] ينظر: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، دط، 1979م، ص 136.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 138.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 131- 132. وينظر أيضا ما جاء عن إبراهيم الوائلي في كتابه، اضطراب الكلم عند إبراهيم الزهاوي، مطبعة الإيمان، بغداد، دط، 1972م.

مسألة ينبغي التريث فيها، فمطلب التساهل متى تجاوز القواعد المعيارية كان الضرر على الفصحى جسيما، وتصير اللغة العربية بذلك مستهدفة لخدمة مطالب فكرية هادمة تحت مسمى المواكبة اللغوية الحديثة.

وقد وجدنا هذا المسار في الاعتقاد بنزعة التساهل عند كثير من العراقيين المحدثين مشارا إليه في كتاب الدراسات اللغوية في العراق، ومن هؤلاء معروف الرصافي(ت 1945م)، وذلك من خلال رسالة مخطوطة سميت بـ"خواطر ونوادر" ومما تضمنته إشارات عن بعض الألفاظ التي شاعت على ألسنة المتحدثين ومنها تجويز لفظة دعاية بدل دعاوة كما يصر أصحاب المذهب المتشدد[1] وردا على من اعتبروها لحنا ولا تستقيم في الاستعمال المعاصر. وقد استدل على أن من رفضوا لفظة دعاية، قد يعود تشددهم إلى أمرين:[2]

أولا: أنها ليست ثابتة عند اللغويين المتقدمين سماعا، ولم ترد في أي معجم من المعاجم اللغوية القديمة.

ثانيا: أصل اشتقاق هذه الكلمة مخالف لقواعد القياس النحوي؛ فهي مشتقة من الفعل دعا الذي مضارعه يدعو، ومنه فاستعمال الياء بدل الواو مناقض لشرط القياس. وكرد عن هذا الأمر جعل الرصافي من كلام الرسول صلى الله عليه وسلم في رسالته الموجهة إلى قيصر والذي جاء فيها:.. أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام..."[3] دليلا مقنعا على تجويز ما أشار إليه إلى جانب تبنيه موقفا مفاده أن فصاحة الرسول فوق قواعد السماع، أضف إلى ذلك لربما فات على الرواة تسجيل هذه المفردة لأن زمانية الاحتجاج بقواعد السماع المنقولة عن الفصحاء العرب كانت في أوج نشاطها

[1] ينظر: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، ص 115.

[2] المرجع نفسه، ص 115- 116.(بنوع من التصرف).

[3] المرجع نفسه، ص 116. وقد تكررت هذه العبارة في مراسلات الرسول صلى الله عليه وسلم لملوك الأرض. ينظر أيضا ما ذكره الزرقاني في الفصل السادس الخاص بمكاتبات الرسول للملوك وغيرهم في كتابه، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، ج5، دار الكتب العلمية، ط1، 1996م، ص 06 وما بعدها.

اللغوي الاستقرائي في العصور الهجرية الأولى، ولربما تجاوزتها المعاجم اللغوية متناسية ذلك كما هو شأن كثير من الألفاظ العربية.[1]

ومبدأ التوسع في الأحكام التقويمية وجدناه أيضا ملخصا في منهج طه الراوي (ت 1946م)؛ حيث أقر بضرورة التساهل والاعتماد على الرخص والجوازات ونبذ القواعد الصارمة؛ لأن التشدد أو النظرة الضيقة لا تخدم اللغة العربية وإنما تنجح بها نحو مظهر جاف ومتحجر.[2] والمبرر في نظره حسب ما استنتجناه أن كثيرا من المنشغلين في الحقل التصويبي ممن يتشددون، تنقصهم تلك الشمولية التامة بكل ما ثبت عن اللغويين قديما في طرائقهم واحتجاجاتهم اللغوية. وبهذا نخلص إلى أنه يعتقد اعتقادا كبيرا بمقولة: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما المحدثون بمعزل عن هذا التسليم اللغوي في مناهجهم الحديثة.

ومنهم من تجاوز ذلك أيضا إلى مسألة تفصيح العامي كما هو الشأن في تصويب لفظة حَيْل في قول العامة: ما لي حَيْل؛ أي لم يبق لي قوة أو شجاعة. وقد أشار رضا أحمد(ت 1953م) في قاموسه أن هذه اللفظة "فصيحة عربية بلفظها وحروفها وفي طريقة صياغتها ودلالة استعمالها، ولا يمكن عدها من السريانية، ودليل هذا الحكم أنه قد ورد في كتب الأئمة أن الحيل والحول هما القوة، ويقال أيضا لا حيل ولا قوة إلا بالله،"[3] وكذا ذكرها الكسائي والزمخشري.[4] وقيل في موضع آخر

[1] ينظر: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، ص 116.

[2] ينظر: طه الراوي، نظرات في اللغة والأدب، المكتبة الأهلية، بيروت، دط، دت، ص 69- 71. وينظر أيضا: عبد الجبار جعفر القزاز، الدراسات اللغوية في العراق، ص 138.

[3] الشيخ أحمد رضا، قاموس رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص 146.

[4] ينظر: مرتضى الزبيدي محمد بن محمد الحسيني، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ج5، دار الكتب العلمية، لبنان، دط، دت، ص 299. بيروت،

إن العبارة قد حدث فيها قلب الواو ياء بغير وجه تصريفي مقبول، ولهذا لا يجوز أن نقيس عليها أو على ما يشبهها[1] من الصيغ الصرفية.

وقد نلمح في سياقات مختلفة كل فريق في تخطئة الفريق الثاني، وأحيانا يخطئون بعضهم في مسائل قد يراها غيرهم صحيحة أو العكس، ومن أمثلة ذلك أن اليازجي وهو من أنصار الاتجاه المتشدد نراه في مواضع ينتقد صاحب درة الغواص وبعضا من اللغويين وينكر بعضا من تصويباتهم، ومنها ما جاء في شأن لفظ ينع؛ حيث " يقولون غصن يانع وكذا زهرة يانعة وروض يانع".[2] والشاهد في التخطئة ها هنا في نظر اليازجي أن الأصل في ينع؛ إنما يقال في حق الثمر الناضج؛ والذي حان جنيه أو قطفه.[3] وهذا الانتساب في اللفظ هو الأنسب، وقد ختم قوله بأن هذا وهم وقع فيه صاحب درة الغواص وكذا شهاب الدين ابن فضل، وما رواه الصفدي في البيت الشعري، وهو كثير في كلامهم وفيه مدعاة للغرابة على حد قول اليازجي.[4]

2 سمات المنهج التصويبي عند إيميل بديع يعقوب (ولد 1950م/...):

لقد أشار إيميل بديع يعقوب في مستهل كتابه أنه يهدف من خلاله إلى إثبات سلامة وصحة كثير من الألفاظ؛[5] التي رآه غيره أنها أخطاء لا يجوز استعمالها، وذلك من خلال ذكره لما خطأه أهل التصويب المحدثين الذين سبقوه، ليرد عليهم مبينا أوجه الصواب فيها، مستدلا بجملة من الشواهد القديمة والحديثة، ولكن ما لاحظناه أنه يميل كثيرا إلى التوسعة في الأخذ بسلامة الألفاظ،

---

[1] ينظر: ابن مالك جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ج4، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1982م، ص2150.

[2] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 11.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 11.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 11. والشاهد في قول الصفدي:يا من حواه اللحد غضّا يانعا وكذا كسوف البدر وهو تمام. ينظر: الصفدي صلاح الدين، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: علي أبو زيد وآخرون، ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1998م، ص 698.

[5] ينظر: إيميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 08.

والدليل على ما نقول أنه كثير الاعتماد على المعاجم الحديثة خاصة المعجم الوسيط ومجمع اللغة العربية القاهري.

ولا ريب أنه لم يتجاوز ما أقرته المصادر اللغوية الكبرى كغيره من المصوبين، ولكن تبقى نزعته اللغوية الموسعة ثابتة في أغلب المباحث التصحيحة الواردة عنده، خاصة في القسم الثاني من كتابه. وقد كانت أغلب الصيغ والمفردات مناط التصويب مستقاة مما يشاع في استعمالاتنا المعاصرة من الألفاظ التي لا غموض ولا تكليف فيها، ولا نكاد نجد موضعا من مواضع كتابه إلا وقد أرفقه بالدليل القاطع والحجة الأنسب تثبيتا لآرائه.

ومما وقفنا عنده من مظاهر تفصح عن منهجه التصويبي أنه اعتمد كغيره من الكتّاب على بعض المصادر القديمة منها استناده على بعض ما جاء في **المعاجم القديمة** كتاج العروس واللسان لابن منظور في شأن مسألة شائعة في لغة المستعملين وهي قولهم: فعل فلان هذا الأمر لمصلحة أهل جلدته، وقد خطأ كثير من أهل التصويب أمثال اليازجي هذه العبارة وأقروا بأن الصائب فيها أن يقال: أهل جيله. بيد أن إيميل يعقوب وجدناه لا يتفق وهؤلاء في تخطئاتهم؛ حيث احتج بموقفين للزبيدي في التاج وابن منظور في اللسان؛ حيث يفصحان فيها عن سلامة العبارة السابقة قائلين: ...قوم من جلدتنا أي من أنفسنا وعشيرتنا[1].

وإلى جانب ذلك عمد في مباحث متفرقة من كتابه إلى **التنويع في الاستشهاد بالشعر عند القدماء الفصحاء والمولدين والمحدثين**، والوارد من الأمثلة في باب احتجاجه بالشعر القديم كثيرة، بيد أننا اخترنا منها ما جاء في شأن لفظة بين التي ترد في الاستعمال بين اسمين، كقولنا: وقع جدال حاد بين عمرو وزيد، وقد خطأ جمع غير يسير من أهل التصويب حديثا مثل تلك

[1] إيميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ في اللغة، ص 105. (بنوع من التصرف).

العبارات،[1] بينما أجاز إميل يعقوب ورودها على هذه الهيئة اللغوية، مستندا على مجموعة من الشواهد الشعرية القديمة، نذكر منها مقولة عنترة:[2]

طلل الثواء على رسوم المنزل بين اللكيك وبين ذات الحومل.

وقول ذي الرمة في هذا السياق في صدر بيته:[3]

بين النهار وبين الليل عقد.

ولم يكتف بما جاء من أشعار فصيحة منقولة عن المتقدمين؛ بل نجده في بعض المسائل اللغوية يذكر بعض الشعر المنقول عن **الشعراء المولدين** أمثال: المتنبي وذلك عند ذكره لمسألة التفريق بين لفظتي رؤياك ورؤيتك، فقد استدل بعض الأثبات من اللغويين أن رؤيا تعني ما نراه في الحلم، بينما اقتنع إميل يعقوب بأن كليهما يحملان معنى اليقظة والحلم،[4] ولربما كان سياق استعمالهما أوضح إبانة عن المعاني التي تدور في كنفها تلك المفردتين. وقد استشهد في حكمه التقويمي المذكور ببيت المتنبي الذي قال فيه:[5]

مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي ورؤياك أحلى في العيون من الغمض.

وإضافة إلى ذلك استشهد إميل يعقوب ببعض الأشعار **ممن لم يسمّ قائلها** كما هو الشأن في باب من يستعملون عبارة: أقبل الرجل وذووه، فالثابت عن كلام العرب أنهم يستعملون لفظة ذي مقترنة باسم الجنس كقولنا: ذو مال وثروة، أما اقترانها بأسماء الصفات المشتقة فهو من الخطأ،[6] بينما

[1] ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ، ص 96.
[2] المرجع نفسه، ص 96.
[3] المرجع نفسه، ص 96.
[4] المرجع نفسه، ص 143- 144. (بنوع من التصرف).
[5] المرجع نفسه، ص 143- 144.
[6] المرجع نفسه، ص 139. (بنوع من التصرف).

استدل إيميل يعقوب بوجود هذا الاستعمال عند بعض الشعراء واستعمل عبارة يقول آخر – أي الشاعر– ولم يذكر اسمه وقد جاء في هذا البيت:[1]

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه.

أما عن **المعاجم الحديثة** فقد كان للمعجم الوسيط حصة الأسد من اهتمام إيميل يعقوب في الاستدلال به في مواطن كثيرة من كتابه، فقد جاء في مادة حج يحج حجّا استعمال هذا الفعل متعديا، وقد خطأ العدناني قولنا: حج فلان إلى البيت الحرام، والصواب أن هذا الفعل من الأفعال المتعدية بنفسها[2]ولا حاجة لإضافة روابط لغوية كالحروف وغيرها. وتجدر الإشارة إلى أن بعضا من المعاجم اللغوية الحديثة التي أتى على ذكرها أيضا، قد صنفت من ضمن المعاجم المتساهلة في طرائق معالجتها للمسائل اللغوية ولهذا استدل بما تضمنته من شروحات في مواضع كثيرة من كتابه، نذكر منها: "مد القاموس" لإدوارد لين و"محيط المحيط" لبطرس البستاني و"متن اللغة" لأحمد رضا وذلك في تصويبه لفعل حذر في قول المحدثين: احذر من كذا وقال بعضهم هذا لحن ولا يصح اعتماده استعمالا؛ لأن الفعل متعد بنفسه. وقد خالف إيميل يعقوب هذا الرأي مستدلا بما ذكرته المعاجم السابقة في تجويز عبارة: حذر الشيء وحذر منه وحذر فلان من أمر كذا.[3]

الصنف الثالث: التوفيقيون أو المتوسطون في الحكم الصوابي: قراءة في مظاهر الاعتدال ومصادر التصويب عندهم:

لقد سار صنف المتوسطين بين الغلو والتساهل محاولين التوفيق بين مجمل الاتجاهات السابقة، انطلاقا من قناعتهم بضرورة الحفاظ على ثوابت العربية في ثوب التيسير ومسايرة التجدد الطارئ

[1] إيميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ في اللغة، ص 139.
[2] المرجع نفسه، ص 110. (بنوع من التصرف).
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 112.

على اللغة العربية، كما أنهم سعوا إلى التأكيد على بعض الأحكام اللغوية ما وُجد له دليل مع عدم التعجل في إبطال صحتها، ومن أولى الاعتقادات في عملهم التصويب أنهم:

1 اختلفوا في نظرتهم إلى مسألة الفصيح والمقبول من اللغة بالنظر إلى الاتجاهين السابقين.

2 تجويز بعض المسائل أو الأحكام التي خطأها الاتجاه المتشدد وإن ثبتت صحتها في مصدر واحد فقط، وبهذا يتفقون مع المنهج المتساهل.

3 المزاوجة في الاستناد الحكمي إلى آراء الصنف الأول، مع الأخذ بالرأي الثاني، أي التوفيق بين مطلب الإطلاق المنضبط والتقيد المطلق بين مختلف المناهج التصويبية.

1 سمات المنهج التصويبي عند إبراهيم السامرائي (ت2001م):

وعليه فإن الجمع بين التيارين السابقين هو الذي يضمن للغة العربية توازنها وطواعيتها المرنة؛ لأن تتجدد دائما وتتسع آفاقها. وقد أرسى السامرائي بتوجهه المزدوج تقاليد هذا النهج؛ وقد برر نظرته بأنه يسعى لإعطاء" الاستعمال قيمته ومكانته في اللغة، فلابد أن نفيد الجديد في اللغة بعصره وظرفه غير مبالين بكونه خارجا عما ألف الناس من الفصيح المشهور".[1] وقد قدم تمثيلات عن التطور الذي تشهده اللغة العربية في الاستعمالات المعاصرة، ومن ذلك مسألة جمع المصدر على صيغة الجمع المؤنث السالم، وهذا ما نراه شائعا في لغة الإعلام والخطابات الصحفية؛ كأن يقال تعليقات، وترتيبات[2] وتنبيهات وغيرها.

والمعلوم عند النحويين وأهل اللغة أنه لا يجوز جمع المصدر باعتباره جنسا؛ ولأنه يدل على جميع أنواع الحدث،[3] وقيل هو رأي الكوفيين لأنهم يطلقون على المصدر صفة الفعل وبالتالي يتعذر جمعه

[1] إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1961م، ص 134.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 134.

[3] ينظر: العكبري أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ج1، دار الفكر، دمشق، ط1، 1955م، 264.

وتثنيته قياسا على حكم الفعل.[1] وعليه نجد في الأمثلة السابقة عدم وجود لأي موافقة للقاعدة النحوية، إذ إنها ألفاظ وصيغ لا تدل على حدث معين، ومع ذلك أجاز السامرائي استعمالها لأنها منفذ مهم لتسجيل استعمالات جديدة معاصرة في لغتنا العربية، قد أسهمت الترجمة في تفعيلها تداولا ولا ضرر أن نتقبلها.

2 سمات المنهج التصويبي عند أحمد مختار عمر(ت2003م):

لم يكن صاحب العربية الصحيحة بالمتشدد المتزمت ولا المتساهل المجوز لكل المسائل اللغوية؛ بل انتهج منهجا وسطا، وقد لاحظنا في مستهل كتابه مدى حرصه الشديد على الانتصار للغة العربية وسعيه الدؤوب في الحفاظ على سلامتها؛ حيث رد على أولئك الداعين لاستعمال العامية عوض الفصحى في الاستعمال، مستنكرا مواقفهم الرامية إلى تحطيم اللغة العربية الفصيحة؛ وهذا في الحقيقة من الأوهام العلمية التي تطعن في كفاية اللغة العربية وتتهمها بالجمود والتحجر. وقد أعقب بعد هذا الكلام- وتحديدا في الفصل الخامس- حديثا نظريا عن معيار الصواب والخطأ المعتمد في اللغة، متبنيا في ذلك ما جاء من ضوابط معلومة عند النحاة واللغويين كقواعد السماع والقياس وضوابط الاحتجاج المشهورة،[2] لينتقل بعدها إلى تقديم تصويبات لغوية مختلفة؛ والتي كانت مناط الاهتمام في كتابه.

لقد انتهج أحمد مختار عمر منهجا مختلفا عن غيره من المحدثين في إيراد عمله التصويبي وذلك من خلال تصحيح الألفاظ مصنفا ذلك إلى أقسام:[3]

---

[1] ينظر: ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، تح: مهدي عبيد جاسم، ط1، 1988م، ص 115.

[2] ينظر: أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1998م، 69- 73.

[3] ينظر: ما جاء في الباب الرابع من كتابه، ص 169- 233. وينظر أيضا: سالم خليل الأقطش، منهجية الدكتور أحمد مختار عمر في تصحيح لغة الإعلاميين والمثقفين، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 43، ملحق 3، 2016م، ص 1540- 1541.

القسم الأول عنونه بـ "تجنب أن تقول"، وفيه درج على إيراد بعض الألفاظ والاستعمالات الشائعة في خطاباتنا اللغوية المعاصرة ولا يُرى لها وجه في العربية يمكن أن نستنبط منه بعض التخريجات اللغوية الممكنة، لذا دعا إلى تجنب استعمالها درءا لأي لبس، وقد أحصيت من خلال كتابيه: من قضايا اللغة والنحو، والعربية الصحيحة فبلغت حوالي خمسا وأربعين مفردة.

القسم الثاني: ألفاظ يقع فيها التوهم أو الظن الخاطئ، وقد تناول في هذا الجانب بعض الألفاظ التي شاعت في الاستعمال فتوهموا دلالتها وأخلطوا بينها وبين ألفاظ تقاربها في المعنى، فاستعملوها على وجه التشابه، بينما ترد لها اختلافات دلالية معينة ومن ذلك: "الحيرة والحيْرة، الطرف والطرْف..."[1] وقد بلغت هذه الألفاظ بناء على إحصاء أحمد مختار عمر حوالي تسعا وأربعين مفردة.

القسم الثالث: وجاء معنونا بـ "لا تتحرج أن تقول" وهو القسم الذي يظهر فيه بشكل جليّ منهجه التساهلي؛ حيث ذكر فيه خمسين مفردة ممن خطأها أهل اللغة وأهل التصويب، ولكن أجاز استعمالها بناء على ما توصلت إليه بعض المجامع اللغوية كمجمع القاهرة من تيسيرات لغوية لبعض ما شاع في الاستعمالات المعاصرة، وإلى جانب اجتهاداته اللغوية واستنباطاته النحوية.

ومن مظاهر المزاوجة بين التضييق والتوسيع أن نجد أحمد مختار عمر يستدل بضوابط منهجية في عملية التصويب تتلخص في:

أ) استدلاله بالقرآن الكريم:

ومما انتقيناه من الأمثلة في هذا السياق استدلاله بقوله تعالى ﴿ **وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَاۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِي هُوَ خَيْرٌۚ ٱهْبِطُواْ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُواْ يَكْفُرُونَ**

[1] أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص 225.

بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ ٦١ ﴾[1] وقد جاء دليله القرآني هذا في باب رده على من يتوهمون أن اقتران الباء بالفعل استبدل تكون للدلالة على الشيء المحتفظ به، وهذا لحن إذ الصواب أنها تدل على الشيء المتروك الذي استغني عنه.[2]

ب) استدلاله بآراء بعض النحويين المتأخرين:

لقد رأينا أن بعض الاستشهادات بآراء النحويين المتأخرين قد شكلت مصدرا ثرّا في منهجه اللغوي، فقد أفصح هذا التنويع في مصادر التصويب عن مدى نضج الفكر اللغوي عند أحمد مختار عمر، ولعل من بين هؤلاء الذين أخذ برأيهم وجدنا، ابن هشام الأنصاري في كتابه مغني اللبيب؛ حيث استرشد بموقفه في باب إدخال أداة النفي (لا) على (قد)، ويلحنون من يستعمل: قد لا أقول ذلك، وحجتهم في ذلك أن هذا التركيب غير وارد في استعمال الفصحاء، وقد اقتنع ابن هشام بهذه المسألة، إلى جانب مجيء بيت شعري تعليمي في ألفية ابن مالك يستعمل فيها هذا الأسلوب قائلا:[3]

ولاضطرار أو تناسب صرف ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف.

وقد أشار أحمد مختار بأن ابن مالك لا يستشهد بكلامه، ومن العجيب أن يأتي منه هذا الإقرار بعدم الاستشهاد، فما دام الأمر كذلك، فما الذي حمله إذا على الأخذ بكلامه؟ الجواب في نظرنا باختصار أن هذا التناقض في كلامه لهو دليل صريح على أنه يستدل بأقوال لعلماء قد لا يستشهد بها غيره، وذلك من باب التجويز والتساهل في مناقشة مسائل التخطئة والتصويب.

[1] سورة البقرة، الآية 61.

[2] أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص 208. (بنوع من التصرف).

[3] المرجع نفسه، ص 195- 196.

ج) استدلاله بالمعاجم القديمة:

يشاع عند كثير من الكتاب واللغويين أن ثمة مجموعة من الألفاظ هي من قبيل المولد في اللغة العربية، ولم تكن موجودة في عرف المتقدمين، ولعل لفظة (الاحترام) من الألفاظ التي ينطبق عليه هذا الحكم التقويمي، وقد أنكر أحمد مختار هذا الأمر واستدل بأنه وجدت في المعاجم القديمة لفظة الحرمة، نذكر منها على سبيل التمثيل ما جاء في القاموس المحيط المهابة، إضافة إلى ما نص عليه المصباح المنير الحرمة بضم الحاء تعني المهابة، وهذا من الأسماء الدالة على معنى الاحترام.[1]

د) معيار القياس:

لقد اعتمد أحمد مختار محمد على تجويز قواعد القياس بالنسبة لبعض الأوزان التي لم يعرف لها قاعدة ثابتة في الدرس النحوي، فأجاز إعمال معيار القياس في صياغتها ومن ذلك قوله: نضج نضوجا، فعلى الرغم من أن المعاجم العربية لم تشر إلى هذا القياس في المصدر ولم تجزه استعمالا، إلا أنه نظر إليه نظرة الوزن الذي يطرد مصدرا لفعل اللازم؛ إذا كان علاجا ووصف فاعلا نحو: قدم قدوما،[2] عزف عزوفا. وقد ذكر أيضا في باب توسعه في عملية القياس في باب الأوزان وأسماء المصادر وصيغ المبالغة تصويبات مختلفة، مثل: "ظل وريف عوض ظل وارف".[3]

هـ) الاستدلال بآراء المجامع اللغوية الحديثة:

ومن أمثلة ما ذكر أنه يشيع في الاستعمال الحديث بعض التراكيب من قبيل: حضر الملتقى حوالي مئة شخص، وهذا مما يخطئون فيه؛ لأن لفظة حوالي تحمل معنى الظرفية، والصواب أن يقال: حضر نحو كذا. وقد أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة استعمالها[4] دون حرج.

---

[1] أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص 181. (بنوع من التصرف).

[2] المرجع نفسه، ص 201.(بنوع من التصرف).

[3] المرجع نفسه، ص203.

[4] المرجع نفسه، ص 188. (بنوع من التصرف).

وفي سياق مشابه قد أجاز هذا المجمع اللغوي استعمال لفظة متحف بفتح الميم من باب التوسع في جواز مبدأ الاشتقاق من أسماء الأعيان والأسماء الجامدة واعتمادا على ذلك أجاز مختار عمر اشتقاق لفظة متحف من تحفة ومن مصدره يشتق اسم المكان على وزن مفعل. في حين خطأها العدناني وغيره من أهل التصويب وأقروا أن الصياغة الأفصح والأنسب متحف بضم الميم وفتح الباء.[1] ومن خلال هذا المثال يتراءى لنا أن اعتماد أحمد مختار عمر على قواعد الاشتقاق دليل واضح على منهجه المتساهل، إذ تتيح هذه الآلية اللغوية للباحثين التوسع أكثر في باب الألفاظ وإتاحة كثير منها في الاستعمال قد غفل عنها الأولون أو امتنعوا عن تجويزها لصرامة منهجهم. وفي هذا الأمر يختلف المصوبون الأولون عن المحدثين على تفاوت نسبي، إذ لم يغب عن بعض المتقدمين اشتغالهم بقواعد الاشتقاق والمجاز وغيرهما ولكن ليس بدرجة الشيوع نفسها بالمقارنة مع المحدثين.

كما وجدناه يستدل على ظواهر صرفية ونحوية متعددة في كتابه آخذا بآراء بعض اللغويين المتقدمين ورادّا على بعض أهل التصويب وهذا وارد عند أغلبهم؛ لأنهم لا ينطلقون في كتاباتهم إلا من خلال ما فات سابقيهم فأدركوه باجتهاداتهم اللغوية، وتبقى هذه التصويبات محمولة على محمل الترك والأخذ ولسنا ننقص من قيمتها اللغوية، ولكننا ننوه على مدى شساعة المبحث التصويبي في اللغة العربية قديما وحديثا.

ومن الأمثلة التي نسوقها في هذا الموضع، أنه أجاز- ردا على تخطئة العدناني- أن يقال تعيس قياسا على ما أورده ابن دريد بقوله أتعسه الله، وفلان تعيس وتاعس وتعس،[2] إذا أُريد بها الشقي أو البائس. ومن الأدلة التي تثبت منهجه التوفيقي أيضا، أنه يجيز في الاستعمال أن يقال: هذا أمر

[1] أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص 198- 199.

[2] المرجع نفسه، ص 183 (بنوع من التصرف). وينظر: أحمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، ط2، 1985م، ص 48.

هام ومهم، وإن ثبت تخطئة الأولى وإثبات الثانية عند كثير من أهل التصويب[1]، وقد صرح أحمد مختار عمر أن الصواب في كليهما والدليل أن العرب تقول في خطاباتها، "همّه الأمر وأهمّه إذا أحزنه، وأهمّ الأمر فلانا بمعنى أثار اهتمامه".[2] وعليه فصياغة اسم الفاعل صحيحة في كلا الأسلوبين.

3 سمات المنهج التصويبي عند محمود فجال(ت2005م):

وكذلك نجد محمود فجال من أنصار هذا الاتجاه حيث عبر عن موقفه من مسألة التصويب والتخطئة قائلا:" لا أقلد ما يقوله النقاد دون دليل واضح، أو حجة ساطعة، فلا أميل إلى متشدد ولا أجنح إلى قول متساهل...".[3] وقد تطرق في دراسته إلى مجموعة من الألفاظ والتراكيب التي يقع فيها اللحن في الاستعمال، موضحا أوجه الصواب فيها، معتدا في ذلك بما ورد في مصادر الاحتجاج عند القدامى، مضيفا لها بعض القرارات الصادرة عن المجامع اللغوية وآراء بعض المحدثين مقتنعا بإيجاز ما أجازوه ورفض ما أنكروه.

إن من الأمثلة التي نتشهد بها في موضع هذا التزاوج بين التساهل والتضييق، أنه قال:" أرى أن نقبل كل ما وافق عليه البصريون وخطأه الكوفيون، وكل ما وافق عليه الكوفيون وخطأه البصريون؛ لكي نقلل من عثرات اللسان".[4] وقد وجدناه يأخذ كثيرا في حججه بما جاء في **القرآن الكريم** كقوله في تصويب "علي ثياب جُدٌد، ولا يقال جُدَد بفتح الدال لأنها تعني الجبال قياسا على قوله تعالى ﴿ **أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَاۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ**

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، ص 202.

[2] المرجع نفسه، ص 202.

[3] محمود فجال، الصحيح والضعيف في اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دط، 1996م، ص 18.

[4] المرجع نفسه، ص 27.

جُدَدُۢ بِيضٌ وَحُمۡرٌ مُّخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ٢٧﴾.[1] إلى جانب اعتماده على **المعاجم القديمة** مثل: الجمهرة لابن دريد ولسان العرب لابن منظور في سياق ذكره لفظة دخيلة وهي من الخطأ والصواب أن يقال: هذه كلمة دخيل ودليله ما جاء في اللسان: فلان دخيل في بني فلان، إذا كان من غيرهم أو غريبا لا ينتسب إليهم[2].

كما اعتمد على آراء **مجمع اللغة العربية بالقاهرة** وهو الأكثر حضورا في كتابه وهذا ما نراه مجسدا في ذكره لكلمة رأس، كأن يقال: المنتمي الرئيس، والمنتسب الرئيس وما يشبهها من ألفاظ، وقد أجاز هذا المجمع استعمالها[3] ولا مسوغ لإنكارها كما فعل بعض الكتاب. ومثاله أيضا عبارة كم نصحتك ؟ والتي أجاز المجمع استعمالها بزيادة إذا كما ثبت عن العرب الذي يوصلون كلامهم بعبارة ذي وذا في خطاباتهم الفصيحة.[4]

وقد أغفل محمود فجال الاحتجاج **بالآراء النحوية والصرفية الثابتة عن النحاة المتقدمين** في تعليلاته خاصة في إيراد المسائل النحوية والصرفية، رغم أنها تمثل الجزء الأكبر من اهتمامه التصويبي، إلا في موضع واحد أشار إلى عبارة: "قال الصرفيون".[5]

وقد وجدنا في المسائل النحوية تكرارا لما سبق وأن عالجه من سبقوه. كما لم يشر إلى الضوابط أو الدلائل التي من خلالها صوّب تلك الألفاظ إلا نادرا؛ حيث نجده يعتمد على اجتهاداته اللغوية في إبراز مكامن وجوه الصواب ومن أمثلة ذلك: "يقال: هات يا زيد، وهاتي يا هند الكتاب، ولا

[1] محمود فجال، الصحيح والضعيف في اللغة العربية، ص 47. سورة فاطر، الآية 27.
[2] المرجع نفسه، ص 58. (بنوع من التصرف).
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 63.
[4] المرجع نفسه، 61. (بنوع من التصرف).
[5] المرجع نفسه، ص 40.

يقال هات يا هند"[1]، وفي باب اختلاف الحركات جاء عنه:" يقال مساحة بكسر الميم ولا يقال مساحة بفتح الميم".[2]

3 نماذج عن بعض مستويات التخطئات الشائعة في الاستعمال المعاصر ومراجعاتها التصويبيّة:

لقد تنوّعت أمثلة التصويب عند كثير من اللغويين المحدثين من خلال كتبهم ومقالاتهم ومناقشاتهم، ونظرا لهذا الاتساع الهائل في المسائل اللغوية المطروحة فيها، عسُر علينا إحصاؤها جميعها ولم نستطع إيرادها كلها، فحاولنا ذكر بعض منها على سبيل الانتقاء دون غاية أخرى، واحتراما لما تفرضه أبجديات البحث من اختصار منهجي. وقد جاءت هذه النماذج ملخصة في:

3-1 المستوى الصرفي:

مما يخطئ فيه كثير من المتكلمين اليوم وهو من الأمثال القديمة المشهورة، أن يقال بكرة بضم الباء(على وزن فُعلة) والصواب فتحها (على وزن فَعلة)، فيقال: حضر القوم على بكرة أبيهم،[3] أي كلهم، وقيل أن معناها" قد جاءوا مجتمعين لم يتخلف منهم أحد".[4]

أما في سياق آخر، فممّا يشاع من أخطاء صرفية في قولهم: بكرة بضم الباء، فمعناه مختلف عن الأولى، فالبكرة ها هنا تعني الغدوة، وهو الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس،[5] أي الإبكار

---

[1] محمود فجال، الصحيح والضعيف في اللغة العربية، ص 139.

[2] المرجع نفسه، ص 125.

[3] ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب، تح: محمد مكي الحسني ومروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، سوريا، ط1، 2006م، ض 57.

[4] اليوسي الحسن بن مسعود بن محمد، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تح: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1981م، ص 62. وينظر أيضا: الجوهري في الصحاح، ج2، ص596. والسيوطي في المزهر، ج2، ص 235.

[5] ينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، معجم أخطاء الكتاب، ص 57.

ومنها قولنا: جئت إليك باكرا، ومنه قوله جل في علاه: ﴿**وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلٗا ٢٥**﴾[1].

وعطفا على ما سبق نجد من المواضع الصرفية التي يخطئ فيها المستعملون قولهم: وهذه المرأة القتيلة وهذا خطأ، والدليل أن صيغة فعيل إذا ما أُريد معناها مفعول فالواجب أن يشترك فيها المذكر والمؤنث[2]، ومنه فالصواب أن يقال امرأة قتيل وجريح. وقيل إنها جائزة استعمالا- من منظور بعض المجامع اللغوية- إذا قُصد بها تخصيص المؤنث بذلك الوصف.

3-2 المستوى النحوي:

إن من بين الأخطاء الشائعة على ألسنة المستعملين قولهم: أرسلت رسالة إلى شخص ما بنصب كلمة الرسالة على المفعولية، ويقال في سياق آخر: أرسلت بمندوب إلى قسم كذا، بالتعدية بحرف الجر، والحقيقة هذا لحن ومخالفة لأصول النحاة، والصواب في هذا الشأن أن النحويين ينصبون الفعل أرسل المتعدي إذا كان المرسل المفعول إنسانا أو ذاتا، أما إن كان المرسل يحمل شيئا معينا فلا يصح ذلك؛ بل يتعدى الفعل أرسل بحرف الجر.

وعليه فتصحيح النموذجين السابقين يكون: أرسلت برسالة إلى محمد، وأرسلت مندوبا إلى كذا...[3] وقد جاء في القرآن الكريم توضيح بيّن لهذين الموضعين: أما الأول فيتجلى في قوله تعالى

---

[1] سورة الإنسان، الآية 25.

[2] ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 104. وينظر أيضا: ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، قدم له إميل بديع يعقوب، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص 374- 375. وينظر أيضا: ابن الأنباري، كتاب المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية، دط، 1981م، ص 130- 131. وابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، ص 489.

[3] أحمد محمد عبد الدايم، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين العجوزة، القاهرة، ط1، 1996م، ص 44. (بنوع من التصرف).

﴿ **وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ إِنِّي لَكُمۡ نَذِيرٞ مُّبِينٌ ٢٥** ﴾.[1] أما الثاني فمثاله محصور فيما جاء في الذكر الحكيم ﴿ **وَإِنِّي مُرۡسِلَةٌ إِلَيۡهِم بِهَدِيَّةٖ فَنَاظِرَةُۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ٣٥**﴾.[2]

ومن المسائل المطروحة كثيرا والتي نراها تتكرر بكثرة التخطئة في استعمال حرف الجر المناسب، كأن نقول مثلا: خرج زيد من البيت بالرغم من مرضه الشديد، فنجدهم يستعملون حرف الباء مع فتح الراء، وهذا لحن ولم يثبت عن الفصحاء، والواجب أن يقال: على الرُغم بالضمّ[3] وقياسه قول الشاعر أبي سناء الملك في الفخر:[4]

...على الرُغم مني أن أرى لك سيدا.

وقيل يجوز فتح الراء وضمها وكسرها[5] وكلها أوجه صحيحة.

ومن الأخطاء الشائعة أيضا ذلك الخلط بين القرائن الدالة على الزمان والمكان، كأن يقال: لم أره من أمس وهذا لحن، والأصح استعمالا أن نقول: لم أره منذ أمس، والدليل من منظور التقاليد النحوية أن مذ ومنذ متعلقان بالزمان أما من فمخصوص حكمها بالأمكنة.[6]

[1] سورة هود، الآية 25.

[2] سورة النمل، الآية 35.

[3] ينظر: أحمد محمد عبد الدايم، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، ص 51.

[4] المرجع نفسه، ص 51.ينظر قصيدته كاملة عند أحمد الهاشمي في جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، تح: مجموعة من الجامعيين، ج2، مؤسسة المعارف، بيروت، دط، دت، ص 265.

[5] ينظر: ابن مالك الجياني محمد بن عبد الله، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، تح: سعد بن حمدان الغامدي، ج1، جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م، ص 255- 256.

[6] أحمد محمد عبد الدايم، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، ص 51. (بنوع من التصرف).

3-3 المستوى الدلالي:

مما تناقلته بعض المؤلفات الحديثة في باب ما يخطئون فيه من تعابير، إذ يستعملون فيها بعض الألفاظ في غير موضعها دلالة فيلحنون ويغيرون من دلالة تلك الألفاظ، كأن يقال على سبيل التمثيل: بات فلان في النُزل ليلة،[1] وهذا مما لا يصح استعماله.

فقد جاء عن الليث أنه من استعمل الفعل بات بمعنى نام فقد أخطأ، والدليل أنك تقول بات يرعى نجوم الليل[2] ومعناه يرقبها. وقيل إن معناها يأتي بدلالة فعل فلان كذا،[3] أي أنها وصف لحصول فعل معين أو حركة ما في وقت الليل وليس فيه دلالة على النوم الذي يوحي بالسكون والثبات؛ بل نرى الأمر يخالف المقصود من استعمالهم المغلوط وقد أوقعهم توهمهم في تناقض واضح جعلهم يعكسون المعنى كليا. ومنه قولنا: بات الناسك متعبدا. وعليه فالصواب في المثال السابق وجب أن يكون: "قضى الليل".[4]

وليس ببعيد عن هذا الموضع، ومن حيث مسألة الخلط بين معاني الأفعال في الاستعمال قول أحدنا: سررت برؤياك البارحة في الحفلة، والمقصود رؤيتك وهذا مما يلحنون فيه، وثمة فرق بين المعنيين؛ فالرؤية تعني ما يُرى في اليقظة أو الحقيقة وتكون بالعين المجردة أما الرؤيا فمتعلقة بالمنام، ومنه قولنا رأى فلان رؤية حسنة وليس لهذه الكلمة صيغة في الجمع ومنهم من يلين الهمزة فينطقها

[1] ينظر: أحمد محمد عبد الدايم، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، ص 72.

[2] ينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج7، ص 339. وينظر أيضا: ابن منظور، لسان العرب، ج 2، ص 16.

[3] الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 67.

[4] أحمد محمد عبد الدايم، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، ص 72.

رويا[1]وقيل إنه ثبت عن العرب قديما استعمال الرؤيا بدلالة اليقظة أو ما هو متعلق بالبصر قياسا على قول الشاعر: ورؤياك أحلى في العيون من الغمض.[2]

في حين قد ثبت عن الخفاجي في شرح درة الغواص أن ثمة ثلاثة أوجه في بيان معنى كل من المفردتين بشيء من التفصيل، أما الوجه الأول فكما ذكرناه، والوجه الثاني يحتمل أنهما يدلان على اليقظة والمنام معا، أما الوجه الثالث فمرده أن الرؤية عامة، في حين أن الرؤيا متعلقة بما يكون في الليل ولو يقظة وقد استدل في حكمه هذا على الشاهد الشعري في بيت المتنبي السابق.[3] وقيل إن العرب استعملت ذلك من باب المجاز والتمثيل وليس حقيقة، ولكننا نراه رأيا ضعيفا وتكاد أغلب المصادر اللغوية ترجح الرأي الأول الذي أسلفنا بيانه.

وعليه وباختصار لقد كانت هذه بعض الإضاءات المنهجية حول بعض المعايير المعتمدة عند أهل التصويب المحدثين، وقد رأينا فيها تنوعا غير موحد، وهذا راجع للأطر الفكرية والمعرفية التي انطلق منها هؤلاء في عملهم التصويبي. وعليه هل نجد للمؤسسات الجماعية كالمجامع اللغوية إسهامات تنحو منحى الجهود الفردية في الاهتمام بمبحث السلامة اللغوية؟

4 إسهامات المجامع اللغوية العلمية في تنشيط حركة التصويب اللغوي:

عطفا على الجهود الفردية التي عكسها اهتمام اللغويين باللغة العربية وحرصهم على المحافظة على النظام اللغوي السليم، لم تدخر الجهود الجماعية جهدا في مواصلة هذا الشغف العلمي النبيل

[1] ينظر: الفراهيدي، كتاب العين، ج8، ص 307.

[2] ينظر: الحريري، درة الغواص في أوهام الخواص، ص 116- 117. وأحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغوي، ج1، ص 388. وينظر أيضا: درويش محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط4، 1415هـ، 500. والبيت منسوب للمتنبي وقد جاء صدره:"مضى الليل والفضل الذي لك لا يمضي". المعري أبو العلاء، اللامع العزيز، شرح ديوان المتنبي، تح: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط1، 2008م، ص 663. وينظر أيضا: العكبري في شرح ديوان المتنبي، تح: محمد السقا وآخرون، ج2، دار المعرفة، بيروت، دط، دت، ص 219.

[3] ينظر: الخفاجي، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، ص 385.

خدمة للغة القرآن الكريم، وإن جاءت محاولاتهم متباينة الاهتمام في طرح القضايا اللغوية مناط التصويب. وهذا مما يدل على أن هذه الحركة العلمية ستبقى دائما محل الاجتهاد والاستمرار الدؤوب في مواصلة الإفصاح عن الطرق والأبجديات السليمة في استعمال لساننا الفصيح على مر العصور.

وإن من أولى الإسهامات المذكورة في هذا السياق، ما نشره المجمع اللغوي بدمشق في الفترة ما بين 1921م-1927م،[1] والمتمثل في بحث موسوم بعثرات الأقلام؛ وهي جهود جماعية حاولت استقراء وحصر بعض الأخطاء الشائعة على مستوى التراكيب والمعاني والمفردات والأبنية اللغوية، فحصرتها في ثلاثمئة وخمسين خطأ.[2] ولم ينتهج هذا العمل التصويب الجماعي تبويبا معينا أو ترتيبا محددا؛ وإنما كان هدفه ترشيد المستعمل إلى الكلام السليم في التأدية اللغوية. وقد لقيت تلك الإصدارات اللغوية جملة من الانتقادات من لدن كثير من الباحثين أمثال البستاني أو ممن ينتسبون للمجمع ذاته[3] وغيرهم، ومن مجمل ما ذكروه أنهم اتهموا القائمين عليها بانتساب هذا العمل لشخص معين، وليس باتفاق الجميع كما جاء نصه موضحا في مستهل منشوراتهم، وقد وقعت في هذا الشأن مناظرات ورود أفعال كثيرة لسنا في مقام مناقشتها وليست تعنينا؛ بل ما نرمي إليه من خلال دراستنا هو إبراز الجهود اللغوية المبذولة في سبيل الحفاظ على اللغة العربية؛ والتي يمكن القول بأنها جهود عامة وأخرى خاصة. وبغض النظر عما يشوبها من انتقادات إلا أنها تبقى محاولات عظيمة لها غايتها السامية اتجاه الفصحى وأجدر بالتقدير والعرفان.

وسيرا على المبدأ نفسه لم يتوان المجمع اللغوي القاهري عن إبداء حرصه الشديد في تفعيل جهوده اللغوية خدمة للغة العربية، والدليل أنه نشر من سنة 1934م إلى غاية 1939م بحوثا

[1] ينظر: عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، من ع6، مج1، 1يونيو 1921م، إلى غاية ع4، مج7، 1 أبريل، 1927م.

[2] ينظر: محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 85- 86.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 88.

وتحقيقات لغوية متنوعة،[1] وقد حاولت هذه البحوث تقديم تصويبات لغوية نحوية وصرفية ومعجمية متنوعة، وقد أشار صاحبها أحمد العوامري؛ بأن هذا العمل قد تم بعد تمحيص وتحقيق قصد تهذيب الأساليب.[2]

وقد يطالعنا في مستهل بحثه تحفظه الشديد وتواضعه العلمي من كونه لا يدعي الإحاطة الشاملة بكل ما جاء في المصادر اللغوية أو مما فاته الاطلاع عليه، ولكننا نراه اجتهادا حريصا في تخير الأنسب في الاستعمال، إذ نجده مستفيض الانتقاء حيث استدل بما ورد من أشعار القدماء الفصحاء، وبما جاء في القرآن الكريم والمعاجم اللغوية القديمة كلسان العرب والصحاح والمصباح وغيرها، أضف إلى ذلك اعتماده على كتب النحو عند المتقدمين والمتأخرين، ولا يوجد موضع من بحثه إلا وقد استشهد عليه بالدليل المناسب.

ولم يتوان المجمع اللغوي الأردني عن مسايرة العمل التصويبي؛ حيث ظهر سنة 1978م عدد بمجلته يتضمن مقالا باسم العشرينات والعشرينيات من تأليف ناصر الدين الأسد،[3] وهو بحث كغيره من البحوث التي تحاول الوقوف عند الأداء اللغوي السليم من تعبيرات وصيغ وتراكيب تشاع اليوم بصورة خاطئة في الجرائد والصحف والمقالات وبعض المواقف الرسمية كالخطابات الشفهية وغيرها. ولكن الاختلاف بينه وبين باقي الدراسات أنه خصّص بحثه بتصويب ما يخطئ

[1] ينظر: محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 90.

[2] ينظر: أحمد العوامري، بحوث وتحقيقات لغوية متنوعة، مجلة مجمع اللغة العربية الملكي(مجمع اللغة العربية بمصر)، ج1، مطبعة وزارة التربية والتعليم، مصر، أكتوبر 1934م، ص 138. وينظر أيضا باقي الأعداد: ج2، 1ماي 1935م، ص 256-304، وج3، 1أكتوبر 1936م، ص 254- 276. أما الجزء الأخير فلم نجده وقد أشار إليه محمد ضاري حمادي في هامش كتابه السابق، ص 90.

[3] ينظر: محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 91.

فيه كثير من المستعملين من ألفاظ العقود الشائعة مثل: الثلاثينيات والأربعينات، وقد أسهب في تبيان الأوجه الصرفية والنحوية الصحيحة لتلكم الصيغ مستشهدا بشواهد شعرية ونحوية قديمة.[1]

وقد أدرك ناصر الدين الأسد مدى صعوبة وتشعب البحث التصويبي في اللغة العربية، مشيرا إلى الشروط الواجب توفرها كعدّة منهجية للمصوب فقال في ذلك: "هذا باب من العلم ظاهره اليسر والإغراء بالدخول منه، وباطنه محفوف بالمزالق والمكاره، إذ لا بد للمتوغل فيه من أن يكون محيطا بكلام العرب أو بأكثره، بصيرا بأساليبهم، عالما بشعرهم ونثرهم على مرّ العصور وتعدد البيئات...وقادرا على الاستشهاد وضرب المثل والإدلاء بالحجة..."[2]

وقد واصل المجمع اللغوي بالعراق صنيعه المعرفي في هذا الجانب أيضا، حيث وجدنا مصطفى جواد قد أقدم على كتابة بحث سماه مبحث في سلامة اللغة العربية، موزعا على أربعة إصدارات من سنة1951م إلى غاية 1959م.[3] وهو بحث قيّم يتناول ظواهر نحوية وصرفية ومعجمية متنوعة بالتصويب، وقد استطرد فيه كثيرا بالسرد والتمثيل والاستشهاد بالمعايير اللغوية الفصيحة والشواهد المنقولة عن المتقدمين من أشعارهم ومآثرهم، وقد تعقب كل موضع من بحثه ما بما يناسبه من آراء اللغويين والنحاة القدامى والمعجميين، وقد وجدناه في عمله التصويبي حريصا على استعمال الأسلوب الدقيق في استقراء الظواهر اللغوية مناط التصويب، وقد أومأ في مستهل بحثه عن أهمية

[1] ينظر: ناصر الدين الأسد، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع1، مج1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1978م، ص 140 وما بعدها.

[2] المرجع نفسه، ص 139.

[3] ينظر ما نشره مصطفى جواده في بحثه مبحث في سلامة اللغة العربية، والصادر عن مجلة المجمع اللغوي العراقي، من طبع المجمع نفسه في بعض المجلدات، ومن مطبعة النفيض ببغداد في البعض الآخر منها. وقد جاءت أعداد هذا البحث موزعة على نحو: ج1، في 1سبتمبر 1950م، ص 232- 251. ج2، في 1سبتمبر1951م، ص 205- 232. ومج3 جاء في جزئين متتابعين، الأول في 1مارس 1954م، ص 273- 384. والثاني في 1 سبتمبر 1955م، ص 91- 119. أما مج4، ج1، فكان في 1مارس 1956م، ص 167- 185.

هذا الإجراء العلمي في الحفاظ على اللغة العربية، هذه اللغة التي باتت تتهاطل عليها تحديات كثيرة سنذكر بعضا منها فيما يأتي.

المبحث الثاني: السياق العام للعربية الفصحى بين متطلبات التصويب اللغوي والتحديات المطروحة:

في ضوء الجهود اللغوية المبذولة في ميدان التصويب اللغوي، وبالنظر إلى واقع اللغة العربية الفصحى اليوم، نكاد نجزم أن رهانات نجاح هذه الحركة العلمية العظيمة، ستصطدم بواقع لغوي تشوبه نزاعات مترامية الأطراف ترتبط أشد الارتباط بما هي عليه لغتنا العربية سواء في استعمالاتنا اليومية أو في الاستعمالات الرسمية ، وفي لغة التعليم والإدارة وغيرها.

إذ تشهد اللغة العربية الفصحى تحديات كثيرة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وليس تأسفنا على وضعها من قبيل التشاؤم أو الانتقاص من مكانة اللغة العربية؛ بل على العكس إنما هو حرص منا على إدراك السياقات العامة التي هي عليه اللغة العربية في ضوء دعاوى التصويب اللغوي؛ والتي أدركنا قيمتها المنهجية في الحفاظ على سلامة لساننا الفصيح عبر الزمن، خاصة في ظل المشهد اللغوي المعاصر وما يعانيه من اختلالات في نظام الفصحى على ألسنة الناطقين بها.

ولسنا نتحدث من وحي الوهم أو المبالغة، فالدليل على ما نذهب إليه، أن ما يشاع من استعمالات لغوية في وسائل الإعلام المختلفة والفضائيات ولغة التعليم والمؤسسات التربوية، لا تكاد- في نظرنا- تستجيب لشروط السلامة اللغوية كما ينبغي أن تكون عليها، في أصولها النحوية الفصيحة، وإن جاز لنا أن نعطي حكما منصفا فإن هذه الاستعمالات في نظر أحد الباحثين المعاصرين يأتي تصنفيها إلى ثلاث مراتب:[1]

[1] ينظر: جهاد عبد القادر نصار وخليل عبد القادر حماد، استعمالات لغوية معاصرة، دراسة في تأصيل الوضع اللغوي والتسويغ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع6، 2014م، ص 284.

1 استعمال يتفق اتفاقا تاما مع ما تقره الأصول اللغوية من قواعد نحوية وصرفية.

2 استعمال يكاد يستجيب لبعض الشروط اللغوية ويخالفها في كثير من المواضع.

3 استعمال مناقض لتلك الشروط اللغوية الفصيحة ولا سبيل لقبوله.

وقد أبلغ نهاد الموسى حينما وصف موضوع اللحن والخطأ في الاستعمال المعاصر بالهم اللغوي الذي يؤرق كاهل الباحثين في الشؤون العلمية والتعليمية وكل المناحي اللغوية العامة،[1] فبدءا من واقع الأسرة وصولا إلى المستوى التربوي نكاد نجزم بتذمر المعلمين من تدني مستوى الطلبة أو المتعلمين، ويستعرضون بشيء من التأسف أصناف الأخطاء التي يقع فيها المتعلمون من حيث التركيب والإعراب واستعمال الألفاظ في سياقاتها المختلفة، وعجزهم عن تشكيل فقرة سليمة لغويا. ولا يكاد يكون بمنأى عنهم حال الأساتذة والمنشغلين باللغة العربية في الجامعات الأكاديمية، حيث يتأسفون من واقع لغوي مزري أداء ولغة.

ولا ريب أن الوصول لمستوى لغوي فصيح ومعاصر، ينبغي أن يستند على ما تعرفه اللغة العربية من نظام نحوي وصرفي محددين، إلى جانب إدراك مسوغات التجويز وضرورة التخريجات وغيرها من الضوابط المنهجية، فهل نجد اليوم في استعمالاتنا المعاصرة مثل هذه الالتزامات القواعدية فيما نتكلم به أو فيما ينقل لنا من خطابات لغوية مختلفة؟

1 أزمات اللغة العربية في العصر الحديث: عراقيل في طريق حركة التصويب اللغوي: هل نحن أمام فصحى أم فصحات؟

1-1 التنازع اللغوي بين المتساهلين الداعين للعامية وبين المتشددين الداعين للفصحى المعيار:

[1] نهاد الموسى، اللغة العربية وأبناؤها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، عمان، الأردن، دط، دت، ص 11.

يفصح واقعنا اللغوي المعاصر عن وجود أنماط مختلفة من العربية الفصيحة، وهذا الاختلاف بمرجعياته وأحواله يطرح الكثير من التساؤلات المتداخلة فيما بينها، حول علاقة اللغة العربية بالنص القرآني، وعلاقتها بالتراث القديم وعلاقتها بالانتماء الهويّ، والثنائية اللغوية وتأثير العولمة والانفتاح الثقافي وغيرها[1]. إن العربية اليوم في الواقع الاستعمالي قد باتت مقسمة إلى أصناف من العربية تتخلص في:[2]

1 الفصحى المعيار: وهذه هي اللغة النموذجية التي أقرها النحويون واللغويون اعتمادا على ضوابطهم المنهجية في استقراء لكلام العرب وتسمى أيضا باللغة المشتركة أو الفصحى العالية.

2 العربية الفصيحة: وهي العربية السائدة في نشرات الأخبار والبرامج التثقيفية والوثائقية .

3 وشبه الفصيحة: وهي العربية التي حدثت فيها تطورات لغوية كالتي نسمعها عن المراسلين في نشرات الأخبار .

4 العربية الوسطى: وهي العربية المحكية عند المتعلمين وهي خليط بين اللغة الفصيحة المتعلمة وبين العامية المكتسبة.

5 العامية: وهي لغة العامة في التواصل.

وقد انعكست هذه التنوعات في مستويات العربية الفصحى على الخطابات اللغوية المستعملة على ألسنة الناطقين؛ ومن هنا جاء التباين في وجهات النظر بين اللغويين إلى إحداث نوع من التساهل في استعمال اللغة فانقسمت تلك الآراء بين الداعين إلى ضرورة الالتزام بما يسمى العربية الفصحى في ضوابطها المنقولة عن اللغويين ولا يجب تجاوزها، وبين من دعوا إلى التخلص من تلك

[1] ينظر: نهاد الموسى، اللغة العربية وسؤال المصير، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 159، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013م، ص 12.

[2] ينظر المرجع نفسه، ص 11- 12. وينظر أيضا إلى التقسيمات اللغوية التي ذكرها عبد السلام المسدي في كتابه الهوية اللغوية والأمن اللغوي، دراسة وتوثيق، المركز العربي للأبحاث، بيروت، لبنان، ط1، 2014م، ص 325- 326.

القيود والدعوى إلى ما يسمى العربية الوسطى أو الفصحى المعاصرة التي فيها من التساهلات اللغوية ما يجعلها ملائمة للغة العصر.

ولسنا ننكر ما يسمى باللغة المعاصرة والتي دعا كثير من اللغويين المعاصرين إلى تبني مفهومها وهم يقصدون بها اللغة العربية الميسرة التي" تلتزم بقواعد الفصحى المعروفة في كتب النحو، وإن أصابها شيء من التغير يقع غالبا في النواحي الصرفية والدلالية والأسلوبية".[1] وهي العربية التي ينبغي أن تسود في لغة الخطابات الإعلامية والمواقف الرسمية ولغة التعليم وغيرها من المجالات الثقافية البارزة؛ التي تجعل من اللغة العربية ركيزتها الأساس في التواصل.

ولكن الأخطر من ذلك كله أننا وجدنا صنفا من اللغويين المنتمين لهؤلاء المتساهلين يدعون إلى إحلال العامية بدل الفصحى في الواقع اللغوي؛ لأنها لغة ميسرة ومفهومة وأبلغ في التواصل وأيسر في التبليغ. ومن هنا شاعت الأخطاء اللغوية عند بعض الكتاب في إدراجهم لبعض الألفاظ من باب التسهيل ومن هنا تولد الصراع بين أنصار العامية والفصحى. وإن كنا نرى أن الفرق الجوهري بينهما ظاهر غير خفي يكمن في " أن الفصحى نظام معرب، أما العامية فقط سقط عنها الإعراب بصورة شبه كلية".[2]

وبغض النظر عن الإشكال القائم حول التداخل الاصطلاحي[3] بين قولنا الثنائية أو الازدواجية فليس يعنينا في هذا المقام مناقشة المسميات بقدر ما يشغلنا تأثير هذه المسألة لغويا، فلقد كان لهذا الازدواج اللغوي بين الفصحى والعامية تأثيرات كبيرة أضحينا نألفها من خلال ظهور مختلف

[1] محمد حسن عبد العزيز، خصائص العربية المعاصرة، مظاهر حداثتها في المفردات والتراكيب، مجلة اللسان العربي، ع45، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998م، ص 143.

[2] نهاد الموسى والتخطيط اللغوي، مثل من ظاهرة الازدواجية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، ع2، مج 12، 2009م، ص 208.

[3] ينظر: نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، عمان، ط1، 2003م، ص 125.

الأخطاء الشائعة في الاستعمالات المعاصرة في لغة المتعلمين والطلبة الجامعيين حيث أصبحوا يسترفدون من المعجم العامي كثيرا من الصيغ والتراكيب والألفاظ ثم يقومون بتطبيق ذلك على الفصحى بوعي أو بدون وعي منهم، فشاعت الأخطاء وعظم الفساد اللغوي في استعمالهم وتواصلهم، فأضحينا نلمس في أدائهم اللغوي نوعا من الركاكة كأن يغيروا في صياغة التثنية والجمع، وتغيير الحركات والسكنات.

ومن هنا يتبين لنا خطر العامية في الواقع اللغوي لا بسبب انتشار الأخطاء اللغوية على ألسنة الناطقين بها فحسب، وإنما نعني أيضا خطرها الجسيم على الفصحى، فعلى الرغم من شيوعها إلا أنها لا ترقى لأن تكون لغة مستوفية للحاجات التواصلية عند مستعمل اللغة في سياقات متنوعة، نظرا لعجزها عن إمداد المتكلم اللغوي بما يحتاجه من ألفاظ وأساليب مناسبة، أضف إلى ذلك فهي ليست عامية واحدة؛ بل عاميات متعددة فأي عامية يتبنى المتكلم في تواصله ؟ وهل يحصل الاتفاق عليها حتى تعمم كلغة رسمية كما يدعو دعاتها المنكرون للفصحى؟ ولو صدق هؤلاء المدعون فإننا على يقين تام أن هذا ما سينتج عنه" التمزق اللغوي، إذ كل لهجة سوف تتحول مع مرور الزمن إلى لغة كما حدث عند أمم أخرى، وفي هذه الحالة تصبح كل بيئة لهجية كيانا مستقلا عن البيئات الأخرى، له لغته وأدبه...وفي ذلك انقطاع عن الإرث الحضاري والتاريخي لهذه الأمة".[1]

ومتى انفكت الأمة العربية عن لغتها وثقافتها، صار ذلك مدخلا من مداخل الانهزام الحضاري على المجالات كافة. وانطلاقا من هذا الاعتقاد الفاسد سنحاول الوقوف عند بعض النماذج اللغوية الخاطئة في الاستعمال، ونوضح وجه التداخل فيها بين ما تفرضه القواعد الفصيحة وبين ما أثرت فيه اللغات العامية، وفيما يأتي بعض منها:

[1] أحمد بن محمد الضبيب، اللغة العربية في عصر العولمة، العبيكان للنشر، دط، دت، ص 214- 215.

من الأمثلة التي نسوقها أنه يشاع في اللغات المحكية حذف النون من آخر الفعل المضارع المتصل بواو الجماعة، وهو الأمر ذاته في الفعل المضارع المتصل بياء المخاطبة مثل تلعبي وتسمعي، حيث تحذف النون قياسا على ما هو شائع في اللغة العامية، كما نجد في الفعل المتصل بألف الاثنين يقع فيه كثير من المستعملين خطأ حيث يطبقون عليه قاعدة الجمع[1] فيقولون: محمد وزيد يساهموا في بناء المسجد. وهما يشتركوا في المسابقة الوطنية. وكل هذه الاستعمالات ناتجة عن تأثير العامية المحكية على الفصحى.

وقد يقع كثير من المستعملين في الجانب النحوي على وجه الخصوص في أخطاء؛ حيث يحاولون تطبيق ما في العامية من صيغ وألفاظ على العربية الفصحى، فتأتي أساليبهم في مظهر رديء ولا تكاد ترقى إلى مستوى فصيح مقبول، ومن ذلك أنهم يصوغون من الوزن أفعل أسلوبا للدلالة على التعجب من الشيء وهذا غير صحيح في اللغة، كأن يقولوا: ما أبيض الثلج؟ وما أسود الليل؟ ووجه الصواب: ما أشد بياض الثلج[2]، وقس عليها باقي الأساليب المشابهة لها في موضع التفضيل.

ومما صادفنا أيضا في باب الجمع أنهم يقيسون على الفصحى ما هو شائع في العامية المحكية مثل: فتوى ودعوى، وهو الأصح في العربية الفصحى؛ إلا أنهم يضيفون الألف في آخر الكلمة قياسا على الكلام العامي كتابة ومشافهة كأن يقال: استمع القاضي إلى دعاوي المجرمين، واستمعنا إلى فتاوي المرشد الديني.[3]

والأمر نفسه وجدناه على المستوى الصرفي خاصة ما تعلق بالمشتقات كاسم المرة والهيئة، وما يتعلق بقواعد صياغتهما ففي الاستعمال العامي لا نكاد نجد فرقا بينهما ولا تمييزا بضبط وزنهما

[1] حنان إسماعيل عمايرة، الازدواجية والخطأ اللغوي، مجلة العلوم الإنسانية، ع 1، مج 34، ص 62.(بنوع من التصرف).
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 63.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 64.

على الشكل الصحيح، فجميع ما كان على وزن فعلة بكسر الفاء يصير أو يتحول إلى وزن فعلة بضم الفاء مثل: سجد سجدة خشوع، جلس جلسة الأمراء.[1]

ومن تبعات القياس على ما تعوّد عليه المستعملون في كلامهم العادي أو الدارج أنهم يخطئون في صياغة اسم المفعول فيقولون: هذه الأرض المبيوعة، وأنت مديون لي بالمال، فيتوهمون أن صياغة اسم المفعول من هذه الأفعال يكون على وزن مفعول[2] كما هي الحال في مضروب ومصنوع.

وختاما لما وقفنا عنده من مناقشات، قد كانت هذه بعض الأمثلة المتولدة عن تأثير العامية على العربية الفصحى في الاستعمال، وفي ضوء هذه الإشكالية يظهر لنا كم من الصعب أن يسعى أهل التصويب المحدثين إلى تتبع واستقراء ما يشيع من أخطاء كثيرة في مجالات متعددة، فيعمدون إلى تصحيحها مرفقين ذلك بالدليل المبين، إنه حقا عمل يستدعي الإجلال والإكبار، ويحث على مواصلة المسار خاصة في ضوء الانفتاح اللغوي والتطور التكنولوجي وما تشهده اللغة من تطورات خاصة في المجالات المهمة، كالإعلام والاتصال وغيرهما. وسنوضح فيما يأتي بعضا من هذه التحديات في هذا المجال.

1-2 تأثير لغة الإعلام والصحافة على النظام اللغوي العربي الفصيح:

تتأثر اللغة العربية في واقعنا اللغوي المعاصر بجملة من العوامل المحيطة بها، إما سلبا أو إيجابا، ولعل تأثير لغات الإعلام والصحافة يبقى من العوامل البارزة التي تجمع بين الأمرين، ولن نقف عند الإيجابيات منها؛ لأن معلومة بيد أن ما يهمنا هو كيف نقيم الاستعمالات الإعلامية الخطابية اليوم من حيث نظامها النحوي والصرفي؟ وإلى أي مدى تلتزم بالقواعد المعيارية ولا تقع في أي مظهر من مظاهر اللحن على المستويات اللغوية كافة؟

[1] ينظر: حنان إسماعيل عمايرة، الازدواجية والخطأ اللغوي، ص 64.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 64.

لقد أبدى المهتمون بمجال تصويب الأخطاء سواء من الباحثين أو من أهل التصويب من خلال مصنفاتهم اللغوية إلى ذكر ما لا يحصى من الأمثلة؛ التي تُبين عن حقيقة واحدة لا جدال فيها وهي أن اللغة المستعملة في الخطاب الإعلامي، تحوي الكثير من مظاهر التغير التي قد تختلف في بعض مميزاتها وتراكيبها عن قواعد اللغة العربية، وهذا شيء منطقي نظرا لتطور اللغة، وقد أثيرت ها هنا إشكالية الالتزام بالصيغ الفصيحة كما ورثناها عن المتقدمين في مقابل استحداث تعابير لغوية أو صيغ استعمالية جديدة تتناسب والواقع اللغوي المعاصر.

ولا نكاد نجد في لغة الإعلام والصحافة التزاما قواعديا مطلقا بما تنصّ عليه التقاليد النحوية العربية، فقد كان الصحفيون وأهل الإعلام في فترات سابقة يتخيرون اللفظ الأنسب والأفصح في الاستعمال، ويهابون الوقوع في الخطأ على مستوى الإعراب والحركات، وينفرون من الألفاظ العامية والدخيلة وغير المأنوسة في خطاباتهم الفصيحة، وما حملهم على ذلك إلا التزامهم بالنصوص الثابتة عند أهل اللغة.

أما اليوم وبفعل التطور الذي يشهده الحقل اللغوي إلى جانب أسباب أخرى بات من اليسير دخول خواص تركيبية[1] غير معلومة إلى العربية الفصحى، إضافة إلى ركضهم المستمر وراء خاصية التساهل في الاستعمال اللغوي، فنجدهم ينصبون ويرفعون ويعتمدون على تسكين الحروف وإلغاء كثير من الثوابت النحوية. وقد طرحت هذه التغيرات الكثير من النقاشات من لدن أهل التصويب المحدثين فأبدوا عليها تصويباتهم وتعقيباتهم أمثال: أحمد مختار عمر في كتابه" أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين".

وقد يطول الحديث عن هذا الأمر غير أننا سنكتفي بذكر بعض من الخصائص اللغوية التي تتميز بها الخطابات الإعلامية ولغة الصحافة لنبين بعض الأخطاء الواردة فيها، ومن جملة ما وفقنا عنده أنها تركز على:

[1] ينظر: محمد حسن عبد العزيز، لغة الصحافة المعاصرة، مجلة كتابك، دار المعارف، دط، دت، 36- 37.

1 الاعتماد على الجمل القصيرة والاستغناء عن الجمل الطويلة طلبا للاختصار في النقل.

2 الاستناد على الفقرات القصيرة وتجنب الفقرات الطويلة. واستنادا على هاتين الخاصيتين نجد في لغة الخطابات الإعلامية نوعا من التخفيف في إيراد أدوات الربط.

3 الاعتماد على المفردات السهلة المألوفة بعيدا عن التكلف في الألفاظ.

وبناء على هذه السمات المميزة للغة الخطاب الإعلامي، سنذكر بعض الأخطاء الشائعة والتي رأيناها لا تحترم بعض الأصول اللغوية والنحوية التي قام عليها الدرس النحوي، ولعل مطلب التيسير هو المبرر عندهم، ولسنا في مقام مناقشة الدوافع التي أوقعتهم في اللحن، بقدر ما يهمنا مستويات الأخطاء التي استنتجناها من استعمالاتهم اللغوية، وسنقتصر على بعض:

أ) الأخطاء المتعلقة بالجانب النحوي والتركيبي:

تشيع في لغة الإعلام أخطاء نحوية كثيرة نذكر منها بعض الأخطاء المتعلقة بالعدد والمعدود، منها وقوعهم في اللحن في لفظة ثمان؛ بينما تقر القاعدة النحوية أن هذا العدد يعامل معاملة الاسم المنقوص؛ حيث في موضع الرفع والجر إذا لم يكن مضافا؛ فإنه يعرب بناء على الحركة المقدرة على الياء المحذوفة، أما إذا كان مضافا فيكون إعرابه بناء على الحركة المقدرة على الياء المثبتة. أما في حالة النصب فيعرب بالفتحة الظاهرة،[1] ومن الأمثلة على ذلك:[2]

أصيب ثمان مئة والصواب: ثماني مئة.

تبلغ ثماني أمتار والصواب: ثمانية.

صدر عن المجلس ثمانٌ وأربعون حكما والصواب: ثمانية وأربعون.

[1] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص 125- 126.(بنوع من التصرف).
[2] المرجع نفسه، ص 126. (بنوع من التصرف).

وعطفا على بعض ما يصدر من الإعلاميين من أخطاء نجد أنهم يلحنون في استعمال الاستثناء بـ عدا، فالمتعارف عليه في التقاليد النحوية أن الاستثناء يحمل معنى إخراج ما ورد بعد حرف الاستثناء من حكم ما قد سبقها،[1] فلو قلنا: الصديق عدو لصديقه ما عدا الوفي، لأخرجنا عندئذ الوفي من الحكم الذي أطلقنه عامة. غير أن الإعلاميين قد أخطأوا في التوظيف الصحيح للاستثناء فوجدناهم يستعملون عدا بمفهوم مناقض لمعناها النحوي، ومن أمثلة ذلك:[2]

ألّف عشرين كتابا عدا مئات المقالات، والصواب أن يقال: بالإضافة إلى مئات المقالات. لأن معناها في الجملة الأولى مناقض كليا لما يقصده المستعمل.

ساهم في العمل عشرون رجلا عدا الذين غابوا بسبب أعمالهم، والصواب أن يقال: بالإضافة إلى الذين غابوا.

ب) أخطاء صرفية متنوعة:

تتعدد الأخطاء الصرفية في لغة الخطابات الإعلامية وتأخذ صورا متنوعة كالخطأ في صياغة الأوزان وطرائق اشتقاق الأبنية الصرفية ومن بين الأمثلة التي نسوقها في هذا الموضع من باب التمثيل لا الحصر، وقوعهم في مشكلة تثنية الاسم المقصور مثل: عصا يجمعونها عصاتان، كقولهم: كان يتوكأ على عصاتين، والصواب عصوين. وقياسه أيضا دعوى في قولهم: رفع دعوتين على خصومه، والصواب: دعويين.[3]

وفي السياق ذاته يتكرر في لغة الإعلام أخطاء كثيرة في باب الجموع نذكر منها وقوعهم في اللحن في صياغة الجمع المؤنث السالم؛ حيث تنصّ القاعدة الصرفية أنه إذا كان وزن فعْلة صحيح

[1] ينظر: عبد الله الجديع، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط3، 2007م، ص 109.

[2] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتّاب والإذاعيين، ص 148.

[3] المرجع نفسه، ص 53- 54. (بنوع من التصرف).

العين، ففي حالة الجمع المؤنث السالم وجب تحريك عين الكلمة قياسا على فائها المفتوحة،[1] غير أنهم لا يتبعون هذه القاعدة فيقعون في ما يخالفها، ومن الأمثلة على ذلك:[2]

تقام ندْوات خارجية، والصواب: نَدوات.

إنها حلْقات متكررة، والصواب: حلَقات.

رفض الحمْلات الشرسة، والصواب: حمَلات.

ومن المواضع التي يكثر فيها اللحن أيضا، فهم يخطئون في صياغة بعض الجموع كقولهم: وديان في جمع لفظة واد، والصواب أودية. وعدم تفرقتهم في جمع كلمة كفْء بين أكفاء وأكفّاء، فالأولى هي الصحيحة أما الثانية فهي جمع لكلمة كفيف.[3]

1-3 التأثير السلبي لحركة الترجمة والنقل وشيوع الأخطاء بسبب ذلك:

تعد الترجمة عاملا مهما من العوامل المساهمة في تنمية اللغة العربية وتفعيل طرائقها الاشتقاقية والتوليدية، ومن الأمثلة التي نذكرها في باب الترجمات الخاطئة إلى العربية؛ والتي حرّفت الكثير من الأساليب والأبنية والصيغ عن أصولها الصحيحة، ومما انتقيناه من تمثيلات لدينا:

ترجمة لفظة via . والتي يترجمها المستعملون إلى العربية قاصدين بها لفظة "عبر"، كأن يقال: استعمل ذلك عبر أجهزة التواصل، وهذا لحن إذ الأصوب أن يستعمل حرف الباء أو إضافة لفظة

[1] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، ص 56. (بنوع من التصرف).
[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 57.
[3] المرجع نفسه، ص 62. (بنوع من التصرف).

"بواسطة" أما "عبر" فتعني في اللغة العربية بناء على ما ورد في الشعر القديم والمعاجم ناحية الشيء أو جانبه،[1] ولسنا نرى للفظتين معنى جامعا دلالة حتى أُقيم بينهما هذا الربط في الترجمة.

ومن الترجمات الخاطئة أيضا استعمال الفعل لعب، وقد وجدناه طاغيا في الاستعمالات المعاصرة كالخطابات الإعلامية والرسمية وفي البحوث الأكاديمية وفي الاستعمالات الخطابية والشفهية المتنوعة كقولنا: لعب دورا كبيرا في كذا، وهذا خطأ ولا يؤدي الفعل لعب تلك الدلالة التي يقصدون بها "مارس أو أدى أمره بنجاح"، فقد ثبت عن العرب قديما أنها تستعمل هذا الفعل بدلالة الهزل وضد الجدّ،[2] وقيل عند البعض أن معناه "ما ليس فيه ضرر في الحال ولا منفعة في المآل".[3] ولهذا فلا رابط بين معنى الفعل لغويا وبين ما يقصدونه من دلالة في تلك الاستعمالات المتضمنة له؛ بل قد يكون معناه مناقضا تماما لما قصدوه، وهذا من نتاج الترجمات المنقولة خطأ، ففي الإنجليزية يأتي الفعل لعب play في قولهم: .he played an important role ومنه تأتي ترجمته إلى العربية بمعنى أدى دورا مهما في كذا، أو كان دوره مهما في كذا.[4]

ومن التراكيب الشائعة بفعل الخطأ في النقل والترجمة عن اللغة الإنجليزية أيضا، عبارة: ممنوع التدخين المنقولة قياسا على الترجمة الحرفية no smoking أو في عبارة تشبهها مثل: ممنوع التوقف وممنوع السباحة وغيرها من الأساليب. وموضع التلحين في هذه العبارة أن النحويين أو

[1] ينظر: زاهر محمد الجوهر حنني، الترجمة إلى العربية وأثرها في شيوع الأخطاء اللغوية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، دط، دت، ص 225.

[2] ينظر دلالات هذا الفعل في لسان العرب لابن منظور، ج1، ص 739 وما بعدها.

[3] الهرري محمد الأمين العلوي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مرا: هاشم محمد علي بن حسين مهدي،ج 27، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، ص 217.

[4] ينظر: زاهر محمد الجوهر حنني، الترجمة إلى العربية وأثرها في شيوع الأخطاء، ص 222- 223.

اللغويين لا يجيزون في مثل هذه السياقات، الابتداء بالنكرة إلا في مواضع معينة[1]. وقد لا تنطبق هذه الحالات النحوية[2] على تلك العبارات.

المبحث الثالث: الجهود التصويبية عند اللغويين المحدثين في ميزان النقد والمراجعة:

لقد وصف أحد الدارسين المعاصرين في مقال له سماه بـ"العقلانية اللغوية والتصحيح اللغوي: هل هي الحل؟ ولماذا؟ وكيف؟" أن وضع حركة التصويب اللغوي في الفترة الراهنة يعاني من فوضى[3] واضطراب، نظرا لما يبيحه مصوّب في مواضع، ويلحنه مصوّب آخر في مواضع شتى، ولحد الساعة لم تبلغ هذه الحركة اللغوية التقويمية منتهاها العلمي في الإجابة عن كثير من التساؤلات اللغوية في شأن كثير من الاستعمالات اللغوية الشائعة في لغة الصحافة والإعلام بأنواعه والخطابات في المواقف الرسمية وغيرها.

ولسنا نهدف من وراء ذكرنا لبعض المآخذ أو الانتقادات المسجلة عن كتب التصويب الحديثة الانتقاص من قيمتها، أو استصغار الجهود المبذولة في هذا السياق، أو نرتاب من كون أغلب المصوبين قد أصابوا الهدف من وراء عملهم وهذا مما لا شك فيه. ولكن يبقى الحس النقدي هو الحافز المعرفي والمنهجي الذي من خلاله تتطور الأبحاث وتكشف الحقائق المغلقة في أي فن من الفنون أو علم من العلوم.

---

[1] ينظر: زاهر محمد الجوهر حنني، الترجمة إلى العربية وأثرها في شيوع الأخطاء، ص 220- 221.

[2] ومن مسوغات الابتداء بالنكرة هي: أن تكون موصوفة من حيث اللفظ والتقدير والمعنى- أن تتضمن دلالة الفعل أو أن تعمل عمله- وقوعها في موقع العطف- وقوعها في صدارة الجملة الحالية- وقوعها بعد إذا الفجائية- وللمزيد من الشرح عن هذه المواضع، ينظر: ابن هشام النحوي، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، ص 608- 615.

[3] ينظر: أنور شناوي ذياب، العقلانية اللغوية والتصحيح اللغوي، هل هي الحل؟ ولماذا؟ وكيف؟ مجلة الجامعة العراقية، ع4، ج1، ص 395.

وعليه فإن ما نرمي إليه هو وضع الأمور في نصابها، فكم رأينا من آراء ومواقف صادرة عن بعض المصوبين توحي بانصراف بعض المؤلفين في هذا الباب، عن مواصلة مسارهم التصويبي نظرا لنسبيته بينهم، وهو ليس بالمبرر الكافي – من وجهة نظرنا– فأي عمل علمي إلا ونجد له قيمة علمية مضافة وإن ظهرت فيه بعض الفجوات المنهجية، ولسنا نتحدث من فراغ؛ إذ وجدنا أمين الريحاني في رد له عن كتاب المنذر مبديا تأسفه على ذلك ومصرحا:" لقد انتفعت ببعض ما أصلحته من أغلاطنا اللغوية، ولكني أخشى أن يقوم لغوي آخر... ليصلح أغلاطك وكذلك إلى ما لا نهاية له. أما نحن...العابثين بحروف الجر وحروف التعدي فما لنا إلا أن نتبع ذوقنا فيما هو مختلف عليه".[1]

وليس هذا السجال العلمي التصويبي بدعة جديدة بين اللغويين والكتاب، فقد ألفينا في كتب اللغويين المتقدمين صراعات نحوية ولغوية كثيرة، تنتهي أحيانا بانتصار رأي على حساب رأي آخر، أو مواصلة التنازع في حكم ما على حساب غيره من الأحكام اللغوية. وعليه إذا كان هذا هو الوضع اللغوي بين جهابذة علماء العربية وهم في أوج فصاحتهم ونقاء لسانهم العربي، فكيف لا تثار اليوم — وهو حري بالوقوع– تلك الصراعات اللغوية في ضوء التعدد اللغوي والاتساع اللساني، فكم وجدنا من تردد من لدن هؤلاء الكتاب والمؤلفين من قبيل:

هل يستعملون هذا التركيب أم يغيرون فيه؟ وهل هذه الألفاظ والصيغ أنسب في الاستعمال اللغوي مقارنة مع غيرها؟ أم أنها مخالفة وتعود للعرف النحوي العام؟ وهل و هل...إشكالات لا تنتهي أبدا.

ويستحيل أن يلتمس مصوب ما أو كاتب لغوي لنفسه العصمة التامة أو الحيطة في كونه لا يقع في هفوات لغوية، والدليل أن كثيرا من كبار المثقفين والكتاب يرون في مطلب السلامة اللغوية

[1] إبراهيم المنذر، كتاب المنذر، مطبعة الاجتهاد، بيروت، ط3، 1927م، ص 132، نقلا عن: إسماعيل القيام، عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، مجلة مجمع اللغة العربية، مج85، ج3، دمشق، دت، ص 704.

صعوبة على المتخصصين أنفسهم، فكيف بمن هم دون التخصص، ولعل في مثال أحمد مختار عمر الدليل الأوضح على ما نقول؛ إذ يقول واصفا خطأ وقع فيه عباس محمود العقاد في إحدى خطاباته قائلا:" وجاء القرن التاسعُ عشر، مع أن كتب النحو تنص على أن الوصف من العدد المركب يبنى على فتح الجزأين".[1]

وعموما ليس ما ذكرنا من عوامل متعلقة بإهمال بعض المصوبين السبب وحده، فقد نرجح أن تكون صعوبة العمل التصويبي في حد ذاته إشكالا يؤرق الباحثين في الغوص فيه، نظرا لما يفرضه من تحقيق لغوي شامل لتراث الأولين واجتهادات المحدثين وحصرها كلها تنقيبا وفحصا ونقدا، أضف إلى ذلك اختلاف معاييره من زمن إلى زمن تبعا لتوجهات المؤلفين فيه، وأيضا تشعبه وامتداده على كل مستويات اللغة، إذ على المصوب الإدراك التام بأنه لا يجب النطق بحكم التخطئة أو التصويب قبل أن يعي جيدا أن اللفظة مناط الحكم لها تداخلات على المستوى النحوي والدلالي والصرفي لما لا، وهذا الترابط العلائقي مهم جدا لا ينبغي التغافل عنه، ومما يعاب على كتب التصويب الحديث أنها تعرف فجوة علمية بين ضوابط التنظير وبين إجراءات التطبيق الفعلي في الحكم على سلامة اللغة، وهذا أمر طبيعي نظرا لاتساع الظاهرة اللغوية.

وفي بعض الأحيان تكون الأسباب نفسية أو شخصية لا نريد أن نغوص فيها تجنبا للوقوع في مطب المساس بشخصية الباحثين، ولا يحق لنا إعطاء أحكام لسنا نملك الأدلة الكافية عنها.

وتأسيسا على ما سبق ذكره، يمكن أن نذكر بعض الانتقادات[2] بشكل أوضح فنقول إنها تتلخص في الأوجه الآتية:

---

[1] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991م، ط2، 1993م، ص 20.

[2] لسنا ندعي وجود هذه الانتقادات أو النقائص كلها في كل مصنف من مصنفات اللحن، فقد تتمثل في مصنف ما دون دون غيره ولكنها في العموم موجودة بصور صريحة أو مستنبطة عند التمعن فيها. ومن الذين تناولوا تلك الانتقادات لدينا إميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 55- 62.

1 نقل المصوبين بعضهم عن بعض وتكرار كثير من المسائل اللغوية وغياب الإبداع أو التجديد في التناول المنهجي لها عند البعض:

إن من أولى الأسباب التي أدت لحصول إشكالية النقل والتكرار في مناهج المصوبين، هي التعاظم أو الكثرة الهائلة لمصنفات اللحن والتي قاربت في عصرنا الحديث الأربعين مؤلفا أو ما يزيد عن ذلك،[1] ناهيك عن الجهود الفردية التي كانت تقام في هذا الشأن من نقاشات علمية وحوارات لغوية فتارة تبتدع مسائل جديدة، وتارة لا تقوى إلا على اجترار كثير من القضايا اللغوية التي تضاربت الآراء حولها سابقا، أو مما أثاره المحدثون من جديد في كتاباتهم اللغوية.

وهذا أشد ما تعاب عليه مناهج المحدثين في عملهم التصويبي؛ إذ يتناول أهل التصويب من المتشددين أو المتساهلين مسائل لغوية ونحوية قد تم عند الأولين التطرق إليها، وبيان الأحكام التقويمية فيها وهذا مما يثبت حصوله. وقد لاحظناه في كثير من القضايا اللغوية؛ إذ نجد أن اللفظ الواحد قد يعاد في كثير من المصنفات تكرارها والأدهى من ذلك قد يثبت في حقها الصواب.

ومن أمثلة ما ننقل أن اليازجي خطأ الحارث بن حلزة في تأنيثه لكلمة ضوضاء في قوله:...أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء. وقد نقلها كل من أسعد داغر وعبد القادر المغربي، ولم يشيرا إلى من سبقهما في التخطئة، وأعادا المسألة كما جاءت عن نص اليازجي.[2]

ومن النماذج اللغوية التي وجدناها تتكرر بدءا من القدامى إلى غاية عصر المصوبين المحدثين قول العامة: استأهل وقد مر بنا في الفصل السابق وأن ذكرناها؛ وعطفا على ما ذكره المتقدمون،

[1] ينظر ما ذكره حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 96-116.

[2] ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ في اللغة، ص 61.

نجد أن هذه المسألة قد أعيد تصويبها عند أحمد مختار عمر في معجم اللغة العربية المعاصرة، وفي معجم الصواب اللغوي أيضا[1]، وعند أنستانس الكرملي في مجلة لغة العرب العراقية[2].

وقد يكثر النقل والتكرار في بعض المسائل عندما يستدرك بعض المصوبين عن سابقيهم بعض التصويبات، فتراهم يعيدون المسألة اللغوية بتتبع تاريخي كما جاءت عند كل المصوبين السابقين أمثال استدراكات الجندي على إبراهيم اليازجي.

2 عدم التريث أو الإجحاف في تخطئة المسائل اللغوية: قد نجد عند بعض المصوبين المحدثين تعسفا في إنكار بعض الألفاظ، وقد تكون صحيحة وهذا ما أدى بهم إلى:[3]

1 تلحين ما هو صائب وصحيح من اللغة والدعوة إلى رفضه في الاستعمال.

2 الوقوع في التخطيئات المتضادة وهذا يقع كثيرا، حيث يخطئون بعضهم في استعمالات وألفاظ معينة دون أن يشيروا إلى الصحيح منها، ثم يأتي آخرون ويخطئون من سبقهم ويعطون الاحتمالات الصحيحة لغويا في تلك القضية اللغوية، مشيرين إلى إغفال السابقين في ذلك، وهو ما يسمى بالتعقيبات التصويبية كما عند إبراهيم السامرائي[4] في الرد على عبد الفتاح السيد سليم في مسائل كثيرة نذكر منها: أن عبد الفتاح سليم قد ذكر لفظة يقارن بينه وبين علم كذا، فرد عليه السامرائي

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص 135. وينظر أيضا: في معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م، ص ص 227.

[2] ينظر: أنستاس الكرملي، مجلة لغة العرب العراقية، ج8، مطبعة الآداب، بغداد، مديرية الثقافة العامة، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، ص 117.

[3] ينظر: إميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ في اللغة، ص 61.

[4] ينظر، إبراهيم السامرائي، في التصحيح اللغوي، رد على عبد الفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، ع4، مج8، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1987م، ص 623 وما بعدها.

مفندا دلالة هذا الفعل، ومبينا أن العرب قديما كانوا يستعملون معنى الموازنة أو يوازن بين كذا وكذا، أما المقارنة فتعني المصاحبة، وقد استعملها المعاصرون جهلا بمعناها وتسمّحا في دلالتها.[1]

وقد يسرد المصوب اعتراضاته على ما هو مقبول من اللغة، نتيجة جهله ببعض خصائص اللغة العربية، فاللغة فيها من المجاز[2] وأساليب البيان البلاغي ما يضفي على اللفظة معاني كثيرة أو استعمالات متعددة في أكثر من سياق، فيتوهم المصوب خطأها ويكتفي بما أقرته المعاجم القديمة، مانعا غيرها رغم سلامتها في الاستعمال وهذا مطروح في باب الأخطاء على مستوى الدلالة.

وقد أولى علماء العربية قديما اهتماما بليغا بهذا الفن منذ بدايات التأليف اللغوي في تاريخ العربية وقد وضعوا مسوغات لذلك، غاب عن أهل التصويب أخذها في الحسبان. وإن كنا نرى في الجانب النحوي والصرفي الحظ الأوفى من معالجاتهم وخلافاتهم المتلاطمة.

ومن الأمثلة التي نجدها في هذا الباب ما يتعلق ببعض الآراء النحوية كتخطئة كلمة مجانا، لكونها غير فصيحة أو هي من الكلام العامي الذي أدخل للفصحى بفعل التداول، والصواب أن يقال بدون مقابل[3] أو أجر وما يشابه ذلك من معان. ولكن الغريب أنه وجد عند ابن فارس في معجمه ما يؤكد على فصاحة تلك اللفظة إذ" المجان عطية الرجل شيئا بلا ثمن".[4] ولم يبتعد الأزهري في تهذيبه عن هذا المعنى، ومثله أيضا صاحب اللسان والخليل في العين.[5]

كما نجد عند النحويين عدم تجويز بعض العبارات في باب النفي، كقولنا مثلا: قد لا أذهب، فمن منظور النحو العربي لا يستساغ استعمالا دخول الحرف قد على نفي ما، ومنه فالصواب أن

---

[1] ينظر: إبراهيم السامرائي، في التصحيح اللغوي، ص 624.

[2] ينظر: طه محسن، عدة المصحح اللغوي والكلام المباح، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ط1، 2009م، ص 14- 15.

[3] ينظر: محمود الطناحي، التصحيح اللغوي وضرورة التحري، مجلة الهلال، ع8، القاهرة، 1992م، ص 154.

[4] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج5، ص 299.

[5] ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، ج11، ص 90، والخليل في العين، ج6، ص 155، وابن منظور في اللسان، ج13، ص 400.

تعوض بقولنا: ربما لا أذهب. غير أننا عثرنا على موضع من كتاب الخصائص يبيح ذلك دون تحرج نحوي، حيث يذكرها ابن جني في باب حديثه عن الفصل بين القول والكلام:"...وذلك أن الاعتقاد لا يفهم إلا بغيره... كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره".[1] فلو ثبت خطأ تلك العبارة لكان أحرى بابن جني أن يرفضها وهو العالم بالعربية والأعلم بقواعدها؟

وأكثر ما تسرده بعض الكتابات النقدية الموجهة لأهل التصويب في هذا الصدد، مسألة دخول (ال) التعريفية على اللفظ (بعض) كأن يقال: ساعد بعضهم البعض، وهذا مما يرفضه النحويون وقد جاء نصه أن العرب لا تقول الكل والبعض وهما غير معرفين ولكنهما في نية الإضافة، [2] وقد جاء في القرآن الكريم مواضع كثيرة تثبت ذلك منها: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌۖ وَ لَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًاۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ ١٢** ﴾[3] وأيضا قوله:﴿ **۞وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٖ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبٗا فَرِهَٰنٞ مَّقْبُوضَةٞۖ فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا فَلۡيُؤَدِّ ٱلَّذِي ٱؤۡتُمِنَ أَمَٰنَتَهُۥ وَلۡيَتَّقِ ٱللَّهَ رَبَّهُۥۗ وَلَا تَكۡتُمُواْ ٱلشَّهَٰدَةَۚ وَمَن يَكۡتُمۡهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ ٢٨٣** ﴾.[4]

ومما يذكره أحد المحدثين – طه محسن– أن أحد الأساتذة المدرسين كان يملي نصا مترجما، فوقع نظره على جملة أملاها وهي": وقضى من عمره أربعين ربيعا، فوقف عليها مستغربا ثم قال، أربعين ربيعا؟ هذا مما لا تعرفه العربية، وهو من الإنجليزية، فقلت له: إن هذا التركيب موجود في لغتنا،"[5] ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم((إن فقراء المهاجرين يسبقون الأغنياء يوم القيامة إلى الجنة

[1] ابن جني، الخصائص، ج1، ص 21.

[2] ينظر: محجوب محمد موسى، تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة، ج1، دار القيمة، دار الإيمان، الإسكندرية، دط، 2003م، ص 77- 78.

[3] سورة الحجرات، الآية 12.

[4] سورة البقرة، الآية 283.

[5] طه محسن، عدة المصحح اللغوي والكلام المباح، ص 35- 36.

بأربعين خريفا)).[1] وفي حديث آخر بتخريجه الصحيح (إن الرجل ليتكلم بالكلمة لا يرى بها بأسا يهوي بها سبعين خريفا في النار).[2] والمقصود بها السنة وكانت العرب في كلامها قديما تستعمل تلك الأساليب من باب ذكر بعض من الشيء غير أنهم يقصدون الكل منه من باب المجاز .

يأتي عند العدناني أن تغامزوا بالعيون قد يخطئها البعض، فالتغامز في أصله لا يكون إلا بالعيون ولا حاجة لذكرها لنؤكد ذلك، ولكنه أورد ناقلا عن تاج العروس واللسان بأن التغامز قد يكون بالأيادي والحواجب والجفن وغيرها،[3] وقد استنكر أسعد داغر ذلك وبقي مصرا على تخطئة من يعتقدون ذلك قائلا: "وهل يكون التغامز بغير العيون"؟[4]

وعندما تأملنا رأي أسعد داغر في موضع آخر يكاد يشبه المثال الأول في الحكم وجدناه يدلي بغير رأي مبديا اعتراضه على التخطئة وإن ثبت حصولها في الاستعمال، فقد أنكر الفعل جابه الواقع إذا قصد به معنى قابل وقد يستعملونها جريا على معنى عاين وواجه، وليست في رأيه ممن ثبت استعماله في خطابات العرب، ولو صح القول جبهة لجبهة قياسا على قول وجها لوجه كان في نظره ذلك من الكلام المحشو[5] والهذر لا فائدة منه.

وقد نستنتج من ذلك أن المصوب قد يلتمس بنفسه العذر في التدليل بالأحكام بينما قد يرفض ثبوت ذلك عند غيره من المصوبين.

---

[1] مسلم أبو الحسين، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ج4، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1955م، ص 2285.

[2] ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط، ج11، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، 1972م، ص 730.

[3] ينظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 189.

[4] أسعد خليل داغر، تذكرة الكاتب، ص 84-85.

[5] ينظر: المرجع نفسه، ص 71. وينظر أيضا: العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص 347. وينظر أيضا: إسماعيل القيام، عيوب التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 717.

ومثاله أيضا ما وقعوا فيه بين تلحين عبارة السكة الحديدية وبين تجويزها، وقد انتقد مصطفى جواد هذا الجواز عن أسعد داغر[1] في العبارة السابقة ورآه مجانبة للقاعدة النحوية، فلم يثبت عن النحويين أنهم يذكرون الواصف للشيء بالمادة التي صنع منها الشيء نفسه، والصواب أن يقال: السكة الحديد.[2]

3 عدم وضوح الرؤية في بعض المعايير المعتمدة في التصويب والتخطئة وغياب الشمولية التامة في الاعتماد عليها:

وهذا مما نراه ملخصا في مناهج كثير منهم، وقد وقع هذا الاضطراب خاصة عند المتساهلين، أمثال العدناني حيث يفصح في مقدمة كتابه عن أهم الضوابط التي ارتضاها معيارا لتصويباته، وكان أغلبها يدل على حرصه على انتقاء الصواب من القرآن الكريم و أمهات المعاجم والمؤلفين الثقاة ورأي المجامع اللغوية وما صح منها من المسائل اللغوية باتفاقهم، والعجيب أن نرى اختلافه في الاعتداد بمعيار ثم ما يلبث أن يرفضه، والدليل أنه يذكر في مادة خابر بمعنى أعلم عن الشيء فيقول: "ولا أرى بأسا بمجاراة المولدين مادام سكان الأقطار العربية كلهم يستعملون الفعل خابر".[3] غير أنه في موضع آخر يستنكر هذا النهج فيقول في مادة حور والتي تعني تبديل الشيء:"أما قول المعجم الوسيط حور فلان الكلام: غيّره (مولد)، فإني لا أصوبه..."[4].

ومن الأمثلة أيضا على ضبابية المنهج المعتمد ما وجدناه عند إبراهيم اليازجي، فقد انتقده الزعبلاوي بأنه يجازف أحيانا في إعطاء الأحكام، فقد لاحظنا أنه يعول على الأخذ بالأشهر في اللغة، ولكننا استنتجنا في موضع ما لا يكاد ينقاد لمرجعيته المعتمدة؛ حيث يجوز "قول القائل

[1] ينظر: أسعد داغر، تذكرة الكاتب، ص 41.

[2] مصطفى جواد، المباحث اللغوية في العراق، ص 11- 13. (بنوع من التصرف).

[3] محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 76.

[4] المرجع نفسه، ص 72.

(المائتين رجلا) بإثبات (أل)، ونصب رجل على التمييز. والمحققون على تعريف مميز المائة وإضافتها إليه، فما باله لم يمنع منه، والمنع أحرى به..."[1].

كما نجد عدم إلمامهم بحدود القاعدة النحوية وأيضا لم يلتفتوا إلى المسموع والمأثور ممن تناثر وجوده في مختلف كتب اللغة والنحو ومما جاء في المعاجم اللغوية كلها، والدليل على ما نقول ما نجده في فهارس بعض الكتب ممن وقف عليه علماء تحقيق النصوص؛ حيث يفصحون عن كثير من الألفاظ الفصيحة مما لم تذكره المعاجم العربية،[2] وهذا مما فات أهل التصويب من المحدثين الرجوع إليه واستنباط ما يعين على وثوقية عملهم التصويبي منه بشكل كبير. وعليه فإنه يتراءى لنا أن جهود المحققين الثقاة أمثال عبد السلام محمد هارون ومحمد شاكر، يمكن أن نعدها مصدرا من مصادر التصويب اللغوي وينبغي الرجوع إليها. وأيضا ما عقّب عليه العلماء في ردهم على النقاد في باب النقد اللغوي، حيث تتضمن ردودهم احتجاجات بشواهدها الصحيحة.

أضف إلى ذلك لا ينبغي الإغفال عن الاطلاع على بعض كتب التفسير والفقه وعلم الكلام[3] وبعض المؤلفات في شأن الأطالس اللغوية النحوية واللغوية القديمة، فكل هذا التنوع ينبغي إدراكه كعدة منهجية يلتزم بها المصوب.

4 الإطناب والإطالة في تناول المسائل عند البعض، والإيجاز المخل عند البعض الآخر:

وهذا ما نلمسه في بعض الكتب حيث اتجهت في منهجها نحو تعليم القواعد النحوية والصرفية، فيلج المصوب إلى ذكر الأخطاء أو الصواب، ثم يتبع شرحه ذلك بأن لهذا الاستعمال صيغ مختلفة وطرائق متابنة تتمثل في كذا وكذا، فيطيل في الحديث وفي سرد الشواهد وأحيانا يأتي بتمثيلات قد

[1] صلاح الدين سعدي الزعبلاوي، أخطاؤنا في الصحف والدواوين، ص 07.

[2] ينظر: محمود محمد الطناحي، مقالات الطناحي صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، جمعها ورتبها محمد محمود محمد الطناحي ومحمد ناصر العجمي، ج1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1422هـ، ص 201- 202.

[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 201- 202.

لا تتوافق وموضع الشاهد مناط التصويب، وهذا اللون من التأليف تجسده كتابات العدناني، ولنضرب مثالا على ذلك: في تصويبه لفظة أنانية، نجده يذكر معناها بالتخفيف ثم يذكر بعد وجه الصواب فيها، ثم يذكرها بالتضعيف، ثم وهي في حال النسبة، ثم يحصر دلالتها في ثلاثة معان، ليذكر بعدها شواهد من مسرحية شوقي جاءت متضمنة لتلك الكلمة، ليضيف بعدها صيغ الجمع الخاصة بها، ثم ختاما يذكر لفظة أنانية بالتخفيف.[1]

وعلى النقيض من ذلك قد تميزت بعض تآليف اللحن بميزة الاختصار المخل، حتى لا يكاد المصوب يذكر قولا أو شاهدا يحتج به على صدق ما يذهب إليه، وقد انتقد أسعد داغر هذا الانتقاد على بعض المصوبين فقال في مستهل كتابه:"إني رأيت بعض الذين تقدموني في هذه الخدمة يقتصرون في الغالب على ذكر الخطأ من غير أن يبينوا وجهه ويشفعوه بصوابه. وهو بالحقيقة نصف الإصلاح المروم به بل أقل من نصفه..."[2].

5 استغناؤهم عن التمثيل ببعض الأدلة والاكتفاء بذكر تعليلاتهم الخاصة فقط:

وقد جاء عن الزعبلاوي استنكاره لهذا الأمر فقال: "فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة أغفل النص وعاف الدليل، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع بهواه، وائتمر بسوانح الفكر ونزوات الخاطر، كأن الأمر فيما تناولوه أظهر من أي يؤتى له بشاهد، وأيسر من أن يحتج له بدليل".[3] وقد ذكر اليازجي أنهم يقولون:" أخذت بناصر فلان ويقصدون أخذت بيده ونصرته، وهو غير مسموع عن العرب ولا يظهر له وجه في اللغة".[4] وهنا لم يشر إلى موضع الشاهد الذي يؤكد صدق تبريره، ولا ضرر لو استند الكاتب على رأي من آراء السابقين أو ممن تناولوا تلك المسائل من أوجه مختلفة، لكان رأيه مقبولا ولا سبيل إلى الارتياب في صحته.

[1] ينظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 29.

[2] أسعد خليل داغر، تذكرة الكاتب، ص 09.

[3] صلاح الدين سعدي الزعبلاوي، أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشمية، دمشق، دط، 1939م، ص 05.

[4] إبراهيم اليازجي، لغة الجرائد، ص 11.

6 رفض قرارات المجامع اللغوية وعدم الاحتجاج بها في مقابل الاعتداد بها في مواضع أخرى دون تعليل:

وطبعا هذا حكم لا يعمم على كل أهل التصويب المحدثين، وإنما يخص المتشددين فكما أشرنا سابقا لا يستندون في أحكامهم التقويمية على بعض القرارات اللغوية التي تصدرها المجامع العربية من حين لآخر بحجة أن الاستحداث التي تجريه على بعض الألفاظ والصيغ اللغوية ليس مقبولا، ويبقى الضامن الوحيد الذي يحمي استقرار اللغة وهي في الاستعمال أن لا تخرج عن إطار الضوابط القديمة التي حددها علماء العربية، وهذا مما عابه كثير من المنتقدين عليهم وكأنهم ينظرون إليها على أنها- كما وصفها الزيات- " ملاجئ للعجزة من الذين شوهتهم حرفة القلم".[1]

ومن جانب آخر قد يقع بعض المصوبين في موقف غير واضح من تلك المجامع اللغوية، وقد لا يصرحون بذكر شروطهم في الاستناد عليها في كتبهم، ومما وقفنا عليه تعقيب إيميل بديع يعقوب[2] على تخطئة العدناني في هذا الشأن؛ حيث ذكر العدناني في باب الجموع أنهم يجمعون لفظة ثدي على أثداء قياس على بيت شوقي: وكأن أثداء النواهد تينه، فخطأ هذا الجمع وقال أنه غير صحيح في الاستعمال، والصواب أَثْدٍ وثُدِيٌ. ولم يسرد العدناني أوجه التعليل في التخطئة التي أبداها سوى أنه أشار إلى أنه جمع يستوي فيه التأنيث والتذكير.[3]

وهذه الصيغة من الجمع قد أثبتتها المجامع اللغوية في الاستعمال. والغريب أنه في موضع آخر من مصنفه نراه يشير إلى اعتداده بهذه الصيغة في جمع فعل على أفعال[4] قياسا على ما أقره مجمع

[1] أحمد حسن الزيات، في حديثه عن المجامع اللغوية من مجلة الرسالة، ج 608، 1945م، ص 09.
[2] ينظر: إيميل بديع يعقوب، معجم الخطأ والصواب في اللغة، ص 100.
[3] ينظر: محمد العدناني، معجم الأخطاء الشائعة، ص 50.
[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 35.

القاهرة[1] إلى جانب جموع كثيرة. ولسنا نفهم هذا الاضطراب أو من باب التناسي أم لحاجة في نفسه؟

وفي مقابل ذلك عثرنا على كثير من الاستعمالات اللغوية التي رفضها أهل التصويب اللغوي وأصحاب النقد اللغوي في معاجمهم الحديثة، ولكن قد قبلتها المجامع اللغوية ولم تر في تجويزها ما يخالف قواعد القياس. ومن أمثلة ذلك ما قام به مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وسنحاول أن نذكر بعضا منها:[2]

– أقبلوا واحدا واحدا، فقد أجاز المجمع اللغوي القاهري هذا الاستعمال، بينما نجد النحويين يستعملون عبارة جاءوا أحاد أو موحد، والشاهد عند المجمع في تبريره لهذا التركيب أن العدول عن الأصل في الألفاظ أو الأسماء وتغير صيغتها مع بقاء معناه الحقيقي لا يجيز تخطئتها.

– أجاز المجمع أيضا قولهم صارحه القول، ودليلهم أن الألف الزائدة في الفعل تأتي بمعنى التعدي فاحتاجت مفعولا بعدها.

– أباحوا استعمال :هل هذا الأمر يفرحك؟ قياسا على رأي الكسائي الذي يقبل دخول هل الاستفهامية على الاسم الذي يأتي بعده فعل يدل على تخير الشيء.

وإضافة إلى ما ذكرناه نجد أن هناك فجوة بين الجهود الفردية التصويبية وما تقره المجامع اللغوية الحديثة بالنظر إلى واقع اللغة في الاستعمال، إذ لا يزال اللحن في تراكيبنا اللغوية واستعمالاتنا المختلفة قائما بأوجه متعددة، سواء في المدارس التربوية أو في الخطابات الرسمية منطوقة كانت أم مكتوبة.

[1] ينظر: مجلة مجمع اللغة العربية، ج26، 1970م، ص 223 نقلا عن: إميل بديع يعقوب، معجم الصواب والخطأ في اللغة، ص 100.

[2] عبد العظيم فتحي خليل، موقف مجمع اللغة العربية بالقاهرة من الاستعمالات المعاصرة، كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، بحث منشور على شبكة الألوكة، ص 16– 19.(بنوع من التصرف).

وتلخيصا لما ذكرناه فإننا نلفت انتباه الباحثين إلى أن حركة التصويب اللغوي الحديث لا ينبغي أن تبقى حركة تأليفية متضاربة الآراء، ومتقابضة الأحكام بين تفعيل وتجهيل، يهمّها تخطئة الأساليب والألفاظ والصيغ من عصر لعصر، ومن مصوب لمصوب آخر. وإنما الواجب أن يسمو هدفها المنهجي إلى الالتفاف حول واقع اللغة العربية الفصحى في الفترة المعاصرة، وهو التحدي الأكبر الذي تشهده اللغة العربية في ضوء إدعاءات التغريب وسياسة الهدم مترامية النوايا كما عهدناها من غابر الزمن. وبناء على ما سبق بيانه، فما نستخلصه مترائيا لنا من اقتراحات استنتجناها بعد هذه الصولة النقدية المتواضعة،كآليات منهجية قد تسهم في نجاح هذا البحث التصويبي؛ والتي نوجزها باقتضاب في:

1 أول شيء ينبغي التأكيد عليه، هو الجانب الأخلاقي أو النفسي وذلك يتأتي بالابتعاد عن الافتخار بالنفس وعن تسفيه المصوبين الآخرين مهما تكن آراؤهم اللغوية ضعيفة؛ إذ إن العمل في التصويب اللغوي يحتاج إلى مبادئ التواضع واحترام آراء السابقين،[1] وعدم إصدار الحكم بالتلحين أو التصحيح قبل التحقق من صحة الأحكام التقويمية، والتمعن في أدلته وضوابطه ومخرجاته التعليلية المناسبة.

2 إن اتخاذ القرآن الكريم مرجعا وضابطا أساسيا في عملية التصويب اللغوي، لهو أوثق المعايير في الحكم على سلامة الألفاظ نحوا وصرفا ودلالة، ولكن لا ينبغي من منطق التشدد في الأحكام كما رأيناه عند كثير من المصوبين، أن ترفض بعض الألفاظ التي جاءت في بعض المواضع تخالف بعض نص عليه القرآن الكريم، ومن أمثلة ذلك: تخطئة كلمة زوجة بثبوت التاء والصواب زوج وهي الأفصح وتجمع على أزواج بدل زوجات[2]. ولو تأملنا بعض الأقوال في هذه المسألة لوجدنا أنه قد ثبت في استعمال بعض الفصحاء ما يخالف ذلك والدليل أنه قد روى الفراء أن أهل الحجاز

[1] ينظر: سمر روحي فيصل، جهود صلاح الدين الزعبلاوي في النقد اللغوي، مجلة الدراسات اللغوية، ع1، مج24، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021م، ص 325- 326.

[2] ينظر: العربي دين، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، ص 349.

يستعملون لفظة امرأة الرجل هي زوجه بالتذكير، ولكن عند نجد وتميم وكثير من قيس يقولون هي زوجته وتجمع على وزن زوجات، وفي هذا السياق يقول الشاعر:

إن الذي يسعى يحرش زوجتي كماش إلى أسد الشرى يستبيلها.[1]

وقياسا على الموضع نفسه، قد جاء في شرح أبيات المغني ما يؤكد أن البعض من الشعراء يستعملون لفظة زوجة وهي فصيحة، ومن ذلك ما يروى عن ابن الأعرابي عن أبي زياد الكلابي أنه قال:

وكانت من الزوجات يومن غيبها وترتاد فيها العين منتجعا حمدا.[2]

وقد جاء أيضا في تهذيب الأسماء أنهم يقولون مثل ذلك، وأهل مكة والمدينة يتكلمون بذلك أيضا، والدليل كما ورد في الصحيحين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((هذه زوجتي فلانة، قاصدا صفية رضي الله عنها وأرضاها والحديث طويل)).[3] وليس ببعيد عن تلكم المواضع، رأينا للكسائي رأيا يقر بأن أكثر كلام العرب في لفظة زوج تأتي بالهاء مثبتة لقول الشاعر أيضا:

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والطامعون علي ثم تصدعوا.[4]

فإذا ثبتت لنا مثل هذه الأحكام، كيف للمصوب أن يرفضها في ضوء احتجاجه بمعياري: القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء؟

---

[1] الفراء أبو زكريا يحي، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه، جابر بن عبد الله السريع، دط، 1435هـ، ص 32-33.

[2] البغدادي عبد القادر، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسق دقاق، ج1، دار المأمون للتراث، بيروت، ط1، 1414هـ، ص 228.

[3] الكرمي مرعي بن يوسف، الكلمات البينات في قوله تعالى{ وبشر الصابرين الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات} تح: عبد الحكيم الأنيس، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1، 2004م، ص 95.

[4] الفهري أبو إسحاق إبراهيم، كنز الكتاب ومنتخب الآداب، السفر الأول من النسخة الكبرى، تح: حياة قارة، ج1، المجمع الثقافي، أبو ظبي، دط، 2004م، ص 405. وينظر أيضا تفصيل هذه المسألة عند الفراء في الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ج4، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ط2، 1993م، ص 326- 328.

3 إن الاعتماد المطلق أو القطعي على ما جاء في المعاجم اللغوية القديمة من نصوص، واعتبارها وحدها النموذج المحتذى به في عملية التصويب، فيه نوع من المبالغة المفرطة، فهذه المعاجم رغم غناها المعرفي في إيراد أغلب الألفاظ الواردة عن العرب في حياتهم ومآثرهم، إلا أن هذا لا يمنع من إغفالها لبعض الألفاظ، وهذا مما لا يمنع من الاعتماد على بعض المعاجم الحديثة والاستفادة منها في جانب التطور الدلالي للمفردات خاصة في عصرنا الراهن، وما رأيناه من استدراكات واستثناءات جديدة متعلقة ببعض الألفاظ لخير دليل على ما نذهب إليه.

4 من المستحسن أن تتبنى مصنفات اللحن نظريات معينة ومناهج محددة كالنظريات الدلالية الحديثة وما توصلت إليه المعجمية العربية من مبادئ ومقولات نظرية وتطبيقية؛ والتي قد تسعف الباحثين بإمدادهم بأدوات إجرائية ومحاولة استثمارها في تصويب الجانب المعجمي والدلالي، وهذا من شأنه أن يجنب تغليط بعض الألفاظ لجهلهم بتفرعاتها الدلالية، كما سيعين على إدراك التطورات اللغوية الحاصلة على مستوى المفردة العربية، وما تعرفه من تقهقر أو تطور عبر الزمن، خاصة ونحن في حياتنا اللغوية المعاصرة، تتهاطل علينا الأساليب المعاصرة الضعيفة في الاستعمال من نشرات الأخبار ولغات الصحافة وغيرها.

وعليه فلا ضرر أن يجمع المصوبون بين تلك المناهج وما توصل إليه القدامى في هذا الباب، فالتوفيق بينهما يساهم في إنجاح عملهم بصورة كلية تقبل الجديد ولا تستنكر للقديم.

5 إعادة النظر في آراء التخطئة فليس كل ما يرفضه مصوب ما لمخالفته وجها من أوجه العربية يكون مردودا، ففي لغات العرب كثير من الألفاظ والصيغ الصحيحة قد يتناثر وجودها في لغات القبائل العربية آنذاك وهذا مما جهله بعض أهل التصويب، ومن هنا نرى في علم القراءات واللهجات المتكأ المنهجي في إدراك بعض الألفاظ الفصيحة. كما يمكن الاستناد على بعض

المقاربات اللسانية الحديثة كالإيتيمولوجيا[1] وعلم الأطلس اللغوي والجغرافيا اللسانية في البحث عن تأصيل بعض المفردات اللغوية قديما، إلى جانب استدراكات بعض المحققين اللغويين وما يشيرون إليه في حواشي وهوامش بحوثهم اللغوية، فغالبا ما يتوصلون إلى مسائل لغوية ونحوية تتسم بالجدة لم تشر إليها كثير من المؤلفات اللغوية.

6 الاهتمام بما ينمي اللغة وينفع المتكلمين في الاستعمال: وهذا من أهم ما يجب أن تسعى إليه كتابات أهل التصويب، فقد صرنا نلاحظ في استعمالات المحدثين تراكيب أبعد ما تكون عن الفصحى في طرائق بنائها أو في نظمها النحوي، ويجهلون كثيرا أبجديات القاعدة النحوية فيرفعون وينصبون ويحذفون ويزيدون دون وعي أو فهم.

وخير ما نستدل به أن أحد الأساتذة قد نشر مقالا حول نظرات في أساليب التعريب، فاسترعى انتباهه مسألة يقع فيها كثير من طلبتنا في كتاباتهم؛ حيث يدخلون حروف الجر على الفعل المتعدي بنفسه، ومما يتكرر كثيرا في الفعل لاحظ أو رأى، فيقولون: لاحظ بأن، ويرى بأن، والصواب في ذلك أن يحذف حرف الباء في أن،[2] وأيضا من الأخطاء المتكررة عندهم قولهم: ويسمى بعلم البلاغة، أو ويسمى بعلم اللسانيات، وهذه كلها تراكيب لاحنة فقد ورد في القرآن

[1] تترجم الإيتيمولوجيا من منظور الفيلسوف طه عبد الرحمن" بالتأثيلية اللغوية أو علم التأثيل اللغوي، وهي العلم الذي يعنى بدراسة أصول المعاني وأزمنتها وأطوارها". طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة، القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ص 134- 135. وجاء تعريفها في موضع آخر بأنها دراسة أصول الكلمات كما أشار طه عبد الرحمن، ولكن من حيث انحدارها من اللغة الأم، أو دخولها بالاقتراض، ودراسة التطورات الحاصلة للكلمات للوقوف عند أبنيتها الأصلية والصيغ الناتجة عنها من حيث أصواتها وصرفها ودلالاتها، مع التشديد على إبراز تلكم الانتماءات اللسانية والحضارية والثقافية التي تنضوي تحتها تلك المفردة عبر مسارها التطوري. ينظر: الجيلالي حلام، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية، منشورات إتحاد العرب، دمشق، ط1، 1999م، ص 326.

[2] ينظر: طه محسن، عدة المصحح اللغوي والكلام المباح، ص 40.

الكريم قوله تعالى﴿ **فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ٣٦** ﴾.[1]

7 وضع فهارس تفصيلية تختص بالمبحث التصويبي منذ نشأته إلى غاية تطوره في عصورنا الراهنة، والتطرق لما أنتجه الباحثون من مصنفات ومقالات وكتابات نقدية مرفوقة بجداول إحصائية وبطرق حديثة تختصر على الباحثين عناء الجهد والوقت.

8 التأكيد على أن ما ثبت عن الفصحاء الأوائل وكلام جهابذة علماء العربية والشعراء المتقدمين هو النموذج المعيار؛ الذي لا يمكننا تجاوزه فالنحو العربي منذ ظهوره إلى غاية اليوم لا يمكن أن ننكره أو ندعي تجاوزه بأي وجه من الأوجه وإلا ماذا سيبقى من عربيتنا؟

ولو جاز للمحدثين اليوم إعمال القياس في إصدار الأحكام التقويمية فعليهم الاحتراز من أن يقعوا في حكم مطلق عام ، كما وقع فيه إبراهيم المنذر حين صرح بأن "الصواب في اللغة هو ما وافق القياس، وأن الخطأ ما خالفه"[2] أو أن يقعوا في حكم مقيد وضيق كما هو الشأن عند مصطفى الغلاييني حين أكد على "إخضاع القليل النادر إلى حكم القياس فإن وافقه قبل، وإن خالفه رفض ولو جاء عن أقحاح العرب"[3].

وفي كلا المبدأين ضرر باللغة العربية والواجب أن يتحقق الترجيح في الأخذ بين ما تفرضه مبادئ السماع وهو أولى، وبين ما تنص عليه شروط القياس، وقد صدق سيبويه حينما قال:" فقف حيث وقفوا ثم فسر".[4]ومنه يأتي القياس كمعيار أساسي في الحكم على صواب عبارة ما أو رفضها

[1] سورة آل عمران، الآية 36.

[2] محمد ضاري حمادي، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، ص 323.

[3] المرجع نفسه، ص 323.

[4] سيبويه، الكتاب، ج1، ص 266.

بالنظر "إلى المطرد من كلام العرب أو تلك الأحكام التي تستخلص من القواعد المستنبطة وتتفق أو تختلف مع المسموع".[1]

9 ما وجده المصوبون مخالفا في أصل دلالته في الاستعمال اللغوي، يستحسن أن ينظر إليه على أنه من قبيل التطور الدلالي إن وجد ثمة علاقة بين ما كان يؤديه في الأصل وما آلت إليه دلالاته ومعانيه في الاستعمال[2] الجديد، خاصة إذا كان هذا الاستعمال ضاربا في أفاقه إلى عهود قديمة فأولى بأن يستثمر في الاستعمال المعاصر ما لم يؤثر ذلك على الدلالة بشكل عام.

10 ضرورة إتحاد الجهود المجمعية اللغوية، إذ تطوير اللغة العربية والنهوض بها في الاستعمال يحتاج إلى تظافر الجهود وتكاتف الرؤى وفق مرجعيات لغوية معاصرة تأخذ في الحسبان مسارين اثنين هما: البعد المعياري النحوي ومواكبة المستجد اللغوي، وأن تتكفل هذه المجامع اللغوية بنفسها في الإشراف والمتابعة الدقيقة لكتب التصويب اللغوي وتخصيص لجان علمية تتكفل بذلك، وأن لا تخرج أية قرارات في نشر الكتب والمقالات إلا بإذنها وبالتشاور مع أصحابها المؤلفين، وبهذا يمكن الحد – ولو جزئيا- على تلك التجاوزات والفوضى الواقعة في هذا النمط من التآليف.

خاتمة الفصل الثاني:

وختاما لما سبق التطرق إليه في هذا الفصل المتعلق بجهود اللغويين المحدثين وتقييم الإسهامات الفردية والجماعية المبذولة في هذا السياق، في ضوء التحديات المعاصرة التي تشهدها اللغة العربية جاز لنا أن نذكر بعض الاستنتاجات نذكر منها:

1 اختلاف منهجيات أهل التصويب من المحدثين وتنوعها بين التشدد والتساهل والاعتدال في إصدار الأحكام التقويمية، وهذا راجع لاختلاف اقتناعاتهم الفكرية وتباين آرائهم الشخصية، فيما

[1] عطا محمد محمود موسى، مناهج الدرس النحوي في العامل العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1992م، ص 113- 114.

[2] ينظر: طه محسن، عدة المصحح اللغوي والكلام المباح، ص 54.

يتعلق بما هو فصيح وأفصح من اللغة، وبما هو مقبول وغير مردود وبما هو غير جائز أو غير مستعمل وغيرها من الأحكام، وفي هذه الخاصية المعرفية يكاد يلتقي المحدثون مع اللغويين المتقدمين في انقساماتهم المنهجية.

2 تعدد مصادر التصويب اللغوي كما هو الشأن عند أهل التصويب القدامى؛ حيث تبنى المتشددون المحدثون قواعد معيارية ثابتة في العرف النحوي اقتداء بالقدامى، كقواعد السماع والقياس والاستناد على ما تضمنته المعاجم القديمة، والشعر القديم الفصيح إلى جانب الاستئناس بما أقره النحويون المتقدمون. أما عند أهل التساهل والاعتدال فقد استندوا إلى تلك المعايير وتجاوزوها نحو الانفتاح على ضوابط جديدة كالأخذ بالمعاجم الحديثة، وآراء المجامع اللغوية الحديثة، وذلك تماشيا ونزعتهم التي انطلقوا منها، مجاراة للعصر وما يتطلبه من استعمالات جديدة على مستوى الألفاظ العربية.

3 مساهمة هذا التنوع في المرجعيات اللغوية المتبناة عند المحدثين من خلال مصنفاتهم اللغوية، في انفتاح العمل التصويبي وإغناء اللغة العربية بحملها على وجوه متعددة في الاستعمال والتداول.

4 تنوع أمثلة التخطئة والتصويب في مصنفاتهم بين التصويبات النحوية والصرفية والدلالية كما هو الشأن عند المصوبين القدامى، أما وجه الاختلاف الأهم بينهما فيكمن في طبيعة المادة اللغوية التي انتقاها المحدثون؛ والتي نجد فيها نوعا من الجدة والحداثة على مستوى الألفاظ والصيغ والتراكيب خاصة عند المنشغلين بتصويب الأخطاء الشائعة عند أهل الصحافة والإعلاميين وغيرهم، نظرا لطبيعة التجدد اللغوي الذي تشهده اللغة العربية في العصر الراهن.

5 لقد حققت جهود أهل التصويب المحدثين أهدافا عظيمة كان على طليعتها خدمة اللغة العربية والحفاظ على سلامتها وفصاحتها في ضوء التلوث اللغوي المعاصر؛ الذي تشهده في مناحي شتى إلا أن هذا الأمر لم يمنع من وقوع المصوبين المحدثين في بعض الفجوات المنهجية؛ والتي سبق وأن ذكرناه وقد عيب عليهم ذلك، وبهذا نخلص إلى ما نسميه بـ" نسبية العمل التصويبي".

وفي الختام نقتنع معرفيا أن كل نشاط لغوي له من المنافع ما يسد تلك الإخفاقات المنهجية وبهذه النمطية المعتمدة تتطور الجهود اللغوية في هذا السياق، مصححة مساراتها مستفيدة من تجاربها السابقة، وحريصة على تدارك ما أمكنها ذلك، وهو ما لاحظناه اليوم من انفتاح كثير من اللغويين على مسائل تتعلق بقضايا التطور اللغوي، وما دار من جدال بينهم في قبول ورفض هذا التطور ومسائله. وكذا أثر اللسانيات الحديثة في تغيير الرؤية لمسألة الصواب والخطأ وتبني كثير من المصوبين لهذه الرؤى الجديدة.

وهذا ما سنحاول الوقوف عليه في الفصل القادم في معالجتنا لمنظور اللسانيات الحديثة لإشكالية الصواب اللغوي وتغير نظرتها لهذا الموضوع مقارنة بالجهود اللغوية العربية التي عملت على تحقيق مبدأ المعيار النحوي في بناء مباحثهم التصويبية.

الفصل الثالث: جدلية اللحن والتطور اللغوي بين الدرس اللساني العربي والنظر اللساني الغربي: من المعيارية النحوية إلى العرف الاجتماعي.

المبحث الأول: أسس النظر اللساني الغربي الحديث في مسألة الصواب اللغوي: من التجاوز المعياري إلى العرف الاجتماعي.

المبحث الثاني: إشكالية اللحن والصواب اللغوي من منظور اللسانيين العرب المحدثين في ضوء مقولة اللغة الموصوفة وتساؤلاتها المنهجية بين المعيار والوصف.

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين التطور اللغوي ومسألة الصواب واللحن.

تمهيد:

إذا كانت مسألة اللحن في الاعتقاد المفاهيمي عند اللغويين والنحاة وأهل التصويب قديما واضحة المعالم والرؤى كما سبق وأن فصلنا الحديث فيها، نجد غير بعيد عن ذلك تثار اليوم في الدراسات اللغوية الحديثة مسألة اللحن لصيقة بمسألة التطور اللغوي؛ باعتباره ظاهرة لسانية في مقابل إشكالية اللحن والصواب عند المتقدمين، والتي خاض فيها اللغويون خوضا جدليا بين متبنٍ للرأي اللساني والذي من تقاليده المنهجية أن ينظر للحن في اللغة على أساس أنه تطور مفروض يصيب اللغة بغض النظر عما يترتب عن ذلك من إشكالات قد تمس أساسيات النظام اللغوي العربي، وهذا ما أبداه كثير من متبنيي المنهج اللساني وحاولوا تطبيقه على اللغة العربية. وما بين محافظ على الأصول اللغوية وإنكار اللحن في اللغة باعتباره هدما للمعايير النحوية التي أقام عليها النحاة صرحهم العلمي في الحفاظ على اللغة العربية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل الوقوف عند مسألة الصواب واللحن والتطور اللغوي من منظور الدراسات اللسانية الحديثة، وقد لجأنا لذلك مبررين غايتنا المنهجية من ذلك كله إبراز مدى الاختلاف الحاصل بين هذه القضايا، وكذلك مقاربة هذه الإشكالية من منظور فكرين مختلفين منهجا وزمنا.

فإلى أي مدى يمكننا الإفادة من ذلك في الحفاظ على اللغة العربية إن جاز لنا الجمع بين المنظورين؟

المبحث الأول: أسس النظر اللساني الغربي الحديث في مسألة الصواب اللغوي: من التجاوز المعياري إلى العرف الاجتماعي:

مما يشاع في الدرس اللساني الحديث مسلمة عامة، مفادها أنّ اللغة ليست سوى نمط استعمالي شفهي، يتم من خلاله الانتقال المنهجي نحو جعلها لغة معيارا، بفعل خاصية التطور الاجتماعي وتأثيرها. وقد أدى هذا المنحى العلمي اللساني إلى ترسيخ قناعة معرفية، في كون اللغة نمطا حيويا متجددا؛ لذلك ليس للقوانين النحوية سلطة أو أية معايير تفرضها على هذه اللغة وهي في إطار الاستعمال. وإنما المسألة متعلقة بما يمليه المجتمع اللساني وفق عرفه اللغوي العام، بصرف النظر عن مقبولية المحددات التقيمية؛ التي يصوغها في التأدية اللغوية.

وانطلاقا مما ذكرناه، يظهر الاختلاف المنهجي بين هذا التصور اللساني الحديث، وبين المنظور النحوي العربي كما أسلفنا سابقا، ليبقى التساؤل يراودنا حول مدى انعكاس هذا التصادم المنهجي على واقع العربية الفصحى اليوم، ونحن نلاحظ توافد المقاربات الحداثية إليها؛ وما يصدر عنها من جدالات معرفية حول تجديد نحوها وتغيير منظورات الدراسة حول أصولها بدعوى جمودها.

وعليه كيف نظرت اللسانيات الحديثة إلى مسألة الصواب اللغوي؟ وما هي المعايير التي يحتكم إليها في ذلك؟

1 مبادئ عامة حول مسألة الصواب والخطأ من منظور الطرح اللساني الغربي:

إن مسألة الصواب والخطأ ليس مسألة ثابتة في كل الثقافات اللغوية وهذا الأمر يثير كثيرا من الإشكالات، فإذا كان النحاة العرب في مؤلفاتهم اللغوية يشددون على معيار الفصاحة والسلامة في الاستعمال ولا خروج عن المعيارية النحوية، نجد في اللسانيات الحديثة ما يناقض ذلك؛ فالخطأ

في الدراسات اللسانية "لا تختص به لغة دون أخرى، وهو ليس في ذاته أمرا قبيحا يخل بسلامة اللغة، ولذلك فهي لا تعاديه ولكنها تلاحظه، وإذا شاع وقبله أهل البيئة اللغوية اعتبرته حينذاك صوابا جديدا، واعتبرت الصواب القديم الذي هجر انحرافا عن الشائع المألوف".[1]وفي هذا الاعتقاد اللساني يكاد يختلف أهل التصويب اللغوي في لغتنا العربية عن أولئك اللغويين الغربيين، ولا يرون في هذا المبدأ معينا إجرائيا يمكن الاتكاء عليه في تصويب الأخطاء إذا ما تعلقت باللغة العربية وليس كما يدعي كثير من أشباه الباحثين.

ومن هنا جاءت فكرة إنكار وجود مستوى لغوي رديء وآخر جيد، ولذلك نجد بعض اللغويين المنتسبين لهذا الموقف، يذهبون إلى أن هناك تنظيرات لغوية جديدة ينبغي أن تدرس من خلالها مسألة الصواب اللغوي. وقد تناولها "ياسبرسن في كتابه اللغة بين الفرد والمجتمع" إلى جانب اللغوي "جاردنر" في مؤلفه "الكلام واللغة"، بالإضافة إلى اللغوي صاحب الوصفية والمعيارية تمام حسان، وسنركز حديثنا في هذا المبحث على ما جاء به اللغويون الغربيون مراعاة للتسلسل التاريخي على وجه الخصوص، أما تمام حسان فسنترك الحديث عنه إلى المبحث القادم.

2 مسألة الصواب والخطأ بين الحكم النحوي والحكم القيمي:

إن من أهم المبادئ المنهجية التي ينطلق منها اللسانيون الغربيون في مسألة البحث عن السلامة اللغوية، هو أن اللغة ظاهرة اجتماعية كما نص في ذلك فرديناند دي سوسير منذ تأسيس علم اللسانيات، وما دامت هي كذلك، فإنها تخضع لما تخضع له باقي السلوكات الاجتماعية من تغيرات وتبدلات، ومن المثير للجدل – وهو ما سنقف عنده بالمناقشة– أنه لا يصح فرض مستوى لغوي مأخوذ من حقبة زمنية معينة لإحدى اللغات أو الألسن على فترة زمنية أخرى تليها، فاللغة لا تتوقف وليس بها معيار قواعدي محدد ينبغي فرضه عليها طوال مسار تطورها.

[1] نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2008م، ص 203.

وعليه ووفق هذه الرؤية يرى كثير من الدارسين واللغويين الغربيين المحدثين أن حقيقة اللغة لا تتصف بالثبات أو الانقياد لنظام نحوي أو قواعدي معين يمكن فرضه بصورة مطلقة في الاستعمال، وإنما هي"نظام مرن متدفق، لا يمكن تثبيته إلا بشكل مؤقت جزئي، وبكيفية مصطنعة لأغراض البحث والدراسة".[1]

وتأسيسا على هذا المبدأ لا ترى اللسانيات تمييزا للظاهرة اللغوية، فصحى كانت أم عامية أم لهجة، فجميع المستويات اللغوية تدرسها ولا تقيم أي حدود منهجية في الحكم على ما هو معياري قواعدي وبين ما يخالف تلك الأصول، وهذا ما يتناقض والمبدأ النحوي العربي الذي لا يعتد بالعامية أو اللهجة في أن تكون هي اللغة النموذجية في الاستعمال.

وعليه فإن مفهوم السلامة اللغوية بمنظور المعرفة اللسانية قد يتغير مفهومه بالنظر إلى التقاليد النحوية، إذ إن مناهج اللسانيات ترى أن الرقيب على مسألة الخطأ هو المجتمع وليست القاعدة المعيارية بثوابتها، فإذا أخطأ المستعمل في لغته، فالمصوب له هو المجتمع اللساني الذي ينتمي إليه وليس الأمر مرهون بالمتكلم الفعلي لتلك اللغة، وإنما تنطبق تلك الخاصية على من يحاولون التكلم باللغة نفسها، ولكن لو افترضنا صحة هذا الاعتقاد، كيف ننظر للجماعة اللغوية التي لا تتعامل بتلك اللغة ولا تكاد تستعملها، فمن يكون عندئذ المسؤول عن ضبط لسانها أهو المجتمع حقا كما يزعم هؤلاء؟

وقياسا على هذه التصورات يأتي تحديد المعايير المنهجية في الحكم على صواب اللغة من منظور الطرح اللساني، متباينا ولا يكاد أهل اللغة الغربيين يتفقون على معيار محدد، وذلك لعدة أسباب ومنها؛ اختلاف نظرتهم لمفهوم اللغة؛ حيث ينتهجون طريقين في تحديد ذلك؛ أولهما النهج

[1] عزمي محمد عيال سلمان، اللسانيات التطورية، دراسة في سيرورة اللغة وتغيرها، سلسلة الدراسات اللسانية، دار ومضة، الجزائر، ط1، 2021م، ص 17.

المعياري؛ أي أن اللغة وجب النظر إليها بمنطق أنها ما يجب أن تتكلمه الجماعة اللغوية[1] أي هناك معيار محدد لا ينبغي الانصراف عنه أو تجاوزه.

أما النهج الثاني فهم أصحاب الوصف؛ إذ اللغة في تمثلهم ما ينبغي أن تتكلمه الجماعة اللسانية،[2] ومهمتهم وصف الظاهرة اللغوية واستقراء جوانبها الكلية في الدراسة بالملاحظة والتحليل، دون فرض أحكام تقويمية متعلقة بسلامة تلك اللغة أو مدى خضوغها للقواعد المعيارية، من قبيل مصطلح اللحن وتجاوز القاعدة والخطأ؛ فكل هذه الأحكام في نظرهم لا تجدي نفعا ولا تساهم في إغناء دراستهم. ولا يفضي هذا الإجراء اللغوي إلى الشك في أنهم ليسوا على علم أو دراية بالقوانين اللغوية التي تسير على نهجها اللغة؛ ولكن ما نقصده أنهم لا يحاولون فرض نموذج لغوي ما على المتكلمين، فالوصف والاستقراء أساس منطلقهم في الدراسة أما الخضوع التام للقاعدة فليست من مهمة الوصفيين.

وعليه نجد كثيرا من العلماء الغربيين يرون في المعيارية السائدة في الفكر اللساني قبل ظهور المنهج الوصفي عند "فرديناند سوسير"، قد أسهمت في إلغاء خاصية التجدد اللغوي، والحقيقة أن مثل هذه القناعات ليست دائما صحيحة أو يمكن أن نتقبلها بتسليم كلي؛ فالخلاف الحاصل بين المنهجين هو أن المعيارية النحوية تستند على مبدأ انتقاء الاستعمالات اللغوية الصحيحة وتفرضها استعمالا كنموذج لغوي مشترك لا يُتجاوز في أصوله وقوانينه، ونتيجة لذلك يصير علم النحو بناء "لمواضعات حتى لا تكون اللغة ملكية خاصة للفرد".[3]

[1] ينظر: كمال محمد بشر، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج62، القاهرة، 1988م، ص 137.

[2] المرجع نفسه، ص 137- 138.

[3] عزمي محمد عيال سلمان، اللسانيات التطورية، دراسة في سيرورة اللغة وتغيرها، ص 165.

كما وجدنا أن المعيار اللغوي يكاد يقترن وجوده بالمعيار الاجتماعي من منظور المعرفة اللسانية الحديثة، ولهذا السبب ألفينا اقتران كثير من المفاهيم النحوية بمفاهيم اجتماعية من قبيل: الفساد اللغوي والصواب والقبول النحوي والجواز والمنع والرفض والنحوية المعيارية وغيرها من المفاهيم التقييمية[1]. وقد اقتنع بعض اللسانيين الغربيين المحدثين قناعة راسخة بأن النحو لا يكاد يكون سوى تمثيل أو صورة منقولة مواضعة واتفاقا عن السلم الاجتماعي،[2] ولهذا السبب وقياسا على تلكم الفرضيات اللسانية، يتم عادة الاعتماد على قيم وضوابط غير معيارية للحكم على سلامة اللغة.

وهذا مما نتج عنه تعدد في المعايير اللغوية التي يحتكم إليها اللساني كمبادئ أساسية للحكم على ما هو صائب من اللغة وما هو دون ذلك. وقياسا على ذلك تواترت عند اللسانيين الغربيين المحدثين بعض المبادئ اللغوية منها؛ رفض أية تصنيفات للاستعمالات في سلم تتفاوت قيمة درجاته بين الجيد والرديء والمقبول والمرفوض، ومن هنا جاءت فكرة إلغائهم لمفهوم المستوى والتي يرون فيها بعدا تصنيفيا قيميّا، ومثل هذه المفاهيم قد ترتبط بمدلولات أو اصطلاحات ثقافية واجتماعية[3] مختلفة.

وعليه وبعد أن قمنا بعملية استقرائية لمجمل ما توصل إليه علماء اللغة الغربيين في هذا الشأن، وجدنا أن " أوتو ياسبرسن"Otto Jespersen (ت1934م) قد تناول هذه المسألة بإسهاب في كتابه "اللغة بين الفرد والمجتمع" في الجزء الخاص بمقاييس الصواب اللغوي؛ حيث قارب هذه

[1] ينظر: عزمي محمد عيال سلمان، اللسانيات التطورية، ص 166.

[2] ينظر: جان كلود ملنار، النحو: تر: عز الدين المجدوب، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ج1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، دط، 2012م، ص 301.

[3] ينظر: عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم في كتابات ابن الطيب الشرقي، ص 71- 72.

الإشكالية وأبان عن سبعة معايير في تحديد مسألة الصواب اللغوي لسانيا، ولا يعني استشهادنا بهذه النظرية اللغوية إنكار غيرها من المواقف، وإنما يأتي سبب ذكرنا لها، نظرا لما تضمنته هذه النظرية من مبادئ جاءت تلخيصا لكثير من القناعات والرؤى المتناثرة في كتب اللسانيات، ولهذا وقع اختيارنا عليها من باب تجنب التكرار والإطالة، كما نهدف من خلالها إلى التعمق في غايات الدرس اللساني من وراء معالجته لإشكالية الصواب اللغوي.

وعطفا على ذلك وجدنا عند نورين ذكرا لبعض التقسيمات التي قيلت في شأن هذه المسألة، وسنحاول فيما يأتي حصر هذه المبادئ في مقاربتين لسانيتين اثنتين هما:

1 نظرية نورين(ت 1925م) في تحديد معايير الصواب اللغوي لسانيا:

تأتي نظرية أدولف نورين اللغوية متضمنة وملخصة للمعايير العامة التي تتدخل في الحكم على ما هو صائب من اللغة، وقد علق عليها بعض اللغويين من قبيل: ستروم وجوهانس وستالا؛[1] إلا أن هذا لم يمنع من إشادة كثير من علماء اللغة الغربيين بهذه المبادئ اللغوية واعتمادهم عليها في مناقشاتهم اللسانية، وقد جاء تصنيفه في نظرنا اجتماعيا ولسانيا يتلخص في:[2]

1 المعيار الأدبي التاريخي:

ويتأتى هذا المعيار أو يتمثل في تلك القوانين الثابتة والصادرة عن مجموعة من الشعراء أو الكتاب في حقبة زمنية معينة، إذ يتوجب على المتكلم مراعاة تلك القواعد في الاستعمال اللغوي؛ وبقدر حرص المتكلم على التقيد بما تمليه هذه القواعد من التزامات معيارية، بالنظر إلى الحقب الزمنية اللاحقة والسابقة فحينئذ تتشكل مبادئ الصواب والخطأ في اللغة.[3] وإن بدا للمتكلم اللغوي

[1] ينظر: أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، تر: عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلومصرية، دط، 1954م، ص 99.
[2] المرجع نفسه، ص 99- 100.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 100.

إحداث نوع من التطور أو التجاوز في تلك المعايير، أو خلق استعمالات لغوية جديدة، فعندئذ يعد تجاوزه اللغوي ضربا من ضروب التعدي القواعدي، ونوعا من أنواع الخطأ فلا ينبغي قبوله.

وقد قدم "ستالا" تعقيبا على ما ذكره نورين في تسمية هذا المعيار بالمعيار الأدبي، ورجح تسميته بالمعيار اللغوي؛[1] ودليله في ذلك أن هناك كثيرا من العلماء واللغويين الذين قد اكتشفوا قواعد جديدة في لغتهم قد أخفق فيها العلماء السابقون أو فاتهم استنباط خصائصها وقوانينها؛ ولذلك فليس من المنطقي أن نرفض أية ابتكارات لغوية لا لشيء سوى أنها خالفت النموذج السابق، ثم إن لغة الأدب لا تكفي وحدها لأن تكون ضابطا نقيم قياسا عليه جميع استعمالاتنا اللغوية؛ حيث تبقى لها من الخصوصية اللغوية ما لا يمكن تعميمها في استنباط القواعد المعيارية، نظرا للفنية الجمالية التي يتضمنها هذا المجال.

2 المعيار الطبيعي التاريخي:

إن المبدأ الأساسي من وراء هذا المعيار التاريخي هو الانطلاق من التقاليد اللغوية التي سادت في القرن التاسع عشر من تاريخ اللغة؛[2] حيث سادت في هذه الحقبة الزمنية نظرية داروين حول التطور والنشوء، لينتقل هذا الاعتقاد إلى عالم اللغة فأصبح الدارسون واللغويون ينظرون إلى اللغة على أنها كائن يتطور[3] ويتغير وينمو باستمرار دون وجود ضوابط تحد من سيرورته أو تفرض عليه مقولات وقواعد ينبغي الخضوع لها، وقد كان هذا الأمر أحد نتاج أو مخرجات المنهج التاريخي الذي كان سائدا في الأدبيات اللغوية آنذاك.

[1] ينظر: أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص 101.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 100.

[3] ينظر: علي عبد الواقي، اللغة والمجتمع، ط1، 1946م، ص 78.

وعليه فأي " محاولة لتقييد المتكلم بصواب أو خطأ، يُفضي ولا شك إلى إفساد التطور نحو الكمال اللغوي".[1] ومن هنا يأتي إبطالهم للرأي القائل بوجود خطأ أو صواب في اللغة، فالمعتمد عندهم أن مسألة "الصواب اللغوي تعد من الأمور الاعتبارية البحتة".[2]

أي بالنظر إلى الظروف أو العوامل المحيطة بالمتكلم اللغوي وقد لخص اللساني الغربي "سايس" تلك النزعة اللغوية معتبرا أن معيار الصواب أولا وأخيرا مرتبط" بتعود المتكلمين على العبارة، واستعمالهم إياها استعمالا مطردا، وإن ما يصح أن يطلق عليه صواب نحوي هو ما يؤيده السلوك اللغوي لمتكلمي اللغة".[3]

وقد انتقد كثير من اللغويين هذا الطرح واعتبروه من المعايير التي قد تسيء إلى اللغة؛ بل قد تؤدي إلى بطلان كثير من أصولها التي قامت عليها، نظرا لكونه يتيح للمتكلم اللغوي ولفطرته الذاتية مسؤولية تقييم التعابير اللغوية وهذا هو الأخطر في قيام الأحكام التقويمية اللغوية، فاللغة لا يحكم عليها وفق انطباعات شخصية لأنها تتباين من متكلم لآخر؛ ويبقى المعيار القواعدي هو المحتكم في ذلك، وهذا وجه من أوجه الاختلاف بين التقاليد النحوية العربية وبين الطرح اللساني الغربي.

3 المعيار المنطقي:

يسعى هذا المعيار إلى تحقيق مبدأ التفاهم والسهولة في الاستعمال اللغوي؛ أي أن معيار الصواب والخطأ بالنسبة للعبارة اللغوية عند المتكلم مرهونة بمدى التفاهم الحاصل من وراء استعمالاته اللغوية، وقد أوجز فلودسترم مفهومه قائلا:" إن أصح التعبيرات هو التعبير الذي يحقق

[1] أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص 100.

[2] المرجع نفسه، ص 101.

[3] المرجع نفسه، ص 124. وينظر أيضا: عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 63.

الإدراك التام، بسهولة كاملة"؛[1] أي ما يحققه من غرض تواصلي، فالمبدأ أشبه ما يكون بمعيار وظيفي تواصلي على عكس غيره من المعايير التي أسلفنا ذكرها، وكأن يحاول أن يبحث عن مدى تحقق الكفاية التواصلية أو الإفهام من وراء ما نتكلم به، بصرف النظر عن الالتزام بقواعدية اللغة أو شروطها النحوية.

وقد أبدى كثير من الدارسين تعقيبات على هذا المعيار واعتبروه معيارا ناقصا لا يكاد يجيب عن السؤال الجوهري ألا وهو: "ما مفهوم الصواب اللغوي"؟ وحجتهم فيما وراء تلك الانتقادات التي أبدوها، أن وصفنا للتعبيرات اللغوية بأنها يسيرة وسهلة لا يعني بالضرورة أنها على صواب دائما وليس بها أي لحن أو خطأ، فلو استعمل أحدنا مثل هذه العبارات:" لقد استفدت من الكتابان"، و"التقيت بالصديقتان" "وسلمت على الصديقان" لعرفنا حينئذ مقصوده من هذا التعبير ولحصل بين السامعين الفهم أيضا، ولكن لو تأملناها نحويا لوجدناها تتضمن خرقا نحويا لقاعدة ما.

ومن هنا وجب التنبيه إلى الاختلاف الحاصل بين اللغات في هذه السمات اللغوية، فالمعلوم لسانيا أن اللغات لا تتساوى جميعها في مبدأ السهولة ولا يصح أن يعتمد بصورة معممة على هذه الخاصية في التقييمات اللغوية للاستدلال على صحة الأساليب.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه وجب التنبيه على أن ثمة فرقا بين أن تكون تعابيرنا اللغوية سهلة ومفهومة لدى المتلقي، وبين أن تكون مراعية لما يقتضيه الاستعمال اللغوي، ولهذا لا يمكن أن يكون المعيار فرديا وإنما ما تتفق عليه الجماعة اللغوية وهذا من شروط تحقق مبدأ السلامة اللغوية، ولكننا ننوه إلى أمر هام جدا وهو أنه لا سلطة للجماعة اللغوية في تحديد مبادئ الصواب بعيدا عن المبدأ القواعدي أو النحوي الذي يقوم عليه نظام اللغة؛ أي وجود النظام النحوي بمعية مبدأ الاستعمال فالعلاقة بينهما تكاملية، وهذا ما نقتنع به.

[1] أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص 101.

والمعلوم أن هذا من أهم المخرجات المنهجية التي قد نصّ التفكير النحوي العربي على ضرورة الالتزام بها بناء على معيار "التوقيف القواعدي"،[1] فهو الرقيب الذي نقيّم على أساسه مقبولية اللغة على نقيض مبادئ الطرح اللساني الذي خالف هذا المنظور؛ حيث يرى "أن القواعد التي تتحكم في الاستعمال ليست توقيفية خارجة عن نطاق المتكلم بل هي تنبع من مستعمل اللغة نفسه"؛[2] وهذا الاعتقاد اللغوي وجدناه مطروحا في نظرية تشومسكي؛حيث تتجلى معايير القبول اللغوي أو السلامة اللغوية انطلاقا من كفاية المستعمل الضمنية والتي تساهم في إنتاج واستعمال اللغة استعمالا صحيحا، وهو ما عبر عنه أحمد حاطوم قائلا:" إننا بكفايتنا اللغوية نحكم على نحوية التراكيب أكثر بكثير مما نحكم عليه بقواعدنا المجردة".[3] وكثير ما يقتنع أنصار هذا الاتجاه بهذه المعايير، رغم أننا نعلم يقينا أن سلطة المتكلم اللساني في تمييزه لمسألة الصحيح والفاسد من اللغة، تبقى محدودة في التقويم اللغوي.[4]

فالمنطلق اللساني في مسألة الصواب اللغوي عند تشومسكي يقوم على مبدأ واحد وهو أن "الإنسان الذي يتكلم لغة معينة يستطيع أن يفهم جمل لغته هذه، كما أنه يستطيع أن يحكم على الجمل الجديدة من حيث الخطأ والصواب في التركيب".[5]

وينبني قياسا على هذه التصورات أنه لا يمكن تحليل لغة ما أو طبقة ما ووصفها بالصحيحة، والمبرر المعرفي في ذلك أن الظاهرة اللغوية ليست قابلة لتصرف متكلم ما كيفما أراد، فقد نجد أن

[1] محمد شندول، التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص 27.

[3] أحمد حاطوم، اللغة ليست عقلا من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، دط، دت، ص 14.

[4] ينظر تفصيل هذه المسألة: عبد الرحيم بودلال، عوامل استخراج المعنى في نماذج من كتب التفسير، إعراب القرآن للنحاس، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، إشراف: أحمد العلوي، كلية الآداب، الرباط، 1990م- 1991م، ص 12.

[5] ميشال زكريا، الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 1983م، ص 156.

بعض المتحدثين اللسانيين يرتكبون أخطاء في اللغة قد يرفضها غيرهم ولا يقبلونها. ومن هنا خلصت كثير من الدراسات اللغوية في هذا السياق إلى الحكم القطعي في أن أي نظرية لسانية مهما بلغتت شموليتها العلمية وكفايتها اللسانية أن تحيط بهذا النوع من التغيرات أو التطورات في بناء لساني منتظم[1].

ومن المخرجات اللسانية أيضا التي نقلت عن المقاربة اللسانية البنيوية الأمريكية أن المرجع الأول والأخير في مسألة الصواب اللغوي، هو المتحدث اللساني، ومن هنا فليس للمؤسسات اللغوية سلطة لسانية في فرض مقاييس صوابية محددة لذلك، والأمر نفسه ينطبق على الاتجاهات اللسانية الوصفية، إذ إن أغلبها يقر بحقيقة واحدة وهي أن اللغة قابلة للتغير، وهذا التغير نابع في جوهره من أنظمتها اللغوية الظاهرة، أما الأصول والثوابت فتبقى كما عوهدت، باعتبارها المستمد الأول لمجموع تلك التغيرات الطارئة على اللغة[2] عبر الزمن.

وغير بعيد عن هذه التصورات اللسانية يذهب أحد اللسانيين الغربيين وهو فراي في كتابه "la grammaire des fautes" إلى القول إن ما يشاع من لحن أو أخطاء في الاستعمالات اللغوية وعند مخالفته للمعيار، لا يمكننا رفضه مطلقا لهذا السبب فحسب؛ إذ هو ملء للفراغات التي تحتاجها اللغة في التواصل وكأن تلك الأخطاء تسد مطلب الحاجات الاجتماعية والتعبيرية[3] التي يصرح بها المتكلم استعمالا، ووفق هذه الرؤية يتحدد:[4]

1 مسألة الصواب اللغوي مرهونة بمبدأ الحاجة والإبداع بغض النظر عن تحقق مبدأ سلامة النظام اللغوي.

[1] ينظر: الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 77.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 76- 77.

[3] ينظر: محمد شندول، التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج من كتب التصويب اللغوي، ص 42.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 43- 44.

2 الأخطاء الشائعة ليست سوى مواضعات تطورية تقتحم عالم اللغة وتحاول أن تفرض سلطتها بالانضواء تحت قوانين اللغة فتغيرها وتجدد نظامها باستمرار.

3 ارتباط مسألة الخطأ بالتطور اللغوي، ولهذا يأتي في نظرهم أن القاعدة النحوية تعادي هذا التطور وترفضه ولا تقر به مطلقا، وهذا رأي لسنا نؤيده.

ووفق هذه الخصائص يزعم أولئك اللسانيون الغربيون أن المظاهر اللغوية المتجددة والطارئة على اللغة، وإن تضمنت أخطاء لغوية، ليست في حقيقتها سوى مظاهر تفضي على اللغة طابع الجدة، وبعبارة أدق: الخطأ ⟵ تطوّر.

وعليه فإذا كان هذا هو الحال بالنسبة لمسألة الصواب اللغوي من منظور الدراسات اللسانية الغربية التي ما فتئت" يمضي عليها قرن حتى تصبح في حاجة إلى معجم لغوي جديد"[1] فإن هذه الرؤى لا تنطبق على اللغة العربية نظرا لخصوصية نظامها النحوي، وإن جاز لنا الاستفادة من تلك المواقف اللسانية فالأحرى بنا أن نعيد النظر في بعض جوانبها المعجمية المتعلقة بتطور المفردات اللغوية وما يلحقها من تغيرات عبر الزمن.

ولعل من أجلّ ما لفت انتباهنا من ملاحظات ونحن نستقرئ تلكم الآراء والمواقف أن هذه المعايير على جدتها العلمية في مقاربة مسألة الصواب والخطأ على المستوى التنظيري؛ إلا أنه يكاد يغيب في أذهان الدارسين لهذه المسألة والمطبقين لها إجرائيا من وجهة لسانية في تلك الممارسات التطبيقية التي يقومون بها، الاعتماد على هذه المعايير خاصة عندما يقومون بعمل إحصائي لبعض الأخطاء الواردة على ألسنة الكتّاب أو المتعلمين.

[1] محمد محمد حسين، مقالات في اللغة والأدب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م، ص 73.

فقد غلب على منهجهم في تصويب الأخطاء إبداء بعض المعايير النفسية والاجتماعية التي أوقعت المتكلمين في تلك الأخطاء، ومن هنا نستنتج أن مسألة الخطأ وتصويبه من منظور الطرح اللساني – وإن ادعوا قيامه على ضوابط مخصوصة– ستبقى مرهونة بالمقاربات المنهجية التي يتبناها كل باحث في دراسته، ولعل هذا هو الاختلاف الكبير بين ما اشتغل عليه أهل التصويب قديما والذين وإن اختلفوا في المعايير التقييمية إلا أنهم لم ينكروها بصورة مطلقة وبقوا متمسكين بالمعيار القواعدي.

2 نظرية ياسبرسن(ت1943م) في تحديد المعايير اللسانية في مسألة الصواب اللغوي:

لا يكاد يخالف ياسبرسن كثيرا رأي سابقيه في حديثه عن المنطلقات التأسيسية التي أقيم على أساسها معيار الصواب اللغوي لسانيا، غير أنه قد أضاف بعض المعايير مقارنة ما سبق وأن ذكرناه؛ حيث ينطلق ياسبرسن في تصوره لمسألة الصواب اللغوي من قناعات معرفية تربط اللغة بالمجتمع، وقياسا على هذا المبدأ فإن الاتفاق العرفي الحاصل بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة قد يمكنهم من أن يقيموا ضوابط يتم من خلالها توجيه الألسن إلى ما هو صحيح وما هو لاحن من اللغة.

ولعل الفارق الذي يميز مثل هذه الاتجاهات عن غيرها، كونها تنطلق من معايير اجتماعية في طليعة رؤيتهم التصويبية، فقد وجدناه يلخص المفهوم العام للصواب اللغوي الذي يؤسس له في قوله: هو "الكلام المتفق ما يتطلبه العرف اللغوي للجماعة اللغوية؛ التي ينتمي إليها المتكلم".[1] ويترتب على ذلك لزوما أن ما خالف ذلك يعدّ خطأ غير مقبول. وقد اقتنع أنصار هذا المذهب إلى أن ثمة أخطاء قد تخالف العرف اللغوي ولكن لا تقابلها الجماعة اللغوية بالرفض أو الإنكار

[1] أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص 133.

إذ بعد تفشيها واتفاقهم عليها تصير مألوفة لديهم وتعامل معاملة المقبول من اللغة بغض النظر عن مخالفتها للنظام المعياري الذي تنص عليه تقاليد اللغة.

وتأسيسا على هذا التوجه أعطى "ياسبرسن" سبع تقسيمات منهجية محاولا بها تلخيص مجموع الضوابط التي تحكم مسألة الصواب والخطأ عند المتكلم العادي، فجاء إحصاؤها على نحو:[1]

1 المعيار المتعلق بالجهات المختصة لغويا:

ويعنى به ما تصدره الجهات الرسمية كالمجامع اللغوية والمؤسسات أو الجهود الجماعية في مجال اللغة، من ضوابط وقوانين تسهم من خلالها إلى فرض طرائق وصيغ وألفاظ في الاستعمال، في حين قد ترفض غيرها.

2 المعيار المرتبط بالتقسيمات الجغرافية المتميزة:

وإذا ما أردنا أن نقيّم هذا المعيار، لجاز لنا القول بأن أهمية هذا المستوى تتأتى لغويا في كونه يبحث عن لغة مشتركة جامعة لكل جماعة لسانية على حدة، انطلاقا من لسان مشترك، ولكن من منظور اللسانيات الحديثة قد تختلف نمطية الاعتقاد، فكثير من علماء اللسان الغربيين لا يرون في هذا المبدأ بدّا منه، إذ إن تحديد مستوى الخطأ والصواب يرتبط بلهجة كل جماعة لغوية انطلاقا من الطبقة المتكلّمة بها وليس لغة رسمية موحدة.[2]

3 معيار مرتبط بالمستويات الأدبية:

ويختص هذا المبدأ باللغة الأدبية التي يكتب بها أهل الشعر والكتاب في حقبة زمنية معينة، وقد خلص ياسبرسن أن معيار السلامة اللغوية عند هؤلاء لا ينطبق بالضرورة على لغة من يلي

[1] أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، 108- 132. (بتصرف).
[2] ينظر: المرجع نفسه ص 114- 115.

عصرهم، إذ تختلف معايير الاحتكام في صوابية اللغة بين شاعر في عصر وشاعر آخر في عصر آخر، وبين القدماء والمحدثين.

4 المعيار اللغوي الطبقي أو الأستقراطي:

وخلاصة هذا المعيار أنه يتضمن بعدا اجتماعيا أكثر منه لغويا، ويقتضي أن تحديد الطبقات الاجتماعية الراقية[1] مثلا قد نجدها تحقق قبولا لغويا قياسا على تصنيفاتهم الاجتماعية؛ بدليل أن "عدم المساواة اللغوية ناتج عن عدم المساواة الاجتماعية؛ إذ إن اللغة من أهم العوامل التي تساعد على استمرار التفاوت بين جيل وآخر"[2].

5 المعيار اللغوي الديمقراطي:

والمقصود به المعيار العام حيث يمكن الرجوع إلى لغة الجماهير بغض النظر عن أصنافه وطبقاته المختلفة، فتحقق الصواب في ضوء هذا المعيار مكمنه الفعلي يتأتى في تلك السمات أو الخصائص اللغوية المشتركة بين أفراد الجماعة اللسانية الواحدة.

6 المعيار اللغوي المنطقي:

وهو معيار يتعلق بالمنطق العام الذي يحكم اللغة، فما وافق القواعد يكون صحيحا، وما خالفا يعتبر لحنا.

---

[1] ينظر: أوتو جسبرسن، اللغة بين الفرد والمجتمع، ص 118- 120.

[2] رتشاد أنتوني هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، دت، ص 321. وينظر أيضا إلى مثل هذه القناعات عند من يشتغلون بقضايا علم اللغة الاجتماعي أو اللسانيات الاجتماعية؛ حيث يقدمون تفسيرات يكون مرجعها الأساس هو القضايا الاجتماعية، فيفسرون قياسا عليها المسائل اللغوي، مثل: علاقة اللغة باللون والعرق والجنس ولغة المجتمات الراقية والمتحضرة والبدوية وغيرها.

7 المعيار اللغوي الشخصي أو الذوقي:

ومدار الحديث في هذا المستوى أن اللغة الفنية التي تصدر عن الشعراء من أساليب فنية راقية، هي التي تحقق صوابيا لغويا، وفي هذه الخاصية يتمايز الشعراء والكتاب.

وختاما كانت هذه إضاءات معرفية متعلقة بوعي اللسانيات الحديثة وكيفية تصورها المنهجي لمسألة الصواب والخطأ عامة، وبناء على ما يفرضه التتبع الزمني للموضوع المدروس، سنحاول فيما يأتي الاستطلاع المعرفي لما تبناه كثير من الدارسين أو اللسانيين العرب المحدثين في هذا السياق، لنقف عند ما يقتنعون به في مقارباتهم بين تأثير مقولات اللسانيات الغربية وبين تحفظهم المعياري في مسألة الصواب والخطأ.

المبحث الثاني: إشكالية اللحن والصواب اللغوي من منظور اللسانيين العرب المحدثين في ضوء مقولة "اللغة الموصوفة" وتساؤلاتها المنهجية بين المعيار والوصف:

لقد اختلفت نظرة اللغويين المحدثين حول اللغة العربية ونظامها الائتلافي، حيث تباينت وجهات النظر عندهم من منطلق إشكالية التراث والحداثة، في علاقة ذلك بواقع اللغة الفصحى؛ والتي يشاع عنها اليوم أنها بحاجة إلى تجديد منهجي في بنائها التركيبي، من منطلق أن العربية لسان كغيرها من الألسن الطبيعة، ولا مانع علميا أن تخضع لخاصية التطور اللغوي الذي بات يفرض مقولاته الإبستيمية والفكرية على العربية الفصحى بين مؤيد ورافض لهذه المسألة.

وتأسيسا على ما سبق، لم نشأ معالجة مسألة الصواب اللغوي أو السلامة اللغوية من منظور تقليدي؛ يسرد جملة من الأخطاء الشائعة ويبين صوابها، فهذا الأمر في نظرنا متداول بكثرة في أغلب الكتب اللغوية، ولا تكاد تختلف في نمطها المنهجي عن الإحصاء والتصحيح فقط. لهذا السبب ارتأينا إلى تغيير المنظور المنهجي الخاص بنا بالمقارنة مع تلك المصنفات، وذلك من خلال

معالجة هذه المسألة في علاقتها بقضية "اللغة الموصوفة"؛ باعتبارها إشكالية جوهرية تتعلق بمصير اللغة العربية وما يعترضها من مسائل منهجية حول ضرورة مراجعة نظامها السليم، للحد من ظاهرة اللحن الشائعة على لسان الناطقين بها وغيرها من التساؤلات، ولعل أبرزها يتخلص فيما يأتي:

أي عربية بحاجة إلى وصف علمي دقيق اليوم ؟؟ هل هي العربية الفصحى القديمة بقواعدها المعيارية؟ أم نحن بحاجة إلى توصيف علمي جديد للعربية الفصحى المعاصرة بمفهومها الواسع؟ وهل هي فعلا موجودة؟

وأين تتجلى تمثلاتها الاستعمالية في الواقع اللغوي، هل فيما هو فصيح أم عامي؟ أم فيما يسمى" العربيات الدوارج".[1] وبعبارة أدق" متى نحكم بأن وضعا معينا من أوضاعها قائم الآن؟ ومتى نحكم بأنه تغيير ليحل محله وضع آخر جديد."[2]

وإذا سلمنا فرضا بخاصية التطور اللغوي في اللغة العربية، فهل بإمكاننا "وصف المستويات اللغوية البنيوية للعربية الفصيحة المعاصرة اعتمادا على قواعد النحو الموضوعة للعربية الفصحى؟"[3] ما هي

[1] يستعمل معظم"الدارسين العاديين لفظتي(الدارجة، العامية) على الترادف، ويهملون المعنى الأصلي المميز بين ما هو دارج جار في استعمال المتكلمين كافة (dialecte)، وما هو من كلام العامة دون الخاصة ((familier, populaire). هذا مع العلم أن العبارة الأوروبية متركبة من الجذع (lecte) التي تعني اللسان والسابقة (dia) التي تعني التعاقب والتتالي". محمد صلاح الدين الشريف، اللسانيات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربية لسانا أول، دار وجوه، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2018م، ص 32.

[2] رضا الطيب الكشو، توظيف اللسانيات في تعليم وتعلم اللغات، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، دط، 1436هـ، ص 31.

[3] حسن مالك، اللسانيات التطبيقية وقضايا تعليم وتعلم اللغات، مقاربات، مجلة العلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ط1، 2003م، ط1، ص 80- 81.

التبريرات المنهجية والإبستيمولوجية لهذه الطروحات، في ظل اختلاف زوايا النظر بين معيارية التقاليد النحوية العربية من جهة، ومتطلبات التحديث السوسيولساني من جهة ثانية؟

1 افتراءات تغليطية في المعالجة النسقية لتحقيق سلامة اللغة العربية:

تُبْدي الحصيلة التقويمية لواقع الآراء اللسانية المثارة حول التساؤلات السابقة، أن هناك تضاربا في وجهات النظر حول المسار التطوري لواقع اللغة العربية، فقد أشار محمد الأوراغي إلى هذا الأمر، وأكد على وجود صنف من الباحثين رأوا أن العربية"نسق ثابت من القواعد الصارمة...وانطلاقا من هذا النسق من القواعد يمكن تقويم نسبة الناطقين بالعربية في هذا العصر، وفي كل عصر كلما فشا اللحن في كلام أصحابها، بسبب اختلاط اللغات المختلفة وتفاعلها".[1] أي أن التقويم اللغوي لما هو صحيح وغير صحيح، لا ينفصل في أسسه المنهجية عما ثبت عن النحاة من تصورات معيارية.

أمّا الصنف الثاني فينطلق أصحابه من ادعاءات الحداثيين الذين سعوا بطرق كثيرة نحو تهديد ثباتية اللغة العربية وأصول قواعدها النحوية؛ من منطلق وجود" نسقين اثنين للغة العربية؛ الأول قديم وهو الذي وصفه سيبويه، والآخر حديث وصفه لا يحتاج إلى نحو القدماء، وإلا أدى ذلك كما قيل إلى خلط بين نسقين مختلفين."[2]

والحقيقة أن هذه الدعاوى ليست سوى تكريس مبطن لإحلال العاميات في الواقع اللساني العربي؛ فلو عدنا إلى المقولات المنهجية التي تبنتها اللسانيات الحديثة، نجدها فعلا قد أحالت إلى المبدأ التطوري والذي بموجبه يتم تتبع تطور لغة ما، وما العربية بمعزل عن هذا المبدأ، ولكن لا يصح

[1] محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص 48.

[2] المرجع نفسه، ص 50. وقد تزعم هذا الرأي اللساني عبد القادر الفاسي الفهري في نقده لمنهج النحاة ومعطيات العربية.

للباحث "مهما بلغ عماه اللساني، أن يثبت للغة العربية الواحدة نسقين مختلفين؛ بالاعتماد على تحليل خاطئ لظواهر لغوية مغلوطة؛ وللاستشهاد على النسقين المتوهمين، لا يتردد الحداثي في الافتراء على النحاة القدماء."[1] وما أكثر الاتجاهات اللسانية الحديثة اليوم التي تحاول الإساءة للغة العربية والطعن في كفاية النحو العربي.

والحقيقة أن جدل البحث عن المعطيات اللغوية المعاصرة بغرض وصفها، جعل أولئك اللسانيين المحدثين يشككون في المنطلقات المنهجية التي تبناها النحاة الأوائل، وانتقدوهم لعلة أنهم اصطنعوا تراكيب وأمثلة لم ترد على ألسنة المتكلمين العرب؛ بل لم تسمع عنهم أنذاك حسب زعمهم؛ "ويضيف هؤلاء بأن العربية الموحدة أسطورة لا وجود لها في الواقع."[2]

ولو أمعنا النظر في هذه المطارحات النقدية لوجدنا أن هذه الآراء ينقصها التبرير المنهجي، والدليل أن هؤلاء المشككين لم يبتعدوا في تحليلاتهم اللسانية عن معطيات القدماء رغم انتقادهم لها، والأدهى من ذلك" لم يحاولوا وصف لغة أخرى اعتمادا على جرد مواد جديدة، انطلاقا من نصوص شفوية أو مكتوبة كالرواية والمحاضرات والأشعار"[3]، فهم لم يحاولوا سوى البحث عن عربية جديدة وسط ركام لغوي، ولهجات متعددة يستحيل الاتفاق على نموذج فصيح منها وتعميمه وظيفيا. والأخطر من ذلك أنهم سعوا إلى أخذ أمثلة من إنجازات اللسانيين الغربيين حول لغاتهم في أنماطها وأصولها، ومحاولة تطبيقها على هذه اللغة الفصحى الجديدة؛ التي اصطنعوا قواعدها بعيدا عن فصحى التراث ومعاييرها النحوية.

[1] محمد الأوراغي، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، ص 50.
[2] المرجع نفسه، ص49.
[3] المرجع نفسه، ص 52.

ولسنا نتفق مع هذا التوجه اللساني التغريبي الذي يدعو إلى تجاوز لغة القرآن الكريم والتراث العربي في خصوصياته الفكرية والعقلية والحضارية، وتبقى في نظرنا مجرد انتقادات إيديولوجية، تحاول هدم العربية في أصولها بدعوى التحديث اللساني.

وفي ضوء هذه المفارقات المنهجيّة، ليس من اليسير الإلمام بكلّ ما طرح في هذا السّياق؛ لأنّ ذلك سيفرض علينا متابعة واستقراء شاملا لكلّ ما صدر من توجّهات معرفيّة في مساءلة هذه القضية، وهي في الغالب ترجع إلى أصول متباينة ومناهج مختلفة. ولكن لا مانع من أن نعرض بعضا من هذه الآراء، من خلال أهمّ النّظريات والمقاربات التي لها موقع متميّز وتأثير بارز داخل المشهد اللّساني العربيّ الحديث.

وإن بدا اختيارنا انتقائيّا، إلاّ أنّه سيقدّم وصفا معمقا عن أهمّ هذه التّوجهات اللّغويّة في معالجتها لمسألة الصّواب أو السّلامة اللّغويّة ومعاييرها من منظور نراه متأرجحا بين فرضيتين أساسيتين هما:

* معياريّة الفكر النّحوي نقدا تارة واستثمارا تارة أخرى.

* وصفيّة الطّرح اللّساني- بين التأييد والرفض- ومحاولة استثمار مقولاته المنهجيّة، وتطبيقها إجرائيّا على اللّغة العربيّة في ظواهر مخصوصة متعلّقة بتطوّرها وصحة سلامتها ونمط دراستها.

2 مسألة الصواب والسلامة اللغوية من منظور التحليل اللساني الخليلي الحديث:

إن الحديث عن مسألة السلامة اللغوية من منظور النظرية الخليلية الحديثة، يأتي في مقام الحديث عن التأصيل النظري الذي حدد ضوابطه المنهجية في إطار مبدأ الفصاحة اللغوية، بمرتكزات تراثية أصيلة تنتقد في ذلك بعضا من المعالم المنهجية التي أقرها المنجز اللساني الغربي في تجاوزه لمسألة الصواب والخطأ. وعليه ما هي النظرة المنهجية التي أبداها الحاج صالح في هذا السياق؟

2-1 نزعتان بغيضتان: قبول الخطأ الشائع والتعسف في التخطئة:

يجب الآن أن نتساءل عن هذا الذي يسميه الناس خطأ ولحنا ما هو؟ وبالنسبة إلى أي مذهب في الكلام، وأي أصل يقال إنه لحن وعلى أي أساس يحكم على هذه العبارة بأنها خطأ؟ هذه الأسئلة التي نطرحها على أنفسنا هي جد ضرورية؛ إذ كثرت في زماننا هذا- وفيما قبل اليوم أيضا- التخطئات المشبوهة كتلك التي أثارها المتأخرون من النحاة الذين لم يشافهوا فصحاء العرب، ولم يأخذوا منهم علمهم مباشرة.[1]

ثم هناك اتجاه آخر[2]، يكاد يتفق مع هؤلاء في نزعة قبول الخطأ تحت مسميات جديدة؛ حيث يمنع المتحدثين من استعمال ما سمح به العرب قديما، وهو اتجاه بعض اللغويين التابعين للبنيويين الغربيين؛ الذين لم يستوعبوا بعد تباينية المنطلقات المنهجية لكلا التصورين حول هذه الرؤى، وتداعياتها بالنسبة إلى بنية النظام اللساني العربي الفصيح.

وإذا ثبت عن القدامى أنهم اعتبروا ما خرج عن المعهود النحوي لحنا، فإن نظرة اللسانيين اليوم تختلف كليا؛ حيث اعتبروا أن "الخطأ اليوم قد يصير صوابا في المستقبل، وصواب الأمس قد يصير خطأ اليوم".[3] ولو صحت هذه الفرضيات؟ فما القيمة العلمية والمنهجية لحركة" التصويب والتخطئة مادام الخطأ أمرا محتوما"[4]ومبررا بالنسبة لكثير من المقاربات اللسانية باعتباره تطورا مفروضا، دون وجود استثناءات منهجية تحده بالنظر إلى مستويات اللغة؟

---

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م، ص 70.

[2] للمزيد من التفاصيل حول انتقاد هذه الأوهام العلمية الصادرة عن علماء اللسان، ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي والبنوية، اختلافها النظري والمنهجي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الخامس والثمانون، ماي 1999م، ص 201-202.

[3] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص67.

[4] المرجع نفسه، ص 67.

ولو صحت هذه الفرضيات، فلماذا إذا قام الضبط القواعدي الذي يمنع مثل هذه التجاوزات اللغوية؟ ثم ما مصير اللغة العربية من هذا الطروحات اللسانية؛ التي تُبيح الخطأ في الاستعمال اللغوي؟

لقد أكد صاحب النظرية الخليلية الحديثة على ضرورة تصحيح المزاعم السابقة؛ والتي تنقصها الدقة العلمية، ذلك أن الانتقال اللغوي الذي يجعل الخطأ صوابا أو نقيضه، يقود حتما إلى تحول اللغة المليئة بالأخطاء إلى لغة جديدة ذات نظام بنيوي جديد.[1] والأخطر من هذا أن يعتقد هؤلاء المنتمون لهذا التوجه، بفرضية اختلاف هذا النظام الجديد في مقولاته المنهجية عن بنية النظام اللغوي السابق المعهود.

وقد يشكل هذا الاعتقاد خطورة كبرى على مستوى بنية اللغة العربية، باعتباره تغيرا لسانيا يتجاوز معايير التقييس القواعدي؛ فبدلا من البحث عن طبيعة الأخطاء ومحاولة تصنيفها بهدف تصحيحها، يصير الحديث عن نظام لغوي جديد وكأن للعربية أنظمة نحوية ولغوية مختلفة؛ كلما عجز نظام ما عن تحقيق تمظهراته الأدائية، استبدل بغيره دون النظر في ثوابته اللغوية. وهكذا دواليك إلى أن يصل بهم الأمر إلى مرحلة الإلغاء النسبي لبنية النظام النّحوي الذي أقره المتقدمون.

وقد قادنا هذا الأمر إلى ضرورة إدراك المحاذير التي تخلفها هذه الرؤى، بالنظر إلى ما تحمله من تبعات سلبية تمس كيان اللغة العربية، بفعل التبعية المفرطة لمقولات الدرس اللساني الغربي، من لدن هؤلاء الدارسين، وإسقاطاتهم القرائية غير المنصفة للفكر النحوي في بعض قضاياه.

وإذا ما حاولنا تفسير هذه المنطلقات النظرية، تبين لنا أن نظرة الحاج صالح لمستوى الصواب اللغوي في اللسان العربي، يتأتى من خلال تنظيراته لمسألة الفصيح وفق المنظور النحوي القديم.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 68.

فالتفريق بين الصواب والخطأ مطلب علمي ووصف منهجي لابد منه، تجنبا للخلط القائم بين التزامن والتعاقب في دراسة اللغة ونمطها التطوري.

ولقد أسس الحاج صالح نظريته في هذا الشأن من خلال التحديد المفهومي الدقيق؛ الذي مثل طرفا معادلته على نحو:

1 الصواب: وهو متعلق بالوضع؛ أي أن يجري استعمال الوضع على النحو الذي اتفق عليه أصحاب هذا الوضع وجرت عليه استعمالاتهم.[1] أي أنه اتفاق بين المتكلمين، مادامت اللغة- على حد تعريف الحاج صالح- "نظاما من الأدلة المتواضع عليها"[2]، فلا سبيل إلى تجاوزها وإلا اعتبر هذا الخروج مخالفة لضوابط اللغة وقوانينها.

2 الخطأ: هو الخروج عن هذه الأساليب المتواضع عليها خروجا واضحا.[3]

وقد أدى الخلط المنهجي بين هذين المفهومين في الدراسة العلمية للغة عند كثير من المعاصرين اليوم، إلى الاكتفاء فقط بالتصنيف والاستقراء لمستويات الاستعمال اللغوي، كما شوهدت، دون الوقوف عند ما هو مناقض لشروط السلامة اللغوية بين مقبول ومرفوض ورديء ومردود...وغيرها من المصطلحات المعيارية. رغم أنها مطلب إبستيمولوجي لتجنب ما قد يفسد اللسان العربي أداء ونطقا.

وتفاديا لما قد يؤول إليه الاستعمال اللغوي بفعل تأثير بعض المقاربات اللسانية المعاصرة، بسبب اقتناعها بأن اللحن لا يمثل إلا جزءا من نظام اللغة، لكونه تطورا لها، نوّه الحاج صالح على إنكار مثل هذه المعتقدات العلمية؛ إذ من غير الممكن تقبل الأخطاء اللغوية في اللغة العربية، ثم نبررها

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص67.
[2] المرجع نفسه، ص 67.
[3] المرجع نفسه، ص 67.

تعسفيا على أنها ديمومة تطورية لا انفكاك لها عن مبادئ اللغة. وتجاوزا لهذه الرؤى أكد الحاج صالح على ضرورة التمييز بين أدائين للغة، وهما ما يسعفان على تجاوز أزمة اللحن، نجملهما في:[1]

1 المستوى الاسترسالي أو المنقبض.
2 المستوى الإجلالي. } لا يتنافيان مع مبدأ السلامة اللغوية.

وقد ثبت عن الفصحاء الأوائل سلامة هذين المستويين في التخاطب والاستعمال، وهما يمثلان معا أدائين اثنين للغة واحدة هي الفصحى، وكلامها خاليان من اللحن أو أي مظاهر تمس جوهر النظام النحوي العربي السليم.

ودرءا للبس الحاصل اليوم في استعمالاتنا اللغوية في ضوء الصراع بين العامية والفصحى وانتشار الأخطاء الشائعة، دعا الحاج صالح إلى ضرورة إحياء المستوى الاسترسالي المأنوس والموروث عن النحاة قديما. باعتباره مستوى يتضمن خاصية الاقتصاد والتخفيف وغيرها من السمات اللغوية الفصيحة، وبتحقق هذا المستوى نخفف على استعمالاتنا اللغوية وطأة العامية التي ما لبثت تضم أخطاء كثيرة.

2-2 الأخطاء الحقيقية الشائعة والمخالفة للقياس والسماع إطلاقا: ما تبريراتها المنهجية؟ ومدى صحة مقولة" خطأ شائع خير من صواب مهجور"؟

إنّ من أبرز التحديات التي تطرح في الواقع اللغوي العربي، هو البحث عن التغيير غير المؤسس، وبروز تبديلات في النظرة الموضوعية لمقاربة الإشكالات اللغوية. وقد نتج عن بعض هذه الرؤى- كي لا نقع في التعميم المجحف- تخاريف علمية مسّت بعض المبادئ المنهجية المتعلّقة بنظام اللغة العربية؛ نذكر منها المقولة الشائعة على ألسنة بعض اللغويين والباحثين " خطأ شائع خير من

[1] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 70.

صواب مهجور"؛ والتي نستنبط من قراءتها لأول وهلة، حتمية الاختيار بينهما، رغم استحالة وجود رابط جامع بينهما منهجيا.

إن هذه المقولة على حد تعبير مازن المبارك، "فرية عجيبة لا ندري أول من قالها، ولكننا نحسبه خبيثا أخطأ فنبّه على الصواب، فتفق خبثه عن هذا العذر القبيح"[1] ثم نجده يعقد مقارنة بين هذا الأمر و بين وقوعه في خطأ متعلق بغير اللغة، واصفا أثره قائلا: " وهو لو أخطأ في تقدير حق مادي من حقوقه، ثم تبين وجه الصواب للزمه وألح في التزامه، متذرعا بأن الرجوع على الحق فضيلة، وأن العودة إلى الحق خير من التمادي في الجهل...فهلا كانت العودة إلى الصواب في اللغة خيرا من التمادي في الجهل".[2]

وقد صحّح هذا المسار عبد الرحمن الحاج صالح، حيث أثبت أن الأخطاء الشائعة بين أواسط المثقفين والجامعيين، لا سبيل إلى تقبلها لأنها مساس بنظام اللغة، والاحتجاج بالمقولة السابقة ليس سوى مغالطة[3] لا أساس لها.

2-3 البدائل المنهجية المقترحة للتقليل من ظاهرة اللحن في الواقع اللغوي المعاصر من منظور عبد الرحمن الحاج صالح: رؤية معاصرة بتصورات تراثية.

إن من أنفع الطرائق والاستراتيجيات العملية التي من شأنها أن تقلل من درجات اللحن في الاستعمال اللغوي، وأن تعيد للغة الفصحى هيبتها العلمية في مختلف الأداءات اللغوية، هو ما اقترحه الحاج صالح في نظريته اللسانية؛ والتي تنوعت لتشمل أهم القطاعات المهمة والتي بواسطتها تكتسب اللغة صدارتها الوظيفية، والتي سنحاول سردها على نحو:

[1] مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1979م، ص 191.
[2] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 191- 192.
[3] المرجع نفسه، ص 73- 74.

1 ما يتعلق بالبحوث الأكاديمية:

*يقوم فريق من الباحثين بإجراء مسح شامل للغة المنطوقة الحالية، في الدول العربية على أساس برنامج دقيق، يتضمن تحقيقات ميدانية مع تسجيل ذلك المنطوق وفق ما تقتضيه التحقيقات اللغوية؛ ثم تفريغ كل هذه البيانات إلى أجزاء؛ بحيث يمكن دراستها نظريا وتطبيقيا.[1]ومن شأن هذا الاستقراء الكلي أن يساهم في حصر اللغة في أضيق نطاق استعمالي، نحو توحيد لغوي بعيد عن اللهجات وهيمنتها على الواقع اللغوي، بحيث نختصر توظيفها فقط في المواقف غير الرسمية.

* البحث في المدونة اللغوية الشفهية الفصيحة، وما وجد في القراءات القرآنية المتواترة، ثم استخراج مستوى لغوي فصيح متفق عليه، ثم إجراء المقارنة بينه وبين ما استقرأه الباحثون آنفا، بغية استخراج التشابه الحاصل بينهما، للخروج بمستوى لغوي عفوي ولكنه فصيح في كل مستوياته اللغوية.[2]

وهو الأمر الذي اشتغل عليه الحاج صالح في نظريته الخليلية، استنادا إلى نظرة اللغويين المتقدمين، ودعا إلى إحيائه وظيفيا بدل من شيوع العامية والأخطاء بكثرة في المجالات الاجتماعية.

2 ما يتعلق بمستوى التكوين (أو الممارسة التعليمية النظرية):

* يقوم الفريقان بمساعدة المعلمين بكتابة كتاب لتعليم اللغة الرسمية المنطوقة والمشتركة لتكون بمثابة مرجع للمعلمين.[3]وهذا من شأنه أن ينمي الرصيد المعرفي واللغوي للمعلم.

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 82. (بتصرف).
[2] المرجع نفسه، ص 82.(بتصرف).
[3] المرجع نفسه، ص 82.

* محاولة استثمار هذا الكتاب في التعليم، وإدراج مفاهيمه من خلال المناهج التعليمية وتوظيفها لتعليم مستوى المشافهة الذي فقدته اللغة العربية،[1] في ظل التحديات الراهنة.

3 ما يتعلق بالجانب الإعلامي:

* مران المذيعين على استعمال الرصيد اللغوي العربي، حتى تتوحد اللغة دون إغفال الفروقات الحقيقية التي تشكل ثروة لغوية كأسماء الملابس المحلية والأطعمة ونحو ذلك.

* القيام بدورات تدريبية للمذيعين ورجال الإعلام، من أجل تدريبهم على التمييز بين الأداء الترتيلي كالذي نشهده في الندوات والمؤتمرات ونشرات الأخبار...وبين الأداء المسترسل كالذي يشاع في المناقشات غير العلمية ولغة المسارح والسينما.[2]

كل هذه الإجراءات الممكنة تسعفنا على تجاوز اللحن أو التقليل منه في الاستعمال، إذا تم الحرص على تطبيقها فهما وممارسة.

3 درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي من منظور المقاربة الإبستيمونحوية[3] عند تمام حسان:

انطلاقا من مسلمات الانفتاح اللساني توجه بعض الوصفيين العرب المحدثين، وعلى رأسهم تمام حسان(ت2011م)، إلى إصدار انتقادات إبستيمية حول منهجية النحاة في تصويب اللغة وبيان فصاحتها، وعلى أساس هذه الانتقادات تأسست أولى اللبنات النظرية الموجهة لخطابه التأسيسي،

[1] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، ص 82.(بنوع من التصرف).

[2] المرجع نفسه، ص 83.

[3] نستعمل عبارة الإبستيمونحوية على سبيل النحت المختصر لعبارة الإبستيمولوجية النحوية، وهي الرؤية المنهجية التي عُرف بها تمام حسان في تقويمه للفكر النحوي العربي القديم. وينظر أيضا ما ذكره زكريا أرسلان في كتابه، إبستمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2016م، ص 12- 13.

في تقويم مبدأ الصحة اللغوية؛ وسنحاول في عرضنا التركيز فقط على الجوانب المعرفية التي من خلالها تحددت هذه الرؤية، وليس يعيننا ارتباطاتها مع مسائل أخرى.

وعليه ما هو الفيصل المعرفي الذي يقضي لعبارة ما بأنها صواب، ويقضي على عبارة أخرى بأنها خطأ من منظور المقاربة الوصفية عند تمام حسان؟

إن من أولى هذه الانتقادات التي تصب في إشكاليتنا؛ والتي تراءى لنا أنها ممهدة منهجيا لإدراك وفهم الأطر المعرفية التي أطرت تصور تمام حسان لمسألة السلامة اللغوية، هو مناقشته لمسألة المعيار الزماني والمكاني الذي فرضه النحاة الأوائل في مسألة التقعيد النحوي والاحتجاج اللغوي،[1] فهذه الدكتاتورية الزمانية والمكانية قادت نحو فرض قاعدة من مرحلة معينة على مثال من مرحلة معينة. أي دراسة اللغة العربية كما هي منقولة وثابتة عن النحاة دون تغيير في نمط دراستها، وهو المبدأ الذي اعتبره – صاحب الوصفية العربية– أمرا مرفوضا وفيه نظر.

ولعل مقصدية كلامه منساقة حول رأي صريح، وهو أن الاحتجاج اللغوي بذلك التحديد المنهجي، لهو إيقاف لعجلة نمو اللغة، وهذا الأمر مناقض في رأيه لحقيقة اللغة؛ والتي من خصائصها التغير والتبدل عبر الزمن، ونحسبه في هذا الاعتقاد متأثرا بالفرضية الداروينية التي أثبتتها مباحث اللسانيات الحديثة.

وقد عملت بعض المجامع اللغوية العربية[2] بهذا المبدأ التوسعي؛ الذي أشار إليه تمام حسان حول ضرورة رفع تلك الصرامة المنهجية المقيدة عن النحاة، وإعادة النظر في شروط السماع من خلال

[1] للمزيد من التفاصيل حول الانتقادات الموجهة للنحاة في باب الاستقراء والتقعيد، ينظر: تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م، ص 148وما بعدها.

[2] نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، جهود المجمع اللغوي القاهري، والمجمع اللغوي الدمشقي وللمزيد من التفاصيل حول منهجية المجامع اللغوية في التعامل مع القضايا اللغوية المستجدة، ينظر: وفاء كامل، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2004م.

التخلي عن عامل الزمان والمكان الذي فرضهما النحويون، وإعادة النظر في بعض المفردات المستحدثة، وتسويتها بالألفاظ الموروثة عن المتقدمين وغيرها من الأساليب.

وليس يعنينا في هذا الموضع، مثل هذه الانتقادات الموجّهة للفكر النحوي، فكما سبق وأن أشرنا بأن هدف النحاة وهمهم العلمي، لم يكن مراقبة التطور اللغوي، أو محاولة رصد وإحصاء المظاهر اللغوية الطارئة على الفصحى حينذاك. ثم كيف يستقيم هذا الاعتقاد؟ أو ليس من واجب الناقد العلمي لمنهج النحاة، أن يأخذ في الحسبان الظروف المحيطة بعصرهم؟ وليس فرض أشياء وأوهام خارجة عن سياقاتهم الفكرية والمعرفية والتاريخية؟ ثم نتّهم طرائقهم العلمية بالنقص المنهجي، ونبدي فيها تفسيرات حداثية قد لا تناسبه؟ مما يوقعه في كثير من الأحيان في مطبّ الاستبدال المصطلحي تارة، والإلغاء الجزئي أو الترميم المنهجي تارة أخرى، وبين هذا وذاك، يبقى الفكر النحوي يناشد الباحثين نحو إثبات أوليات الترشيد المنهج العلمي السليم في نقده.

ثم إن مسألة التحديد المنهجي الذي وضعه النحاة المتقدمون، كان مطلبا ضروريا خاصة بعد ظهور اللحن في الثقافة العربية؛ مما حدا بهم إلى فرض هذا الإجراء العملي في تمثيله المراسي لما هو فصيح ونابع عن المتكلم العربي، وهي الفترة التي عرفت بعصر الفصاحة، حيث بات من العسير بعد انقضاء القرنيين الأول والثاني، وجود نموذج لغوي فصيح فيمن تحققت فيهم تأصيلية المنشأ العربي، وائتلافية اللسان العربي السليم في ضوابطه.

وقد عالج تمام حسان مسألة الصواب والخطأ في نظريته النحوية على الصعيد المنهجي، انطلاقا من قضية "الوصفية والمعيارية"؛ والتي عرفت جدالا واسعا بين أواسط الباحثين، وما خلّفته من رؤى فكرية حول موقعة المعرفة النحوية من هذا الصراع الإبستيمولوجي.

وسيرا على هذا النهج، أقرّ تمام حسان بالمبدأ الوصفي الذي" ينظر للغة على أنها جهاز متحرك يخضع للوصف في إحدى مراحله، لكنه يتطور ويتحرك مع الزمن؛ فيحتاج بعد تطوره إلى تجدد وصفه في حالته الجديدة".[1] وهو بهذا التوجه يتجاوز الضبط المعياري ويشدد على أن المعيار النحوي ليس كافيا ليصوب الاستعمالات اللغوية، ذلك أن اللغة تتجدد في كل عصر ومادامت كذلك فلا "يسمح المنهج الوصفي للنحو أن يتجمد في مكانه، محاولا أن يوقف تطور اللغة ويجمدها على حالها. وهيهات فإن القوانين الاجتماعية أقوى من قواعد النحو ومن أماني رجال النحو".[2]

فمسألة اللغة في جوهرها قضية عرفية أوجدها المجتمع نزولا عند حاجاته الوظيفية، لذلك يبقى شأنها شأن النظم الاجتماعية،[3] وإذا ما أراد المتكلم أن يقصر نظره فيها، فعليه أن يعي بأنه لا انفكاك موجود بينها وبين العادات والتقاليد، فالمسألة مرتبطة من منظور مقاربة تمام حسان بالأصول السلوكية؛ التي يجب أن تراعى كما هي. ولا ضرر أن الفرد ملزم بتطبيق هذه الشرعية العرفية كيفما حددت.

وتثبيتا لهذا الرأي يصر تمام حسان على أن من يملك السليقة ليس يخلو كلامه من لحن، لذلك انساق وراء مسلمة إثبات ظاهرة اللحن في العصر الجاهلي، إلى جانب وجود أخطاء ثابتة عن العرب قديما.

وعطفا على ما سلف يومئ إلى أن النحاة حينما حكموا السماع والقياس لا ينبغي من الجانب المنهجي إلغاء هذا السماع من أجل أقيسة يضعها متكلم اللغة، كما أنه لا يصح أن تستدل

[1] تمام حسان، اجتهادات لغوية، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 2007م، ص 14.
[2] المرجع نفسه، ص 14.
[3] ينظر: المرجع نفسه، ص 42.

ببعض ما يقوله شاعر ما ثم نلغي في سياق آخر نطقا معينا، لمجرد أنه خالف معاييرك. فالواجب من منظوره رفض التعابير لأنها خالفت ما سمع عن العرب رفضا مقبولا لا يقبله أصحاب المناهج الحديثة قبولا تاما.[1]

فالفارق المنهجي من منظوره عند تصويب الاستعمالات هو السماع أو بعبارة أخرى هو المجتمع الذي يتحكم في اللغة ويطورها باستمرار، من زمن إلى زمن يليه آخر. والغريب أن مفهوم السماع تغير تغييرا جذريا في تصوره؛ ليأتي بعد هذا موقفه من كون" تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع عن العرب خطأ منهجيا في جملته وتفصيله".[2]

وبناء على هذا الاستثناء الحكمي أعطى تمام حسان مفهوما واضحا لهذا المستوى الصوابي في كونه" معيارا يرضى عن الصواب ويرفض الخطأ في الاستعمال، وهو كالصوغ القياسي لا يمكن اعتباره فكرة يستعين الباحث بواسطتها في تحديد الصواب والخطأ اللغويين. وإنما هو مقياس اجتماعي يفرضه المجتمع اللغوي على الأفراد، ويرجع الأفراد إليه عند الاحتكام في الاستعمال".[3]

ومما يلفت انتباهنا، ولسنا نؤيده على درجات متفاوتة، هو إقراره بأن لكل لهجة مستواها الصوابي الخاص بها، ومادامت كذلك، لابد أن يكون للغة المشتركة هي الأخرى مستوى صوابي.[4] والغريب في اعتقادنا ليس هذا الإفصاح الواضح؛ بل ما استدل عليه بعد هذا الحكم؛ حيث أكد على أن هذا المستوى لا يتأتى إلا من خلال قيام المجتمع بحراسته، وبهذا يسهم كل فرد في تشكيله؛

[1] ينظر: تمام حسان، اجتهادات لغوية، ص 42- 44.

[2] المرجع نفسه، ص 44 .

[3] تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص 72.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص 65.

فإن توافق إبداعه اللغوي مع القبول المجتمعي له. كان هذا الفرد نفسه خالقا له ومشتركا في تأسيسه.[1]

أي أن اللغة ليست بحاجة إلى معايير تضبطها، أو تقييم لتراكيبها الموظفة تداولا، بل هي تحتاج دراسات مستقلة تقف عند حدود وصفها كما هي؛ ولا يهم احتواؤها على أخطاء أو موانع لغوية، فذاك لا يغني الدراسة في شيء. وبهذا انتقل التصور اللغوي من رؤية عربية نحوية تنكر الخطأ في اللغة، إلى رؤية عربية معاصرة تأثرت بالمقولات الحداثية، فأخضعت تلكم التصورات نحو أعراف اجتماعية، لم تعِ بعد تبعاتها المنهجية.

بيد أنه يتأكد التذكير، لو أتيح لكل فرد داخل مجتمع لساني ما هذا الأمر، فأي فرد نأخذ بصحة كلامه أو لغته، ونحن نشهد اليوم تفاوت الأساليب وطرق الإبداع؟ ثم أليس هذا المعيار الاجتماعي ضابطا ذوقيا أكثر منه نحويا معياريا؟ ثم كيف نستطيع خلق هذا المستوى المشترك السليم في عصرنا الراهن في ظل اختلاف الأداءات اللغوية بين طبقات المتكلمين،كطبقة الشعراء المعاصرين، وطبقة النخبة المثقفين، وطبقة الإعلاميين؛ والتي تتفاوت في سلمية صوابيتها من الأدنى إلى الأعلى فصاحة؟

وهل من اليسير اليوم إيجاد مستوى لغوي فصيح كما فعل النحاة قديما، حتى نتجاوزه في ضوابطه إلى عوامل اجتماعية؛ ونحن نرى تأثيرات المقولات اللسانية الغربية على مثل هذه القضايا؟

وختاما، هل عودة السليقة والحد من ظاهرة اللحن، مرهون بالالتزام بإجراءات القاعدة الموروثة عن النحاة فقط؟ أم نحن بحاجة إلى تفعيل اللسان العربي المعاصر في ضوء مطلب التوليف بين القديم والحديث برؤية علمية خالصة؟

[1] ينظر: تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص 68.

يشير تمام حسان إلى أن تقييم أي سلوك لغوي، لابد من تحديد مقاييسه الاجتماعية الضابطة لمعايير الاستعمال، وبسبب من هذا رأى أنه لابد من تحقق شرطين هما:[1]

1 عنصر الوضوح: أي ما يحقق الحاجة اللغوية أو المعنى الوظيفي.

2 عنصر المطابقة: ما يحقق الحاجة الاجتماعية..

وقياسا على هذين الشرطين يحرص أب الوصفية العربية على إبراز الاختلافات البينية في مسألة النظر إلى الصحة اللغوية، باعتبارها درجات متباينة؛ إذا ما استثنينا التصنيف المنطقي للتعبير اللغوي إلى ما هو صحيح وغير صحيح. وتفصيل هذا النظر – بالنسبة إلى رأي القدماء وتماشيا مع تصور تمام حسان وأغلب المحدثين– نوجزه في الشكل الوارد:

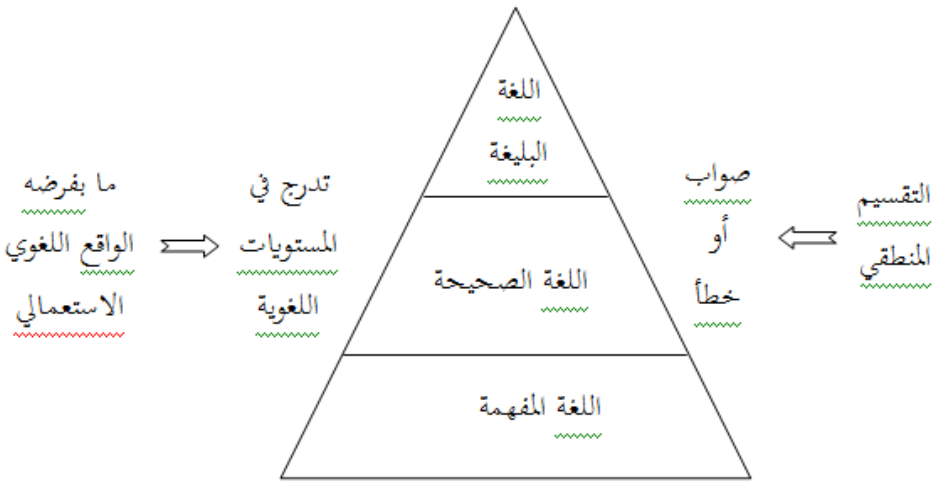

الشكل 05: تمثيل مستويات الصواب اللغوي في الواقع الاستعمالي.

فاللغة المفهمة غرضها الأساسي تحقيق درجات الإفهام والتواصل في مستواه المطلوب، بصرف النظر إن حقق هذا المستوى ضوابط اللغة أو التزم بها في التأدية اللغوية من صيغ صرفية وأبنية صوتية وتراكيب نحوية، أو الانسجام مع مقتضيات الاستعمال الشائعة.

[1] تمام حسان، اللغة بين الوصفية والمعيارية، ص 63.

وقد نصنف في نظرنا هذا النمط ضمن ما هو خارج عن اللغة الفصحى، وغالبا ما تكون هذه اللغة عامية أو لهجة من اللهجات العربية.

ولنضرب مثالا من كلامنا، فلو استعمل مثلا متكلم عراقي أو قطري، لا ينتمي إلى لهجتنا التركيب الآتي: "وينها الجامعة الي تقراو فيها"، قد يبدو في لغته نوع من التغيير في نبرة الصوت وتغيير في قوالب الصيغ وكسر لنظام اللغة؛ إلا أنه حقق غرضا تواصليا وإفهاما واضحا. وليس يعنينا هذا المستوى لأننا لا نشتغل على اللهجات من منطلق التصويب اللغوي، بل على النقيض من ذلك، نحاول جاهدين تطبيق ما ينفع الفصحى في الاستعمال اللغوي.

أما اللغة الصحيحة أو السليمة فهي التي تحقق درجة عليا من الإفهام أو التواصل، إضافة إلى تلاؤمها مع العرف اللغوي كما يشير في ذلك تمام حسان.

وأخيرا اللغة البليغة والتي تتجاوز حدود الصحة اللغوية، إلى فنية التعبير وجمالية الأسلوب، إنه تحقيق لمفهوم البلاغة في مستوياتها المختلفة.

غير أننا نلحظ بأن التعبير قد يكون على درجة من الإفهام والصحة، ولكنه في السياق ذاته لا يمكن أن يحقق "وضوحا أو جمالا، أو وضوحا وجمالا في وقت واحد".[1] فإذا أغرقنا الاهتمام بالتعبير اللغوي من هذه الزاوية التقييميّة، فإننا سنخرج من مجال اللغة إلى مجال الأدب وعلم الأسلوب، بينما يهمنا نحن من هذا كله سلامة اللغة لا تذوق العبارة فنيا.

ولا يسعنا في هذا السياق، سوى التنويه على أمر لسنا ننكره، وهو أن ما نجده صوابا في عصر ما قد يصبح غير مقبول في عصر آخر، وليس خطأ بالضرورة أو لحنا، بل لم يعد مستعملا ولم يشع تداوله وظيفيا من لدن الجماعة اللغوية في عصور تلت، والدليل أننا اليوم لم نعد نوظف بعض

[1] محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 69.

الألفاظ المعهودة في عصر امرؤ القيس وغيره من الشعراء الجاهليين، كألفاظ عرصات وناقف والدمسق...[1].

وهذه الألفاظ صحيحة وظفها الشعراء آنذاك وفقا لعصرهم، لا يعقل أن نستعملها اليوم ونحن نرى اختلاف النمط الثقافي والزمني بين القدامى والمحدثين، ولن يكون استعمالها سوى ضربا من الغرابة.

وتأكيدا على هذا الكلام، نشدد على قناعة مفادها أن اللغة العربية تسير في خط متواز طرفاه الثبات والتغير، وبعبارة أدق ثبات في نحوها وصرفها، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على النمط الفصيح فيها. أما التغير فمرهون بمجال معجمها والدلالة عموما؛ وذلك ما هو مطلوب من أجل مواكبة مرحلة العربية راهنا، في ضوء المستجدات الطارئة ثقافة وتطورا.

والواضح من خلال تصور تمام حسان، أن فيه نوعا من عدم مراعاة خصوصيات معطيات الدراسة النحوية العربية، وقد أفضى هذا التحول المنهجي باديا من خلال تصوره العام لمسألة الصواب اللغوي من خلال تحديده الذي أوجزه في بعدين اثنين: "الأول معياري قواعدي، أما الثاني فاجتماعي"[2] عرفي وهو ما أكد عليه، رغم أننا نجزم بوجود تفاعل جدلي بينهما؛ إذا لم نفهمهما في إطار السياق النحوي العربي بضوابطه، وفيما يأتي تفصيل لهذين الجانبين:

[1] ينظر: محمد أبو الرب، الأخطاء الشائعة في ضوء علم اللغة التطبيقي، ص 72.

[2] تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، ج2، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 195- 196.

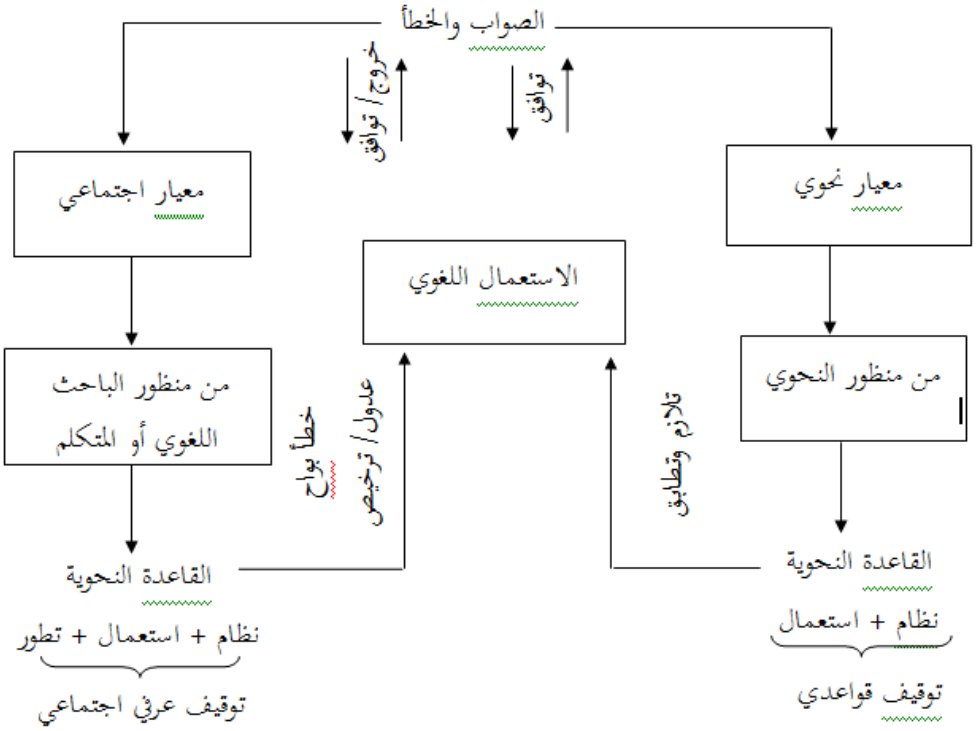

الشكل 06: تمثيل درجات الصواب والخطأ من منظور المقاربة الوصفية عند تمام حسان.

ومن منطلق الرؤية نفسها يتجه محمد عيد في كتابه "المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر"، إلى الاستدلال على أن المستوى الصوابي مرتبط "بمراعاة العرف اللغوي المقتصر على بيئة خاصة في زمن خاص، مع اعتبار التطور في اللغة، يتوافق معه نشاط المتكلم ويلاحظه الباحث بهذه الصفات".[1]

فارتباط هذا المستوى إذا متعلق بالمتكلم اللغوي، أما دور الباحث فيتجلى في وصفه لنشاط المتكلمين وكيفية الأداء وأسسه. أي لا علاقة له بفرض قواعد ما أو إلزام الجماعة اللغوية على التقيد بها، فما وافقها اعتبر مقبولا، وما خالف ذلك اعتبر خطأ.

[1] محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى وللهجات وللنثر والشعر، عالم الكتب، القاهرة، دط، دت، ص 11.

ويمكن أن نلخص شروط تحقق هذا المستوى من خلال الترسيمة الآتية:[1]

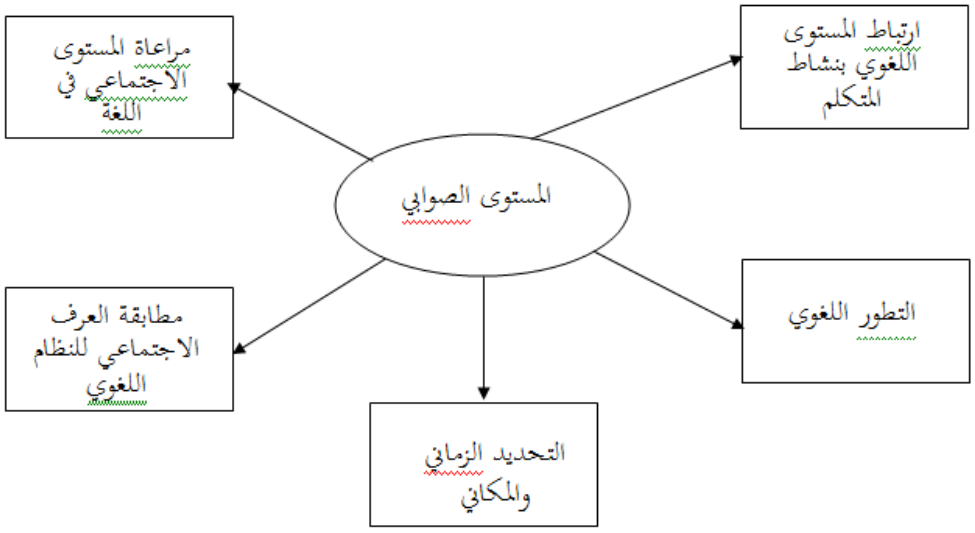

الشكل07: المحددات المنهجية في تقييم المستوى الصوابي من منظور المقاربة اللغوية عند محمد عيد.

وكتعليق أو تعقيب على تلكم الشروط، أرى أنه يجب أن لا نتمادى في إصدار أحكام عشوائية، انطلاقا من أعراف اجتماعية ونعطيها الأسبقية على الجانب المعياري النحوي. أي لابد من خلق توافق منهجي بين الجانبين، بالنظر إلى مستوى اللغة الفصحى فحسب، وليس إحلال اللهجات وإعطائها مبررات علمية. أو أن نترك المجال للباحث اللغوي لوصف تلك الظواهر اللغوية المختلطة دون ضوابط، ثم نجعلها لغة معيارا؛ التي نقيس عليها درجات الشيوع في الاستعمال بحكم التداول. فاللغة في نظرنا لا يمكن أن تسير إلا في قوالب تحفظها، وتضمن تطورها من دون إلغاء لخصوصياتها.

[1] ينظر: محمد عيد، المستوى اللغوي للفصحى واللهجات، ص 11- 32.

ولم يبتعد إبراهيم أنيس عن تلك الطروحات الوصفية، حيث أشار إلى أن معرفة صواب لغة المتكلم غير مقترن أساسا " بمدى موافقة استعمالها لقواعد النحاة واللغويين، كما استنبطوها لنا في ضوابطها؛ بل يجب النظر هل استخرج هذا المتكلم هذا القول من حافظته أم كونه بنفسه، ووفق أي معيار نقيس كلامه"؟[1]

وقد يحتمل هذا الموقف العديد من التساؤلات المهمة في شأن اللغة، ولعل من أبرز ما يثيرنا منها، أنه لو سرنا في مسار تقبل هذا الحكم، فأي مبدأ نعتمد عليه في بيان السلامة اللغوية، مادامت لغة المتكلم غير صحيحة دائما في كل المواقف اللغوية؟ والأدهى من ذلك اختلافها من متكلم لآخر؟

وعطفا على ما ذكرناه، لو احتكمنا إلى الذوق الشخصي بعيدا عن المعيارية النحوية التي يمليها منطق العربية – كما يزعم البعض– أفلا يؤدي بنا هذا الأمر إلى جوازات لغوية غير مقيدة، قد تدخل للعربية أنماطا لغوية أخرى كالعاميات والدوارج والألفاظ الغريبة والأجنبية بدعوى التوسع اللغوي غير المنضبط في نظرنا، وأحيانا فرض مبدأ الخفة المبالغ فيه عند التأدية اللغوية، مما قد يلغي كثيرا من القواعد التي ألفناها عن النحاة العرب.

وقد شاع هذا الاعتقاد أيضا عند عبد الصبور شاهين، حيث خلص إلى أن دلالة الصواب اللغوي "مرتبطة أشد الارتباط بالصورة التي يرضاها المجتمع للغة، وإن الخطأ اللغوي هو نقيض هذه الصورة؛ لأن المجتمع هو الذي يملك اللغة، وليست اللغة هي التي تتحكم في المجتمع،"[2] ونحن لا ننفي هذه التكاملية بين اللغة وتأثيرها على المجتمع وفي عملية التواصل عموما، ولكن ما نؤكد عليه

[1] إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1966م، ص 25.

[2] عبد الصبور شاهين، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1993م، ص 231- 232 .

هو أن اللغة مهما اتسعت، يبقى التقنين اللغوي ضابطها الأساسي؛ الذي يحافظ على ديمومتها ويجعلها تسير وفق منحنى يجمع بين الثبات والتغير.

ولا يمكن تجاوز هذا الأمر ذلك أن معيارية الفكر النحوي على حد قول الحلواني" تستند في جملتها إلى ركائز علمية تقوم في الدرجة الأولى على وعي المستويات اللغوية، والمعايير التي تميز جيد الكلام من رديئه".[1]

ونحن في سياقنا هذا، نسلم معرفيا بما ذكره الحلواني، ولسنا نتفق كليا مع أولئك المنتقدين أمثال محمد عيد الذي وجه خطاباته الإبستيمية للأحكام النحوية الصادرة عن منهج القدامى، حيث ينفي سلطة القاعدة المعيارية على تصويب الصحيح من اللغة – كما زعم كثير من الوصفيين العرب– فهذه اللغة من منظوره تشبه باقي الظواهر من حيث قابليتها لكي"توصف وتستقرأ ويقرر واقعها دون وجوب أو جواز أو قوانين ملزمة، وليس من حقنا أن نحكم عليها بالصواب أو الخطأ؛ لأن هذا من سلطة العرف الاجتماعي بين من ينطقونها، فواجبنا هو الوصف فقط. فالقاعدة التي يصل لها النحوي قاعدة عرفية تتفق مع الاستعمال، وليست قاعدة للتحكم في سلوك اللغة."[2]

وقد أدت هذه الفرضيات الوصفية الموسعة والمنتقدة لقواعدية النظام النحوي، إلى إثارة بعض النقاشات حول علاقة واقع اللغة السليم بحتمية القاعدة ومتطلبات الاستعمال.

وتثبيتا لرأينا ومن باب ما يفرضه المنطق العلمي، ينبغي للدارس أن يتحفظ منهجيا عند تطبيق المنهج الوصفي أو جعله وحده منهجا مطبقا بشكل كلي على اللغة العربية. وذلك لعلة أن منحنى

[1] محمد خير الحلواني، المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1979م، ص 220.

[2] محمد عيد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989م، ص 63.

هذا النوع من الدراسات يدعو إلى استثمار اللهجات ومساواتها مع الفصحى، باعتبارها المادة الحية ولها من الطواعية ما يتناسب مع الاستعمال اللغوي، بغض النظر على ما اشتملت عليه من تراكيب لاحنة وأخرى غير مقبولة. فلو أجرينا هذه المسلمة على لغتنا الفصحى وما تعيشه من أوضاع لغوية متذبذبة، هل سنستطيع تجاوز الصراع اللغوي اليوم؟

وهل من المعقول بهذا الإجراء سنقدر على تحقيق الأداء السليم، وقد عجزنا عن استيعاب الأطر النحوية وتحقيق كفايتها التامة في تواصلنا رغم وجودها منذ قرون؟

لا يسعنا في هذا السياق كرد صريح على هؤلاء المنتقدين، سوى الاستدلال بموقف عبد السلام المسدي في موضع حديثه عن مسألة المعيارية والوصفية؛ ففي نظرنا لا سبيل إلى تجاوز هذه المنازعة المنهجية؛ سوى إسقاط هذين المبدأين منزلة مفهومي"الآنية والزمانية"، بالنظر إلى مفهوم السلامة اللغوية الذي نسعى لتأصيل تجلياته الاصطلاحية في ضوء ثنائية المعيار والاستعمال، وهو المسار المنهجي الذي نتبناه، ولسنا نؤيد كليا تلك النظرة اللغوية المعاصرة؛ التي أعطت تبريراتها المنهجية – في شأن مسألة الصواب اللغوي– من خلال تجاوز المعايير النّحوية، عند الاحتكام لما هو صحيح وغير صحيح من اللغة.

يصرّح عبد السلام المسدي بخصوص هذه المسألة قائلا:" كيف السبيل إلى أن نتفاهم بواسطة اللغة لو لم يستقر أمرها على معيار يرضخ له الاستعمال؟ فإن جعلنا الاستعمال قيما على المعيار، أفلا ينتفي مبدأ الانتظام المطرد داخل جهاز اللغة؟"[1]

وانطلاقا من هذا المبدأ كان للمعياريين موقف مناقض لأولئك الوصفيين، اتجاه الجديد الوافد أو ذلك التغير الخارج عن نطاق قواعد اللغة المتفق عليها، والخاضعة للضوابط المحددة؛ فهم ينكرون في

[1] عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، ص 38.

نظرنا التطور السلبي الذي يكسر نظام اللغة ويسمح بتجويز بعض الأخطاء الشائعة؛ والتي نرى التمادي فيها خطرا على العربية الفصحى، "فإذا كان شيوع الخطأ يمنحه الشرعية والقبول، فماذا يبقى من نحو لغتنا العربية وصرفها، ونحن في عامياتنا نخالف أشد المخالفة قواعد النحو والصرف؟"[1] ثم ما هو هدف أولئك الذين ناشدوا بضرورة اتخاذ كل عامية معيارها الصوابي، وهم يعلمون يقينا أن هذا الأمر لهو دعوة إلى تبني كل قطر عربي عاميته الخاصة،[2] وفق ضوابط اجتماعية خاصة فيه مساس للفصحى؟

والدليل على صحة كلامنا ظهور صنف من اللغويين ممن جوزوا انتشار الأخطاء الشائعة، بدعوى التيسير النحوي من خلال إلغاء نظرية الإعراب؛ والتي تمثل الركن الأساس في النحو العربي.

ولعل من أبرز تلكم المواقف ما دعا إليه أنيس فريحة في كتابه " نحو عربية ميسرة"، حيث يأتي الإعراب في اللغة عائقا أمام تطور اللغة، ولا يسمح لها بأن تتجه نحو الاتساع اللغوي وتقبل كل وارد إليها وإن خالف نظامها، وقد علل ذلك قائلا:" الإعراب عقبة في سبيل التفكير. ذلك مما لا شك فيه وسقوطه من اللهجة المحكية خطوة هامة نحو تيسير الكلام حتى يصبح الكلام طريقا ممهدا للفكر"[3].

وعلى النهج نفسه، سار كثير من اللغويين ممن دعوا إلى تطعيم الفصحى بالعاميات، ومحاولة إيجاد ما يسمى "اللغة الثالثة"،[4] من خلال تجاوز كثير من أصول النحو. ولا يسعنا أن نصف

[1] إميل بديع يعقوب، موسوعة علوم اللغة العربية، ج7، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 523.

[2] ينظر: المرجع نفسه، ص 523.

[3] ينظر: محمد عيد، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر، دط، 1967 ص 3- 5.

[4] من أهم المؤلفات التي عالجت مسألة اللغة الثالثة، أو اللغة الوسطى، وجدلية العلاقة بين الفصحى والعامية لدينا:

1 أحمد محمد المعتوق، نظرية اللغة الثالثة، دراسة في قضية اللغة الوسطى، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، بيروت، لبنان، 2005م.

2 محمد كامل حسين، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، 1967م.

جهودهم سوى بالقاصرة منهجيا، فقبول الأخطاء والتجاوزات اللغوية ينحو بالعربية منحى الزوال ويفقدها هويتها، "فما من خسارة تنزل بالأمة أفدح من خسارتها؛ لما يمسك حياتها من قيم ومثل، وما من سمّ أفتك في حياة الشعوب من هذه الجمل الدخيلة والأفكار الخبيثة المدسوسة تصاغ في قالب المثل، وتدور في كل لسان، لا تعرف من صاغها، ولا من أطلقها...وتلمس بعد ذلك أثرها السيئ في المجتمع الغافل."[1]

ولكن من جانب آخر لم يسلم ذلك الطرح المعياري من انتقادات حول مدى فاعليته في حركة التصويب اللغوي، حيث ضيق النطاق على الفصحى وأفقدها خصوصية المرونة. والغريب مما تناقله كثير من اللغويين العرب المحدثين من ادعاءات حول عجز النحاة عن الاهتمام بتطوير لغتهم حينئذ، واكتفوا بإغراق" مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده، وعلى المنع من كثير من العبارات."[2] أما السبب الثاني "فاعتقادهم أن أكمل ما كانت عليه اللغة وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم وهذا حكم غير علمي".[3]

فمن غير المعقول أن نقف عند هذا النقد، ونحن لم نستوعب بأن من أدق ما نظّر إليه النحاة يلغي تماما مثل تلك الانتقادات، فهم حاولوا التفريق بين ما ينضوي تحت اللهجات وبين اللحن كاصطلاح لغوي ينكر الخروج عن نظام اللغة. أما اللهجات فقد سعوا من خلال تباين سماتها استخراج نظام مقبول مشترك بما لا يخرج عن أوجه الاستعمال المألوف، عملا بالمبدأ الذي يقر بأن

---

3 أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجيل، بيروت، لبنان، دط، 1989م. وأيضا كتابه نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1955م.

[1] مازن المبارك، نحو وعي لغوي، ص 190.

[2] رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص 204.

[3] المرجع نفسه، ص 205. وقد وردت في هذا الحكم مواقف كثيرة حول لغة الشعر، ولغة القرآن الكريم، والانتقاء الذي وقع اختياره عند النحاة الأوائل، للمزيد من التفاصيل، ينظر: الفصل الثاني من كتاب فصول في فقه العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م، ص 108-115.

"المقاييس النحوية تابعة للأمور اللغوية يجب تنزيلها على ما كان واقعا في اللغة، فإذا ما ورد ما يخالف الأقيسة النحوية من جهة الفصحاء وجب تأويله، ويطلب له وجه في مقاييس النحو، ولا يجوز رده لأجل مخالفته للنحو".[1]

ولعل في هذا التفريق دليلا صريحا على الاختلاف المنهجي بين تصور النحاة القدامى، وبين جهود بعض اللغويين المحدثين المتأثرين بالمقولات الوصفية، في تحديد سمات اللغة الصحيحة؛ مما يؤكد على أن مقاربة الفكر النحوي برؤى معاصرة من أجل تطويعه لخدمة الحداثة، قد لا يجدي نفعا في كثير من الأحيان، وقد صدق الجابري حينما صحح المسار قائلا:" وإذا جاز لنا اليوم الطعن في هذا المنهج بسبب صلابته التي حجمت اللغة وضيقت فيها القدرة على مسايرة التطور والتجدد، فإننا لا نملك مع ذلك؛ إلا أن نقف مندهشين أمام دقته وسلامة خطواته وصرامة منطقه الداخلي".[2]

وانطلاقا مما ذكرناه من اختلافات مرجعية ومنهجية حول تحقق المستوى الصوابي المناسب، أي وجهة نظر تتبنى الباحثة من هذه المسألة، في ضوء مبدأ المحافظة من جهة والتغير من جهة ثانية؟

إن موقفنا إزاء هذه القضية ينحصر في منحنى تفكيري يسير وفق مرحلتين منفصلتين انفصالا وهميا على مستوى الإجراء النظري، ولكنهما في الآن ذاته متكاملان؛ ولسنا نتناقض في هذا الأمر أو نخلط بين مقولتين؛ بل نحاول الاستفادة من المنهجين معا؛ حيث يتم في المرحلة الأولى تحديد الظاهرة المناطة بالتصويب وفق ضوابط محددة أملاها المنطق النحوي، ثم بعد ذلك نبدي تقييمات لغوية لما لوحظ مع إبداء الرأي فيه من حيث قبوله أو رفضه.

[1] الإمام يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مرا: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 603.

[2] محمد عابد الجابري، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط8، 2002م، ص 81.

ومما نراه يؤيد الطرح السليم في هذه القضية ويجب العمل على استثماره للحد من ظاهرة التذبذب المنهجي، في التقويم اللغوي هو موقف كمال بشر؛ حيث أكد على ضرورة الالتزام بالمبادئ الآتية:

1 استشارة القواعد التقليدية المسجلة في كتب اللغة الموثوق بها.[1] أي الانطلاق من قواعد النحاة كخلفية بنائية لا تتجاوز أبدا.

2 الاستئناس بآراء أهل الاختصاص، ونعني بهم المشتغلين باللغة وشؤونها بالحرفة والصنعة من أمثال رجال المجامع اللغوية وأساتذة الجامعات المختصين.[2] وذلك بغية خلق توحيد لغوي في الآراء، استنادا إلى خبراتهم في دراسة وتوجيه الظواهر اللغوية الجديدة، وننوه ها هنا- على سبيل التمثيل لا الحصر- إلى ضرورة استثمار نتائج الجهود اللغوية الرائدة في هذا المجال أمثال عبد الرحمن الحاج صالح في ترقية اللغة العربية.

3 اطراد الاستعمال اللغوي في البيئة اللغوية المعينة مع عدم ورود ما يمنعه أو لا يجيزه من القواعد والضوابط المقبولة في إطار المبدأين الأولين.[3]

ثم إن استثمار هذه الاطرادات المستمرة للظاهرة اللغوية في العربية المعاصرة من شأنه أن يرشحها للقبول، ويؤهلها لأن تكون جزءا من النظام اللغوي؛ حيث انتشارها الواسع يقضي على كل مقاومة تقف في طريقها. وهنا يأتي دور الباحث اللغوي في النظر إلى هذا المستجد في ضوء المعيار النحوي أولا ثم يحكم على الوافد الجديد بالقبول، ما لم يخالف سنن القاعدة القديمة، وما لم يتعارض مع أصول اللغة العربية أو يخرج عنها.

[1] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، دط، 1998م، ص 256.
[2] المرجع نفسه، ص 257.
[3] المرجع نفسه، ص 257.

ومن الأمثلة التي نستدل بها على هذا الجديد الطارف، أمثلة من العربية الفصحى المعاصرة التي تشيع بعض تراكيبها من قبيل:

عندما تطالع الكتب فسوف تحقق حصيلة لغوية.

نلاحظ أن استعمال"عندما" كقرينة رابطة تحل محل أداة الشرط، في ربط أسلوب الشرط بجوابه بواسطة "الفاء" المقترنة بالأداة"سوف"، وقد يضارع هذا النمط من الأساليب ما هو معهود في النحو العربي في باب الشرط.

ولدينا أيضا بعض الأساليب المتداولة في لغة الصحافة والجرائد مثل: النهوض بالتعليم الجزائري، كيف يتحقق؟

وهنا استعملت أداة الاستفهام، وكأنها في غير محل الصدراة، بينما هي في الأصل وردت في صدر الجملة كتساؤل واضح وبيان لازم، يحيل إلى التنبؤ بالحدث في المستقبل، على سبيل لفت الانتباه وإثارة الفكرة.

وسيرا على هذا النهج، وتبنيا لمبدأ المحافظة والتطور معا، نستدل باقتراح صاحب لحن العامة في ضوء الداراسات اللغوية الحديثة؛ -تدعيما لرأينا السابق في مجال تصويب اللغة- وذلك من خلال القيام "بعملية استقرائية للكلمات الملحونة التي وردت في كتب اللحن والمعاجم، ثم تصنيف هذه الكلمات من حيث مستوياتها الصوتية والنحوية والصرفية والدلالية."[1]

ثم يأتي ختاما التنقيب في أساليب اللغويين عن نظائر لهذه الأمثلة الملحونة الواردة، والتي أقرها علماء اللغة أو بعض منهم، ثم محاولة تطبيق مبدأ القياس عليها، فإن وجد في اللهجات ما يناسبها

[1] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 63- 64.

من نظائر[1] دون أن يخالف ذلك المعهود النحوي أخذنا بها، وإن خالفه جاز لنا الاجتهاد في تصحيحها، وليس التساهل فيها.

وعليه كانت هذه أبرز المواقف اللغوية العربية من مسألة الصواب اللغوي، والتي اختلفت اختلافا مبنيا على تصورات معرفية وأخرى فكرية. وإلى جانب هذه الرؤى، قد يتبادر إلى أذهاننا سؤال في غاية الأهمية حول مدى إمكانية الاعتماد على مقولات الدرس اللساني الغربي في تصحيح استعمالاتنا اللغوية؟ وما هي التبعيات المنهجية الصادرة عن ذلك؟ وما هي حدود التطور اللغوي عامة وهل ينطبق ذلك على اللغة العربية انطباقا مطلقا؟ هذا ما سنحاول سرده من خلال المبحث الوارد.

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين التطور اللغوي ومسألة الصواب واللحن:

تمثل مسألة التطور اللغوي قضية محورية باتت تطرحها أغلب المؤلفات اللسانية القديمة والحديثة منذ ظهور اللسانيات الغربية وقبل ذلك في مؤلفات فقه اللغة وكتب علم الدلالة، ولكن يبقى لكل مجال علمي وجهة نظره في المعالجة اللغوية لها.

وبالنسبة لعلاقة هذا الموضوع بإشكاليتنا وانطلاقا من اللبس الذي أثارته كثير من كتب اللحن والتصويب اللغوي، حول العلاقة القائمة بين تطور اللغة وبين ما تشهده من أخطاء، ارتأينا أن نوجّه أنظار الدارسين إلى هذه المسألة منطلقين من بعض التساؤلات الآتية:

ما مفهوم التطور اللغوي؟ وما حدوده؟ وما العلاقة بينه وبين ظاهرة اللحن والخطأ؟ وهل تخضع اللغة العربية لجميع ما يقره مطلب التطور اللغوي من سمات منهجية ذات طابع تطوري يتعلق بجميع مستويات اللغة؟

[1] عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ص 63- 64.(بنوع من التصرف).

1 بين التّغير والتّطور: إشكال التّسمية:

تجتاح كلمة "التطور اللغوي" أغلب عناوين المصنفات التي عالج أصحابها هذه القضية اللغوية، أمثال: لحن العامة والتطور اللغوي، والتطور اللغوي مظاهره وعلله، وفي التطور اللغوي وغيرها من الدراسات الرائدة في هذا المجال، لسنا في صدد التذكرة الببليوغرافية لها جميعها وإنما نذكرها على سبيل التمثيل. وقد أثيرت هذه المسألة بين أواسط المهتمين بالشأن اللغوي وتحديدا حول أي التسمية أنسب؛ هل التطور أم التغير اللغوي؟

بداية وجب التنبيه على أمر هام وهو أننا لن نلج إلى تفاصيل هذه المسألة بإسهاب مراعاة لحدود الدراسة، و بناء على ذلك سنكتفي بذكر أهم المقولات التي نراها من منظورنا أكثر ملائمة وانسجاما مع قناعاتنا المعرفية المتبناة في هذا السياق.

يهتدي بعض اللغويين إلى القول بمبدأ المساواة بين لفظتي التغير والتطور فلا فرق بينهما، وهذا ما ذهب إليه "الفخراني" في كتابه "علم اللغة الاجتماعي"؛ حيث يقول:" التطور هو التغير، والمعروف أن اللغة كائن حي تحيا على ألسنة المتكلمين بها، وهي لذلك تتطور وتتغير بفعل الزمن"[1] أي أنها شبيهة بالكائنات الحية التي تخضع لناموس التغير.

وتكاد بعض المعاجم اللسانية المختصة[2] تسير في المسار نفسه مؤكدة على أن التغير والتطور كلاهما يفيدان المعنى نفسه، وعليه فلا حاجة لأن نقيم بينهما فوارق معرفية في ضبط دلالتيهما.

وعلى طرف نقيض يذهب بعض الباحثين في مجال اللسانيات التطورية إلى تجنب استعمال مصطلح "التطور"، وحجتهم في ذلك أن هذه الكلمة قد تخلق حكما تقويميا في كونها تدل على

[1] أبو السعود أحمد الفخراني، في علم اللغة الاجتماعي، مكتبة المتنبي، ط1، 2018م، ص 349.

[2] نذكر منها ما جاء عن رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990م، ص 285.

معنى الارتقاء في عالم اللغات وكأنها تبحث عن التغير نحو الأفضل، أو تقر بوجود صيغ أفضل من صيغ وتراكيب أفضل من تراكيب أخرى، وهذا مما يراه هؤلاء الدارسون غير ممكن في مجال دراسة ظاهرة التغير اللغوي.[1]

وتأسيسا على ذلك يذهب صنف آخر إلى تبني مصطلح "التغير اللغوي"، لأنها تمثل الترجمة الأنسب لمصطلح "language change" وقد أومأ إلى ذلك محمود ياقوت في معجمه مشيرا إلى أن التغير اللغوي هو المتداول في علم اللغة التاريخي قاصدين به مجموع التبدلات التي تشهدها اللغة خلال فترة محددة من الزمن، ويصحب ذلك حدوث بعض التغيرات المعلومة على المستوى المعجمي والصوتي.[2]

وتجنبا لما يثير الجدل أكثر في هذه القضية اللغوية، نرجح استعمال مصطلح" التطور اللغوي" لسببين:

الأول: بحكم الشيوع والتداول ودرءا لأي لبس قد يحصل من وراء التدقيق في هذه المسميات.

الثاني: أن مصطلح التطور اللغوي لا يحمل أية حمولات تدل على معنى المفاضلة والارتقاء كما زعم أصحاب الاتجاه الثاني الذين سبقت الإشارة إليهم، فكما نعلم أن اللغة تتطور تدريجيا وبالتالي فمن المنطقي أن يؤثر ذلك على الألفاظ فيُزال أو يختفي بعض منها في التداول، وفي الآن ذاته تشاع ألفاظ غيرها في الاستعمال بحكم مقتضيات كل عصر وهكذا دواليك يحدث التجدد اللغوي. ولهذا فمن غير المعقول أن يكون هذا الإجراء تفاضلا أو تحيزا وإنما هو من صميم تكوينية اللغات في أصلها.

[1] ينظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، مصر، دط، دت، ص 23.

[2] ينظر: محمود سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2018م، ص 501.

2 التطور اللغوي بين الاقتضاء العلمي و مطلب الخصوصية اللغوية[1]:

لقد أولى اللسانيون والباحثون في بدايات القرن التاسع عشر اهتمامهم الكبير بالبحث في قضية التطور اللغوي، بالنظر إلى لغات عدّة من خلال صياغة الفرضيات العلمية المتعلقة بمبحث التغير اللغوي خاصة بعد ظهور مصطلحي التعاقب والتزامن أو دياكروني وسيانكروني عند دي سوسير في نظريته اللسانية.[2]

ونحن في سياق حديثنا عن موضوع التطور اللغوي، لن نلج إلى ذكر كل ما تعلق بهذا الموضوع؛ لأن في ذلك ضرب من التكرار الممل، فكم عالج الباحثون هذه القضية، ولذا سنكتفي بأهم المبادئ المتعلقة بهذه القضية بما يخدم موضوع بحثنا.

والبداية نستهلها بالجانب الاصطلاحي، فلو بحثنا عن مفهوم التطور لغة لوجدناه يتضمن معنى الانتقال كما جاء في معجم العين"...الطّوْر: التارة، يقال طورا بعد طور، أي تارة بعد تارة. والناس أطوار؛ أي: أصناف على حالات شتى...".[3]

أما عن تمثله الاصطلاحي فتكاد تتقارب التعاريف والرؤى المحددة لمفهومه لا نريد ذكرها جميعها، تجنبا للإطالة فقد سبقنا في هذا المضمار كثير من الباحثين والمختصين، وعليه وقع اختيارنا على تعريف محدد يتمحور مفهوم التطور اللغوي من خلاله في كونه ذلك " التطور المستمر الحاصل في اللغة، وذلك حين يلاحظ المتكلم أن كلمة أو جزءا من الكلمة أو أجزاء صرفيا لم يعد

[1] يذهب بعض من اللسانيين العرب المحدثين أمثال مصطفى غلفان إلى اعتبار مبدأ الخصوصية اللغوية من الأوهام الثقافية التي ترتبط ببنيات فكرية معينة وهذا الحكم فيه نظر، والدليل أن الألسن الطبيعية تختلف عن بعضها في كثير من السمات اللغوية، وتتفق في سمات أخرى. ينظر: مصطفى غلفان، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية، ط1، 2013م، ص 176.

[2] ينظر: جون ليونز، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، ط1، دت، ص 45- 46.

[3] الفراهيدي، معجم العين، ج7، ص 446.

كما كان في السابق".[1] أي أنه جزئي يتعلق بظواهر مخصوصة من اللغة، يقترن مفهومه كما نص التعريف بعامل الزمن باعتباره العنصر الأساس في حدوثه.

وليس من قبيل المصادفة أن تسود في المعرفة اللسانية الحديثة فكرة أن التطور ظاهرة كغيرها من الظواهر اللغوية التي تشهدها اللغات الطبيعية، فقد شكل عامل الزمن نقطة التحول في عالم اللغة؛ فنظام اللغة وفق الرؤية اللسانية الحديثة شبيه "بالسمك لا يلبث طويلا حتى يظهر فيه الفساد"[2] وعليه يحدث للغة تطورات مستمرة لا تتوقف وفي الرسم الوارد توضيح لذلك المسار: [3]

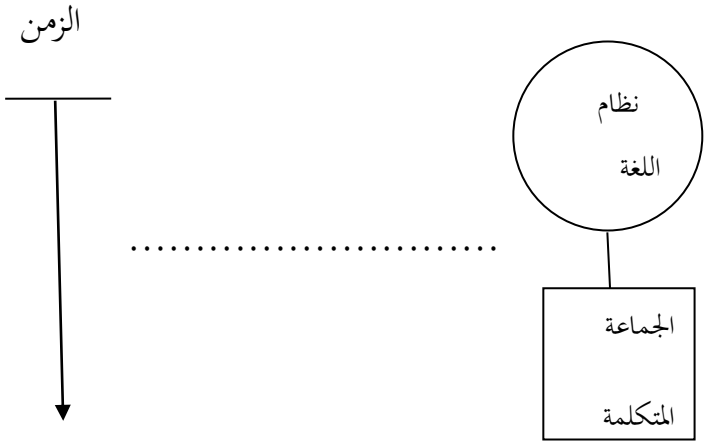

الشكل08: سيرورة اللغة.

وسيرورة التطور اللغوي وجب أن نفهم أنها لا تسير دائما إيجابيا، فتغير من اللغة وتدفعها إلى المواكبة والعصرنة؛ بل قد يؤدي التطور باللغة إلى انحطاطها وتدهورها اللساني، والدليل أن ثمة

[1] المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 2002م، ص 29.

[2] جان جاك لوسركل، عنف اللغة، تر: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م، ص 82.

[3] المرجع نفسه، ص 82.

لغات أوروبية كثيرة قد انقرضت وذبل وهجها اللساني مبكرا رغم أنها بقيت تتشبث بمبدأ التغير الدائم دون ضوابط فانغمست مقوماتها واضمحلت أساسياتها القواعدية عبر الزمن.

بينما نجد أن اللغة العربية لها ظرف خاص؛ حيث نراها يوما بعد يوم تزداد تنميتها اللغوية مما ساهم في تحصينها وتطويرها، وفي هذا السياق يقر السامرائي أنه" من أجل أن نقرر ما يسمى في كتب اللغة والنحو "لغة" من الاستعمالات غير المألوفة، أو قل غير الصحيحة. تلك الاستعمالات التي نسبت إلى هذيل أو عقيل أو أسد أو طيء أو غير هؤلاء. لم يكن إلا من قبيل هذا التطور في اللغة".[1]

وبالنظر إلى الاختلافات في القناعات المعرفية التي تناقش موضوع التطور اللغوي، نجد قياسا على رأي " أرسيت دارمستيتر" أن ثمة نزعتين تتحكمان في التطور:[2]

1 نزعة المحافظة: والتي تحاول أن تنظر إلى ثباتية اللغة في مستوياتها جميعا، منها المحافظة على قواعدها المعيارية والصرفية.

2 نزعة التغير والتجدد: وترى في الثبات إرهاقا للغة وضياعا لشخصيتها، لذا فالتطور وحده الضامن الوحيد لبقائها حية عبر الزمن، ويتأتى فضل هذا التجدد من خلال البحث عن طرائق تثري اللغة كخاصية الاشتقاق والتوليد والترجمة والترادف والمجاز.

وانطلاقا مما ذكرناه نستنتج أن ظاهرة التطور اللغوي يحكمها مبدآن اثنان يتمثلان في:

[1] إبراهيم السامرائي، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، ص 29.

[2] حسن ظاظا، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط2، 1990م، ص 93.

1 ما يفرضه المبدأ العلمي: أي أن التطور اللغوي مفروض منطقيا في عالم اللغة ولا يمكن رفضه أو إنكاره.

2 ما يفرضه البناء الداخلي للنظام اللغوي: خاصة ما يتعلق بجانب المفردات، فهي في تطور مستمر، ومن هنا يستحيل على الأفراد أن يوقفوا اللغة أو يجعلوها تثبت على وضع معين، مهما حرصوا على وضع معجمها وتحديد ألفاظه ودلالاته.[1] وفي الشكل الوارد تلخيص لما نذهب إليه:

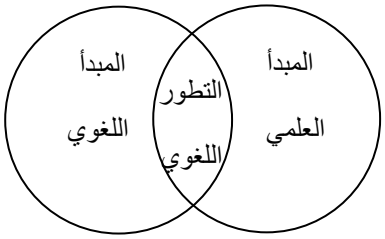

الشكل 09: التطور اللغوي حتمية لسانية.

ويذهب رمضان عبد التواب أن ثمة محطات من محطات التطور اللغوي تنماز بوجود أنماط لسانية تكون قد خالفت ما اطرد من اللغة، وبالتالي تتحول تلك الأنماط وتكتسب ثلاثة صور: الشكل الأول أنها تأخذ صفة الشاذ الناتج عن ما انقضى من لغة سابقة وهو ما يسمى بالركام اللغوي. أما الشكل الثاني فيتمثل في تحول ذلك الشاذ وتطوره ليخلق تطورا جديدا فيسود فترة من الزمن فيتجاوز على إثرها النموذج اللغوي الذي قد سبق وجوده. أما بالنسبة للشكل الأخير فيعتمد على نمط الاستعارة والنقل من لغات أخرى فيدخل إلى نظام اللغة فيصير منها ويخضع لأحكامها وقوانينها.[2]

[1] ينظر: علي عبد الواحد وافي، علم اللغة، دار نهضة مصر، ط1، دت، ص 251.

[2] ينظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة،دار الرفاعي، الرياض، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1982م، ص 58.

وتأسيسا على ما ذكرناه قد تباينت آراء الدارسين في مسألة التطور اللغوي، وقد رجحنا بناء على اختلافاتهم أربعة مواقف نجملها في:[1]

الموقف الأول:

يرون أن ظاهرة التطور اللغوي مرهونة بقضايا التجدد والتغير التي تشهدها مناحي الحياة فكريا وثقافيا وحضاريا.

الموقف الثاني:

يقتنع أصحاب هذا الاتجاه بأن ظاهرة التطور اللغوي لا تمثل إلا لحنا وخروجا عن القواعد اللغوية الثابتة ولا يمكن تصوره خارج هذا الإطار.

الموقف الثالث:

يكاد يتفق أصحابه مع قناعات الموقف الثاني إلا أنه يرون في مفهوم التطور بمعنى الخروج عن القواعد المعيارية لحنا، ما يمكن تبريره أو رده إلى أصل من أصول اللغة أو إعطائه رخصة التجوز اللغوي ليصير مقبولا، وهو ما سماه جان جاك لوسركل بظاهرة "التنبؤ بالمسار التطوري لقواعد اللغة وتركيبها".[2]

الموقف الرابع:

[1] ينظر: كمال بشر، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مجلة مجمع اللغة العربية، ج62، القاهرة، ماي 1988م، ص 133- 134.

[2] جان جاك لوسركل، عنف اللغة، ص 50.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى ظاهرة التطور اللغوي بأنها تغيير يمس نظام اللغة على مستوياتها كافة، ولا يهتم هؤلاء بمدى تأثير تلك التغيرات على اللغة ومدى توافقها لمبادئ السلامة اللغوية، بقدر ما يهمهم تحليل ورصد تلك التغيرات الطارئة على حياة اللغة عبر الزمن.

وتقود حركة التطور اللغوي عدة عوامل مختلفة، يمكننا أن نختصرها في جانبين مهمين هما:[1]

1 العوامل المرتبطة بقوى اللغة الجاذبة:

والمقصود بها تلك الظروف الثقافية والسياسية وجهود المؤسسات اللغوية؛ التي تحاول أن تفرض نظاما لغويا شفهيا موحدا، وسميت كذلك بناء على سياسة التمكين اللغوي المفروضة على المتكلمين؛ حيث تحثهم على استعمال ذلك النظام الموحد؛ الذي يتصف بسمات تنمّ عن الثبات اللغوي في الاستعمال.

2 العوامل المخصوصة بقوى اللغة النابذة أو الطاردة:

وتتمركز هذه المقولات حول الظروف الاجتماعية والبيولوجية؛ التي تدفع المستعملين اللغويين إلى التنوع اللغوي والتفرع اللساني. ولعل من الثمار التي يخلفها التطور على مستوى اللغة أنه يدفعها إلى:

- تنمية المخزون المعجمي في بعديه العام والخاص

- يضمن للغة مبدأ المسايرة اللغوية والحضارية.

[1] عزمي محمد عيال سلمان، اللسانيات التطورية دراسة في سيرورة اللغة وتغيرها، ص 151.(بنوع من التصرف).

– يفتح الآفاق أمام اللغة لتتجدد ظواهرها اللغوية على مستوى بعض المفاهيم التنظيرية، لينعكس التطور على المستوى الإجرائي لكثير من القضايا اللغوية فتتغير بعضها مستفيدة مما سبقها من تجارب لسانية.

3 بين التطور اللغوي واللحن:

ما نؤكد عليه بناء على ما ذكرناه في الفصلين السابقين، ويمكن أن نعد ما نذهب إليه تصحيح رؤية رأيناها تذاع عند من يتبنون المنهج اللساني في مسألة الصواب والخطأ، حيث يذهبون عن قناعة معرفية أن اللحن جزء من التطور اللغوي ومسموح به ولا يرفضونه، وهذا مخالف تماما لما تقره معيارية الفكر النحوي وترى أن اللحن مهما تعددت صوره ليس سوى مخالفة لقواعد اللغة، وعليه وجب التنبيه عليه وتصحيحه.

وبناء على هذا التسليم المعرفي فإننا نرى أن اللحن لا يساوي التطور اللغوي، فصحيح أن الألفاظ تتطور وتتغير عبر الزمن ولكن هذا لا يسوغ أن ننظر إلى ما خالف القواعد النحوية أو ما تناقض مع أي قاعدة من القواعد التي تقرها اللغة، على أن يكون تجددا، فالتطور اللغوي يجب أن يتقيد بشروط لغوية وعلمية وليس هدما لأصول اللغة.

ومن المفارقات التي نراها تختصر علينا الفرق بين الأمرين، هو أن اللحن فردي أما التطور فجماعي تقره مجموعة لسانية ما بناء على دراسات وبحوث جماعية، أضف إلى ذلك أن التطور اللغوي حتمية لا مفر منها، أما اللحن فيمكن معالجته وتصويبه وتقديم الشواهد والأمثلة التي تبين نوعه وتصحح مساره، وبالتالي فإن التطور قد يحمل إضافات لغوية نوعية تثري اللغة فهو طفرة إيجابية مقارنة مع اللحن الذي يحمل صفة سلبية فيها ضرر على اللغة.

ومع ذلك يجب أن لا تتسم الرؤية لظاهرة التطور بنزعة يشوبها الانبهار المطلق فننسى نصيب اللغة من المحافظة على عناصرها وثوابتها الأساسية، إذ لو فتحنا الباب على مصراعيه" لدخول الجديد لاستعجم على الخالفين فهم كل المؤلفات منذ ألف سنة إلى الآن، وانقطع الاتصال بين السابق واللاحق، وضاع على المتأخرين تراث أسلافهم المتقدمين".[1]

4 موقف اللغة العربية من فكرة التطور اللغوي:

إن النظر في مسألة تطور اللغة العربية يستدعي منا وقفات منهجية، فليس كل ما يقره الدرس اللساني الحديث في شأن التطور اللغوي يسهل علينا إسقاطه على النظام اللغوي العربي، والدليل أن مفهوم الخطأ لا ينظر إليه من الزاوية النحوية على أنه تطور يمس اللغة، ثم قس عليه المبدأ الآخر الذي يرى في التطور تغييرا مطلوبا ولا يهم إن كان يمس بصواب اللغة أم لا وإنما ما يهم هو مراقبة تلك الحركة التطورية التي تشهدها اللغة في فترات متلاحقة.كل هذه المسائل ليس من اليسير أن نعممها إجرائيا على اللغة العربية.

وليس من قبيل المصادفة أن نقول إن للغة العربية "ظرفا خاصا لم يتوفر لأي لغة من لغات العالم...ذلك أنها ارتبطت بالقرآن الكريم منذ أربعة عشر قرنا...وهي ليست لغة أثرية تشبه اللاتينية أو السنسكريتية، وهذا هو السر الذي لا يجعلنا نقيس العربية الفصحى بما يحدث في اللغات الحية المعاصرة".[2]

ولسنا بهذا الوصف نميل إلى من يرون في التحجر مدعاة للمحافظة على اللغة، أو يتنكرون لأن تكون اللغة خاضعة للتطور اللغوي كغيرها من الألسن، وإنما ما نشدد عليه هو أن اللغة العربية لها خصوصية تجعلها تسير في خط مواز يجمع بين الثبات والتطور أو التجدد في الآن معا؛ أما الثبات

[1] رمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص 37.

[2] رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م، ص 05.

فمرتبط أشد الارتباط بالقواعد المعيارية الثابتة، والدليل أننا مازلنا منذ عهد سيبويه والنحاة المتقدمين نرفع الفاعل وننصب المفعول ونجر الاسم المجرور رغم مرور زمن طويل على تلكم التنظيرات النحوية التأسيسية، أفمن المعقول أن نجد في الطرح اللساني أو في أية لغة من لغات العالم من لها هذه الإمكانية اللغوية في المحافظة على جانبها المعياري؟؟

أما عن التطور اللغوي فيما يتعلق باللغة العربية، فنراه يرتبط أشد الارتباط بالمستوى الدلالي والمعجمي وهما اللذان يسيران في اتساع دائم، بحكم أن الألفاظ تتغير بتغير الزمن خاصة إذا نظرنا في اللغة العربية لوجدنا فيها من الاتساع اللغوي ما يجعلها قادرة على أن تواكب المستجدات اللغوية المعروضة في هذا السياق.

وعليه فإننا ندعو إلى ضرورة أن تصحح الرؤية إلى قضية التطور اللغوي، وأن نفتح بعض الآفاق الممكنة؛ التي من شأنها أن تثري هذه المسألة في لغتنا العربية من دون المساس بضوابطها، ومن ذلك أن يلتفت إلى ما يكتب في المجال الإعلامي من لغة فصيحة وإحيائها وظيفيا في الاستعمال خاصة على مستوى المفردات العصرية ولكن شريطة أن تخضع لأقيسة صرفية ونحوية لها أوجه مقبولة في اللغة العربية.

وإلى جانب ذلك فإن ما يكتب في الجانب الأدبي والفني من الشعر المعاصر، يمثل أحد مناحي التطور اللغوي الذي يمكن أن يخدم اللغة العربية في الاستعمال، فكل ما نحتاجه هو سياسة ترشيد سليم يجعلنا نخدم اللغة العربية ونحد من هاجس الأخطاء الشائعة التي ألفينا ظهورها في كل مناحي الاستعمالات اليومية الرسمية منها وغير الرسمية.

وعليه فإن أهم ما استنتجناه هو أن مطلب الاستفادة من طروحات الدرس اللساني الغربي في مسألة الصواب اللغوي يحتاج إلى نظر وتدقيق عميقين، لأننا في نهاية المطاف نتعامل مع رؤى ومقاربات غربية تختلف لغويا وفكريا في النظر إلى حقيقة اللغة وتصور نمطها ودراسة أبنيتها

وتراكيبها التي ارتبطت بسياق مختلف في كثير من جوانبه وهذا قد أثبتته كثير من الدراسات والأبحاث العلمية الشأن اللغوي.

وإذا ما نظرنا من زاوية أخرى، وتحديدا ما يتعلق باللغة العربية فتكاد تثار كثير من التساؤلات حول حدود هذه الاستفادة وإلى أي مدى تستجيب اللغة العربية أو تتلاءم مع مطلب التغير اللغوي الذي ما لبثنا أن وضحنا ضوابطه بالنسبة للسان العربي الذي له من الخصوصية ما لا يتنافى ومستجدات الدرس اللغوي، ولكن يتطلب الأمر رؤية علمية تعي بوعي منهجي مآلات الاستفادة بما لا يطعن في كفاية اللغة العربية.

خاتمة الفصل الثالث:

وختاما لما سبق التطرق إليه حول نظرة اللسانيات الحديثة لمسألة الصواب واللحن يمكننا القول بإيجاز:

1 إن ظاهرة الصواب اللغوي من منظور الدرس اللساني، تطرح الكثير من الجدل وذلك لكونها تجعل من المعيار الاجتماعي الأولوية في أحكامهم التقويمية، وبالتالي فإن هذا الأمر سيساهم في تعدد معايير الصواب والخطأ؛ حيث يصير لكل مجتمع لساني معاييره الخاصة تتغير بتغير الزمان والمكان.

2 إن الأصول واللبنات الأساسية المتحكمة في اللغة من منظور اللسانيات الحديثة، تنطلق من فكر غربي يؤمن بضرورة التجدد والتطور المستمرين وهذا ما انعكس على دراساتهم اللغوية فتجاوزوا كثيرا من الثوابت المتعلقة بالنظام اللغوي في دراساتهم اللسانية.

3 إن مفهوم اللحن من منظور الدراسات اللسانية يقتصر في كونه تطورا لغويا وليس مساسا بنظام اللغة كما هو الحال بالنسبة لمفهومه في التقاليد النحوية العربية؛ وبالتالي فنكاد نجد اختلافا كليا

على مستوى المفهوم والمنهج والهدف في معالجة مسألة اللحن والتصويب بين التصور النحوي العربي والتصور اللساني الغربي الحديث.

4 يجب أن ينظر إلى مسألة الصواب اللغوي في ضوء المبدأين: المعياري والوصفي معا، شريطة أن يبقى المعيار القواعدي هو المنطلق الأساسي إذا ما تعاملنا مع اللغة العربية لأنها تختلف في مبادئها الأساسية مع ما تفرضه اللسانيات الغربية الحديثة من مقولات معرفية في هذا السياق.

5 إن التطور اللغوي ظاهرة لسانية تخضع لها اللغات، وينبغي إذا طبقنا مفهومه وآلياته على اللغة العربية أن نأخذ في الحسبان أن اللغة العربية تسير بين مبدأ الثبات والتحول بما لا يتناقض مع نظامها النحوي الثابت؛ الذي أكسبها مطلب الحفاظ على الاستعمال الفصيح المقبول طوال هذه الحقب الزمنية الطويلة المتتالية.

خـــــــــــاتمـــــــــــة

خاتمة:

¢ÂÿÂû V ó¦Â ¨ Ð¼Ì ó¦ ö ¢ß¢ü ë êçÂ ¢n ö ¦ ¦

¦¾·¦Â ¢ ³Â ò

= •¤ Ð¬ó¦Â ¨ Ø¼¬ó¦ ? Ä äôó¦ § Ðm¦ ¢ÿ¾

ò ôìó¦Â °®¢üó¦ ò ¦ë ú÷ ÿ ¢øß ¨¾ à¥ ¨¾

þ ôßÂ •¨ äôßó¦ È¾çßæ¦ ëV ó¢¦ ¨ çÂàm¦ ¾ Ï ¦ æó¢c

þ ç æô¬ó¼Âm¿¦¢ðõ·ß¦Æü÷ öß ¦ëÐþ³¦Âüó÷À ÀôðÂ¢ ü¦

¾üß ¨® ³ m¦ ¨ äôó¦ ©¢÷¢Èìû ¦ ôß ¢Ç¢ ë

¢÷¢ •[¸ØÐ¼ó¬¦Âà¦ ¿¢ð·¢³ÇÓç¬°·¦Â¢®©Ð¦÷¯¤» ?¬»¢¦Â

¢ß û¥ÞòóØ¦Âà ¤ Ð¬ó¦ ¶¢ü÷ ¨ äôó¦ ¨®¢m¦ ? ú

¨¾ ¾³ â ÏÂ ¤ ï¦Â« ú÷ ¨ÂÏ¢àm¦ ¢ü« ¢øà¬Ç¦

¨ç¢¸Ðó¦Â ¿ ß ¦ ¨ä

¸ ü¬ó¦ °¢ Û¤ ? ö Ç¢ ¾¦ë¨•[ãÐ¾ó„¦ ©¢ Ðà³Ãó¦m¦ò

? ¨®¾à¬÷ þ³Â¢ ôß ¢ ôø^ îó¯Â •Ä ¸üó¦

¾¢øà¬Ç ¦

ú÷³Âþ¦Àÿ Â •¨ { ì¬ó¦ ö ¦¯¢Ð¾„¢ ¤? ¨Ð¬äóó¦óþÿ¦¢÷¢

S Ð¬ó¦ ö ôøß ? ÞÇ ¬ó¦¬¥»®¦¢¦þ÷³Âú¢÷

Â÷¢ Æ ó •¤ ï¦Wó¦Â ·¢èó ¦Â ©¦®ÂèmªêôàÂ

®¾Ì¬ó¦ ¨ó˜È÷ Àœç þ ôßÂ •¨ ¥Âàó¦ ¨äôó¦

¨ ¥Âàó¦ ¿¾z ¢` ú Â÷ ¦ [¥ ìÞmø¦sZÆ¢ÞÂÇÂ÷Üóü¦ó

ú÷Â •¢ ôß ª÷¢ë Vó¦ ¨ à³Âm¦ ¢ ¬¥¦ ¯Â ¢n

C ¢ ÷ ¦ À ÿ Â • H ¡ Â ì ó ¦ Î ü ó ª ¢ × ¢ ¦ « ° î ó ¯ Â ¨ ä
ú ÷ Ä ó ¦ P ß ú ¨ ÷ à À ¦ ¢ Ø È ó ó ¦ þ ú ç É

¤ û ¢ j ¦ Â Ä Z Ü ü ¬ ó ¦ ¤ û ¢ j ¦ [¥ Ö ¥ Â ó ¦ ? • Ä ä ô ó ¦
Z ã ¢ ü ÷ ½ Â W ÷ ÿ ¢ ÷ Â • ¨ ä ê ó ð · ú ¢ ÷ ° ¾ ¦ Ì ì ¤ ÷ ? ú ÷ Ý
ö ¢ è ü Ð ÷ ? © ® ° Â ¨ ô ° ÷ ¢ • ¾ ¢ ø » à ú ¬ Ç ¦ î ó Ä Ÿ

þ ç Â à « ¢ m ¦ Â Ü û • ¢ ç ö È k ¦ ð ¤ Ð ê ó ¦ ¨ ¨ Ø ˜ ½ È ÷ ó ¦ À
ô ß ¨ Ï ¢ » Ä ä ó ° Ø « ú ÷ ý ¾ Ì « ¢ ÷ Â Ð à ¤ ó ¦ ¨ ç ¨ ê ó ¢
Â Ï ¢ à ¤ ç ¦ ¦ ¾ ? ¢ ø ª ® Â è m ¦ Â · ¢ è

¢ ¾ ¦ ÷ æ ó ¢ c Â Ä ° ¢ à m ¦ ¾ à ¦ ó ¦ ± Â ¢ ´ ¬ « ° Ø ¬
þ ó » ú ÷ Æ ì û Ä À ó ¦ ´ ü m ¦ Ö ¥ ¢ Ô ó ¦ ÿ ß ¢
ò ¦ ì « À ¤ ú ð { ¥ ž þ Ô ä ç ó ¨ è ó ¢ q ò ø y À ¢ ï À ¤ Â À ¯ ¤
§ ¦ Ð þ ó ô ß Â ¢ ì ¦ Ç ¢ ÷ ü ¶ ó Ð « ý Â Ä ä ô ó ¦ ÷ ° þ Ø ô à « ¨ þ
¢ ÷ ¾ Ë ¢ ¦ À ÿ Â • ò ¦ ì ¬ È m ¦ ? ª ¦ Ï Æ Â ó Â Ç ó ª ó Æ § þ
¨ ¸ ü ó ¦ ¨ ¾ Ä ß ¢ à ì ô ó ª ¦ þ § ¬ ë Ð ß Â ¨ ó ˜ È ÷ ? : Â à ó ¦

: Â à ó ¦ Ä ä ô ó ¦ Â ð è ó ¦ [¥ • ¢ ÷ ¨ ä ö ó ÿ ¢ ó À È ÷ ?
¨ £ Â ó ¦ Â ¾ ø ¬ à m ¦ ² ü m ¦ Â ¸ Ó m ¦ ¨ à ¦ × ? ê ø
ú Â ð ç [¥ ò Ï ¢ » k ¦ ¬ » þ ¥ ¦ ¢ Ã ¬ ¾ ó ÷ ¦ Æ Â ¢ « V ó ¦ ÿ ¨ ´ ü m
¢ ü ÷ ¢ ± [è ô ¬

❖ التوصيات الموجهة للباحثين من خلال هذه الأطروحة:

•¢ ó¤ ÂÜü À¢ ä¦ü Vó¦ ©¦®¢Ë° ¦ ú÷ ¨ß
[¥ ú÷ Àœç þ ôßÂ •¨ ¥Âàó¦ ¨äôó¦ ¨÷¾» ?
? ¢ÿÄ³ û Vó¦Â ž¢©°¢^ Ï¾¬ó¦ú

òŸ¢Èm¦ ú÷ Z°ðó¦ ±Â¢a ? Â°ï ¦ ®°ÂÂ¬Ó ¦Â •
Ä äôó¦ ¤ Ð¬ó¦ òÿ¢ [¥ » ¬» ¦ ú÷ ÞÇ¦ ó¦ ¾

¤ì· Pß ©¦®Âèøôó E ¾ó¦ò[¢Ÿ¢°È¾ó¨¦ Ç¢ø¾ÿ¦¨
¿¢ ¢ Ÿ¢ì¥ Ã¾÷Â ¢ ¦° Ø«Â ©¦®Âèm¦ ¨˜Ìû ¨ç
¢øà¬Ç¦ ú÷Äó¦

D¤ ¨ÂÏ¢àm¦ ¨ äôó¦ © ¢øà¬Ç ¦ Òç°Â Ä ´¬
îó•Â äôó¦ À˜Ìóª ¨Ð¬¼m¦ ª ¸¦ó¦¦ Ä©ï¦Æ÷ÇšÂm¢¦
® ³ Â¢ ¨ôø¬ð÷ Zã ©¦ ¦Âì¬Ç¦ Äôß Ä¢ü¥ü¾¬
Â°ð«Â ¨ £Âó¦ À ü · ÂÐì¬ç •¨Ï¢l¦ ¢ ÂÜû ú
þÔçÂ Â •¢÷ § Ð÷ ý± x ¾ë ¢÷ ¤ ïÂ«èó¾¦¢øà¬
ýZã

¨÷ÂÇ ¤ ï¦·W¢®¦ç· ú÷ ¨Ç¦°ç¾¢ó¸ªÐó¦hÂÂ¢¿ü«ß¦ ¨äó D
úgÂ¾ó¦¦ß «¢k¦ ¨ ÂÜüï ¨ ¥Âàó¦ ¨ û¢È êó¦¦©®
? ¨Ï¢» •¨ äôó¦ ¢ü« ¢øà¬Ç¦ ? ¶ Ðèó¦ E¢Ç
:Âàó¦ öôð¬m¦ D¤ ¸Ðèó¦ ¨ ¥Âàó¦ ¤ Âì«Â ¨
¦®¢Â ¢è Û

¨ w ¢ Ã ¾ ¢ à ¨ ÿ ¢ Z ¦ ü « ? • ² © ¾ « Æ ¢ ì ÷ « ¦ ° ® õ [à ÷

À ¢ j ¢ Ì û ¤ Â ¢ • ¨ ä ô ó ¦ ¢ ü « ¢ · ? Ä ä ô ó ¦ ¤

¢ m ¨ ä ó © ¢ à ³ ¦ Â ` ò è ð ¬ « • © ¢ è ï ÷ ¢ j ¦ À ? ¢ ¨ Ç ¢ ä õ

þ ³ ¬ ó • ¼ ¢ ó ¦ ç ¦ Æ ÿ ¢ ? u « « ¯ ¢ ® ¨ ¦ ¢ ¦ ® u ¢ ¢ ÿ Â ¯

À ¢ ð ÷ ¦ Â ¨ ³ ¦ ¢ Ø » ¦ Ò à ¥ Â ¤ ¤ a D ¤ ¨ ® Æ ¦ ¢

❖ ومن المسائل التي نراها بحاجة إلى مناقشة وبحث، ولربما تكون أفكارا مساعدة للباحثين بتخصيص معالجتها في رسائل أكاديمية لدينا:

¿ ß ¦ ¨ ä ó ú ÷ ¨ ° ¦ « ¯ ¢ v à m Ä ¦ ¥ ó ¦ Â ¢

© ® ¬ È m ¦ ú ÷ ¦ ¬ ? ÷ ¢ ¦ ¸ ? ¦ ý Â ¯ ¢ Ä ä ô ó ¦

والله من وراء القصد.

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

أوّلا : المعاجم العربية القديمة:

1 ابن سيده أبو الحسن علي، المخصص، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج4، ط1، 1996م.

2 ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ج1، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

3 ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج 4، دط، دت.

4 ابن فارس أحمد بن زكريا القزويني الرازي، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج5، ط4، 1987م.

5 ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج7، دار صادر، بيروت، لبنان، دط، دت.
الأزهري تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ج7، ط1، 2001م.

6 الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: علد الغفور عطار، دار الملايين، بيروت، لبنان، ط 4، 1990م.

7 الرازي محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، دط، 1986م.

8 الزمخشري أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

9 الزمخشري أبو القاسم جار الله، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجه التأويل، مطبعة البايلي، ج3، ط5، 1966م.

10 العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله، الفروق اللغوية، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م.

11 الفراهيدي الخليل بن أحمد، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج 4، دط، دت.

12 الفيروزآبادي محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي، القاموس المحيط، ج4، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1980م.

13 الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، مج2، لبنان، ط2، دت.

ثانيا: الكتب العربية:

1 ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمود الطناحي، دار الفكر، ج4، دط، 1979م.

2 ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ج5، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان

3 ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تح: عبد القادر الأرنؤوط، ج11، مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان، ط1، 1972م.

4 ابن الأثير محي الدين، النهاية في غريب الحديث والأثر، علق عليه وأخرج أحاديثه، أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، دت.

5 ابن الأنباري أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج1، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.

6 ابن الأنباري أبو بكر، الأضداد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، 1987م.

7 ابن الأنباري، كتاب المذكر والمؤنث، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ج1، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، جمهورية مصر العربية، دط، 1981م.

8 ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، تقويم اللسان، تح: عبد العزيز مطر، دا

9 ابن السراج الأصول في النحو، ج3، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، دط، دت، ص 435. وينظر:ج1. وج2.

10 ابن السكيت أبو يوسف يعقوب، إصلاح المنطق، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.

11 ابن العادل أبو حفص عمر بن علي، اللباب في علوم الكتاب، ج13، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

12 ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ج3 المطبعة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، دت.

13 _____، الخصائص، ج1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت.

14_____، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج 2، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، دط، 1966م، 1969م.

15_____، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ج1، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.

16_____، سر صناعة الإعراب، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

17_____،الخصائص، ج3، ط3، 1987م.

18_____، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف وآخرون، ج2، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، دط، 1966م/1969م.

18 ابن خالويه أبو عبد الله الحسين، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن العثيمين، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992م.

19_____، ليس في كلام العرب، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، دط، بيروت، لبنان، 1979م.

20 ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد، المقدمة، دار الكتاب اللبنانية، لبنان، مج1، ط1، 1988م.

21 ابن درستويه، تصحيح الفصيح وشرحه، تح: محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1998م.

22 ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ج3، مكتبة المثنى، بغداد، ط1، 1345هـ.

23_____، الاشتقاق، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991م.

24 ابن سلام محمد بن سالم، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود محمد شاكر، ج1، دار المدني، جدة، دط، دت.

25 ابن شهيد الأندلسي، التهذيب بمحكم الترتيب، الجمع بين كتابي لحن العامة لأبي بكر الزبيدي، تح: علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1999م.

26 ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ج4، دط، دت.

27 _____، مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج5، ط4، 1987م.

28_____، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 1997م.

29 ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم، عيون الأخبار، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ.

30_____، الشعر والشعراء، ج1، تح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، دط، دت.

31 ابن مالك الجياني محمد بن عبد الله، إكمال الأعلام بتثليث الكلام، تح: سعد بن حمدان الغامدي، ج1، جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1984م.

32 ابن مالك جمال الدين، شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، ج4، جامعة أم القرى مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط1، 1982م.

33 ابن مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي، السبعة في القراءات، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، دط، 1972م.

34 ابن منظور أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب، ج15، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.

35_____، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ج7، دط، دت.

36_____، تهذيب الخواص من درة الغواص، تح: أحمد طه وهبة رضوان، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط1، 2011م.

37_____، لسان العرب، تح: عامر أحمد حيدر، ج2، دار الكتب العلمية، دط، 2009م.

38_____ ، لسان العرب، ج10، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

39 _____، لسان العرب، ج13، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1993م.

40 ابن هشام الأنصاري جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، ج2، السلسلة التراثية رقم 21 ، الكويت، ط1، 2001م.

41_____، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

42_____، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 1991م.

43 ابن ياقوت الحموي، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ج4، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1993م.

44 ابن يعيش النحوي ، شرح المفصل للزمخشري، قدم له إميل بديع يعقوب، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

45 ____، شرح المفصل، ج6، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت.

46 أبو الرب محمد، في ضوء علم اللغة التطبيقي، دار وائل، عمان، الأردن، ط1، 2005م.

47 أبو السعود عباس ، أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط2، دت.

48 أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، 2009م.

49 أبو المكارم علي، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م.

50 أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج1، تح: رجب محمد عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

51 أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تح: حسن هنداوي، ج7، دار كنوز إشبيليا، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2008م.

52 أبو زيد القرشي، جمهرة أشعار العرب، تح: علي محمد البجادي، نهضة مصر للطباعة والنشر، دط، دت.

53 أبو سكين إبراهيم محمد، دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة، دط، دت.

54 الأخفش الأوسط أبو الحسن، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ج2، ط1، 1990م.

55 أرسلان زكريا، إبستمولوجيا اللغة النحوية، بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2016م.

56 الأزهري محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، ج1، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

57____، تهذيب اللغة، ج6، تح: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

58 الأسمر راجي، المعجم المفصل في علم الصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1997م.

59 الأفغاني سعيد، أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت لبنان، دط، 1987م،

60 الألوسي محمود شكري، الضرائر الشعرية وما يسوغ للشاعر دون الناثر، المكتبة العربية، بغداد، المطبعة السلفية، مصر، دط، 1922م.

61 الألوسي محمود شكري، بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب، عني بشرحه وتصحيحه محمد بهجة الأثري، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

62 أنيس إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ط3، 1966م.

63 الأوراغي محمد، اللسانيات النسبية، دواعي النشأة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، الدار العربية ناشرون، بيروت، لبنان، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م.

64 باشا أحمد تيمور، أوهام شعراء العرب في المعاني، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط1، 1950م.

65 بامخرمة أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علين قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، عني به: بوجمعة مكري وخالد الزواري، ج3، دار المنهاج، جدة، ط1، 2008م.

66 الباهلي، أبو نصر أحمد، ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، تح: عبد القدوس أبو صالح، ج2، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1982م.

67 بشر كمال، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، دط، 1998م.

68 البطليوسي أبو محمد عبد الله بن محمد، الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، تح: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، دط، 1996م.

69 البغدادي أبي الطيب عبد الواحد بن علي، مراتب النحويين تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، الفجالية القاهرة، دط، 1955م.

70_____، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.

71_____، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج5، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط2، 1984م.

72_____، شرح أبيات مغني اللبيب، تح: عبد العزيز رباح وأحمد يوسق دقاق، ج1، دار المأمون للتراث بيروت، ط1، 1414هـ.

73 البقاعي برهان الدين إبراهيم في النكت الوفية بما في شرح الألفية، تح: ماهر ياسين الفحل، ج2، مكتبة الرشد ناشرون، ط1، 2007م.

74 بن سلام أبو عبيد القاسم، الغريب المصنف، ج1، تح: محمد مختار العبيدي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، ط1، 1416هـ.

75 بن عقبة العدوي غيلان، ديوان ذي الرّمة، شرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي، رواية الإمام ثعلب أبو العباس، تح: عبد القدوس أبي صالح،ج1، مؤسسة الإيمان، جدة، ط1، 1982م.

76 بودرع عبد الرحمن، الأساس المعرفي للغويات العربية، نادي الكتاب، المغرب، ط1، 2000م.

77 البيهقي أبو بكر أحمد بن حسين، شعب الإيمان، تح: محمد السعيد بسيوني زغلول، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ ..

78 التنوخي أبو المحاسن، تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والتوزيع، ط2، 1992م.

79 تيمور أحمد محمد، معجم تيمور الكبير في الألفاظ العامية، تح: حسن نصار، ج1، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر، ط2، 2002م.

80 تيمور محمود، مشكلات اللغة العربية، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، دط، دت.

81 ثعلب أبو العباس، الفصيح، تح: عاطف مدكور، دار المعارف، دط، دت.

82 الجابري محمد عابد، تكوين العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط8، 2002م.

83 الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج1، ط7، دت.

84_____، الحيوان: ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1464هـ.

85_____، البيان والتبيين، ج1، مكتبة الهلال، بيروت، دط، 1423هـ.

86_____، رسائل الجاحظ- مناقب الترك رسالة موجهة إلى الفتح بن خاقان في مناقب الترك وعامة جند الخلافة، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1964م.

87 الجاحظ في رسائله، تح: عبد السلام محمد هارون،ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، 1964م. الجديع عبد الله، المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف، مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط3، 2007م.

88 الجرجاني القاضي علي بن محمد، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، مطبعة دار عيسى البابي الحلبي، دط، 1966م.

89 جواد مصطفى، المباحث اللغوية في العراق، جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة، ط1، 1955م.

90 جواد مصطفى، قل ولا تقل، ج1، دار المدى للثقافة والنشر، سوريا، ط1، 1988م.

91 الجواليقي أبو منصور، الرد على الزجاج في مسائل أخذها على ثعلب، تح: عبد المنعم أحمد صالح وصبيح حمود الشابي، جامعة السليمانية، دط، 1979م.

92 الجوهري أبو نصر إسماعيل، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط4، 1987م.

93 _____، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ج6، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1987م.

94 الحاج صالح عبد الرحمن، السماع اللغوي العلمي ومفهوم الفصاحة، سلسلة علوم اللسان عند العرب1، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، وحدة الرغاية، الجزائر، دط، 2012م.

95 الحاج صالح عبد الرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج1، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2012م.

96 حاطوم أحمد، اللغة ليست عقلا من خلال اللسان العربي، دار الفكر اللبناني، دط، دت.

97 حبلص محمد، من أسس علم اللغة، دار الثقافة العربية، القاهرة، دط، 1997م.

98 حجازي محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، مصر، دط، دت.

99 الحديثي خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، بغداد، العراق، دط، 1981م.

100 الحريري القاسم بن علي، درة الغواص في أوهام الخواص، تح: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط1، 1998م.

101 حسان تمام، اجتهادات لغوية، عالم الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 2007م.

102_____، الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، دط، 2000م.

103_____، الفكر اللغوي الجديد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2011م.

104_____، اللغة بين الوصفية والمعيارية، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 2000م.

105_____، مقالات في اللغة والأدب، ج2، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006م.

106 حسن عباس، اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف، مصر، دط، 1966م.

107 حسين محمد محمد، مقالات في اللغة والأدب، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1988م.

108 حلام الجيلالي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية، منشورات إتحاد العرب، دمشق، ط1، 1999م.

109 الحلواني محمد خير، المفصل في تاريخ النحو العربي، الجزء الأول قبل سيبويه، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1979م.

110 حمادي محمد ضاري، حركة التصحيح اللغوي في العصر الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دط،

111 حماسة محمد، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط1، 2000م.

112 حنني زاهر محمد الجوهر، الترجمة إلى العربية وأثرها في شيوع الأخطاء اللغوية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، دط، دت.

113خسارة ممدوح محمد، اللغة العربية بين التشدد والتيسير، سلسلة قضايا لغوية، ع10، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2018م.

114 الخطيب عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين، مج4، دط، دت.

115 الخطيب محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النحوي، دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم، دار البصائر، القاهرة، مصر، ج1، دط، 2006م.

116 الخفاجي أحمد بن محمد المصري، شرح درة الغواص في أوهام الخواص.

117 الخوارزمي القاسم بن الحبيب، شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، تح: عبد الرحمن

118 داغر أسعد، تذكرة الكاتب، مطبعة المقتطف والمفطم، مصر، دط، 1923م.

119 درويش محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج4، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، دار اليمامة، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط4، 1415هـ.

120 دين العربي، قضية التصويب اللغوي في العربية بين القدماء والمعاصرين، عالم الكتب، إربد، الأردن، ط1، 2005م.

121 دين محمد عمار، معايير التخطئة والتصحيح اللغويين وأسباب التباين، من كتاب جماعي بعنوان، الاستعمالات اللغوية، سلسلة مباحث لغوية رقم 28، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط1، 2017م.

122 ديوان الأخطل وقد شرحه وصنف قوافيه، مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994.

123 ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

124 ديوان الهذليين، لمجموعة من المؤلفين، ج2، وقد رتبه وعلق عليه محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية ، القاهرة، مصر، دط، 1965م.

125 الرازي زين الدين، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، صيدا، بيروت، ط5، 1999م.

126 الراوي طه، نظرات في اللغة والأدب، المكتبة الأهلية، بيروت، دط، دت.

127 رضا الشيخ أحمد، قاموس رد العامي إلى الفصيح، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

128 رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1990م.

129 الريامي محمود بن سليمان، المصطلحات التقييمية في النظرية النحوية، الأصول والمفاهيم والعلاقات، دار كنوز المعرفة، عمان، الأردن، ط1، 2017م.

130 زايد فهد خليل، الأساليب العصرية في تدريس اللغة العربية، دار يافا، عمان، الأردن، ط1، 2011م.

131 الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن، طبقات النحويين واللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، دت.

132 _____، لحن العوام، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 2000م.

133 _____، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة محققين، ج5، دار الهداية، دط، دت.

134 الزجاج أبو إسحاق، فعلت وأفعلت، تح: رمضان عبد التواب وصبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، دط، 1995م.

135_____، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ج2، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1988.

136 الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الأمالي، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط2، دت.

137 ابن منظور أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج10، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

138 الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، مجالس العلماء(مجلس رقم 38)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دط، دت.

139 _____، مجالس العلماء، تح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1983م.

140 الزعبلاوي صلاح الدين سعدي، أخطاؤنا في الصحف والدواوين، المطبعة الهاشمية، دمشق، دط، 1939م.

141 _____ ، معجم أخطاء الكتاب، تح: محمد مكي الحسني ومروان البواب، دار الثقافة والتراث، دمشق، سوريا، ط1، 2006م.

142 اليوسي الحسن بن مسعود بن محمد، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تح: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، الشركة الجديدة دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1981م.

143 زكريا ميشال، الألسنية علم اللغة الحديث، المبادئ والأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ط2، 1983م.

144 الزمخشري أبو القاسم جار الله، أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، ط1، 1998م.

145 _____، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيوب الأقاويل في وجه التأويل، مطبعة البايلي، ج3، ط5، 1966م.

146 _____، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج1، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، دت.

147 _____، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج4، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1412هـ.

148 السامرائي إبراهيم، التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

149 ____ ، دراسات في اللغة، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1961م.

150 السجستاني أبو حاتم، فعلت وأفعلت، تح: خليل إبراهيم العطية، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1979م، ط2، 1996م.

151 السرقسطي أبو عثمان، كتاب الأفعال، ج1، تح: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب للصحافة، القاهرة، مصر، دط، 1975م.

152 سليم عبد الفتاح، في النقد اللغوي، دراسة تقويمية، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2001م.

153 السويح محمد عاشور، القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، الدار الجماهيرية، مصراتا، ليبيا، ط1، 1986م.

154 سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج4، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

155 _____، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، ج1، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.

156 _____، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتلة الخانجي، القاهرة، ج2، ط3، 2002م.

157 السيوطي جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تح: أحمد مختار الشريف، ج4، دمشق، دط، 1987م.

158 _____، الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ، ج3، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

159 _____، الاقتراح في أصول النحو وجدله، تح: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.

160 _____، الاقتراح في أصول النحو، تح: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006.

161_____، الاقتراح في علم أصول النحو، قدم له وصححه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم، جروس، برس، ط1، 1988م.

162 _____، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

163 _____، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أبو الفضل مكرم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج1، دط، دت.

164 _____، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

165 الشاطبي أبو إسحاق بن إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تح: محمد إبراهيم البنا، ج2، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2002م.

166 شاهين عبد الصبور، في علم اللغة العام، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1993م.

شرّاب محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، ج2، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2007م.

167 الشريف محمد صلاح الدين، اللسانيات والتكامل الثقافي المتوازن في تعليم العربية لسانا أول، دار وجوه، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1 ،2018م.

168 الشنتمري أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه، تح: رشيد بلحبيب، ج1، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، دط، 1999م.

169 شندول محمد، التطور اللغوي في العربية الحديثة من خلال نماذج كتب التصويب اللغوي، عالم الكتب، إربد، الأردن، دط، 2012م.

170 الصبان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.

171 الصفدي صلاح الدين خليل، تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، تح: السيد الشرقاوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1987م.

172 _____، أعيان العصر وأعوان النصر، تح: علي أبو زيد وآخرون، ج2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1998م.

173 صفوت أحمد زكي، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج2، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

174 ضيف شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط7، دت.

175 الطناحي محمد، مقالات الطناحي، صفحات في التراث والتراجم واللغة والأدب، جمعها ورتبها: محمد محمود محمد الطناحي ومحمد ناصر العجمي، ج1، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط1، 1422هـ.

176 ظاظا حسن، اللسان والإنسان مدخل إلى معرفة اللغة، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ط2، 1990م.

177 الظلمي يحي بن حسين، التصويب والتخطئة وأثرهما في مسائل الفقه ومنهج المدرسة العقلية، مج1، دار التردمية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2014م.

178 عبد التواب رمضان، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م.

179 _____، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة،دار الرفاعي، الرياض، مطبعة المدني، مصر، ط1، 1982م.

180 _____، لحن العامة والتطور اللغوي، دار المعارف،ط1، 1967م، مكتبة زهراء الشرق،ط2، 2002م.

181 عبد الدايم أحمد محمد، من أوهام المثقفين في أساليب العربية، جمع وترتيب: عبد الحميد عبد المبدي أحمد، دار الأمين العجوزة، القاهرة، ط1، 1996م.

182 عبد الرحمن طه، فقه الفلسفة، القول الفلسفي، كتاب المفهوم والتأثيل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

183 عبد السيد ميخائيل، سلوان الشجي في الرد على إبراهيم اليازجي، طبع بالأستانة العليا في مطبعة الجوائب، 1289م.

184 عبد العزيز محمد حسن، لغة الصحافة المعاصرة، مجلة كتابك، دار المعارف، دط، دت.

185 عبد الله بن حمد الخثران، في كتابه مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1993م.

186 عبد الواقي علي، اللغة والمجتمع، ط1، 1946م.

187 عبيد الله محمد بن عمران، معجم الشعراء، تح: فاروق أسليم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

188 عثمان رياض، العربية بين السليقة والتقعيد، دراسة لسانية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2012م.

189 العدناني محمد، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة بيروت، لبنان، دط، دت.

190_____، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، ط2، 1985م.

191 العزاوي نعمة رحيم، النقد اللغوي بين التحرر والجمود، منشورات دائرة الشؤون الثقافية، بغداد، الجمهورية العراقية، دط، 1984م.

192 العزاوي نعمة رحيم، النقد اللغوي عند العربي حتى نهاية القرن السابع الهجري، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد، العراق، دط، 1978م.

193 العسكري أبو هلال، الفروق اللغوية، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، القاهرة، دط، دت.

194 _____، شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، تح: عبد العزيز أحمد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط1، 1963م.

195 عضيمة محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ج1، دار الحديث، القاهرة، دط، دت.

196 العكبري أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب، تح: عبد الإله النبهان، ج1، دار الفكر، دمشق، ط1،

197 _____، شرح ديوان المتنبي، تح: محمد السقا وآخرون، ج2، دار المعرفة، بيروت، دط، دت.

العلوي يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، مرا: محمد عبد السلام هارون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

198 عمر أحمد مختار، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب والإذاعيين، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1991م، ط2، 1993م.

199 _____، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1998م.

200 _____، معجم الصواب اللغوي، دليل المثقف العربي، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

201 _____، معجم اللغة العربية المعاصرة، بمساعدة فريق عمل، ج1، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2008م.

202 عيال سلمان عزمي محمد، اللسانيات التطورية، دراسة في سيرورة اللغة وتغيرها، سلسلة الدراسات اللسانية، دار ومضة، الجزائر، ط1، 2021م.

203 عيد محمد، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1989م.

204 _____، الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، دط، 1988م.

205 _____، اللغة العربية المعاصرة، دار المعارف، مصر، دط،1967م.

206 _____، المظاهر الطارئة على الفصحى، اللحن والتصحيف والتوليد والتعريب والمصطلح العلمي، عالم الكتب

207 _____، مستوى الصواب والخطأ بين النحاة الأقدمين واللغويين المحدثين، التركي للنشر، دط، 1968م.

208 الغلاييني مصطفى، نظرات في اللغة والأدب، مطبعة وزنكوغراف طبارة، بيروت، دط، 1927م.

209 غلفان مصطفى، اللسانيات العربية أسئلة المنهج، دار ورد الأردنية، ط1، 2013م.

210 الفارسي أبو علي الحسن، التكملة ، تكملة لكتاب الإيضاح للعضدي، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1999م.

211 _____، الحجة للقراء السبعة، تح: مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

212 الفاسي أبو عبد الله محمد بن الطيب، فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، وفي أعلاه الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: محمود يوسف فجال، ج1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، دبي، ط1، 2000م.

213 الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: المتولي رمضان أحمد الدميري، دط، 1988م.

214 فجال محمود، الصحيح والضعيف في اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، دط، م199

215 الفخراني أبو السعود أحمد، في علم اللغة الاجتماعي، مكتبة المتنبي، ط1، 2018م.

216 الفراء أبو زكريا يحي، كتاب فيه لغات القرآن، ضبطه وصححه، جابر بن عبد الله السريع، دط، 1435هـ.

217 _____، معاني القرآن، تح: محمد علي النجار ومحمد الشلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ج1، دط، دت.

218 _____، الحجة للقراء السبعة، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني، ج4، دار المأمون للتراث دمشق، بيروت، ط2، 1993م.

219 _____، معاني القرآن، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، ج1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1955م.

220 الفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الرشيد، العراق، ج4، دط، دت.

221_____، كتاب العين، ج8، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، دط، دت.

222 الفيروزآبادي محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الشيرازي، القاموس المحيط، ج4، الهيئة المصرية للكتاب، ط3، 1980م.

223 الفيومي أحمد بن محمد بن علي المقري، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، تح: عبد العظيم الشناوي، ج2، لبنان، ط2، دت.

224_____، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج1، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

225 قدور أحمد محمد، مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، دط، 1996م.

226 القرطبي أبو عبد الله محمد، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ج1، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1964م، ص 24.

227 القزاز عبد الجبار جعفر، الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، كلية الآداب، جامعة بغداد، دط، 1979م.

228 القزويني زكرياء بن محمد، آثار البلاد وأخبار العباد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

229 القلقشندي أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، ج1، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت.

230 كامل وفاء، المجامع العربية وقضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، 2004م.

231 الكرملي أنستاس ماري، أغلاط اللغويين الأقدمين، دار الفرات للنشر والتوزيع، بغداد، العراق، ط1، 2010م.

232 الكرمي مرعي بن يوسف، الكلمات البينات في قوله تعالى{ وبشر الصابرين الذين آمنوا وعملوا الصالحات أن لهم جنات}، تح: عبد الحكيم الأنيس، المكتب الإسلامي لإحياء التراث، ط1، 2004م.

233 الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة، ما تلحن فيه العامة، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط1، 1982م.

234 الكشو رضا الطيب، توظيف اللسانيات في تعليم وتعلم اللغات، مكتبة الملك فهد الوطنية، مكة المكرمة، دط، 1436هـ.

235 الكفوي أبو البقاء، الكليات، تح: عدنان دروس ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ج1،دط،

236 كمال إبراهيم، أغلاط الكتاب، ج1، المطبعة العربية، بغداد، دط، 1935م.

237 اللبلبي أبو جعفر أحمد بن يوسف الفهري، تحفة المجد الصريح في شرح الكتاب الفصيح، السفر الأول، تح: عبدالملك بن عيضة بن رواد التبيتي، دط، 1997م.

238 اللخمي ابن هشام، المدخل إلى تقويم اللسان، تح: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

239_____، شرح الفصيح، تح: مهدي عبيد جاسم، ط1، 1988م.

240 لوشن نور الهدى، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتب الجامعي الحديث، دط، 2008م.

241 مالك حسن ، اللسانيات التطبيقية وقضايا تعليم وتعلم اللغات، مقاربات، مجلة العلوم الإنسانية، فاس، المغرب، ط1، 2003م.

242 المبارك مازن، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، 1979م.

243 المبرد أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشوؤن الإسلامية، القاهرة، ج2، دط، 1994م.

244 _____، الكامل في اللغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج1، دار الفكر العربي، القاهرة، ط3، 1997م.

245 محسن طه، عدة المصحح اللغوي والكلام المباح، دار الينابيع، دمشق، سوريا، ط1، 2009م.

246 المديني أبو موسى، المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، ج3، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ودار المدني، جدة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1988.

247 المرادي بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ج2، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.

248 المرتضى الزبيدي محمد بن محمد الحسيني، إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، ج5، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

249 المرتضى الشريف علي بن الحسين الموسوي العلوي، أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودور القلائد، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مج1، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت.

250 المرزباني أبو عبد الله محمد، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

251 المرزباني محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، تح: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، ط2، 1385هـ.

252 المسدي عبد السلام، اللسانيات وأسسها المعرفية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الدار التونسية، تونس، دط، 1986م.

253 مسلم أبو الحسين، صحيح مسلم، تح: محمد فؤاد عبد الباقي، ج4، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، 1955.

254 مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، دط، 1959م.

255 مطر عبد العزيز، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، ط2، 1981م.

256 المعجم الوسيط للمجمع اللغوي القاهري، الذي قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وآخرون، ج1، المكتبة الإسلامية، إسطمبول، تركيا، ط2، دت.

257 المعري أبو العلاء، اللامع العزيز، شرح ديوان المتنبي، تح: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، ط1، 2008م.

258 مقبول إدريس، الأسس الإبستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي، ط1، 2006م.

259 الملخ حسن خميس، تقنيات الإعراب في النحو العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015.

260 _____، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001م.

261 المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 2009م.

262 المهبلي أبو العباس أحمد بن علي، المآخذ على شراح ديوان أبي الطيب المتنبي، تح: عبد العزيز بن ناصر المانع، ج5، المركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط2، 2000م.

263 موسى محجوب محمد، تطهير اللغة من الأخطاء الشائعة، ج1، دار القيمة، دار الإيمان، الإسكندرية، دط، 2003م.

264 الموسى نهاد، الثنائيات في قضايا اللغة العربية من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، عمان، ط1، 2003م.

265 _____، اللغة العربية وأبناؤها، أبحاث في قضية الخطأ وضعف الطلبة في اللغة العربية، دار المسيرة، عمان، الأردن، دط، دت.

266 _____، اللغة العربية وسؤال المصير، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 159، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013م.

267 ناصيف علي النجدي، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، القاهرة، دط، دت.

268 النجار محمد علي، لغويات وأخطاء لغوية شائعة، دار الهداية للطباعة والنشر، دط، 1986م.

269 النحاس أبو جعفر بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 2008.

270 نصار حسين ، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، دط، دت.

271 نور الله وليد عبد الجابر أحمد، أصول الفصاحة النحوية، معايير التحسين والتقبيح في النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

272 الهاشمي أحمد، في جواهر الأدب في أدبيات وإنشاء لغة العرب، تح: مجموعة من الجامعيين، ج2، مؤسسة المعارف، بيروت، دط، دت.

273 الهرري محمد الأمين العلوي، تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، مرا: هاشم محمد علي بن حسين مهدي، ج 27، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

274 الهروي أبو سهل، إسفار الفصيح، تح: أحمد بن سعيد بن محمد، ج1، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1420هـ.

275 الهلالي محمد تقي الدين، تقويم اللسانيين، مكتبة المعارف، ط2، 1984م، ص 160.

276 الهلالي هادي عطية مطر، ريادة التصحيح اللغوي وتصويبه عند الخليل بن أحمد الفراهيدي، مكتب الرسالة للطباعة، بغداد، دط، 1991م.

277 وافي علي عبد الواحد، علم اللغة، دار نهضة مصر، ط1، دت.

278 الوائلي إبراهيم، اضطراب الكلم عند إبراهيم الزهاوي، مطبعة الإيمان، بغداد، دط، 1972م.

279 الودغيري عبد العلي، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، منشورات عكاظ، الرباط، ط1، 1989م.

280 ولد أباه محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1996م.

281 اليازجي إبراهيم ، لغة الجرائد، مطبعة المعارف، مصر، ط1، 1319م.

282 الياسري علي مزهر محمد، الفكر النحوي عند العرب، أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.

283 ياقوت محمود سليمان ، قاموس علم اللغة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط1، 2018م.

284 يعقوب إيميل بديع، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

285 _____، معجم الخطأ والصواب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1986م.

286 _____، موسوعة علوم اللغة العربية، ج4، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، 1971م.

287 _____، موسوعة علوم اللغة العربية، ج7، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت.

ثالثا: المراجع المترجمة:

1 إيلوار رونالدو، مدخل إلى اللسانيات، تر: بدر الدين القاسمي، منشورات وزارة التعليم العالي، مطبعة جامعة دمشق، دط، 1980م.

2 جسبرسن أوتو، اللغة بين الفرد والمجتمع، تر: عبد الرحمن محمد أيوب، مكتبة الأنجلومصرية، دط، 1954م.

3 فك يوهان، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، مصر، دط، 1980م.

4 فك يوهان، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، تر: عبد الحليم، سلسلة ميرات للترجمة، المركز القومي، القاهرة، دط، 2014م.

5 لوسركل جان جاك، عنف اللغة، تر: محمد بدوي، المنظمة العربية للترجمة، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2005م.

6 ليونز جون، اللغة وعلم اللغة، دار النهضة العربية، ط1، دت.

7 ملنار جان كلود، النحو: تر: عز الدين المجدوب، ضمن كتاب: إطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، ج1، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، دط، 2012م.

8 هدسون، علم اللغة الاجتماعي، تر: محمود عبد الغني عياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، دت.

9 وستورك هارتمان، معجم اللغة واللسانيات، تر: توفيق عزيز عبد الله، ومروان محمد حسن وأوس عادل عبد الوهاب، دار المأمون، بغداد، دط، 2012م.

رابعا: المراجع باللغة الأجنبية:

1 David Crystal, the cambridge encyclopedia of the english language, Cambridge university Press, 1966.

2 Frei Henri, la grammare des fautes, Slatkine Reprints, Genève, Paris, 1993.

خامسا: الرسائل الأكاديمية:

1 بودلال عبد الرحيم، عوامل استخراج المعنى في نماذج من كتب التفسير، إعراب القرآن للنحاس، رسالة مقدمة لنيل دبلوم الدراسات العليا، إشراف: أحمد العلوي، كلية الآداب، الرباط، 1990م- 1991م.

2 حسن بدري انتصار حسن محمد، ظاهرة اللحن في اللغة العربية حتى القرن الرابع، دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث، إشراف، هاشم البشيري السيد محمد، رسالة ماجستير في علم اللغة، قسم الدراسات النحوية واللغوية، كلية اللغة العربية، أم درمان السودان، 2002م.

3 الشمري زايد بن مهلهل العتيق ، أثر كتاب الفصيح وشروحه في التنقية والتوسع، أطروحة دكتوراه، إشراف: مصطفى عبد الحفيظ سالم، أطروحة دكتوراه، تخصص لغة ونحو، قسم الدراسات العليا، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

4 عبده هبة بن مرعي بن حسن، كتب التصحيح اللغوي الحديثة، دراسة تحليلية مقارنة، أطروحة دكتوراه، إشراف: فالح بن شبيب العجمي، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الملك سعود، 1426- 1427هـ.

5 عطا موسى محمد محمود، مناهج الدرس النحوي في العامل العربي في القرن العشرين، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1992م.

سادسا: المجلات والدوريات:

1 أرسلان زكريا، التداخل المصطلحي في التراث العربي، النادي الأدبي الثقافي، جدة، مج6، ج10، سبتمبر2002م.

2 الأسد ناصر الدين، العشرينات والعشرينيات، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع1، مج1، المملكة الأردنية الهاشمية، 1978م.

3 الأقطش سالم خليل، منهجية الدكتور أحمد مختار عمر في تصحيح لغة الإعلاميين والمثقفين، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 43، ملحق 3، 2016م.

4 بشر كمال، اللغة بين التطور وفكرة الصواب والخطأ، مجلة مجمع اللغة العربية، ج62، القاهرة، ماي 1988م.

5 بن إبراهيم النملة خالد، مراجعات في التصحيح اللغوي، مجلة الدرعية، ع44و45، السعودية، ديسمبر 2008م، مارس 2009.

6 بن جادات أحمد حسين أحمد، اللحن وأثره في وضع النحو العربي بين الوهم والحقيقة، مجلة كلية دار العلوم، ع63، القاهرة، أبريل، 2012م.

7 بورنان عمر، تغليط العرب بين القبول والرفض، مجلة المعارف، السنة الثامنة، ع 15، ديسمبر 2013م.

8 جهاد عبد القادر نصار، وخليل عبد القادر حماد، استعمالات لغوية معاصرة، دراسة في تأصيل الوضع اللغوي والتسويغ، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، ع6، 2014م.

9 الحاج صالح عبد الرحمن، النحو العربي والبنوية، اختلافها النظري والمنهجي، مجلة مجمع اللغة العربية، العدد الخامس والثمانون، ماي 1999م.

10 الحاج صالح عبد الرحمن، النظرية الخليلية الحديثة، مفاهيمها الأساسية، كراسك المركز، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع4، 2007م.

11 حسين صدام محمد حمو، الحمل على التوهم في كتب معاني القرآن وإعرابه في القرن الثامن للهجرة، كلية التربية جامعة كركوك، العراق، دط، 2011م.

12 الخطيب محمد عبد الفتاح، أصول الخطاب النحوي، قراءة في كتاب المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق الشاطبي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون، 2011م.

13 ذياب أنور شناوي، العقلانية اللغوية والتصحيح اللغوي، هل هي الحل؟ ولماذا؟ وكيف؟ مجلة الجامعة العراقية، ع4، ج1.

14 ربوزي سمير، علاقة الخطء بالخطأ من خلال القرآن الكريم، مجلة الممارسات اللغوية، ع41، تيزي وزو، الجزائر، 2017م.

15 رحيم نعمة، مناهج التصويب اللغوي، مجلة المورد، ع1، مج6، تصدرها وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية، 1977م.

16 زاهد أشرف محمد نور، حمل الكلام على الغلط عند النحاة في ضوء نظرية النحو المعياري، مجلة البحث العلمي في الآداب، ع19، ج7، 2008م.

17 الزيات أحمد حسن، في حديثه عن المجامع اللغوية من مجلة الرسالة، ج 608، 1945م.

18 السامرائي إبراهيم، في التصحيح اللغوي، رد على عبد الفتاح السيد سليم، مجلة عالم الكتب، ع4، مج8، الرياض المملكة العربية السعودية، 1987م.

19 شندول محمد، كتب اللحن ومصادر معجم العربية التاريخي، المعهد العالي للغات، جامعة قرطاج، تونس.

20 الطناحي محمود، التصحيح اللغوي وضرورة التحري، مجلة الهلال، ع8، القاهرة، 1992م.

21 عبد العزيز محمد حسن، خصائص العربية المعاصرة، مظاهر حداثتها في المفردات والتراكيب، مجلة اللسان العربي، ع45، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، 1998م.

22 عبد الله صالح نوري، أغلاط العرب وأخطاؤها في ضوء كتاب سيبويه، دراسة تحقيقية نقدية، مجلة كلية التربية الإسلامية، مج 20، ع 85، 2014م.

23 عبد المؤمن محمود أحمد محمد، القياس على القليل بين البصريين والكوفيين قراءة في المنهج والتطبيق، حولية كلية اللغة العربية، ع22، ج5، جامعة الأزهر، 2018م.

24 عثرات الأقلام، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، من ع6، مج1، 1يونيو 1921م، إلى غاية ع4، مج7، 1أبريل 1927م.

25 علوان حسين جليل، ردود النحاة على قراءات ابن كثير القرآنية، حوليات المنتدى، ع 39، تموز 2019 م.

26 عمايرة حنان إسماعيل، الازدواجية والخطأ اللغوي، مجلة العلوم الإنسانية، ع 1، مج 34.

الفقراء سيف الدين، مخالفة القياس الإعرابي في باب العطف بين الغلط والتأويل، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة.

27 الفقراء سيف الدين طه، من مظاهر الحكم بالغلط عند المبرد في كتابه المقتضب، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مج12، ع2، ديسمبر 2015م.

28 فلفل حمد عبدو، التوهم أو القياس الخاطئ في الدري اللغوي عند العرب قديما وحديثا، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ع 9، كانون الأول 2000م.

29 فيصل سمر روحي، جهود صلاح الدين الزعبلاوي في النقد اللغوي، مجلة الدراسات اللغوية، ع1، مج24، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2021م.

30 الكرملي أنستاس، مجلة لغة العرب العراقية، ج8، مطبعة الآداب، بغداد، مديرية الثقافة العامة، وزارة الإعلام، الجمهورية العراقية.

31 منصور حسون منصور مصلح، منهج الزبيدي في تحليل لحن العوام في ضوء تحليل الأخطاء، مجلة الدراسات اللغوية، مج20، ع3، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2018م.

32 منيسي عبد الله رضوان، مفهوم اللحن دراسة في المعرفة اللغوية، مجلة علوم اللغة، مج11، ع4، دار غريب للنشر والنشر، 2008م.

33 موسى عطا، نهاد الموسى والتخطيط اللغوي، مثل من ظاهرة الازدواجية، مجلة إربد للبحوث والدراسات، ع2، مج 12، 2009م.

34 الهذلي مريم عابد، استعمالات الخطأ والغلط في كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية.

35 اليازجي إبراهيم، أغلاط العرب، مجلة الضياء، ج3، مطبعة المعارف، شارع الفجالة، مصر، 1900- 1901م.

الفـــــهـــــــــــرس

فهرس المحتويات:

الموضوع **الصّفحة**

إهداء

شكر وعرفان

مقدّمة .....أ- ك

مدخل: المصطلحات المعياريّة في الفكر النّحوي.....12

تمهيد.....13

المصطلحات المعياريّة في الفكر النّحوي:اللّحن والغلط والخطأ.....14

1 مفهوم اللحن.....14

1-1 مفهوم اللّحن في المعاجم اللّغويّة العربيّة.....14

1-2 اللّحن في مصنّفات علماء العربيّة: بحث في الاصطلاح المفاهيميّ.....26

1-3 اللحن في المعاجم الاصطلاحيّة اللسانيّة الحديثة.....34

2- مفهوم الغلط في تنظيرات علماء العربيّة القدامى: بحث عن الدّلالة الاصطلاحيّة.....36

2-1 مفهوم الغلط لغة.....36

2-2 مفهوم الغلط اصطلاحا.....37

3 مفهوم الخطأ بين الدرس النّحوي القديم والدرس اللساني الحديث.....45

3-1 مفهوم الخطأ لغة.....45

3-2 مفهوم الخطأ في تقريرات النحاة واللغويين القدماء.....47

3-3 مفهوم الخطأ من وجهة نظر لساني.....50

التفريق بين المصطلحات: الإشكال المعرفي المطروح.....51

الفصل الأوّل: جهود اللغويين العرب في خدمة العربية وتقويم اللسان: منطلقات التناول وضوابط المنهج.....56

تمهيد.....57

المبحث الأول: مهاد حركة التصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي: رؤية عامة.....58

1 مفهوم التصويب اللغوي وارتباطه بالبعد اللغوي.....58

1-1 مفهوم التصويب لغويا.....59

1-2 اصطلاحا.....60

2 حركة التصويب اللغوي وتمظهراتها في اللسان العربي..... 63

3 مستويات التصويب اللغوي في اللسان العربي.....71

1 على مستوى الإعراب/ التركيب.....71

2 على مستوى بنية الكلمة/ المستوى الصرفي.....73

3 على المستوى الصوتي.....75

4 على المستوى المعجمي.....76

5 تصويبات متعلقة باستعمال اللفظ في غير موضعه/ المستوى الدلالي.....76

المبحث الثاني: ضوابط المعيار الصوابي عند القدماء: بحث في الأصول والمنهج.....79

1 تسليم منهجي أوّلي.....79

2 العربية الفصحى والمستوى الصوابي.....80

1 مركزية السماع كضابط استقرائي.....82

1 الانتقاء الاجتماعي للمستوى اللغوي.....83

2 الانتقاء المكاني.....83

3 الانتقاء الزماني.....84

1 النص القرآني.....85

2 الحديث النبوي الشريف.....86

3 كلام العرب: شعرا ونثرا.....87

2 القياس كمعيار استنباطي.....98

المبحث الثالث: تآليف اللحن في التراث اللغوي العربي: قراءة في بعض النماذج في ضوء المصادر الأصول بين الائتلاف والاختلاف.....105

1 التصنيف المنهجي لبعض كتب اللحن القديمة في ضوء المصادر الأصول.....106

1 التزامهم بمقولات المعيارية النحوية.....111

2 وقوع بعض اللغويين في تعميمات كلية كعدم التمييز بين مستويات الكلام الفصيح.....111

3 الاختلاف في مفاهيم بعض المصطلحات التقييمية كمصطلحات الورود: الاطراد والشذوذ والكثرة في القياس وغيرهما من المصطلحات بين القبول والرد.....112

4 الضرورة الشعرية باعتبارها خطأ أو رخصة لغوية.....115

5 الاستقراء الناقص في منهج اللغويين 120

6 الخلافات الشخصية وسطوة القناعات الذاتية.....123

2 منهجا التصويب اللغوي.....127

1 المنهج المتشدد ورؤيته في التصويب اللغوي.....138

1-1 سمات المنهج التصويبي عند الكسائي.....138

1-2 سمات المنهج التصويبي عند ابن السكيت.....141

1-3 سمات المنهج التصويبي عند ابن قتيبة.....143

1-4 سمات المنهج التصويبي عند ثعلب.....145

1-5 سمات المنهج التصويبي عند الزبيدي.....147

1-6 سمات المنهج التصويبي عند الحريري.....152

1-7 سمات المنهج التصويبي عند ابن الجوزي.....155

2 المنهج المتساهل ورؤيته في التصويب اللغوي.....157

2-1 سمات المنهج التصويبي عند ابن مكي.....157

2-2 سمات المنهج التصويبي عند ابن السيد البطليوسي.....161

2-3 سمات المنهج التصويبي عند ابن هشام اللخمي.....162

2-4 سمات المنهج التصويبي عند البغدادي.....165

خاتمة الفصل الأول: نحو تصويب لغوي وسطي: تقييم عام.....166

الفصل الثاني: الجهود التصويبية عند اللغويين المحدثين بين التقليد والتحديث.....167

تمهيد.....168

المبحث الأول: التصويب اللغوي عند المحدثين: قراءة في المرجعيات الفكرية والمناهج الإجرائية.....169

1 بدايات حركة التصويب اللغوي عند المحدثين: مسوغات الظهور وخصائص الاشتغال....170

2 اتجاهات التصويب اللغوي عند بعض اللغويين العرب المحدثين.....177

الصنف الأول: المتشددون في الحكم الصوابي: قراءة في مظاهر التشدد ومصادر التصويب عندهم.....178

1 سمات المنهج التصويبي عند إبراهيم اليازجي.....180

2 سمات المنهج التصويبي عند أسعد داغر.....187

3 سمات المنهج التصويبي عند محمد علي النجار.....192

4 سمات المنهج التصويبي عند مصطفى جواد.....194

5 سمات المنهج التصويبي عند كمال إبراهيم.....198

الصنف الثاني: المتساهلون في الحكم الصوابي: قراءة في مظاهر التشدد ومصادر التصويب عندهم.....200

1 بعض سمات المنهج التصويبي عند بعض المصوبين العراقيين المتساهلين.....202

2 سمات المنهج التصويبي عند إميل بديع يعقوب.....205

الصنف الثالث: التوفيقيون أو المتوسطون في الحكم الصوابي: قراءة في مظاهر الاعتدال ومصادر التصويب عندهم.....208

1 سمات المنهج التصويبي عند إبراهيم السامرائي.....209

2 سمات المنهج التصويبي عند أحمد مختار عمر.....210

3 سمات المنهج التصويبي عند محمود فجال.....215

نماذج عن بعض مستويات التخطئات الشائعة في الاستعمال المعاصر ومراجعاتها التصويبية..217

3-1 المستوى الصرفي.....217

3-2 المستوى النّحوي.....218

3-3 المستوى الدلالي.....220

4 إسهامات المجامع اللغوية العلمية في تنشيط حركة التصويب اللغوي.....221

المبحث الثاني: السياق العام للعربية الفصحى بين متطلبات التصويب اللغوي والتحديات المطروحة.....225

1 أزمات اللغة العربية في العصر الحديث: عراقيل في طريق حركة التصويب اللغوي، هل نحن أمام فصحى أم فصحات؟.....226

1-1 التنازع اللغوي بين المتساهلين الداعين للعامية وبين المتشددين الداعين للفصحى المعيار.....226

1- 2 تأثير لغة الإعلام والصحافة على النظام اللغوي العربي الفصيح.....231

أ) الأخطاء المتعلقة بالجانب النحوي والتركيبي.....233

ب) أخطاء صرفية متنوعة..... 234

1- 3 التأثير السلبي لحركة الترجمة والنقل وشيوع الأخطاء بسبب ذلك.....235

المبحث الثالث: الجهود التصويبية عند اللغويين المحدثين في ميزان النقد والمراجعة.....237

خاتمة الفصل الثاني.....255

الفصل الثالث: جدلية اللحن والتطور اللغوي بين الدرس اللساني العربي والنظر اللساني الغربي: من المعيارية النحوية إلى العرف الاجتماعي.....258

تمهيد.....259

المبحث الأول: أسس النظر اللساني الغربي الحديث في مسألة الصواب اللغوي: من التجاوز المعياري إلى العرف الاجتماعي.....260

1 مبادئ عامة حول مسألة الصواب والخطأ من منظور الطرح اللساني الغربي.....260

2 مسألة الصواب والخطأ بين الحكم النحوي والحكم القيميّ.....261

1 نظرية نورين في تحديد معايير الصواب اللغوي لسانيا.....265

1 المعيار الأدبي التاريخي.....265

2 المعيار الطبيعي التاريخي.....266

3 المعيار المنطقي.....267

2 نظرية ياسبرسن في تحديد المعايير اللسانية في مسألة الصواب اللغوي.....272

1 المعيار المتعلق بالجهات المختصة لغويا.....273

2 المعيار المرتبط بالتقسيمات الجغرافية المتميزة.....273

3 معيار مرتبط بالمستويات الأدبية.....273

4 المعيار اللغوي الطبقي.....274

5 المعيار اللغوي الديمقراطي.....274

6 المعيار اللغوي المنطقي.....274

7 المعيار اللغوي الشخصي أو الذوقي.....275

المبحث الثاني: إشكالية اللحن والصواب اللغوي من منظور اللسانيين العرب المحدثين في ضوء مقولة اللغة الموصوفة وتساؤلاتها المنهجية بين المعيار والوصف.....275

1 افتراءات تغليطية في المعالجة النسقية لتحقيق سلامة اللغة العربية.....277

2 مسألة الصواب والسلامة اللغوية من منظور التحليل اللساني الخليلي الحديث.....279

2-1 نزعتان بغيضتان: قبول الخطأ الشائع والتعسف في التخطئة 280

2-2 الأخطاء الحقيقية الشائعة والمخالفة للقياس والسماع معا: ما تبريراتها المنهجية؟ ومدى صحة مقولة" خطأ شائع خير من صواب مهجور"؟.....283

2- 3 البدائل المنهجية المقترحة للتقليل من ظاهرة اللحن في الواقع اللغوي المعاصر من منظور الحاج صالح: رؤية معاصرة بتصورات تراثية.....284

1 ما يتعلق بالبحوث الأكاديمية.....285

2 ما يتعلق بمستوى التكوين (الممارسة التعليمية النظرية).....285

3 ما يتعلق بالجانب الإعلامي.....286

3 درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي من منظور المقاربة الإبستيمونحوية عند تمام حسان.....286

المبحث الثالث: جدلية العلاقة بين التطور اللغوي ومسألة الصواب واللحن.....305

1 بين التغير والتطور: إشكال التسمية..... 306

2 التطور اللغوي بين الاقتضاء العلمي ومطلب الخصوصية اللغوية.....308

3 بين التطور اللغوي واللحن.....314

4 موقف اللغة العربية من فكرة التطور اللغوي.....315

خاتمة الفصل الثالث.....317

خاتمة.....320

ثبت المصادر والمراجع.....326

فهرس المحتويات.....359

ملخص الأطروحة:

تأتي هذه الدراسة مُعالِجة مسألة التّصويب اللغوي بين اللغويين القدماء والمحدثين، وقد حاولت الباحثة الوقوف عند الضوابط المنهجيّة والمعرفيّة؛ التي اعتمدها أهل اللغة في تصويب الاستعمالات الخاطئة، وبيان معالم السلامة اللغويّة في لسانهم العربي، وذلك من خلال استقراء ما جاء في مصنفاتهم في باب اللحن.

كما سعت الباحثة إلى تناول مسألة اللحن والتّطور اللغوي من منظور الدرس اللساني الحديث، فوقفت عند مساءلة هذه الإشكاليّة وتوضيح الفروق المفاهيميّة والمنطلقات الإبستمولوجيّة، ومقارنتها مع ما يطرحه الفكر النّحوي العربي القديم في هذا الشأن اللغوي، إلى جانب توضيح موقف اللغة العربيّة من مسألة التّطور اللغوي عامة، بين الاقتضاء العلمي ومطلب الخصوصيّة اللغويّة.

الكلمات المفتاحية:

التّصويب اللّغوي، اللّحن، التّطور اللّغوي، السّلامة اللّغويّة.

Summary:

This study addresses the issue of linguistic corrction, between ancient and modern linguistic. The researcher has tried to examine the methodological, and cognitive controls adopted; by linguistic in correcting erroneous usages, and to clarify yhe features of linguistic integrity; in their arabic tongue, by exatrapolating what was stated in their works ; in their chapter on error.

The researcher also sought to address the issue of error ,and linguistic development from the perspective of the modern linguistic lesson, so she stopped at questioning this prolem; and clarifying the conceptual differences, and epistemological starting points, and comparing them with what ancient arabic grammatical thought proposes in this linguistic matter, in addition to clarifying the position of the arabic language on the issue of linguistic development; between scientific necessity, and the requirement of linguistic privacy.

Key words:

Linguistic correction, prosody, linguistic development, linguistic safety.

ملخص

تأتي هذه الدّراسة معالجة مسألة التّصويب اللّغوي بين اللغويين القدماء والمحدثين، وقد حاولت الباحثة الوقوف عند الضّوابط المنهجيّة والمعرفيّة؛ التي اعتمدها أهل اللّغة في تصويب الاستعمالات الخاطئة، وبيان معالم السّلامة اللغوية في لسانهم العربي، وذلك من خلال استقراء ما جاء في مصنفاتهم في باب اللحن. كما سعت الباحثة إلى تناول مسألة اللحن والتّطور اللغوي من منظور الدّرس اللّساني الحديث، فوقفت عند مساءلة هذه الإشكاليّة وتوضيح الفروق المفاهيميّة والمنطلقات الإبستمولوجيّة، ومقارنتها مع ما يطرحه الفكر النّحوي العربي القديم في هذا الشأن اللّغوي، إلى جانب توضيح موقف اللّغة العربيّة من مسألة التّطور اللغوي عامة، بين الاقتضاء العلمي ومطلب الخصوصية اللّغويّة

الكلمات المفتاحية

التصويب اللغوي؛ اللحن؛ التطور اللغوي؛ السلامة اللغوية؛ الخطأ؛ الإستعمال؛ الغلط؛ النقاء اللغوي؛ اللسانيات؛ التغيير اللغوي

نوقشت يوم 2024-01-16

بتقدير مشرف جدا مع تهنئة اللجنة